

٢٥٤

٢٥٤

التيارات السياسية
في
الخليج العربي



تأليف

الدكتور صلاح العقاد

١٩٧٤

٩٢

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية

مشمس

محتويات الكتاب

صفحة	
٣	مقدمة
٩	الفصل الأول: البرتغاليون
٩	١ - الأوضاع الداخلية
١٤	٢ - الغزو البرتغالي
٢٠	٣ - التدهور
٢٧	الفصل الثاني: التجارة الأوربية
٢٧	١ - شركات الاحتكار
٣٠	٢ - التنافس الإنجليزي الهولندي
٣٥	٣ - بدء التفوق البريطاني
٤٤	الفصل الثالث: تصاعد القوى العربية
٤٤	١ - اليعاربة
٤٩	٢ - قيام أسرة البوسعيد
٥٣	٣ - العتوب
٥٧	٤ - ظهور الدولة السعودية

قيد ليسانس لينا

بجامعة الزيتونة

DS
247
A13
S24
C2

عقود الكسبي

٥٧٦١

مشتريات
قيد ليسانس لينا

(ح)

سنة

الفصل الرابع: التنافس الإنجليزي الفرنسي في عهد الثورة و نابليون ٦٠

١ -

٢ - صدى حملة مصر ٦٤

٣ - مسقط بين الحياد والتحياز ٧٥

٤ - مغامرة طارئة في فارس ٨٤

الفصل الخامس: العرب والملاحه ٩١

١ - الحملة ١٨٠٩ ٩٦

٢ - الحملة البريطانية ١٨٢٠ ونتائجها ٩٩

٣ - اتفاقات الهدنة ١٠٨

الفصل السادس: عهد السيد سعيد ونتائج ١١٦

١ - مشكلات السلطة ١١٦

٢ - العلاقات الخارجية ١٢٦

٣ - انفصال زنجبار ١٣٢

الفصل السابع: الوضع الراهن في بلاد العرب ١٣٥

١ - تجديد النشاط المصري ١٨٣٨ و ١٨٤٠ ١٣٥

٢ - الدولة السعودية الثانية ١٤٠

٣ - البحرين والادعاءات الفارسية ١٤٣

٤ - ظهور إمارة قطر ١٥٥

الفصل الثامن: المظاهر العامة للنفوذ البريطاني ١٥٨

١ - الخليج وطرق المواصلات ١٥٨

٢ - مسألة تجارة الرقيق ١٦٠

(د)

سنة

٣ - التغلغل الإقتصادي ١٦٦

٤ - الاتفاقات المانعة ١٦٨

٧ الفصل التاسع: العثمانيون ١٧٣

١ - النزاع البريطاني العثماني في قطر والبحرين ١٧٥

الفصل العاشر: العرب والنزاع العثماني البريطاني ١٨٠

١ - قبل الحرب الأولى ١٨٠

٢ - مسألة الكويت ١٨٠

٣ - إحياء الدولة السعودية ١٩٠

٤ - مشروع الاتفاق العثماني البريطاني ١٩٠

سنة ١٩١٣ ١٩٤

٤ - مسألة شط العرب ١٩٩

الفصل الحادي عشر: التنافس الدولي ٢٠٢

١ - عمان والتنافس الإنجليزي الفرنسي ٢٠٢

٢ - الأطماع الروسية ٢١١

٣ - ألمانيا وخط حديد بغداد ٢١٥

الفصل الثاني عشر: الحرب العالمية الأولى ونتائجها ٢٢١

١ - الرؤساء العرب في شمال الخليج ٢٢١

٢ - الحرب في فارس ٢٢٦

٣ - بحث الإمامة في عمان ٢٢٨

الفصل الثالث عشر: الكويت من الحماية إلى الاستقلال

- ١ - أثر الحرب العالمية الأولى
- ٢ - المجتمع التجاري وأثره في الحياة السياسية
- ٣ - الكويت وجيرانه
- ٤ - نمو الدولة الحديثة
- ٥ - التيارات السياسية والاجتماعية

الفصل الرابع عشر: البحرين

- ١ - التشكوين الاجتماعي والاقتصادي
- ٢ - تطور الحركة الوطنية
- ٣ - خطوات الاستقلال
- ٤ - تقرير المصير وإعلان الاستقلال

الفصل الخامس عشر: قطر ومشيخات ساحل عمان

- ١ - استقلال قطر
- ٢ - ساحل عمان قبل إنشاء الاتحاد
- ٣ - مباحثات الاتحاد

الفصل السادس عشر: مسقط وعمان

- ١ - انبعاث الإمامة وسقوطها

٢ - علاقات بريطانيا بمسقط وتطورها حتى

الاستقلال

الفصل السابع عشر: نظم استقلال النفط

- ١ - عقود الامتياز الأولى
- ٢ - تطور العلاقات بين الشركات والدول المنتجة

الفصل الثامن عشر: نتائج استقلال النفط

- ١ - النتائج السياسية
- ٢ - تدعيم الكمائنات المحلية
- ٣ - البترول والصراع ضد إسرائيل
- ٤ - النتائج الاقتصادية والاجتماعية

الفصل التاسع عشر: المؤثرات الدولية في الخليج

- ١ - الاهتمامات الجديدة للولايات المتحدة
- ٢ - الانسحاب البريطاني
- ٣ - إيران وامارات الخليج العربي

خاتمة

للمراجع العربية

للمراجع الأجنبية

٤٠٩

مقدمة

صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٦٥ ، ومنذ ذلك الوقت شهدت منطقة الخليج تغيرات هامة ، كان أبرزها انسحاب بريطانيا العسكرية وظهور أربع دول عربية جديدة سنة ١٩٧١ هي البحرين ، وقطر ، ودولة الإمارات المتحدة ، وعمان . وتحاول هذه الدول أن تحتل مكانتها في العالم العربي ، بل ربما تطلعت أيضاً إلى أداء دور عالمي مقتضية في ذلك أثر الكويت والسعودية ، ومستعينة بما لدى بعضها من ثروة بترولية ضخمة .

ويرى كثير من المعلقين العرب أن منطقة الخليج قد تصبح في وقت قريب مجال صراع عالمي في خضم أزمة الطاقة التي تعاني منها الدول الصناعية الكبرى .

وفي هذه الحالة قد تستخدم الولايات المتحدة كلا من إسرائيل وإيران للضغط على الدول العربية المنتجة للبتروöl ، وبالتالي ضمان استمرار تدفقه إلى مواقع الاستهلاك في أوروبا وأمريكا .

ومهما يكن من أمر فإن المقصود من هذه الدراسة هو إجراء مسح تاريخي شامل للخليج العربي منذ بداية العصور الحديثة حتى الوقت الحاضر .

وقد سبق لنا أن طبقنا هذا النهج على بعض أقاليم الوطن العربي الأخرى ولا سيما أقطار المغرب الثلاث : تونس ، والجزائر ، والمغرب الأقصى . ولقيت التجربة نجاحاً كبيراً لدى القراء العرب ، إذ أن هذا النهج يجمع بين ميزتين . فهو من جهة يفيد التخصص ، إذ يفتح أمامه رموز موضوعات يمكن له أن يتعمق فيها مستقبلاً ، كما يعرفه بأهم المصادر المتعلقة بالموضوع . ومن جهة

أخرى يندو الكتاب في متناول الثقف غير التخصص ، إذ ينأى به عن مرد التفاصيل الملة ويوضح أمامه الخطوط العريضة لتاريخ المنطقة ، ويربطه بمشكلاتها المعاصرة ويساعده على فهمها .

وبرجع اتصالنا بتاريخ الخليج العربي إلى أيام إعداد دراساتي العليا في فرنسا وترددي على لندن للاطلاع على الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع . وكانت باكورة إنتاجي كتيباً عنوانه « الاستعمار في الخليج الفارسي » صدر سنة ١٩٥٧ ومنذ أن نشرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب سنة ١٩٦٥ ، جددت دراسات متنوعة بالعربية والإنجليزية تعالج تاريخ الخليج بصفة عامة ، أو أحد أقسامه السياسية بصفة خاصة . وبعض هذه الدراسات يفرق في التخصص والتعمق لفترة زمنية محدودة لقطر صغير جداً من أقطار الخليج . وقد أشرقتنا على بعض هذه الدراسات التي قدمت لتليل درجات جامعية في التاريخ والعلوم السياسية .

ومما ساعد على تنوع هذه الدراسات وكثرتها اهتمام الجليل الحفيدة من أئمة الخليج بدراسة تاريخ بلاده . ومكنتهم حكوماتهم من الاطلاع على الوثائق والمصادر في مواقعها . بل إن هذه الحكومات الحفيدة لم تدخر وسعاً في استجلاء الوثائق والمصادر القادرة ، وترجمة بعضها إلى اللغة العربية . وهذا شيء يستحق الإعجاب في حد ذاته ، غير أنه يخشى أن يكون منزى هذا الاهتمام هو التأكيد على الكيانات الإقليمية المتناثرة على الشاطئ العربي من الخليج .

وقد اتخذنا القرن السادس عشر نقطة بداية لهذه الدراسة ، فهي تواكب مطلع العصور الحديثة بصفة عامة ، كما أنها شهدت أول حركة استعمارية أوروبية تصل إلى منطقة الخليج ، وأعني بها حركة الاستعمار البرتغالي . ومن حيث الضمون الجغرافي فإن الدراسة تركز أصلاً على الكيانات العربية الساحلية التي ارتبطت حياتها ارتباطاً وثيقاً بالبحر ، إلا أنه يتمذر عزل هذه الكيانات عن الأقاليم المحيطة بها ، وخاصة خلال القرون الأربعة السابقة حين

كانت تظهر حول سواحل الخليج دول كبيرة كالدولة العثمانية أو الدولة الصفوية في فارس . وفي ذلك العهد لم ينظر المسلمون إلى هذه الدول على أساس النظرة القومية التي تبدو الآن من خلال الصراع بين العرب والإيرانيين في الخليج ، بل كانت عوامل المذهب أو القبيلة أو الولاء الشخصي للحاكم هي التي تحدد انتماء الناس لهذه الدولة أو تلك .

وكثير من الدول المحلية التي نشأت في العصور الوسطى مثل دولة هرمز التي وصفت بأنها من أغنى الدول الإسلامية التجارية في ذلك العهد ، لم تتخذ طابعاً قومياً واضحاً بمعنى أنها ضمت تحت كنفها عرباً وفرنساً وجنسيات أخرى .

وفي القرن السابع عشر أخذت الدول العربية الحديثة تنمو وتؤكد صفاتها العربية أولاً في عمان على يد أسرة البعارة ، ثم توالى ظهور الأسر التي كوت إمارات أخرى في الكويت والبحرين وساحل عمان . وابتداءً من ذلك الوقت فقط يمكن التمييز بين إمارات عربية كالبحرين والكويت وعمان من جهة وبين الدولة الفارسية على الشاطئ الشرقي للخليج من جهة أخرى .

وكما ذكرنا من قبل فنحن نصادف في هذه الدراسة نوعين من الكيانات السياسية : دولا كبرى تاحت شواطئ الخليج وكانت لها امتدادات بعيدة عن المنطقة كالدولة العثمانية أو الدول الفارسية في بعض عصورها . ونوعاً آخر ارتبطت حياته ارتباطاً مباشراً بمنطقة الخليج . فخرصنا على أن يدخل هذا النوع الأخير بأمله في البحث ، في حين قصرنا اهتمامنا بالنسبة للدولة العثمانية على ولاية بغداد التي مارست حكومة استثنائية من خلالها بعض أوجه النشاط في الخليج العربي ، وتنطبق تلك الحالة على المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر ، فهي بلا شك من أهم الدول العربية المطلة على الخليج ، ولكنها تمتد أيضاً إلى شاطئ البحر الأحمر ، ولها مجالات متنوعة من الناحية الجغرافية والسياسية ، ولذلك لم نعد إلى استيعاب تاريخها العام في هذا الكتاب .

ومن الصعوبات التي تواجه الباحث في تاريخ الخليج ، اختلاف التشكيل السياسي للمنطقة من عصر إلى آخر . ففي القرن السابع عشر كانت عمان أعظم قوة سياسية في منطقة الخليج ، ثم تمسكت وظهرت إمارات عربية أخرى . وبدأت الدولة السعودية في بعض الأوقات ، وكأنها أبرز القوى العربية .

وقد لعبت بريطانيا دوراً أساسياً في تحديد الشكل السياسي الأخير للشاطئ العربي . فهي التي عملت في الماضي على تحويل الزعماء القبليين إلى رؤساء دول حتى سارت هناك ثلاث عشرة وحدة سياسية منفصلة على الشاطئ العربي منذ بداية هذا القرن . كأنها هي التي حثت قبيل انسحابها المشوولين في الإمارات على إقامة دولة اتحادية . وبدأت بعدد الوحدات إلى ست .

ومعاز الباحث أعلم النهج الذي يمكن اتبعه وراء هذه التغيرات ، وهذا التشكك في التشكيل السياسي ، مع أنه لا توجد أية فوارق اجتماعية أو حضارية بين هذه الأجزاء العربية في الخليج . هل يقسم الفارس بحثه حسب تلك التقسيمات الاصطناعية ؟ أم يقع منهجاً زمنياً فيقسم بحثه إلى فترات تاريخية مراعيًا الوحدة القومية لتقسم العربي ؟

لقد كنا أميل إلى اتباع النهج الثاني لولا أن التشكيلات السياسية لم تظهر في وقت واحد . ولذلك حملنا على التوفيق بين المنهجين . وللاسف كان الإنجليز هم أول من وضع سياسة منسقة لمنطقة الخليج كوحدة ، ولذلك فإن الباحث مضطر إلى التأثر بتطور السياسة الإنجليزية سيما وأن معظم المصادر المتعلقة بتاريخ الخليج هي مصادر بريطانية .

وتوجد الوثائق المتعلقة بمنطقة الخليج ابتداءً من القرن السابع عشر أولاً في مكتب الهند India Office الذي أصبح يسمى بمكتب علاقات دول الكومنولث Commonwealth Relation Office

وتحتل هذه الوثائق مجلدات ضخمة عديدة وخاصة في مراسلات حكومة بنجاي بمحكم الواقع الجغرافي ، ذلك أن الهند قسمت إلى ثلاثة مراكز إدارية في عهد شركة الهند الشرقية أي حتى سنة ١٨٥٧ وهي بنجاي ومدراس وبمبال . وكانت حكومة بنجاي هي المختصة بالقسم الغربي من المحيط الهندي بنا في ذلك منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر . كما يوجد قسم كبير من هذه الوثائق في عنوانات وزارة الخارجية سواء ضمن المجلدات الخاصة بإيران أم بتركيا أم بموضوع مسكافة تجارة الرقيق . كذلك رتب مجلدات خاصة بمسقط ترجع إلى عهد إنشاء قنصلية بالسلطنة سنة ١٨٤٠ ولا تخلو عنوانات وازوا البحرية والمستمرات من الوثائق الخاصة بالخليج ، عسير أنها أقل أهمية بكثير من للمصدرين السابقين من حيث الكم والكيف .

هذا بالإضافة إلى كتب الرحلات والدراسات الميدانية والرسائل العلمية المختصة بتاريخ الخليج والتي نشرت في بريطانيا .

وتأتي في المرتبة الثانية دور الوثائق الفرنسية فتحتوي على بعض السجلات والبحوث المتعلقة بالخليج ، غير أن هذه الوثائق تنكاد تقتصر على بعض العصور التي كان لفرنسا فيها اهتمام خاص بالمنطقة كما كان الحال في عهد الحملة الفرنسية وإبان الأطماع النابليونية في الشرق ، أو أثناء احتدام التنافس الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

لقد جئنا مادة هذا الكتاب من هذه المصادر المتنوعة ، وكان علينا بعد ذلك أن نقوم بعملية انتقاء واسعة نظراً إلى أننا تركنا جانباً الأحداث البسيطة التي تتعلق بالنازعات القبلية مثلاً . وحرصنا على أن يكون أسلوب الكتاب تحليلياً وأن يقتصر على الأحداث التي كان لها تأثير مستمر في حياة الخليج .

كما وضعت نصب أعيننا الأخطاء التي وقع فيها المؤلفون الأجانب في تقييمهم لنشاط العرب في تلك المنطقة . فتحسين هذه الأخطاء دون أن نخرج عن هذه النظرة الموضوعية . ونرجو أن نكون قد وفقنا .

مصر الجديدة ، سبتمبر سنة ١٩٧٣

و : مكرم العقارب

الفصل الأول

البرتغاليون

١

الأوضاع الداخلية

كان لتطوُّر البرتغاليين في أوائل القرن السادس عشر أثر بعيد في تاريخ الخليج العربي وأقطاره ، فهو من جهة يمثل بداية عهد الأطماع الأوربية الاستعمارية . ومن جهة أخرى حوّل البرتغاليون طرق التجارة عن مجراها التقليدي ، فحرمت منطقة الخليج من مصدر أساسي من مصادر ثروتها ، ذلك المصدر الذي صنع مدناً تجارية مزدهرة كمدينة سيراف ، بل وأقام دولاً عظيمة الثراء كدولة هرمز . وتمتد سيراف من أقدم المراكز التجارية المزدهرة في العصور الوسطى ، وهي تقع على الشاطئ الشرقي عند مدخل الخليج ، وكانت تلعب نفس الدور الذي ستقوم به مسقط في القرن التاسع عشر وهو نقل التجارة بين المدن الكبرى الآهلة بالسكان في العراق وفي فارس خلال العصور الإسلامية الزاهية ، وبين شرق أفريقيا التي هي منطقة تصدير هامة لكثير من المواد الخام ، وكذلك الهند التي كان لها شأن عظيم في نظام التجارة العالمية بين الشرق والغرب .

لقد ظلت سيراف تتمتع بهذه الشهرة أكثر من قرنين ، من القرن العاشر الميلادي حتى القرن الثاني عشر حينما انتقل النشاط التجاري إلى مدينة مجاورة هي هرمز ، ولم تعمر هذه المدينة طويلاً إذ سرعان ما انقض عليها الغزو المغولي ، فلا نكاد نذكر الآن على أطلال هاتين المدينتين الهائلتين ، ولم يبق في مكانهما سوى قرى يسكنها صيادو السمك .

على أن تجار هرمز لم يستسلموا لترواات القول الدموية ، فاعتصموا منها بحزيرة صغيرة تقع في مواجهة المدينة على بعد خمسة أميال منها وأطلقوا عليها نفس الاسم ، واستطاعوا خلال مدة قصيرة أن يؤسسوا دولة من أعظم الدول التي

شاهدتها المنطقة ثراء . ومن ينظر الآن إلى هذه الجزيرة الخالية من السكان يدهش حين يعرف أن سكانها في ذلك الحين بلغوا أربعين ألفاً ، وأنهم كانوا يعيشون على مستوى عال من الرفاهية بالرغم من أنهم كان يحضرون جميع حاجاتهم الأساسية بما في ذلك مياه الشرب من خارج الجزيرة . ويرجع ذلك الازدهار إلى أن دائرة النشاط التجاري اتسعت في نهاية العصور الوسطى فلم تعد مقصورة على نقل التجارة من الهند وشرق أفريقيا إلى قلب العالم الإسلامي ، بل أصبحت هرمز تمثل حلقة هامة في نقل التجارة العالمية بين الشرق والغرب حينما دخلت البندقية إلى هذا الميدان ، فبعد سقوط بيزنطة استولت هذه الجمهورية الإيطالية على اليونان وأصبح تجارها يترددون بانتظام على موانئ الشام ، وازداد الطلب على منتجات الشرق الأقصى فاستفادت من ذلك هرمز كما كانت تستفيد مصر في عهد المماليك ، وأصبحت مثلاً يضرب على الثراء ويعرفها رجل الشارع الأوربي ، يدل على ذلك ورودها في أشعار ملتون الإنجليزي^(١) .

وبعض الوقت استطاعت هذه البيئة التجارية أن تبسط سلطانها السياسي على أجزاء مترامية من شواطئ الخليج وجزره ، فشملت ساحل عمان حتى القطيف شمالاً ودخلت جزر البحرين وجزيرة قشم في تبعيتها كما ضمت قسماً كبيراً من الساحل الشرقي . ومن الطبيعي أن تهتم هذه البيئة التجارية باستغلال مصادب الأولؤ قضيض بذلك مصدراً جديداً من مصادر ثروتها ، كما أن هذه الدولة التجارية نظمت الرسوم الجمركية على الموانئ التابعة لها ، وقدر دخل الدولة من هذه الرسوم وحدها بستين ألف ريال .

هكذا كان وضع هرمز حينما وصل البرتغاليون إلى الخليج . فكان على هذه الدولة أن تشكل بحماية الخليج من ذلك الغزو الخارجي المتعجى . ولا نكاد نلاحظ أن الدولة الصفوية الناشئة في فارس قد تعاونت مع هرمز في هذه المهمة .

ولهذه الملاحظة أهمية خاصة لأنها دليل واضح على عدم تبعية هرمز للدولة الصفوية ، خلافاً لادعاءات بعض الكتاب الإيرانيين المعاصرين^(١) . وقد تبادى هؤلاء الكتاب في تطبيق النظرة القومية على ذلك العهد إلى حد أنهم ادعوا بأن نفوذ فارس كان يمتد على طول سواحل شبه الجزيرة العربية إلى عدن . وحقيقة الأمر أن هرمز لم تكن دولة عربية أو فارسية بل كانت تضم مختلف الجنسيات الإسلامية التي تسكن حول شواطئ الخليج . كيف كانت الأوضاع السائدة في أجزاء منطقة الخليج الأخرى عند وصول البرتغاليين ؟ لقد تصادف ذلك الحادث مع ظهور دولتين عظيمتين : الدولة الصفوية في الشمال الشرقي ، والدولة العثمانية في الشمال والغرب ، ولكن أيا من هاتين الدولتين لم تسهم في مقاومة البرتغاليين قبل منتصف القرن السادس عشر ، بل على العكس من ذلك جرت محاولات لإيجاد تحالف بين الفرس والبرتغاليين ضد العثمانيين . وثمت عدة أسباب تضافرت على إضعاف القوى الوطنية إزاء الغزو البرتغالي .

فبالرغم من أن وصول البرتغاليين تصادف مع وجود أعظم حكام الأسرة الصفوية وهو الشاه إسماعيل ١٤٩٩ - ١٥٢٤ فإن ذلك الشاه كان يركز قوته في شمال البلاد بعيداً عن منطقة الخليج ، فاتخذ تبريز عاصمة له ، بخلاف الدول الفارسية الأخرى التي كانت ترتكز على الجنوب وخاصة في شيراز ، وبالإضافة إلى ذلك شغل الشاه بالحرب مع الدولة العثمانية وتعرضت بلاده للغزو العثماني بعد الكارثة الكبرى التي حلت به في موقعة شالديران سنة ١٥١٤ وسقطت تبريز في أيدي العثمانيين فترة من الزمن .

ومن المعروف أن الخلاف الطائفي كان يؤجج الصراع بين الدولتين العثمانية والصفوية ، لأن الشاه إسماعيل هو الذي جعل المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة ، ولا بد أن يكون سكان الخليج قد تأثروا بهذا الصراع الطائفي الذي كان له شأن

كبير في تلك العصور ، فتطلع الشريعة إلى الدولة الصفوية بينما تطلع أهل السنة إلى الدولة العثمانية . وأضاف ذلك انقساماً جديداً بجانب الانقسامات السياسية والقبلية التي أضعفت من مقاومة الوطنيين للبرتغال .

أما بالنسبة للعثمانيين فقد تأخر استقرارهم بالعراق رغم الانتصار في شالديران ، فإن الجنود الانكشارية سادفوا بلاداً فقيرة في شمال غرب فارس ، فألحوا على السلطان سليم في الانسحاب واتجه التوسع العثماني بعد ذلك إلى الشام ومصر ثم إلى أوروبا حتى تحول السلطان سليمان القانوني من جديد إلى الحرب ضد فارس سنة ١٥٣٤ وكان من بين أسباب هذا التحول ذبوع الأخبار عن إقامة تحالف بين فارس وبين الأمبراطور شارل الخامس الخصم اللدود للدولة العثمانية . وصادف الدولة الصفوية في أكثر من مناسبة تبدي استعداداً للتحالف مع دول أوربية ضد العثمانيين . أدت هذه الأحداث إلى إقامة ولايتين عثمانيين في العراق بصورة نهائية : هما بغداد والموصل في سنة ١٥٣٤ ، ولكن ترك العثمانيون البصرة وما حولها لشيوخ القبائل العربية النازلة هناك ، ومضى نحو خمسة عشر عاماً قبل أن تؤسس متصرفية البصرة وهي المتصرفية التي كانت نقطة انطلاق للعثمانيين في الخليج . وإذن فقد بدأ العثمانيون يهتمون بتلك المنطقة بعد أن كان البرتغاليون قد أكدوا سيطرتهم عليها . وسنرى بعد قليل أسباب الضعف التي عرقلت محاولات الدولة العثمانية الدفاع عن العالم الإسلامي في هذه الأرجاء رغم وجود رغبة لدى الباب العالي لتحقيق هذا الدور في وجه النزو البرتغالي للمحيط الهندي على نسق الدور الذي لعبته الدولة العثمانية في وجه النزو الأسباني لحوض البحر المتوسط .

وفي هذه الحقبة يبدو الشاطئ العربي للخليج خلواً من أي تنظيم سياسي يشبه الدولة ، ويمكن استثناء عمان من هذا الوصف ، فقد كانت منذ عهد بيد أكثر ازدهاراً بالسكان وأقرب إلى المجتمعات الحضارية . وساعد على هذا التنظيم

النسبي ، وجود المذهب الأباضي الذي اشتهر بنظام الإمامة على أساس البيعية . لا التوارث ، ولو أن الإمامة في ذلك العصر تحولت إلى ملك أسامه القوة ظل الأسرة النبهانية . ويذكر المؤرخون العثمانيون^(١) أن تقوُّد تلك الأسرة امتد أحياناً إلى عدن ، ولكن يلاحظ أنه في العصر الذي يعنيها تعرضت سواحل عمان لغزوات من الخارج وكان معظمها تابعاً لدولة هرمز في بداية القرن السادس عشر .

(١) الداعي ١ ج ص ٢٠٣

تمثل جزيرة سومطرة عموماً نموذجياً بالنسبة لأهداف الخطة البرتغالية. فهي تقع في مواجهة الساحل الجنوبي لشبه جزيرة العرب. وفي منتصف الطريق تماماً بين الخليج وبين البحر الأحمر، لهذا قرر البويرك أن يقيم فيها حامية ثابتة وديراً لطائفة الفرنسيسكان، رغم أن الجزيرة جرداء لا تحتوي على شيء من مظاهر الحياة كالأغذية والنبات. ثم اتجه القائد البرتغالي بأسطوله إلى باب المندب، والظاهر أن البحر الأحمر كان أكثر إغراء للبرتغاليين من الخليج لأنه يؤدي إلى الأماكن المقدسة الإسلامية، وقد فكر البرتغاليون في الاستيلاء على هذه الأماكن إما لتحقيق أهداف صليبية محضة أو لتطبيق مهمة المقاومة الإسلامية في الهند. ومن جهة أخرى كان البرتغاليون يريدون أن يقطعوا سبل الاتصال ما بين دولة المماليك وبين مسلمي الهند، سيما وأن المماليك استعدوا لمقاومة البرتغاليين في المحيط الهندي لما لحقهم من أضرار اقتصادية نتيجة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. وأوقد تمكن البويرك من إحراق جزيرة برهم الصغيرة الواقعة عند مدخل البحر الأحمر ولكنه عجز عن النزول في عتق فارند إلى الشرق حيث أراد أن يجرب حظهُ أمام اللند الثاني لتجارة المسلمين، أي في الخليج العربي.

كانت هرمز والوادي التابعة لها هي أول ما صادف البرتغاليين عند غزوهم للخليج سنة ١٥٠٨، وقد طاف البويرك بموانئ قريات ومسقط فدمرها، وشهد أهل عمان للسائون فطاعة النزو البرتغالي وفسوته وكيف كان هؤلاء الغزاة يمددون إلى قطع أذان الأمرى للحصول على المكافأة.

ثم شرع البويرك في ضرب الحصار على جزيرة هرمز، وبذكر الكتاب البرتغاليون القدامى^(١) مع شيء من الباطلة أن أربعاً سفينة، منها ستون من السفن السكبار اشترك في الدفاع عن الجزيرة. وهذا في حد ذاته دليل على عظم

(١) Faria, Y. Sousa vol 2 * لا عن الترجمة الإنجليزية

شبح الأعداء
٢
الغزو البرتغالي

لقد كان الهدف الأساسي من التوسع البرتغالي هو الوصول إلى الهند والشرق الأقصى مباشرة دون الحاجة إلى توسط المسلمين والبادقة في نقل التجارة، وقد تمكن البرتغاليون من تثبيت أقدامهم على سواحل الهند سنة ١٥٠٥ حينما أسسوا بها حكومة بأمرها نائب الملك. فما الذي حول اهتمام البرتغاليين إلى شواطئ شبه الجزيرة العربية الفقيرة وهم ما يزالون في دور بناء امبراطوريتهم بالهند؟ أولاً: لأنه بالرغم من القوة البحرية الهائلة التي نقلها البرتغاليون إلى المحيط الهندي فإنهم لم يستطيعوا أن يوقفوا حركة الملاحة العربية في المحيط الشاسع، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البرتغالية سمحت لمبحارة كافرأ بأن يجارسوا أعمال القرصنة ضد الملاحة العربية. ولهذا السبب واصل البرتغاليون تقدمهم لاحتلال مالقا وجزر الهند الشرقية في الشرق الأقصى. لسكني يحموا تجارة العرب من الوصول إلى منافذ إنتاج التوابل ذاتها. ثانياً: كان البرتغاليون مدفوعين في حركة الاكتشاف والتوسع هذه بروح صليبية، وسيطرت هذه الروح على عدد من ضباط البحرية البرتغالية. وأبرز مثل على ذلك هو الفونسو البويرك، الذي بدأ حياته في الجنوب البرتغالية على سواحل المغرب ثم دخل إلى ميدان الصراع الصليبي التجدد في الشرق حينما اشترك في حملة بحرية إلى المحيط الهندي في سنة ١٥٠٦. كان يقود هذه الحملة رستمآن وكانت خطتها هي أن يتقدم القائد العام إلى الهند لتعزير حليتها بينما يصفى البويرك «لسد منافذ التجارة التي يستخدمها المسلمون»: البحر الأحمر والخليج العربي، وكان البرتغاليون يتوقعون أن تتجدد كل من مصر وفرنسا والدولة العثمانية والإمارات الإسلامية في شرق أفريقيا لإنقاذ هذه الخطة ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

كبير في تلك العصور ، فتقطع الشيعة إلى الدولة الصفوية بينما تطلع أهل السنة إلى الدولة العثمانية . وأضاف ذلك انقساماً جديداً بجانب الانقسامات السياسية والقبلية التي أضعت من مقاومة الوطنيين للبرتغال .

أما بالنسبة للعثمانيين فقد تأخر استقرارهم بالعراق رغم الانتصار في شالديران ، فإن الجنود الانكشارية صادفوا بلاداً فقيرة في شمال غرب فارس ، فألحوا على السلطان سليم في الانسحاب واتجه التوسع العثماني بعد ذلك إلى الشام ومصر ثم إلى أوروبا حتى تحول السلطان سليمان القانوني من جديد إلى الحرب ضد فارس سنة ١٥٣٤ وكان من بين أسباب هذا التحول ذبوع الأخبار عن إقامة تحالف بين فارس وبين الأمبراطور شارل الخامس الخصم اللدود للدولة العثمانية . وسنصادف الدولة الصفوية في أكثر من مناسبة تبدي استعداداً للتحالف مع دول أوربية ضد العثمانيين . أدت هذه الأحداث إلى إقامة ولايتين عثمانيين في العراق بصورة نهائية : هما بغداد والموصل في سنة ١٥٣٤ ، ولكن ترك العثمانيون البصرة وما حولها لشيخ القبائل العربية النازلة هناك ، ومضى نحو خمسة عشر عاماً قبل أن تؤسس متصرفية البصرة وهي المتصرفية التي كانت نقطة انطلاق للعثمانيين في الخليج . وإذن فقد بدأ العثمانيون يهتمون بتلك المنطقة بعد أن كان البرتغاليون قد أكدوا سيطرتهم عليها . وسنرى بعد قليل أسباب الضعف التي عرفت محاولات الدولة العثمانية الدفاع عن العالم الإسلامي في هذه الأرجاء رغم وجود رغبة لدى الباب العالي لتحقيق هذا الدور في وجه الغزو البرتغالي للمحيط الهندي على نسق الدور الذي لعبته الدولة العثمانية في وجه الغزو الأسباني لحوض البحر المتوسط .

وفي هذه الحقبة يبدو الشاطيء العربي للخليج خلواً من أي تنظيم سياسي يشبه الدولة ، ويمكن استثناء عمان من هذا الوصف ، فقد كانت منذ عهد سعيد أكثر ازدحاماً بالسكان وأقرب إلى المجتمعات الحضرية . وساعد على هذا التنظيم

النسبي ، وجود المذهب الإباضي الذي اشتهر بنظام الإمامة على أساس البيعة لا التوارث ، ولو أن الإمامة في ذلك العصر تحولت إلى ملك أسماه القوة في ظل الأسرة الفهانية . ويذكر المؤرخون العمانيون^(١) أن تفوذ تلك الأسرة امتد أحياناً إلى عدن ، ولكن يلاحظ أنه في العصر الذي يعنيها تعرضت سواحل عمان لغزوات من الخارج وكان معظمها تابعاً للدولة هرمز في بداية القرن السادس عشر .

(١) الدالي ج ١ ص ٣٠٣

لقد كان الهدف الأساسي من التوسع البرتغالي هو الوصول إلى الهند والشرق الأقصى مباشرة دون الحاجة إلى توسط المسلمين والبنادقة في نقل التجارة ، وقد تمكن البرتغاليون من تثبيت أقدامهم على سواحل الهند سنة ١٥٠٥ حينما أسسوا بها حكومة رأسها نائب الملك . فما الذي حول اهتمام البرتغاليين إلى شواطئ شبه الجزيرة العربية الفقيرة وهم ما يزالون في دور بناء امبراطوريتهم بالهند ؟ أولاً : لأنه بالرغم من القوة البحرية الهائلة التي تملكها البرتغاليون إلى المحيط الهندي فإنهم لم يستطيعوا أن يوقفوا حركة الملاحة العربية في المحيط الشاسع ، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البرتغالية سمحت للبحارة كأفراد بأن يمارسوا أعمال القرصنة ضد الملاحة العربية . ولهذا السبب واصل البرتغاليون تقدمهم لاحتلال مالقا وجزر الهند الشرقية في الشرق الأقصى . لكي يعمقوا نفوذهم في الشرق من الوصول إلى مناطق إنتاج التوابل ذاتها . ثانياً : كان البرتغاليون مدفوعين في حركة الاكتشاف والتوسع هذه روح صليبية ، وسيطرت هذه الروح على عدد من ضباط البحرية البرتغالية . وأبرز مثل على ذلك هو الفونسو البوكيرك ، الذي بدأ حياته في الجيوب البرتغالية على سواحل المغرب ثم دخل إلى ميدان الصراع الصليبي المتجدد في الشرق حينما اشترك في حملة بحرية إلى المحيط الهندي في سنة ١٥٠٦ . كان يقود هذه الحملة ترستان وكانت خطتها هي أن يتقدم القائد العام إلى الهند لتعزيز حامياتها فيما يتخلف البوكيرك « لسد منافذ التجارة التي يستخدمها المسلمون » : البحر الأحمر والخليج العربي ، وكان البرتغاليون يتوقعون أن تتحد كل من مصر وفارس والدولة العثمانية والإمارات الإسلامية في شرق أفريقيا لإفساد هذه الخطة ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث .

تمثل جزيرة سومطرة نموذجاً نموذجياً بالنسبة لأهداف الخطة البرتغالية . فهي تقع في مواجهة الساحل الجنوبي لشبه جزيرة العرب . وفي منتصف الطريق تماماً بين الخليج وبين البحر الأحمر ، ولهذا قرر البوكيرك أن يقيم فيها حامية ثابتة وديراً لطائفة الفرنسيسكان ، رغم أن الجزيرة جرداء لا تحتوي على شيء من مظاهر الحياة كالماء والنبات . ثم اتجه القائد البرتغالي بأسطوله إلى باب النندب ، والظاهر أن البحر الأحمر كان أكثر إغراء للبرتغاليين من الخليج لأنه يؤدي إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ، وقد فكر البرتغاليون في الاستيلاء على هذه الأماكن إما لتحقيق أهداف صليبية محضة أو لتثبيط همّة المقاومة الإسلامية في الهند . ومن جهة أخرى كان البرتغاليون يريدون أن يقطعوا سبل الاتصال ما بين دولة المماليك وبين مسلمي الهند ، سيما وأن المماليك استمعدوا لمقاومة البرتغاليين في المحيط الهندي لما لحقهم من أضرار اقتصادية نتيجة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وقد تمكن البوكيرك من إحراق جزيرة بريم الصغيرة الواقعة عند مدخل البحر الأحمر ولكنه عجز عن النزول في عدن فارتد إلى الشرق حيث أراد أن يجرب حظه أمام المنفذ الثاني لتجارة المسلمين ، أي في الخليج العربي .

كانت هرمز والموانئ التابعة لها هي أول ما صادف البرتغاليين عند غزوهم للخليج سنة ١٥٠٨ ، وقد طاف البوكيرك بموانئ قريات ومسقط فدمرها ، وشهد أهل عمان المسالون فظاعة النهز البرتغالي وقسوته وكيف كان هؤلاء الغزاة يعمدون إلى قطع آذان الأمراء للحصول على المكافأة .

ثم شرع البوكيرك في حنرب الحصار على جزيرة هرمز ، ويذكر الكتاب البرتغاليون القدامى ^(١) مع شيء من المبالغة أن أربعمائة سفينة ، منها ستون من السفن الكبيرة اشتركت في الدفاع عن الجزيرة . وهذا في حد ذاته دليل على عظم

تلك الدولة التي صحتني به قليل من الوجود . وفي أثناء الحصار واجه البويرك حركة عسبان من تلك الحركات التي اشتهرت بها البحرية البرتغالية ، فإن كثيراً من البحارة انضموا لتلك الأساطيل الشاسعة لكي يحصلوا على الثروة من استغلال بلاد الهند الغنية ، وليس من أجل قضاء الوقت في معامرات عسكرية حول بلاد العرب الجديده ، وقد تمكن البويرك من قمع الفتنه وأخذ يفاوض حاكم الجزيرة على أن يقبل حماية البرتغال مع بقاءه في الحكم ودفع جزية سنوية حكومة لشبونة .

وتم تثبيت أن أت نصيب من دنيا داف الملك الپرتغال قام برفع الحصار لأنه يخاف للفتنات ، فاطاع البويرك على مصرع وأقسم ليتنقم من هرمز عند أول فرصة تصبح له .

كل ما تشكروا عليه هو أن من نوى منصب نائب الملك في هذه ١٥٠٥ - ١٥٠٦ وكان يخطط في الزنى مع البويرك ولا يشدركه رغبته العملية للشدة ، وهو يعتقد بأنه ليس للبرتغال إمكانات بشرية لإقامة مستعمرات جديدة عند الهند ، وذلك يجب الاعتماد على السيطرة البحرية وهذه السيطرة كدية بالقضاء على التجارة العربية ، وفي تلك الحالة ستختفي هرمز من نظامها دون حاجة إلى احتلال عسكري .

أما عما قيل من أن البرتغال لم يكن أمين في وحيه نظر البويرك ونزاعاته . وقد وقع عليه لاحتلال ليعصب عليه في سنة ١٥٠٥ وذلك رغم أن الأخير كان قد سخر من قسده لخصم الحزمه على انه لا يشك في كبره لشبونة . وهو لم يلبس الرئيسي في هذا التبرير هو كرهه حكومة لشبونة لما رأى شخصه مدع طوية في هذا التصب لظلم والجهل عن مراهقة الهوة .

من البويرك حكاه أن ظهر الممر الرئيسي له تدابير من كدوره في المعركة اعطى لشدة حمرة العبدان هو على سحر صدر العطل في بحر العرب ، و

بذلك على أنه بنوى توجيه سياسته التوسعية نحو فارس وبلاد العرب وأحد بنظم القوسنة البرتغالية ضد الملاحه البحريه التي تبارسها للصوم ، كما سبق سياسة التدون مع الهندوس ضد المسلمين . وقد غمور هذه الأشهر الأولى من حكمه ، ثم لم يترك رسالة مهمة إلى شاه فارس وهي تنبئ على مدى أصرعه السياسية في شرق الإسلام وأموره . وهذه هي التعليقات التي جلبها روى جومير مبعوث البويرك إلى الشاه :

٥ . في أفغانستان احترامكم المسيحيين في بلادكم . أعرض عيت لأصول وأخذوا الأسلحة لاستخدامهم ضد قلاع الترك في الهند (١) وإذا أردت أن تنقض على بلاد العرب أو أن تهاجم مكة فستجد بحوث في البحر أخطر أمام حدة أو في عدد أولى من حوزة أو القطف أو المعركة . وسيجد إنشاء بخانه على امتداد الساحل الفارسي وسأقده كل ما يريد .

ووصى البويرك به ذلك مبعوثه بإزالة عظمة البرتغال وما حقت في إفريقيا والهند ، وأمره بالتصرف على أحوال السحيق . ثم يرض مشروعا بتجارب الممرات مع فارس وهو مشروع غدا في الصوم . ثم على أن يحدد فارس مصر والبرتغال ظمطين كشمرة لهذا التحالف (٢) ولما كان أهل هرمز يتوقون أن يرضى ببلادهم في حالة نجاح مهمة البعث البرتغالي ، فقد دبروا حيلة لشده . فعرضت أخبار التوصل من ذلك . وقد أظف هذا البعثت هناك نحو عيون من بلاد الهند . البويرك لم يوافق على هذه السيطرة لعمدة تثيره . ثم استمر البويرك على خطه على ما كانه استمر الحرب من التوصل إلى التوصل . فاقصده البويرك في عزمه . فبالحال جاء سكران على حرمه من التوصل .

(١) من الواضح أن مستخدم كلمة ترك كناية على المسلمين بصفة عامة .
(٢) كانت هذه الكلمات من دكرات البويرك التي كانت أعمدة لثباته .
صفاة العالمين للتوسيع كتابه في القديس و آسيا C.A. Holland Chap

حول شبه جزيرة العرب . وفي سنة ١٥١٣ عاود البرتغاليون الكرة بادئين بالبحر الأحمر ولكنهم كانوا يصطدمون دائماً بالبحر المصرية التي تمكنت من الدفاع عن هذا البحر ، لذلك تركت جهودهم من سنة ١٥١٤ في الخليج ، وتذكر البوكيرك القسم الذي نطق به منذ سبع سنوات ولم يتردد في انتهاك أبسط المبادئ الإنسانية حينما كان يحاصر هرمز فأرسل إليه حاكمها يتعرف على شروط الفزاة ، وفي أثناء المحادثات فاجأ القائد البرتغالي الشيخ عطار مستشار الحاكم بطعنة أردته قتيلاً ، ولم يجد الحاكم سيف الدين وهو صغير السن مفرأ من الاستسلام لشروط البرتغاليين وهي تقضي بدفع جزية سنوية وقبول حماية ملك البرتغال وإقامة حصن على الجزيرة مع ترك الحكم للوطنيين .

ومما يسترعى الانتباه أن الشاه إسماعيل لم يقف من هذا الحادث موقفاً سليماً فحسب ، بل إنه ارتبط بمحالفة مع البرتغال على أثر استيلائهم على هرمز ، مما يقدم لنا دليلاً آخر على عدم تبعية هذه الدولة التجارية للصغويين . ومن الجائر أن نسر موقف الشاه إسماعيل بأن إخضاع البرتغاليين لهرمز قد جاء في أعقاب هزيمة شالديران . ونظراً إلى اقتدار فارس للقوة البحرية فقد كان أول شرط للمحالفة هو أن تقدم البرتغال أسطولها لمساعدة الشاه على بسط سلطته في البحرين والقطيف^(١) وفي مقابل ذلك يسلم الشاه بالحماية البرتغالية لهرمز ، بل ويتنازل عن ميناء جواد على ساحل بلوشستان . وجاء في المحالفة أن الدولتين ستبادلان المساعدة ضد العثمانيين كما نص على فتح جوا للتجار الفرس .

لم ينظر أحد من الطرفين إلى ذلك الاتفاق نظرة جدية ، وسرعان ما أرسل البرتغاليون حملة لغزو البحرين لحسابهم وحدهم ، ولعلمهم أصبحوا ينظرون إلى أنفسهم كورثة لدولة هرمز التي كانت البحرين من توابعها . وفي سنة ١٥١٥ تزلوا في مكان قرب النامة بالجزيرة الرئيسية وأقاموا هناك حصناً مازال آثاره

(١) كان الشاه حتى ذلك الوقت استغدام كلمة قطيف للدلالة على إقليم الأحساء بأكد

ظاهرة حتى الآن ، ولقب قائد الحملة أنطونيودي كورايابطل البحرين . وانتهى عمل البرتغاليين عند هذا الحد ، فلم يفكروا في استغلال مصادد اللؤلؤ ، بل اكتفوا بتحصيل الجزية من الوطنيين تحت تهديد تلك الحصون المبعثرة هنا وهناك في شواطئ الخليج وجزره .

ورغم ذلك فقد تأملت شعوب الخليج لوجود هؤلاء الفزاة الذين اتصفوا بالقسوة وبالتمسك في جمع الأموال دون ضابط . وما كادت أبناء موت البوكيرك تشيع بين سكان الخليج حتى رسمت خطة للثورة عامة تحت قيادة حكام هرمز . ومن الأمور التي نبعت على الدهشة حقاً أن يتوصل أهل الخليج في هذا العهد إلى خطة محكمة على هذا النحو ، فقد اتفقوا على أن تهاجم جميع الحصون البرتغالية في المنطقة ليلة ٣٠ نوفمبر من عام ١٥٢١ . وأوشكت الخطة على النجاح لولا أن شذ حاكم مسقط الذي كان على خلاف مع هرمز ، واستطاع البرتغاليون أن يرسلوا النجذات في آخر لحظة إلى تلك الجزيرة التي تزعمت الحركة ، وبدا قضى عليها في المناطق الأخرى . والنتيجة الطبيعية لهذا الحادث هو إسقاط الإدارة الوطنية من الجزيرة . وعلى أثر ذلك أخذ سكانها يفادونها إلى جزيرة قشم المجاورة ، ثم تفرقوا في موانئ الخليج الأخرى ، ولم يستطع البرتغاليون أن يديروا الحركة التجارية في الخليج ، وفي ظل حكمهم العسكري انتهى ذلك العمران الدهش الذي عاشته هرمز أكثر من مائتي عام .

بلغ البرتغاليون ذروة قوتهم في منتصف القرن السادس عشر ، وكانت أمامهم فرصة للتوغل شمالاً حتى البصرة ، ذلك لأن شيخ القبيلة الرئيسية هناك كان يتمتع باستقلال تام في حكم شط العرب ، فلما قرر العثمانيون تحويل البصرة إلى متسلمية سنة ١٥٤٩ استنجد ذلك الزعيم القبلي بالفرزاة البرتغاليين ، وفي نفس الوقت استنجد عرب الأحساء والبحرين بالدولة العثمانية^(١) وتميز النصف الثاني من القرن السادس عشر بالصراع بين هاتين القوتين في الخليج العربي ، غير أن العثمانيين لم يستطيعوا أن يقوموا بعمل حاسم في الخليج كما فعلوا في البحر الأحمر . فقد حلوا محل الهاليك في مصر لاذود سن هذا البحر . وفي سنة ١٥٣٨ احتلوا عدن وفتحوا باب المندب في وجه الفرزاة وأرادوا الاتصال بدولة المغول في الهند ولكنهم عجزوا عن ذلك وبقي أسطولهم ضعيفاً في المحيط الهندي وفي الخليج العربي ، ويرجع ذلك إلى سببين

أولاً : إن قواعد الأسطول العثماني كانت مقصورة على حوض المتوسط حيث توجد إمكانيات لبناء السفن .

ولم يكن بوسع الأسطول العثماني أن يصل إلى المحيط الهندي عن طريق رأس الرجاء الصالح فقد كان لابد من بناء سفن في السويس أو البصرة . ويسدو أن العثمانيين وجدوا من الصعوبة بمكان نقل الأخشاب إلى هذا الميناء الأخير .

ثانياً : ترك العثمانيون معظم النشاط البحري في منطقة المحيط الهندي لروح المغامرة عند بعض الأفراد من البعارة المشهورين مثل بيربك والريس مراد

الذين كانوا يتمتعون بحماية الدولة ، وقد ظهر الأول في مياه الخليج بين عامي ١٥٥١ ، ١٥٥٣ واستولى على القطيف ومسقط ولكنه لم يحتفظ بهما . وفي سنة ١٥٨١ اغتھر مغامر عشائ آخر يدعى علي بك وأصاب الملاحاة البرتغالية بأضرار جسيمة في المحيط الهندي ، ونزل بمسقط وغيرها من موانئ الخليج . ولكن مثل هؤلاء البحارة لا يسلكون أنفسهم عناء الحكم المستقر . وهكذا قبض للدول والشعوب التي هي أ كثر التصاقاً بمنطقة الخليج أن تقوم بمهمة تحرير بلادها من الغزو البرتغالي . وقد بدأت بذلك الدولة الصفوية ثم تبعها عرب عمان مع ملاحظة أن الفرس استعانوا بالإنجليز وبالقبايل العربية النازلة على الشاطئ الشرقي ، بينما اعتمد العرب على أنفسهم في الضال ضد الفرزاة . وقبل أن تستعرض الأحداث التي أدت إلى تحرير الخليج من البرتغاليين نشير إلى الأسباب العامة التي تفسر تدهور القوة البرتغالية في نهاية القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر . من ذلك أن البرتغال قد استقلته وضم إلى إسبانيا سنة ١٥٨٠ ولو أن ملوك إسبانيا ظلوا يرعون مصالح الامبراطورية البرتغالية . كذلك انصب البرتغاليون بروح التعصب والفسوة في معاملة الشعوب الآسيوية الإفريقية ، ولم يكتفوا بتكظيم التجارة مع تلك الشعوب . وكما أشرنا من قبل كانت سياستهم ترمي إلى القهر العسكري ثم استغلال الشعوب المهورة في استخراج المواد الخام . وبالإضافة إلى ذلك اعتمد البرتغاليون اعتماداً كبيراً على العبيد أو المرتقة من الهند . وكان اللاباريون مثلاً يشكلون نصف حامية هرمز .

ومما أضف النظام الاستعماري البرتغالي أن الملك كان يحسب تجارة السلع للربحية ، فلم يترك مجالاً للبرجوازية التي كانت أكثر نشاطاً في النظام الهولندي أو البريطاني كما سنرى ، فإن تأسيس البرجوازية للشركات الاحتكارية كان يربط مصالح كثير من الأفراد بحركة الاستثمار . يضاف إلى ذلك كله ما رأيناه من عدم وجود نظام دقيق في البحرية ، وتكرار حوادث التمرد والخلافات بين كبار الضباط . وأخيراً ظهرت قوتان بحريتان في المحيط الهندي في أوائل القرن السابع

عشر ، ما الأسطولان الهولندي والإنجليزي . وتبرز هذان المنافسان الاستعماريان بأشهما كانا أكثر ادراكا للمصالح التجارية . وقد استطاعا أن يحظيا بمكانة أفضل عند الدول الآسيوية كما حدث بالنسبة لفارس .

ذلك أنه رغم وقوع محاولات للتصالح بين البرتغاليين والفارس في أوائل القرن السادس عشر ، فإنه كان من المستحيل على الحكام الصفويين أن يتجاهلوا مبدأ التضامن الإسلامي . وقد فتح الشاه الصفوي طهمااسب بلاده لرئيس دولة الممولى الإسلامية في الهند ويدعى هميون وقدم له للمساعدات لمحاربة البرتغاليين .

وفي سنة ١٥٨٧ ارتقى عرش فارس حاكم من طراز جديد يدعى الشاه عباس ، وقد تصادف عهده مع تدعيم قوة البرتغاليين في الشرق ، فاستفاد من تلك الظروف لكي يسطر نفوذه على بعض ممتلكاتهم في الخليج ، مع أن الشاه صرف سنوات عديدة من حكمه في تدعيم مركزه بالشمال تماماً كما فعل الشاه إسماعيل ، مما يدل على أن مركز قتل الدولة الصفوية كان في آسيا الوسطى ، بينما أن شواطئ الخليج الشرقية كانت تخضع لقبائل عربية خالصة أو أعربية مختلطة بالفارس . ولنجاح الشاه في أي عمل ضد البرتغاليين كان عليه أولاً أن يجمع بتأييد تلك القبائل .

أتجه الشاه عباس نحو الخليج في أوائل القرن السابع عشر ، ووقف عاجزاً عن الحصون البرتغالية المترامية على الشاطئ الشرقي ، لذا يجدد بنا أن تتسائل : كيف تمكن الشاه من الاستيلاء على البحرين سنة ١٦٠٢ بالرغم من أن ذلك يحتاج إلى قوة بحرية هائلة ؟ ومن المعروف أن فارس كانت تفقد مثل هذه القوة ؟ الراجح أن البرتغاليين كانوا يبدون تخفيف أعبائهم العسكرية فاندسجوا من تلك الجزر مكتفين بالسيطرة على مدخل الخليج ، يدل على ذلك أيضاً أن إسبانيا التي التي كانت مشغولة عن الإمبراطورية البرتغالية كانت ترى في الدولة العثمانية الخصم الرئيسي لها في حوض المتوسط ، فربما اعتقدت أنه من الممكن الاستفادة من

العراق العثماني الفارسي في الشرق والتغارب مع الفرس في نظير تنازلات لا تعني إسبانيا مباشرة مثل التنازل عن جزر البحرين .

ومما حملنا على هذا الاعتقاد الخطاب الذي أرسله فيليب الثاني إلى نائب الملك بالهند سنة ١٦٠٧ والذي يأمره فيه بمحاولة استرداد البحرين لمنع وقوعها في يد العثمانيين . نقل هذا الخطاب آدميات المبر عن وجهة النظر الإيرانية^(١) ولم تنقطع المحاولات بعد ذلك للتوفيق بين البرتغاليين والشاه عباس . ومن الغريب أن المأمور الإنجليزي روبرت شارلي هو الذي كان يقوم بدور الوسيط لهذا الغرض . وكانت آخر المحاولات هي وصول مبعوث من ملك إسبانيا إلى فارس سنة ١٦١٨ وقد رحب الشاه بالعروض التجارية التي تشمل إستيراد كميات كبيرة من حرير فارس ، ولكنه اصطدم بطلب قدمه الإسبان مؤداه أن يتعهد الشاه باحترام المراكز البرتغالية في الخليج .

ولا شك أن الملابس الجديدة التي أحاطت بفارس سنة ١٦١٨ هي التي أغرت الشاه عباس بهذا القصد ، فمن جهة انتهت مرحلة من مراحل الصراع بينه وبين الدولة العثمانية ، فاستطاع أن يتفرغ للجنوب وأن يحصل على تعاون العرب الفارسيين في إقليم لار . ومن جهة أخرى كان الإنجليز قد بدأوا يوثقون صلاتهم التجارية مع فارس ، ووجد الشاه فيهم عملاء أفضل من البرتغاليين وشرع في منحهم امتيازات تجارية . وتوسع في منح هذه الامتيازات كما سنرى في نظير اكتساب تعاونهم معه ضد البرتغاليين . وكان من بين هذه الامتيازات إقامة وكالة تجارية في جسر الواقعة على خليج عمان ، وذلك تلافياً لمرورهم بمركز هرمز وتعرضهم لذهارات البرتغاليين من حصونهم النبعة في تلك الجزيرة . ورغم ذلك فإن البرتغاليين صمموا على قطع سبل الملاحة على التجارة البريطانية مع فارس منذ البداية . وهكذا حينما خرجت أول قافلة بريطانية من سورات في الهند متجهة

إلى فارس اعترض البرتغاليون سبيلها. وقد أدى ذلك إلى وقوع اشتباك قرب جسر سنة ١٦٢٠ انتهى لصالح الأسطول البريطاني. وقد جعلت هذه الأحداث من الإنجليز حلفاء طبيعيين للشاه في نضاله ضد البرتغال. غير أن الإنجليز رفضوا في بداية الأمر تقديم أى معونة حربية للشاه، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسيين، الأول: أن شركة الهند الشرقية المسئولة عن العلاقات مع فارس شركة تجارية يهتمها تخفيض النفقات الحربية إلى أقل حد ممكن، وكان اعتقاد المسئولين في الخليج أن هرمز محصنة تحصيناً قوياً وتحتاج إلى قوات ونفقات هائلة للتغلب عليها. العامل الثاني: أنه كانت توجد حالة سلم بين بريطانيا وإسبانيا في ذلك الوقت، ولذلك ستضطر الشركة إلى دفع رشوة للحكومة حينما تنقض هذا السلم وتقرر التعاون مع الفرس للاستيلاء على هرمز. فما الذي حول رأى المسئولين البريطانيين في الهند للقيام بهذه الغامرة العسكرية؟

لقد حدد الشاه بسحب الامتيازات التي حصلت عليها الشركة في فارس، وفي نفس الوقت وعد التجار الفرس بتوزيع مكافآت سخية على البحارة الإنجليز الذين سيساهمون في العمليات. وبناء عليه جرت المفاوضات بين مينكس السفير البريطاني وممثل الشركة في نفس الوقت، وبين حكومة الشاه بشأن التعاون في هرمز، وتم الاتفاق على الأسس الآتية:

- ١ - تقسم الثنائ بالتساوى بين فارس وبين شركة الهند الشرقية.
- ٢ - تحمل القاعة الحالية للإنجليز ويسمح للفرس بإقامة قلعة خاصة بهم.
- ٣ - يسلم الأمري المسيحيون للإنجليز والمسلمون للفرس.
- ٤ - تقسيم رسوم هرمز بالتساوى بين الشركة وحكومة الشاه.
- ٥ - تعفى التجارة البريطانية من الضرائب في هرمز والموانئ الفارسية القريبة منها.

٦ - يقدم الإنجليز مساعدات بحرية لفارس (١).

لم تصادف القوات المتحالفة مقاومة عنيدة من جانب البرتغاليين، فقد بدأت تلك القوات بمهاجمة الحصن البرتغالي في قشم والذي كان مقاماً لتأمين موارد المياه في تلك الجزيرة. وعلى أثر ذلك سلت حامية هرمز في يناير سنة ١٦٢٢ وعذل الشاه الاتفاق بحيث صار للفرس حق إقامة حاميات في الجزيرة دون قيد. وتطلع بعد ذلك إلى العبور نحو الشاطئ العربي للاستيلاء على مسقط وغيرها من موانئ عمان، ولكنه لم يوفق إلا للنزول في خور فكان وصحار مدة قصيرة، ولم يلبث البرتغاليون أن استردوا مواقعهم واستمرت الحرب البحرية عنيفة بين البرتغاليين من جهة والإنجليز والفرس من جهة أخرى، وتعرض ساحل فارس لهجمات عديدة، ولكن سقوط هرمز كان ضربة قاضية على هيبة البرتغاليين في الخليج.

وفي ذلك العهد كانت عظمة الدول ترتبط بحياة الأشخاص، وهكذا انتهى دور فارس في الخليج بمجرد وفاة الشاه سنة ١٦٢٩. على أنه في السنوات الأخيرة من حكمه تمكن من الاستيلاء على بنداد سنة ١٦٢٣ وتجددت الحرب بينه وبين العثمانيين، غير أن هؤلاء عادوا إلى حكم العراق في الثلاثينات. كذلك استغل الشاه سقوط هرمز فبنى في مواجهتها ميناء جديداً محل القرية الصغيرة التي كانت تعرف بمجبرون، وأطلق عليه اسم «بندر عباس» وفتح هذا الميناء للتجارة الأوربية، وسنراه في مناسبات عدة وقد اكتسب أهمية خاصة في تاريخ الخليج الحديث.

ومما يسترعى الانتباه أن الشاه عباس لم يحرز هذه الانتصارات على البرتغاليين إلا بعد أن دفع عنها غالباً أغلب الامتيازات الأوروبية: الهولندية والإنجليزية إلى بلاده وبالتالي إلى بقية أرجاء الخليج.

لقد كان سقوط هرمز ضربة قاضية على النفوذ البرتغالي في الخليج العربي ولكنه لم يضع حداً نهائياً له ، وقد ظل الفرس عاجزين عن تخليص الشاطئ الشرقي من جميع الحصون البرتغالية ، وبقي أحدها قائماً في جلفار حتى نهاية القرن السابع عشر تقريباً . أما الممانيون فقد تبدلت سياستهم تماماً إزاء البرتغاليين نتيجة الحرب مع فارس ، حين استولى الشاه على بغداد استعان حاكم البصرة المماني بالبرتغاليين وظهرت خمس سفن برتغالية في شط العرب لتسام في الدفاع عن البصرة ، وفي مقابل ذلك حصل البرتغال على امتيازات اقتصادية وسياسية في جنوب العراق ، وبقيت سفنهم تتردد على شط العرب حتى سنة ١٦٤٠ أما الأديرة التي أقاموها في هذه الحقبة فقد استمرت بعد ذلك مدة طويلة . وهكذا يمكن القول بأن الدولة العثمانية خرجت عن سياستها التقليدية السابقة والتي كانت تجعل منها حامية للعالم الإسلامي من الغزو الأبيري سواء في المغرب أو في المشرق ، وقبض لعرب عمان أن يتموا المرحلة النهائية الهامة في تحرير الخليج من فلول البرتغاليين .

الفصل الثاني

التجارة الأوربية

١

شركات الاحتكار

كان هدف البرتغاليين من التوسع الاستعماري هو القهر العسكري واستغلال هذه القوة للحصول على موارد اقتصادية ، وحينما ظهر الهولنديون والإنجليز في أوائل القرن السابع عشر باحيط الهندي اتبعوا سياسة جديدة ، فهم يقصدون التجارة أولاً ، ثم تأتي بعد ذلك القوة الحربية لحماية تلك التجارة . وقد تكلفت شركات تجارية مساهمة بحركة الاستعمار الهولندي والبريطاني في آسيا وتأسست الشركتان الهولندية والإنجليزية تقريباً في نفس الوقت (١٥٩٤ - ١٦٠٠ على التوالي) وبمرور الوقت حصلت هذه الشركات على (حقوق ملكية) فكانت الحكومات تتنازل لها عن حق إعلان الحرب وعقد المعاهدات مع الدول الآسيوية أو الأفريقية التي تقع في مناطق احتكارها .

هم

وبينما تركزت جهود شركة الهند الهولندية في جزر الهند الشرقية ، انصرفت الشركة البريطانية إلى شبه جزيرة الهند ذاتها ولكن ذلك لم يمنع الشركتين من أن توسعا أعمالهما في جميع السواحل الواقعة على الطريق إلى مناطق امتيازاتهما .

ومن الواضح أن الإنجليز بحكم الموقع الجغرافي كانوا أقرب إلى منطقة الخليج. والحق إن اتصالهم بفارس يرجع إلى عهد سابق على تأسيس شركة الهند الشرقية بكثير ، ففي سنة ١٥٥٩ نزل جنسكلمن مندوب الشركة السكوفية نهر الفولجا ووصل إلى فارس عن طريق بحر قزوين ، وفي سنة ١٥٨٣ وصل إلى تبريز أربعة من النامرين الإنجليز واشتهر من بينهم الأخوان أنطوني وروبرت شيرلي اللذان احتلّا مكاناً مرموقاً في بلاط الشاه عباس . وإذن فقد جرت الاتصالات الأولى بين بريطانيا وفارس عن طريق بعيد عن الخليج العربي ، وحتى بعد تأسيس شركة الهند الشرقية وضعت العراقيل أمام الشركة لكي يحال دون يلتفت النظر إلى طريق الخليج . وكان لا بد من انتهاز نشاط شركة الهند الشرقية التي أرسلت في سنة ١٦١٥ أول مبعوث لدراسة الإمكانيات التجارية في المنطقة .

استطاع ستيل مندوب الشركة أن يطوف بمواني الخليج الشرقية ، وأن يقابل الشاه ويحصل منه على فرمان يأمر فيه رعاياه بحسن استقبال الإنجليز في أي مكان يختارونه . وقرح ستيل أن تتخذ الشركة ميناء جسك كمركز للتعامل مع فارس ، ويرجع هذا الاختيار إلى أن الميناء يقع على خليج عمان فلا يحتاج الأمر إلى المرور بمضيق هرمز الذي يسيطر عليه البرتغاليون .

كان توماس رو يمثل حكومته لدى الدولة الفولية الحاكمة في الهند ، وكثيراً ما كان يتدخل في أعمال الشركة ، وهكذا اعترض على مقترحات سفيل مستنداً إلى الأسباب الآتية : وجود مقاضات بين فارس وإسبانيا على أساس أن تعهد الأخيرة بشراء جميع صادرات فارس ، وبأن تزودها بجميع حاجياتها من منتجات الشرق الأقصى ، وفي مقابل ذلك تمنح ميناء على شاطئ الخليج ، فإذا نجحت هذه المفاوضات فلن يكون هناك مجال للتجارة البريطانية . ومن جهة أخرى يقع ميناء جسك بعيداً عن مراكز العمران في فارس ، ويمكن تعرض الملاحة على أي حال

لاعتداءات البرتغاليين ، وبالتالي فإن الشركة ستتحمل أعباء هائلة لحماية مجاراتها . ومن المعروف أن وجه الاعتراض الأول قد انتهى في سنة ١٦١٨ بفشل وساطة شيرلي بين إسبانيا وفارس .

وحتى من قبل أن يحدث ذلك تفاضت الشركة عن اعتراضات رو ، وأرسلت مندوباً عنها يدعى كانوك إلى أصفهان حيث حصل من الشاه على امتيازات أكثر تفصيلاً في سنة ١٦١٧ . ومن بين هذه الامتيازات تعهد الشاه بحماية التجارة الإنجليزية ، وإعفاء نسبة كبيرة منها من الرسوم . وحصل الرعايا الإنجليز على حق حمل السلاح في فارس وحرية إقامة الشعائر الدينية ، وعدم التبعية للقضاء الوطني^(١) . وبعد هذا الشرط الأخير مقدمة لنظام الامتيازات القضائية الذي كان سائداً في الدولة العثمانية ، والذي لم يستقر في فارس إلا في القرن الثامن عشر . وبما يسترعى الانتباه بهذا الصدد أن هذه الامتيازات أدخلت إلى الدولة العثمانية وإلى فارس كذلك في عهد حكام أقوىاء مثل سليمان القانوني والشاه عباس ، والظاهر أنهم لم يقدروا النتائج الوخيمة التي ستؤدي إليها هذه الامتيازات حينئذ يدب الضعف إلى بلادهم .

أنهى الإنجليز خلافاتهم بأن جعلوا العلاقات مع فارس من اختصاص شركة الهند الشرقية ، وذلك منذ سنة ١٦٢٠ وابتداء من هذا العام سيقم سفراء إنجليزاً ولو بصورة متقطعة في أصفهان وهي العاصمة الجديدة التي نقل إليها الشاه عباس مقر حكمه ، فمادت أقرب إلى الخليج من العاصمة القديمة تبريز . وفي نفس هذا العام جرت المحادثات الخاصة بالتعاون العسكري ضد البرتغاليين فاستهزت الشركة هذه الفرصة وحصلت على امتياز جديد هو احتكار تجارة الحرير المصدر من فارس على أن يتم نقله من موانئ الخليج مباشرة دون المرور بالأراضي العثمانية . وخلاصة القول إن سياسة الشاه عباس تعد مسؤولة إلى حد كبير عن فتح منطقة الخليج لشركات الاستعمار الاحتكارية

(١) أنظر الوثائق التي نشرها Saldanha وهي مختارات من أوراق حكومة بيمبي.

التنافس الإنجليزي الهولندي

في أثناء التحالف الإنجليزي الفارسي ضد البرتغاليين قدم الهولنديون مساعدات حربية للحلفاء في مناسبات عدة ، وقد دفعهم إلى ذلك الاتحاد مع الإنجليز في القديس البروتستنتية خلافا للبرتغال الكاثوليك . وعلى أثر طرد البرتغاليين من هرمز شرع الإنجليز في إقامة وكالة لشركة هند الشرقية بالبناء الجديد . بنهر عباس سنة ١٦٢٣ ولو أن الشاه لم يسمح لهم بإقامة حصن لحماية الوكالة خلافا لما كانوا يرجونه .

وسرعان ما لحق التجار الهولنديون بالإنجليز ، وتغلقت المصالح التجارية « على الإخوة البروتستنتية » وتعثرت التجارة الإنجليزية في تلك السنوات الأولى منذ إقامة الوكالة في بندر عباس ، فلم تزد في المتوسط عن ألف وستة عشر جنيه سنوياً . وبمحت الشركة احتمال تصفية أعمالها وجرت المناقشات حول ذلك الأمر بين الجهات المسؤولة في لندن وفي سورتا ، مقر الشركة حينذاك بالهند . واحتج أنصار التصفية بأن الإنجليز قد قدموا تضحيات ماثلة لمساعدة الفرس ضد البرتغاليين ، والآل يتمتع الهولنديون وحدهم بإغاثات ثامة من الرسوم . نعم إن الإنجليز يدفعون رسوماً غفيرة ولكن تفضيل الهولنديين أدى إلى سيطرتهم على تجارة الحرير . وتساءل المختصون : هل يجب استخدام القوة لإجبار فارس على تغيير سياستها ؟ وهل يمكن في هذه الحالة إرسال حملة ربية ، أم يكفي بحصار بحري . وكان الرأي السائد هو أن تجارة فارس لا تساوئ شيئاً من تلك الأعباء . وأخيراً ألح وكيل الشركة في

بندر عباس على ضرورة البقاء خوفاً من تحول الهولنديين من التفوق التجاري إلى السيطرة السياسية على منطقة الخليج^(١) .

وفي أثناء تبادل الرأي حول تلك المشكلة وقع نزاع شخصي بين روبرت شيرلي وبين يموت الشاه في لندن ، فرأى الملك شارل الأول أن يبحث بمحبوب خاص إلى الشاه عباس سنة ١٦٢٧ ووقع اختياره على السير ديمودور كين لهذه المهمة ولم تسفر هذه البعثة المملكية عن نتيجة تذكر ، واستمرت التجارة الهولندية في فارس في نحو ملود .

وقد يكون ذلك راجعاً إلى ما يشتهر به الهولنديون من تحبذ بيع أسعار البيع ولكن يجب ألا ننسى أنهم استخدموا القوة العسكرية أيضاً لاقتزاع الامتيازات المتنوعة من ادون الآسيوية والإفريقية التي تعاملوا معها . وبالنسبة لندرس أرسل الهولنديون حملة بحرية إلى الخليج سنة ١٦٢٥ بقيادة الكومودور بلاك ، وقد هددت الحملة بضرب ميناء بندر عباس بحجة أن الحكومة الفارسية حصلت على رسوم بحرية لا حق لها فيها ، كما حاول بلاك الاستيلاء على جزيرة قشم دون جدوى ، ودعم ذلك الفشل فقد أذعن الشاه لتهديد الهولنديين وقابل القائد الهولندي في أسفهان ومنح الهولنديين إعفاء تاماً من الرسوم على استيراد الحرير .

بنيت التجارة الهولندية ذروة ازدهارها في الخمسينات من القرن السابع عشر أي في عهد حكومة كرمويل بالبحر ، تلك الحكومة التي دخلت في شبه حرب مستديرة مع شركاء . ونعمت التجارة البريطانية بالسيادة أثناء هذه هزائم عدة ، وقد تردد صدق تلك الأحداث في الخليج فنادت الوكالة البريطانية ببندر عباس وعملت شركة الهند الشرقية على إقامة وكالة أخرى بالخليج واختارت ميناء البصرة التابع للدولة العمانية . ولم يمنع ذلك الهولنديين من أن يقتسموا خصوصهم إلى شط العرب ، وفي تلك الأثناء كان متوسط سفن الهولنديين التي تتردد على بندر عباس عشرين سفناً .

(١) أنظر هذه المناقشات في تاريخ بروس لشركة الهند الميرالية Bruce I, p. 4/6

ويبدو أن علاقة فارس بالمولنديين ازدادت سوءاً فيما بعد بدليل أن وكالة بندر عباس أغلقت في سنة ١٧٣٠ م في بداية ظهور سيطرة نادر شاه الأفشاري، وتقل المولنديون وكالتهم إلى البصرة ولم يعودوا إلى فارس إلا بعد نهاية حكم هذا الشاه الغامر، ولكنهم لم يستقروا فأقاموا فترة في بوشهر ولم تعش وكالتهم الثانية في بندر عباس إلا فترة قصيرة بين عامي ١٧٥٢، ١٧٥٩ والظاهر أن ممثلي الشركة في منطقة الخليج هم الذين ألحوا على التثبيت بالنفوذ للتداعي. ومن بين هؤلاء البارون نيباوزن الذي تولى وكالة البصرة ما بين عامي ١٧٣٠، ١٧٥٣ حينما ضيق عليه الخناق سواء من السلطات المحلية أم من الدول الأوروبية التي حسدت المولنديين، قرر نقل الوكالات من الموانئ الخاضعة لفارس أو الدولة العثمانية والانتقال إلى جزر محصنة حيث يستطيع المولنديون أن يستقلوا بالعمل، وهكذا أحل وكالتي بوشهر والبصرة وانتقل إلى جزيرة صغيرة قرب بوشهر تسمى جزيرة خراج.

كانت هذه الجزيرة مثل معظم جزر الخليج تابعة لحكام من العرب الذين تشبه أمرهم بامتلاك السفن والمهارة في شئون الملاحة، وكان حاكم خراج يدعى الشيخ نصر، وقد قبل التنازل عنها للمولنديين مقابل إتاوة سنوية. غير أن المولنديين ارتكبوا عدة أعمال كان من شأنها إثارة بغض العرب وكراهيتهم، فقد حاولوا أن يمارسوا النوص على الأولو مرة، فاكشف العرب أمرهم، ثم عمدوا إلى جلب المستوطنين فذكر وود الوكيل البريطاني في بندر عباس الذي زار الجزيرة في ذلك الحين أن المولنديين جلبوا ثمانين عائلة وأخذوا يطردون سكانها العرب^(١) لذلك أخذ الشيخ مهنا بن نصر يوجه ضرباته إلى المولنديين من جزيرة أخرى تابعة له تدعى ريح وكان نيباوزن قد غادرها في سنة ١٧٦٠ وتخرج مركز المولنديين بعد ذلك، ورات الشركة أنه من العيب الاتفاق على هذه الجزيرة النائية، لذلك تقرر

(١) نشرت المجلة الآسيوية بحثاً قدام عن هذه الجزيرة بمناسبة احتلال الإنجليز لها ١٨٣٨ Asiatic Journal, september 1838

إخلاؤها في سنة ١٧٦٥ وعادت إلى حكمها العرب. وقد سبق ذلك كرايتنا إخلاء البصرة وبوشهر وأخيراً بندر عباس في سنة ١٧٥٩.

٣

بدء التفوق البريطاني

يلاحظ مما سبق أن المولنديين تقلوا نشاطهم في أواسط القرن الثامن عشر إلى القسم الشمالي من الخليج، ويبدو أن ذلك كان اتجاهها عاما للدول الأوروبية التي كان لها نشاط في الخليج العربي في النصف الأخير من هذا القرن.

وربما يكون السبب في ذلك هو الرغبة في تحقيق مصلحة جديدة بخلاف التجارة مع أقطار الخليج، وأعني بها نقل بريد الهند وربما البضائع الخفيفة أيضاً من الخليج إلى حوض المتوسط عبر العراق والشام، أي العودة إلى أحد الطرق المشهورة قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح. فقد كشفت حرب السنوات السبع عن الأضرار التي تترتب بسبب تأخر نقل الأخبار عن طريق الرأس، إذ كانت أسرع رحلة عن هذا الطريق بين أوروبا والهند تستغرق أحد عشر شهراً، بينما أن نقل الأخبار عبر الخليج فصحراء الشام خوض المتوسط قد يم في خمسة أشهر. وقد ظلت السلطات البريطانية والفرنسية تجهل أخبار الحرب في أوروبا بعد قيامها بسنة كاملة. وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى أسست بريطانيا وكالة في البصرة. ومن المعروف أن تلك الحرب التي نشبت بين إنجلترا وفرنسا من سنة ١٧٥٦ إلى سنة ١٧٦٣ لم تقتصر على القارة الأوروبية، بل كان النزاع على المستعمرات من أهم صورها. وأسفرت عن نتائج بعيدة الأثر في هذا الميدان. فقد تنازلت فرنسا لإنجلترا بتمتضي معاهدة الصلح الموقعة في باريس في فبراير سنة ١٧٦٣ عن جميع ممتلكاتها في شبه الجزيرة الهندية، وبذلك خلا الميدان لبريطانيا وحدها ليطس نفوذها حول المناطق المتاخمة للمحيط الهندي.

كانت أول خطوة اتخذتها حكومة بمبای تمهيدا لاستخدام الخليج طريقا للمواصلات ، هي إنشاء قنصلية في البصرة الواقعة في نهاية خط الملاحة في الخليج ، وصدر بذلك فرمان عثماني سنة ١٧٦٤ . وكانت الخطة المرسومة لسير البريد هي أن تكون البصرة محطة لنقل الرسائل من الطريق البحري إلى طريق القوافل الذي يسير غرب الفرات ، ثم عبر بادية الشام ، وينتهي إلى حلب . وهناك تقول الوكالة الإنجليزية التابعة لشركة شرق المتوسط نقله بسفنها إلى الجزر البريطانية . فقد كانت حلب من أهم المراكز التجارية لهذه الشركة وأقدمها وعلى صلة منتظمة بأوروبا .

وهناك سؤال لا بد أن يتبادر إلى الذهن وهو : لماذا اتجه تفكير الإنجليز إلى الخليج دون البحر الأحمر مع أن المسافة التي يجب عبورها على الأرض بين السويس والإسكندرية أقصر بكثير من المسافة بين البصرة والإسكندرية ميناء حلب ، أي أن طريق البحر الأحمر أقصر من الخليج ؟

الجواب هو أنه فضلا عن عدم وجود أي تمثيل تجاري أو سياسي لبريطانيا في المدن المصرية كما هو الحال في حلب في ذلك الوقت ، فقد كانت الدولة العثمانية تمنع الملاحة الأوروبية في البحر الأحمر ما بين الحما والسويس بقصد المحافظة على الأماكن الإسلامية المقدسة بالحجاز من الدول المسيحية .

نعم نقض هذا المبدأ أكثر من مرة في منتصف القرن الثامن عشر ، ولكن الدولة العثمانية عادت فأكدته في ١٧٧٩ ولم يفتح البحر الأحمر للملاحة الأوروبية إلا بعد مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر ، وبقي الخليج هو السبيل الوحيد الذي يمكن اتباعه لنقل البريد . وقد نقض مبدأ حظر الملاحة على الأوروبيين في البحر الأحمر بمناسبتين :

الأولى : حينما لاحظ أشرف مكة الفوائد المادية التي ستعود عليهم بفتح ميناء جدة للملاحة الأوروبية ، وما سيؤدي إليه ذلك من تنشيط التجارة وتحصيل الرسوم الجمركية عنها .

والمناسبة الثانية : حينما نزع على بك الكبير إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية ، فمقد مع بروس مندوب شركة الهند الشرقية اتفاقاً في سنة ١٧٧١ يقضي بحماية التجارة الإنجليزية عبر مصر وتحديد الرسوم الجمركية بـ ٨ ٪ وقد أكد محمد أبو الذهب هذا الاتفاق فيما بعد ، غير أن الدولة العثمانية ألغت الاتفاق بعد استرداد شتى من سلطتها في مصر (١) .

وكان استخدام البحر الأحمر كان يفترض إقامة علاقات طيبة مع مصر فقد تطلبت الملاحة في الخليج إقامة علاقات ودية بين الهند وولاية بغداد العثمانيين . ورغم أن هذه الولاية كانت تحكمها منذ سنة ١٧٠٤ أسرة شبه مستقلة من المماليك الكرج ، فإنها كانت تلتزم في علاقاتها الخارجية بمظاهر السيادة العثمانية . وعلى ذلك كان ولاية بغداد يتفدون نظام الامتيازات الأوروبية المعمول به في بقية أنحاء الدولة ، مما ساعد على نشاط التجارة بين الهند والعراق ، كما أن ولاية بغداد كانوا يستوردون الأسلحة من الهند . وحينما هاجم الفرس البصرة في عهد كريم خان الزندي اضطرت السلطات البريطانية في الهند إلى تقديم بعض المساعدة إلى ولاية بغداد . ولم يكن الإنجليز بحاجة إلى كسب ود الولاية فحسب ، بل كان لا بد من الانصال برؤساء العشائر المسيطرين على جنوب العراق وبادية الشام مثل عشائر كعب والمنتفق . وفي أثناء حصار البصرة اتصل الإنجليز بالطرف الشمالي لشبه الجزيرة العربية حينما نقلوا الوكالة إلى الكويت وسيعودون إليها في مناسبة أخرى حينما تسوء العلاقات بينهم وبين داود باشا والي بغداد سنة ١٨٢١ .

أبصرنا إلى أن الإنجليز كانوا يبنون هدفين من وراء نشاطهم في الخليج خلال هذه الحقبة : استخدام الطريق البري لنقل البريد ، وتوسيع النشاط التجاري بعد أن ثبتوا أقدامهم في الهند . وفيما يتعلق بهذا الهدف الأخير يلاحظ أن شركة الهند الشرقية مارست نشاطها في العراق وفارس وكانت تجد في العراق أمنا

نسبياً إذا ما فُتس بالاضطرابات والغرامات التي تعرضت لها التجارة الأوروبية في مصر . وللأسف لم تكن الحكومات الشرقية تلتفت إلى خطورة الامتيازات الممنوحة للرعايا الأوروبيين ، في العراق كان الإنجليز يذهبون ثلاثة في المائة على الروادات ويعفون إعفاء تاماً من الرسوم على الصادرات . بينما كان الرعايا العثمانيون يذهبون ٧ ٪ مما جعل التجار الوطنيين يقفون عاجزين أمام المنافسة الأجنبية .

وقد كتب قنصل فرنسا في البصرة بيودرو بوجه نظر حكومته إلى أهمية التجارة الإنجليزية وحضها على مسايرة إنجلترا في هذا الميدان فيقول « ترسل حكومة الهند في كل سنة إلى البصرة خمس سفن أو ستاً محملة بالمسوجات الصوفية والقطيفة والتيلية والسكر والتوابل ، وتوزع بعد ذلك في العراق وفارس والبلاد الأخرى المحيطة بالخليج » .

وفي فارس تصادفت نهاية حرب السنوات السبع مع كسب هام حققته شركة الهند الشرقية حينما عقدت مع حاكم بوشهر سمندون بن آل نصر في ١٢ أبريل سنة ١٧٦٣ اتفاقاً هاماً وضع للامتيازات البريطانية في فارس شكلها النهائي فقد جاء فيه :

- ١ - إعفاء البضائع الإنجليزية المصدرة أو المستوردة من الضرائب الجمركية مع الاقتصاد على ٣ ٪ / تحصل من التجار الفرس الذين يتعاملون مع الإنجليز .

- ٢ - يكون للتجار الإنجليز حق احتكار تجارة الصوف ويجوز لهم الاستيلاء عليه إن ثبت بجيشه من مصدر آخر .

- ٣ - لا يجوز لأي دولة أوروبية أخرى إقامة وكالة في بوشهر طالما بقيت الوكالة البريطانية .

- ٤ - يتمتع الوطنيون المشتغلون بخدمة البريطانيين بنفس الحماية التي يتمتع بها البريطانيون أنفسهم .

وبسمح الاتفاق بإقامة حرس خاص لحماية الوكالة في بوشهر .
ولهذا الاتفاق أهمية خاصة لسببين :

أولاً : إنه إذا كان قد عقد في بداية الأمر مع حاكم محلي ، فإن كريم خان الزندي الذي استولى على السلطة في فارس بين عامي ١٧٤٧ ، ١٧٨٠ عمم الامتيازات الإنجليزية بالنسبة لجميع الموانئ الأخرى . وبما جاء في فرمان الشاه الجديد « إن ولیم آندرو رياس حاكم الأمة الإنجليزية في الخليج ، بعد أن أقام وكالة لشركة الهند الشرقية في بوشهر ، أرسل إلينا توماس درتفورد وفردنا منحه جميع الامتيازات المنصوص عليها في الاتفاق مع شيخ بوشهر ، وجعله سارياً على جميع السواحل التابعة لنا » .

ثانياً : إنه ابتداء من عند هذا الاتفاق أصبحت بوشهر أهم مراكز للنفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي واتخذت بعد ذلك مقراً لعقيم العام الذي أدار السياسة البريطانية في الخليج إلى أن انتقل للبحرين في سنة ١٩٤٦ ،

صدر هذا فرمان حينما كانت العلاقات طيبة بين كريم خان والإنجليز ، يدل على ذلك أنهم عاونوا الحاكم الفارسي على انتزاع جزيرة خراج من مهابن نصر الحاكم العربي الذي رأه من قبل بحمر الجزيرة من الهولنديين ، غير أن تلك العلاقات أخذت تسوء في السبعينات ، ويبدو أن كريم خان نفسه أسف على الامتيازات التي منحتها للبريطانيين ، لذلك توقفت أعمال وكالة بوشهر فترة من الزمن بين ١٧٧٤ ، ١٧٨٠ سيما وأن الفرس شرعوا خلال تلك المدة في حصار البصرة ، ولم تكن بريطانيا تؤيد هذا العمل الفارسي . أما الأضرار الاقتصادية التي لحقت بفارس فردها إلى أن الميزان التجاري في منطقة الخليج كان دائماً لصالح شركة الهند الشرقية ، فهي تباع من البضائع أكثر مما تشتري ، وأدى هذا النظام إلى خروج كميات كبيرة من العملات المعدنية من البلاد . ولنفس السبب تمرب لؤلؤ البحرين إلى يد المستعمرين في الهند . فأصدر كريم خان

فرماناً في سنة ١٧٦٩ يقضى بتحريم خروج العملة الذهبية من فارس والتعامل بها في التجارة مع الأجانب. كذلك كان الوضع بالنسبة لولاية بغداد فهي تصدر كميات محدودة من التمر بينما كانت تستورد سلعاً متعددة من شركة الهند الشرقية وخاصة المنسوجات والأدوات السكّالية والأسلحة والأرز. وفي سنة ١٨٠٠ قدر أحد المختصين الإنجليز في شئون الخليج نسبة مبيعات الشركة بـ ٩٠٪ من مجموع التبادل التجاري مع أقطار الخليج، وبعبارة أخرى كان الميزان التجاري دائماً لصالح الشركة.

وحينما لاحظ المختصون عجز التجار الوطنيين عن تحمل أعباء التجارة على هذا النحو؛ اقترح مانسقي وكيل الشركة في العراق سنة ١٧٩٧ عدة تسهيلات لتشجيع التجار الوطنيين على الاستمرار في التعامل. مثل: منح ائتمانات للتجار المحليين، وقبول مبدأ المقايضة، وإقامة وكالة جديدة في مسقط.

هكذا أصبحت بريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدون منافس أوروبي على الأقل من الناحية الاقتصادية. أما في ميدان السياسة فقد ظهر نشاط للفرنسيين في نفس الوقت تقريباً الذي اختفى فيه الهولنديون. والواقع إن تجارة فرنسا في الشرق ارتكزت على الشام، ولذلك كانت مشروعاتها لتفتح ميدان جديد للتجارة مع فارس ترسم على أساس استخدام الطريق البري عبر العراق. وقد جرت في نهاية عهد لويس الرابع عشر اتصالات مباشرة بين فارس وفرنسا، وأرسل الشاه أحد مبعوثيه إلى باريس سنة ١٧٠٨ وفي العودة صحبه تاجر فرنسي من مرسيليا يدعى باديرى، ومع أن هذا الشخص كان يمثل غرفة مرسيليا التجارية إلا أنه تجاوز الأهداف الاقتصادية المحددة حينما اقترح التعاون مع فارس ضد قوة عمان النامية. وعندما تأسست شركة فرنسية للهند سنة ١٧١٧ ظهر اهتمام طارىء بمنطقة الخليج وتقرر إنشاء فصيلية في شيراز، وجدد باديرى اقتراحه السابق داعياً في هذه المرة إلى إقامة وكالة محصنة في مسقط^(١).

(١) Masson Paul, histoire du Commerce Français au Levant, au XVIII Siècle. Marseille 1896.

وربما دفعته إلى ذلك ذكرى الاحتلال البرتغالي، ولم يقيض للفنصل الفرنسي أن يتسلم أعماله في شيراز، إذ أنه وصل في نفس الوقت الذي شرع فيه الأفغان في الاستيلاء على فارس. وانتهت تلك المشروعات الفرنسية الخيالية بسقوط دولة الصفويين عملياً سنة ١٧٢٣.

وفي القرن الثامن عشر تدعم مركز فرنسا في المحيط الهندي بإقامة مستعمرة مزدهرة في جزيرة موريشيس والجزيرة الصغيرة المجاورة لها والتي تسمى الآن ريونيون^(١)، ومع أن هاتين الجزيرتين تقعان بعيداً عن منطقة الخليج في الركن الجنوبي الغربي من المحيط الهندي قرب سواحل موزمبيق، فقد نشأت بينهما وبين عمان علاقات تجارية هامة في نهاية القرن الثامن عشر، وفيما عدا ذلك كان نشاط الفرنسيين في الخليج مقصوراً على تتبع الخصوم البريطانيين بمناسبة الحروب التي تكررت بين الدولتين في القرن الثامن عشر، فبمناسبة حرب السنوات السبع ظهر أسطول فرنسي أمام بندر عباس ودمر الوكالتين الإنجليزية والهولندية في تلك المدينة، وقد أخرج الفرنسيون بعد تلك الحرب من الهند، ومع ذلك حاولوا أن يستعصوا عن خسارتهم بإنشاء شركة احتكارية للتجارة مع الشرق. واتصل مندوب هذه الشركة بكريم خان الزندي سنة ١٧٦٦ وتفاوض معه على أساس التنازل عن جزيرة خراج، إلا أن هذه الشركة لم تكن أطول عمراً من سابقتها.

وحينما تجددت الحرب بين فرنسا وبريطانيا ١٧٧٨ - ١٧٨٣ بمناسبة الثورة الأمريكية تردد صدق تلك الحرب أيضاً في المحيط الهندي. وفيما يخص أقطار الخليج أثيرت قضية هامة للمرة الأولى وهي تتعلق بحياض سفن عمان التي كانت تتردد على مستعمرات الدولتين المتحاربتين. فقد كتب الفنصل الانجليزي لاتوش سنة ١٧٨٢ يستنكر لدى حكومة ممباي انتهاك فرنسا لحياض

(١) كان الفرنسيون يطلقون على موريشيس أثناء حكمهم لها حتى سنة ١٨١٠ اسم ile de France أما جزيرة ريونيون فكانت تسمى في ذلك العهد بيوريون.

عمان ، وذلك باعتدائها سواء على السفن العربية أم الانجليزية الراسية في مسقط (١)
فإذا استثنينا هذه الحوادث التي تطرأ أثناء الحروب العامة فإن علاقات عمان مع
مستعمرة موريشيس الفرنسية أخذت تزداد بعد نهاية الحرب ، خاصة وأن
الفرنسيين استردوا أيضاً خمس محطات بحرية كانوا يحتلونها على سواحل الهند ،
وذلك طبقاً لاتفاق فرساي الموقود سنة ١٧٨٣ وعلى خلاف ما كان يحدث بين
شركة الهند الشرقية وأقطار الخليج الأخرى ، كانت التجارة المانية مع
المستعمرات الفرنسية تحقق مصالح أكبر للمانيين ، إما لأنهم كانوا يقولون بأنفسهم
نقل التجارة إلى تلك المستعمرات ، أو لأن الفرنسيين كانوا يستوردون حاجياتهم
من المؤن بواسطة السفن العربية . وهذا ما قد يفسر لنا تفاضى سلطان مسقط عن
اعتداءات القراصنة الفرنسيين واستعداده لإقامة وكالة فرنسية ، بينما رفض في
نفس الوقت عرضاً بريطانيا بهذا المعنى (٢) .

لم يكن لفرنسا في ذلك الوقت تمثيل في الاقطار المحيطة بالخليج باستثناء قنصلية
بغداد ، وكانت الحكومة تعهد بها في الغالب إلى أحد رجال الدين الذي كان يدعى
أسقف بابل ، ويصرف معظم وقته في الاهتمام بمصالح الجالية الكاثوليكية
الصغيرة . ولكن في نهاية القرن الثامن عشر تولى قنصل مدني نشط يدعى
جان باتست روسو تمثيل بلاده في بغداد ، وأظهر بحماسة لزيادة النشاط التجاري
في منطقة الخليج . فدعا إلى إقامة وكالتين إحداها في مسقط والأخرى في البصرة ،
وقال إنها أكثر نفعاً من بغداد لوقوعها على نهاية خط ملاحية الخليج . والظاهر
أن الحكومة الفرنسية لم تستجب لتلك الأفكار ، واكتفت بتحسين علاقاتها
مع عمان ، وذلك برد جزء من المدفوعات التي استولى عليها القراصنة الفرنسيون .

(١) I. O. Home Miscellaneous Vol. 160 Mars 1782.

(٢) يدل على ذلك الخطابات المتبادلة بين سلطان مسقط في ذلك العهد حمد البوسعيدى
وبين القنصل روسو : وهذه الرسائل محفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بمجلد خاص
لمسقط ، وقد ذكر مايلز القنصل البريطاني بمسقط في نهاية القرن التاسع عشر أن فرنسا طلبت
إقامة وكالة هناك سنة ١٧٨٠ ولكن الإمام هو الذي رفض Miles, vol. 2 p 286.

وظلت فرنسا أميل إلى استخدام طريق البحر الأحمر لأنه أقرب بالنسبة لجزيرة
موريشيس من جهة ، ولأنها أكثر معرفة بشئون مصر وسياساتها بخلاف ولاية
بغداد . وحينما تتجدد الحرب مع إنجلترا بمناسبة وقوع الثورة الفرنسية سيكتسب
الاهتمام بالخليج العربي شكلاً آخر غير التنافس التجاري وسيصبح خطاً من
خطوط الدفاع عن الهند عند مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر .

أقد كان هدف البرتغاليين في الخليج العربي هو القهر العسكري ، ولذا شملت
أعمالهم كلا الشاطئين . أما الانجليز والهولنديون فكانوا يبنون أصلاً التوسع في
الأعمال التجارية ، ولذا اقتصر نشاطهم على الأقطار التي ينتشر فيها العمران :
العراق وفارس ، أما الشاطئ الممتد بمحاذاة شبه جزيرة العرب فكان يخضع
غالباً لحياة قبلية ولا يحقق شيئاً من مصالح الشركات الاحتكارية ، إلا أنه خلال
القرنين السابع عشر والثامن عشر نشأت فيه قوى وطنية هامة ، تجعل محور
تاريخ الخليج ينتقل بالضرورة من الجانب الفارسي إلى الشواطيء العربية .



الفصل الثالث

تصاعد القوى العربية

ظل النظام القبلي سائداً في شبه جزيرة العرب ، ولذا بعد قيام دول أو حتى إمارات صغيرة حدثاً هاماً في تاريخ الخليج الحديث . ومن المعروف أن القبيلة كوحدة اجتماعية لم تختف في ظل هذه الدول أو الإمارات . والرق الهام هو أن الوحدات الجديدة تستند إلى مفهوم إقليمي وتصبح لها حدود جغرافية وإن كانت هذه الحدود غير دقيقة في معظم الأحيان ، إذ أن المفهوم الإقليمي لا يشكل حسب حواجز طبيعية أو قومية ، بل هو عبارة عن تجمع عدمن المراعي والبيارات التي اعتادت هذه القبائل التجوال فيها ، وذلك نتيجة خضوع هذه القبائل لزعامة سياسية واحدة . وقد بدأ هذا التكوين السياسي في عمان في القرن السابع عشر واستمرت العملية خلال القرنين التاليين ، إذ أن مولد بعض الإمارات الحالية آخر حتى منتصف القرن التاسع عشر . ويرجع سبق عمان في هذا الميدان إلى التقاليد الدينية التي سادت فيها منذ عهد بعيد ، وإلى أنها بدأت في القرن السابع عشر حركة الجهاد ضد البرتغاليين .

اليصارية

اشتهرت عمان منذ العهد الأموي بأنها معقل المذهب الأباضي ، ويعتبر بعض المؤرخين هذا المذهب فرقة من فرق الخوارج ، غير أن الأباضية ينفون عن أنفسهم ذلك . وربما كان وجه الشبه هو أن الإمام يختار بواسطة أهل الحل والعقد دون أن يكون للوراثة تأثير في ذلك ، وهو مبدأ تفاخرت به الإمامة أثناء صراعها مع السلطنة في مسقط حتى إنها ذهبت إلى حد التشبه بالنظام الجمهوري . ولا شك أن الفرق شاسع بين النظامين ، وليس هناك تحديد ثابت لأهل الحل والعقد ، وم على كل حال كانوا يمثلون فئة محدودة جداً . وبالتالي فلا صلة بين هذا المفهوم وبين مبدأ الاقتراع العام أو الاستفتاء الشعبي الذي نعرفه في عصرنا .

وفي الفترة التي ندرسها اقتصر اختيار الأئمة على أسرة واحدة ، هي أسرة اليصارية . وهذا لا ينفى حقيقة هامة وهي أن تلك الأسرة كتبت صفحة ناصعة في تاريخ العرب الحديث . وفي عهدها تحولت عمان إلى أكبر قوة بحرية وطنية لا في الخليج العربي فحسب ، بل في منطقة المحيط الهندي بأسرها . وللاسف^(١) لم تلق العناية الكافية من مؤرخي ذلك العهد أو من المؤرخين المعاصرين ، ربما لوقوع عمان في أطراف العالم العربي^(٢) .

وقبل أن يشرع العرب في تحرير عمان من الحاميات البرتغالية ، كانوا قد ساهموا مع الشاه عباس في الحملة التي استولت على هرمز سنة ١٦٢٢ وقد أشرنا إلى أن الشاه حاول أن يلتحق البرتغاليين على الساحل العماني ولكنه عجز عن ذلك . وكانت الحاميات البرتغالية منتشرة على ساحل عمان ابتداء من صور في الجنوب حتى جلفار التي تقابل تقريباً رأس الخيمة على الساحل الهادي . واتخذ البرتغاليون من هذه الحاميات أداة لإذلال القبائل القريبة وإجبارها على دفع الجزية . وحينما سقطت هرمز بنيت الخطط الجديدة على أساس الارتكاز على مسقط . وكانت الظروف الدولية قد تحسنت بالنسبة للبرتغاليين ، فالإنجليز الذين ساعدوا الشاه عباس في هرمز عقدوا هدنة مع البرتغال سنة ١٦٣٤ اقتضت في بداية الأمر على إعادة العلاقات بين مستعمرات الدولتين . ولم تلبث أن تحولت إلى صداقة متينة بين الطرفين حينما استرد البرتغال استقلاله سنة ١٦٤٠ .

ناضل العرب إذن في ظروف أشد قسوة من تلك التي واجهها الشاه عباس ، ولكنهم كانوا قد تنلبوا على المشكلة التي مكنت البرتغاليين من الاحتفاظ بحامياتهم ألا وهي مشكلة التفكك السياسي . وفي ذلك الحين كان الحافظ الديني يلعب نفس الدور الذي تؤديه للشاعر الوطنية في عصرنا الحديث ، ومن ثم لم

(١) اشترك معنا في هذه الملاحظة المؤرخ الهادي السامي وهو يفسر ذلك بأن أهل عمان انتقلوا إلى مالقة والذين وانصرفوا عن التاريخ ، وقد تم في نفس الوقت إنشاء فرقة الأباضية إلى المولود لأنهم لا يصفون بالتصنيف خلافاً للمولود .

(٢) تحت الطبع رسالة عنوانها « دولة اليصارية في عمان وشرق أفريقيا » أعدها تحت إشرافنا عائشة علي الديار .

يكن بوسع زعيم أن يحقق الوحدة إلا على أساس دعوة دينية ، وهكذا ارتبط قيام أسرة اليعاربة بإحياء نظام الإمامة ، كما نسبت إلى ناصر بن مرشد مؤسس الدولة الجديدة الكرامات والأموال الخارقة^(١) التي كانت في ذلك الحين هي التي تحفز الناس إلى الالتفاف حوله .

تمت البيعة لناصر بن مرشد البعري سنة ١٦٢٤ وقد أمضى السنوات الأولى في توحيد البلاد ، ولم يركز جهوده ضد الحاميات البرتغالية إلا في الأربعينات . وتمكن من الاستيلاء على عدة موانئ هي : جلفار ، وصور ، وسحر . أما الحامية الرئيسية في مسقط فقد قاومت حصاراً طويلاً فاضطر الإمام إلى عقد اتفاق بحقوق له بعض الأهداف ، وهو ضمان حرية الملاحة للعرب وإخضاع البرتغاليين لنظام الجزية . واعتبر البرتغاليون هذا الشرط مذلاً لهم ، ولذلك جاءت التلميحات من جوا باستئناف الحرب ، وأرسلت التمريزات وتصادف ذلك مع وفاة ابن مرشد وتولى أحد أبناء عمومته ويدعى سلطان بن سيف منصب الإمامة .

وقد افتتح هذا الأخير حكمه بنصر حاسم على البرتغال إذ استولى على حصن مسقط حوالي سنة ١٦٥٠ وشرع في تتبع البرتغاليين في الهند وفي شرق أفريقيا مستجيباً في ذلك لاستنجد المسلمين الذين تربطهم بالمانيين وشائج متينة منذ القدم^(٢) .

إن أهم شخصية أتت بعد ذلك في تاريخ اليعاربة هي شخصية سيف بن سلطان (١٦٩٢ - ١٧١١) في عهده استولى المانيون على ممبسة وكانت شبه عاصمة لشرق أفريقيا البرتغالية . وبالنسبة لعمان ذاتها اهتم بتنمية الزراعة وشق القنوات ولو أنه كان يمتلك ثلث النخيل ملكية خاصة ، ويبدو أنه كان يحتجز نسبة كبيرة من غنائم الحروب ، وهذا هو ما مكنته من امتلاك الأراضي وبناء

(١) السالي من ١٦٠١ ج ٢

(٢) أنظر الفصل الثالث من كتابنا « زنجبار » :

الحصون . وقدر السالي أسطول عمان في عهده بـ ٢٨ سفينة كبيرة يحمل بعضها ثمانين مدفعاً وهذا دليل على مدى تقدم عمان ، لا في فن الملاحة فحسب بل وفي طرق تسليح السفن . هذا ويجب أن نلاحظ أنه لا يدخل في التقدير المراكب التجارية التي كانت تعد بالآلاف والتي يمتلكها الأفراد في الغالب من سكان الموانئ^(١) ويلاحظ أن اليعاربة رغم نشاطهم البحري كانوا يتخذون مقرهم في المدن الداخلية ، فآخذ سلطان بن سيف نزوى مقراً له ، أما سيف بن سلطان فقد اختار رستاق وكانت العاصمة تتغير غالباً بتغير الأئمة .

ويمكن القول بأن سيف بن سلطان كان آخر شخصية قوية في تاريخ اليعاربة فإن سلطان بن سيف الثاني الذي خلفه سنة ١٧١١ لم يعمر طويلاً وانقسمت البلاد بعده بين شخصيات متنافسة من الأسرة ومن خارجها على الحكم . وبهذه المناسبة نذكر أن البيعة وإن كانت محصورة في أسرة اليعاربة إلا أنها لم تأخذ بعيداً اختيار الابن لبخلف الأب ، بل كانت تنصرف إلى أي فرد من أفراد الأسرة الكبيرة . وسنلاحظ انتشار هذا النظام لدى كثير من الأمر الحاكمة في الخليج .

وفي أثناء هذا الصراع على الحكم وقع انقسام أشد خطورة بين المانيين أنفسهم ، إذا ظهر تسكتلان قبليان ، أحدهما يسمى نفسه بالنافرية ، وينسب إلى العرب الشاليين أو العدنانيين الذين أتوا من نجد . والآخر يسمى نفسه بالهناوية وينسب إلى العرب الجنوبيين أو القحطانية . وهذا الانقسام قديم يرجع إلى العهد السابق على الإسلام . ومن المستحيل أن تكون القبائل العربية قد حافظت على هذا التفرع دون أن تتداخل على مر العصور ، ولذلك فإننا نفتقد بأن أساس الانقسام في العصر الحديث إنما هو التحزب إلى فئات سياسية متصارعة يتخذ كل منها شعاراً في الحروب الأهلية . فكان النافريون يتخذون العلم الأبيض ، والهناويون

(١) السالي من ٩٨ وما بعدها ج ٢ .

العلم الأحمر . ويلاحظ أن هذا الانقسام إلى قيسية وعينية كان شائعاً بين القبائل العربية في الشام في نفس ذلك العهد ، وسيزداد هذا الانقسام حدة في عمان حينما يطعم بالنزاع الطائفي ، فتصبح الفافرية في الغالب من أهل السنة ومن أتباع المذهب السلفي بعد ظهور الحركة الوهابية ، بينما يسود المذهب الأباشي طائفة المناوية .

أدى هذا الانقسام إلى حروب أهلية عنيفة ومقتل عدد كبير من زعماء الطائفتين ، ففضل أهل عمان الالتفاف من جديد حول سيف بن سلطان الثاني وبايعوه بالإمامة سنة ١٧٢٨ ولم يلبث أن ظهر له منافس في إقليم الظاهرة ، هو بلعرب بن حير فتجددت الحرب الأهلية وأجبه سيف بن سلطان إلى نادر شاه في سنة ١٧٣٧ يطلب معونه وكان ذلك خطأ فاحشاً لأن نادر شاه الذي اغتصب الحكم في فارس سنة ١٧٣٠ أعلن نفسه حاكماً شرعياً في سنة ١٧٣٦ وأظهر طموحاً لا حد له للتوسع والسيطرة على الشعوب المجاورة .

تلقف الشاه هذه الفرصة لكي يسطر سلطته على عمان ولكنه كان يفتقر مثل حكام الفرس السابقين القوة البحرية ، فطلب من شركتي هولندا وإنجلترا الشرقيتين أن تتداه بالسفن ، ورفض الطلب ، فبعث إلى سورات يأمر ببناء بعض السفن لحسابه كما اشترى البعض الآخر وبذا تكون له أسطول من نحو ثلاثين سفينة .

تمكن نادر شاه من نقل قوات كبيرة إلى عمان سنة ١٧٣٩ وتوغلت تلك القوات في المدن الداخلية وارتكبت فظائع شديدة خاصة في مدينة نزوى ، وعظم استياء الناس . ومن جهة أخرى أدرك سيف بن سلطان الثاني أن الفرس لا يميلون لحسابه بل لتحقيق أطماع الشاه فتقدم على تصرفه السابق وعمل على التفاهم مع منافسه بلعرب بن حير ، وتم الاتفاق على أن يقتازل الأخير ، وبدت الوحدة قريبة من جديد وتمكن العرب فعلاً من تحرير معظم عمان باستثناء محار

التي كان يديرها شخص طموح هو أحمد بن سعيد الذي سنعود إلى ذكره بعد قليل . وفي تلك الأثناء ظهر منافس جديد يدعى سلطان بن مرشد وادعى الإمامة لنفسه ، فلما نجح في الاستيلاء على معظم عمان استنجد سيف بن سلطان مرة ثانية بالفرس على أساس أن يضموا محار التي استعصت عليه مقابل أن يضموا له الإمامة والسلطة في عمان . ومرة ثانية نكث الفرس بوعدهم لسيف بن سلطان على أن يستيلائهم على مسقط إلا أن سيفاً لم يعمر طويلاً بعد هذا الحادث ، كما قتل منافسه سلطان بن مرشد في الحرب ضد الفرس ، وخلا الميدان لأحمد بن سعيد حاكم محار^(١)

٢

قيام أسرة البوسعيد

اكتشف سلطان بن سيف الثاني شخصية أحمد بن سعيد اللامعة ، ورغم أنه كان يشتغل بالتجارة فقد عينه آخر حكام عمان من البعارة مستشاراً له ، ثم عهد إليه بإدارة ميناء صحار الهام ، ومنذ ذلك الوقت صمم أحمد بن سعيد على أن يعمل لحسابه الخاص ، فتعاون مع الفرس ضد الفئات المتنازعة في عمان ولما شعر بضعف هذه الفئات تحول إلى محاربة الفرس ، ونجح في قيادة مقاومة عنيفة ضدهم حتى يش الغزاة من الحرب ، فتصح القواد الشاه بضرورة إخلاء عمان واقترحوا عليه أن يسلم السلطة عند الانسحاب لأحد أفراد الأسرة السابقة ، وهو ماجد بن سلطان . وبذا يتكون البلاد عرضة لقوضى الحرب الأهلية .

تحامل أحمد بن سعيد فأرسل مبعوثيه إلى مسقط وتظاهروا أنهم أتوا من طرف ماجد بن سلطان وتسلموا المدينة وسارعوا إلى إغراق المراكب الفارسية

(١) انظر جمال زكريا : دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا.

فاضطرب الفرس إلى الاستسلام ، وهكذا استطاع أحمد بن سعيد أن ينسب فضل تحرير عمان لنفسه ، وبناء عليه أخذ البيعة بالإمامة في سنة ١٧٤١ وبذا وضع الأساس لأسرة حاكمة جديدة ؛ هي أسرة البوسعيد التي ما زالت حتى الوقت الحاضر تحكم في مسقط .

وكما استخدم أحمد بن سعيد الحيلة في الاستيلاء على السلطة ، فكذلك استخدمها خلال حكمه الطويل الذي امتد إلى سنة ١٧٨٣ فكان يعالج بواسطتها شئون القبائل المتناحرة ، وكذلك حركات العصيان العديدة التي قام بها أبناؤه في حياته . وبفضل بحرية عمان القوية واصل أحمد بن سعيد سياسة أسلافه الباربة في تنمية العلاقات بالدول الإسلامية ، وإذا كان قد فقد ولاء الإمارات الواقعة على ساحل أفريقيا الشرق فإنه قد وثق علاقاته مع الدولة العثمانية بصفة خاصة ، وأتيحت له فرصة طيبة حينما حاصر الفرس البصرة فأرسل الطراد الرحا الذي تمكن من كسر سلسلة وضعها الفرس لمرقعة الملاحة في شط العرب . ومن ذلك الوقت خصصت الدولة العثمانية مكافأة سنوية لحكام عمان نظير قيامهم بحماية الشواطئ الجنوبية والغربية لولاية بغداد في وقت كان الأسطول العثماني يكاد يكون منعدما من مياه الخليج .

لويحكم موقعها الجغرافي كانت عمان حلقة اتصال بين الوطن العربي وبين الهند بصفة عامة والإمارات الإسلامية هناك بصفة خاصة . وقد عاصر أحمد بن سعيد حاكم حيدر آباد المشهور المدعو نظام الملك . ومن المعروف أن هذه الدولة الإسلامية الهندية قامت بدور فعال في مقاومة الاستعمار البريطاني ، وكانت السفن العمانية تتردد على موانئ الهند لكي تحمل الأرز اللازم لحاجات سكان الخليج العربي بأمرهم بما في ذلك أهل العراق . وقد أشرنا إلى أن السفن العمانية نقلت حاجيات التموين أيضاً إلى المستعمرات الفرنسية بالمحيط الهندي ، وقد استدعت هذه الحركة الملاحية الدشطة تطهير ساحل ملبار من القراصنة الذين

ينتمون إلى مختلف الجنسيات الآسيوية والأوروبية . وهكذا سبق العمانيون الإنجليز إلى تلك السياسة التي تهدف إلى تأمين الملاحة التجارية في المحيط الهندي . تعرضت عمان بعد وفاة مؤسس الأسرة إلى خطر الحرب الأهلية من جديد ، وذلك نتيجة المنازعات بين أفراد الأسرة الحاكمة ، وقد آزرت الأغلبية سعيداً أحد أبناء الإمام السابق فيبوع بالإمامة وأخذ مقره في الرستاق بالداخل ، وكان ذلك خطأ سياسياً ، إذ أن مركز الثقل في دولة عمان البحرية كان يستند إلى اللواتي عامة وإلى مسقط بصفة خاصة . يضاف إلى ذلك أن الحاكم الجديد أراد أن يحتكر شئون التجارة والملاحة للدولة .

فلم يقبل المجتمع التجاري ذو النفوذ في اللواتي هذه السياسة^(١) ومن ثم كان من السهل على أحد أبناء سعيد ويدعى حمد أن يستقل بالساحل ، وهذا الاستقلال هو أصل ازدواج السلطة في عمان . فهناك سلطنة مسقط الساحلية وإمامة عمان السائفة في الداخل . ولو أن هذا الازدواج لم يؤد في بداية الأمر إلى صراع بين السلطين ، خلافا لما سيحدث في القرن العشرين . ويبدو أنه طوال حياة الإمام سعيد كان هناك شبه تسليم ضمني بأن حاكم مسقط يدير المنطقة الساحلية بينما تستقل القبائل الداخلية بشئونها الخاصة تحت الزعامة الروحية للإمام . ولم يكثر أحد لتجديد انتخاب إمام بعد وفاة سعيد ، وأصبح هذا لقب يطلق أحيانا على حكام مسقط وإن كانت المصادر الأجنبية هي التي تفعل ذلك في معظم الأحيان بخلاف المصادر العربية . فهذه الأخيرة استخدمت لقب السلطان أحيانا والسيد في معظم الأحيان للدلالة على حكام مسقط ، وهذا اللقب الأخير لا يخلو من صفة دينية في بعض أقطار شبه الجزيرة وخاصة في حضرموت .

(١) قد يتساءل القارئ عن الفرق بين الاحتكار والتأميم الذي نعرفه في عصرنا . والفرق واضح وهو أن التأميم الحالي يهدف إلى توسيع الخدمات العامة ولم تكن الدول تقوم بهذه الخدمات في العصر الذي ندرسه .

حاول الإمام سعيد أن يسترجع سلطته في الساحل بعد وفاة ابنه محمد سنة ١٧٩٢ غير أنه استطاع بمقاومة عنيدة وتمسك أحد إخوته — سلطان بن محمد بن سعيد من الاستيلاء على السلطة في مسقط واقصر نفوذه على ساحل الباطنة .

ذلك أنه منذ قيام حكم البوسعيد اتفصل القسم الشمالي من ساحل عمان عن التبعية لمسقط وأخذت واة قوى قبلية جديدة تظهر هناك مثل بني ياس والقواسم . أما في عهد البعارة فكان من التعارف عليه أن عمان تمتد من إقليم ظفار المتاخم لحضرموت حتى قطر في وسط الخليج العربي .

غير أن البوسعيد إذا كانوا قد رأوا ممتلكاتهم تنحصر داخل شبه الجزيرة فإنهم قد عوضوا عن ذلك بالتوسع فيها وراء البحار ، وبدأ محمد بن سعيد هذه السياسة بالاستيلاء على جزيرة زنجبار سنة ١٧٨٤ ولو أن هذا الحدث قد تم صدفة دون تعمد ، وذلك بسبب تقمع حمد لأحد أمهاته الذين ثاروا على حكمه .

أما سلطان بن أحمد (١٧٩٢ — ١٨٠٤) فقد جمل من التوسع الخارجي سياسة ثابتة له ، وبدأ بالجزر الواجبة لساحل عمان : قشم وهرمز ، ثم بسط سلطته على الرواني الهامة في ساحل مكران . واستولى على ميثاء في شهباز وجوادور . وبواسطة هذين الينتين توقت الصلات بين بلوخرستان وبين عمان . وأخذ البلوش مهاجرون إليها بأعداد كبيرة . ومع أن سلطاناً عاصر قيام الأسرة القاجارية سنة ١٧٩٤ وهي أعظم الأسر الفارسية في العصر الحديث فإن ذلك لم يقف حائلاً دون استيلاء عمان على ميثاء بنده عباس بفضل بحريتها القوية ، وهكذا سارت دولة عمان في عهد سلطان بن أحمد تتكون من شريط ساحلي ضيق في شبه جزيرة العرب يضاف إليه عدة جزر وموان حتى حدود باكستان الحالية علاوة على جزيرة زنجبار .

ويقال بأن جزر البحرين خضعت له عدة سنوات^(١) ومن الواضح أن هذا التكوين الجغرافي للدولة العمانية يتطلب أسطولا قوياً ، ويسدوان السفن التجارية كانت تستعمل أيضاً لأغراض الدفاع . وعلى هذا النحو قدر أسطول مسقط في عهد سلطان بن أحمد بـ ٥٠٠ سفينة تتراوح حمولتها بين ٢٥٠ و ١٠٠٠ طن عدا ١٠٠ سفينة أخرى يمتلكها أهل صور . أما السفن الكبيرة المنصصة للبحر فلم تزد عن ثلاث ، ومن الطبيعي أيضاً في مثل هذه الظروف أن تنمو العلاقات بين مسقط وبين العالم الخارجي أكثر من غيرها من الإمارات العربية الناشئة .

٣

العتوب

كان القسم الشمالي الغربي من الخليج يخضع اسمياً للدولة العمانية ، ومن حين إلى آخر ترسل مبعوثين للتعرف على أحوال القبائل في الأحساء . وقد ورد اسم هذا الإقليم في قانون نامه الذي يحدد ولايات الدولة ، ولكن السياسة التقليدية للدولة العمانية في شبه جزيرة العرب هي عدم التدخل في شئون القبائل ، وهكذا سيطرت قبيلة بنو خالد القوية على إقليم الأحساء منذ القرن السابع عشر . وفي نفس هذا القرن كانت السلطة العمانية ضعيفة في البصرة ذاتها حتى توارثت حكمها أسرة فارسية هي أسرة الافراسياب — ويجزى إلى أحد زعماء بني خالد ويدعى محمد بن عريش تأسيس حصن في الكويت في منتصف القرن السابع عشر . ومن أوائل القرن الثامن عشر أخذت قبيلة العتوب تحل بالتدريج محل بني خالد في السيطرة على سواحل الأحساء .

(١) افرد بهذا القول مؤرخ عربي من أنصار آل خليفة هو حمد الزباني ، وهذا يدعو إلى ادعاءه لأن أحد من المؤرخين لم يفتي منه على ذلك — أنظر الزباني ص ٨٣ .

وبصاح رسو السفن الكبيرة وقد ذكر نيبور الرحالة الدانماركي^(١) الذي زار تلك البلاد سنة ١٧٦٥ أن أهل الكويت يمثلون ٨٠٠ قارب وأنهم مهرة في بناء السفن ويستودون الأخشاب لتلك من الهند

ولا يعرف بالضبط تاريخ تأسيس إمارة آل الصباح ، وإنما العرف هو أن مؤسسها صباح الأول مات سنة ١٧٧٦ وخلفه ابنه عبد الله الصباح الأول الذي امتد حكمه إلى سنة ١٨١٣ وقد اتخذت الكويت في عهده شكل إمارة واضحة المعالم ، لها أسرة حاكمة . كما تطور سكان المدينة إلى مجتمع حضري يشتمل بالتجارة والنوص على اللؤلؤ وصناعة بناء السفن . ويمتد نفوذ الأسرة الحاكمة أحياناً على بعض القبائل القريبة من المدينة . ويمتد نفوذ التزوات السعودية إلى منطقة الخليج بني عبد الله الصباح سورا من الطين حول الميناء وبذا ساعد على تطور المجتمع المستقر .

إذا كانت مدينة الزبارة قد اختفت من الوجود فلها كانت في نهاية القرن الثامن عشر أكثر موانئ قطر ازدهاراً وذلك بعد أن استقر فيها آل خليفة فترة من الزمن واشتغلوا بصناعة النوص على اللؤلؤ بحكم وقوع هذا الميناء في مواجهة البحرين . ذلك أن المصالحات تهدد من الكويت حتى ساحل عمان ولكن أفضلها هو الوجود حول جزر البحرين . ويضر البعض ذلك بوجود يافيع مياه عذبة تحت سطح البحر . وبفضل هذه الصناعة تحول آل خليفة من مجتمع بدوي إلى مجتمع راسخ إلى دفة واحدة حتى أنهم أصبحوا يقرضون أصحاب السفن التي تشتمل بالنوص نظير احتياج نسبة من اللؤلؤ ، وتقوفا في هذا الميدان على ممثلي حكام الفرس في البحرين وهم آل مذكور ، فكان ذلك من أسباب النزاع التي انتهت باستيلاء آل خليفة على تلك الجزر . وبضيف النهاية^(٢) الذي يشتر كتابه

وقد جاء العتوب من الأفلاح في جنوب نجد ، ويلاحظ أن نجداً كانت مصدراً لمجرات قبيلة عديدة أثرت على تاريخ العراق والخليج العربي معاً . فيها خرجت قبيلة ثمر التي كان لها تأثير في حياة العراق ، بل وكذلك قبيلة كعب التي سادت إقليم عربستان في القرن التاسع عشر وهو إقليم يقع الآن داخل الأراضي الإيرانية . ويرجع أن تكون العتوب أو عتية اتحاداً قديماً وهي تنتمي إلى مجموعة كبيرة من القبائل تسمى نفسها بقبائل عترة ، وسجل ظهور العتوب على سواحل الخليج للمرة الأولى سنة ١٧١٦^(٣) ويبدو أن القبيلة نزلت أولاً في صيد وأم التصر قرب البصرة ، غير أن السلطات العثمانية أجلتها عن تلك المناطق فأخذت تهيم فترة من الوقت بين قطر والأحساء . وفي مثل هذه الظروف تحدث أعنف الحروب القبلية والتي تنتهي عادة باستقرار أقوى القبائل في أفضل الأراضي والراحت والذلت التجارية . وعلى هذا النحو استقر فرع من العتوب في ميناء الكويت تحت زعامة أسرة الصباح ، وفرع آخر في الزبارة المواجهة للبحرين تحت زعامة آل خليفة ، بينما كان الفرع الثالث المسمى بالجلهمة أسوأ حظاً إذ سكن قطر المجردة .

والظاهر أن الكويت كان ميناء مزدهراً بعض الشيء حتى من قبل استقرار العتوب فيه ، فقد أشرنا إلى بناء حصن هناك ويقال إن كلمة كوت التي تعني قلعة هي أصل الاسم الذي اشتهر به الميناء وإن كنا نرجح أنها تعني مجموعة بيوت متلاصقة تستخدم لحزن البضائع ، إذ أن هذا هو المعنى الشائع لكلمة كوت عند أهل المنطقة .

وتساعد العوامل الطبيعية على ازدهار الميناء فهو يقع في جوف خليج عميق

(١) Niebuhr vol 2, p. 160 S. Q. وقد ذكر الرحالة أن العتوب يسيطرون على الكويت مما يدل على أن زعامة أسرة الصباح لم تكن قد ظهرت بعد سنة ١٧٦٥ .
(٢) النهاية ص ٧٠

(٣) أنظر الدراسة القبية التي نشرها وارسن ، خير . برطاني لفتون الخليج في أوائل القرن التاسع عشر وهي منشورة في مخازن حكومة ممباي 425 - 361 S.B R.

إشادة بأسرة آل خليفة سبباً آخر هو تعصب الحكام الفرس للشيعة واستنجااد أهل السنة في البحرين بحكام الزبارة . أما الكتائب الإيرانية آدميات فيصور الظروف التي أدت إلى استيلاء آل خليفة على البحرين على النحو التالي : وهي أن محمد بن خليفة اتفق مع حاكم بوشهر الفارسي على أن يدير باسمه البلاد ولكنه اختلف معه حول مسائل مالية فنادرها سنة ١٧٧٧ وحينما تسلم السلطة أحمد بن خليفة في سنة ١٧٨٣ أثناء غياب أبيه في الحجّة التي مات فيها ، كانت فارس قد تعرضت لفترة جديدة من الفوضى ، فانتهز هذه الفرصة وهاجم البحرين وانتزعها من آل مذكور . وهو يريد أن يخلص من ذلك إلى أن آل خليفة منذ البداية قبلوا التبعية لفارس ، وهي حجة تاريخية من الحجج التي كانت تقدمها إيران أيام ادعائها حق السيادة في تلك الجزر العربية .

والحق إن حكم الصفويين منذ أن امتد إلى البحرين سنة ١٦٠٢ لم يستقرها ، فيذكر أن زعماً من زعماء الأخصاء يدعى الجبري استولى عليها وظلت بحوزة العرب حتى جاء نادرشاه إلى الحكم . فشملت أطماعه التوسعية جزر البحرين ، ولم يكذب برسل قواته إليها حتى تمكن سيف بن سلطان من انتزاعها منه ، فقبل إن ذلك كان من أسباب غزو الفرس لعمان سنة ١٧٣٩ ونادرشاه هو الذي عين أول حاكم للبحرين من آل مذكور . ومن الواضح أن توارث هذه الأسرة لحكم البحرين إنما كان تعبيراً عن عصيانهم لحكام فارس . ويستنتج من رواية آدميات كيف أن السواحل نفسها كانت كثيراً ما ترفض الولاء للحكومات الفارسية المركزية .

لا شك أن جزر البحرين كانت أعظم من الوطن الأصلي لآل خليفة وهي مدينة الزبارة ، سواء من حيث امتداد العمران أم من حيث الثروة الاقتصادية . فبالإضافة إلى مصايد اللؤلؤ توجد مساحات كبيرة صالحة للزراعة في تلك الجزر ، ومن ثم لقب أحمد آل خليفة بأحمد الفائح . ورغم ذلك فإن الأسرة لم تنقل مقرها

نهائياً إلى البحرين إلا في سنة ١٧٩٤ في عهد سلطان بن خليفة ، ولم يتخذ هذا القرار إلا نتيجة وصول الأطماع السعودية إلى ساحل الخليج . ومنذ ذلك الوقت تعرض آل خليفة في البحرين لأطباع جميع القوى السياسية التي ظهرت حول شواطئ الخليج ، وبعضها قوى قبلية مثل رحمة بن جابر زعيم الجلامه الذي ساهم في فتح البحرين مع آل خليفة ، وظل يحقد عليهم أنهم حرموه من نصيبه من الغنيمة . وقد قاد قبيلته الفقيرة بعد ذلك في أعمال القرصنة . وبعضها الآخر كانت قوى سياسية كبيرة نسبياً مثل فارس تحت الأسرة القاجارية . يضاف إلى ذلك سلاطين مسقط والدول السعودية المتعاقبة . ووسط هذه الأخطار المحدقة من كل جانب تمكن آل خليفة من المحافظة على ملكهم متخذين سبيل الدهاء أحياناً أو إعلان التبعية لهذه الدولة أو تلك مقابل مبلغ من المال أحياناً أخرى . ولكنهم كانوا عاجزين في معظم الأحيان عن استخدام القوة المسلحة .

٤

ظهور الدولة السعودية

نشأت الحركة الوهابية السعودية أسلاً في نجد ، أي في وسط شبه الجزيرة ، غير أنها أخذت تؤثر على أوضاع الخليج منذ أن امتد نفوذها إلى الأخصاء سنة ١٧٨٧ وقد استغرقت عملية توحيد نجد نحو أربعين عاماً من ١٧٤٧ - ١٧٨٦ وأمضى مؤسس الدولة محمد بن سعود سني حكمه دون أن يتمكن من تحقيق هذه الوحدة . وما أن تمكن خلفه عبد العزيز بن محمد بن سعود من القضاء على جميع عناصر المقاومة في نجد حتى تطلع إلى الأخصاء وإلى غيرها من أقطار الخليج .

وإذا أردنا أن نحكم على الحركة الوهابية السعودية بمقياس عصرها فلا شك أنها أسدت خيراً إلى إقليم نجد فأقذته من حالة الفوضى التي كان يرزح تحتها . ويمكن القول بأن هذه الحركة أصبحت تعبيراً عن شعور وطني مجدي غامض .

أما في أقطار الخليج فإن تقديرها يختلف باختلاف البيئات ، ففي المدن والإمارات التجارية مثل الزبارة والكويت والبحرين ساد روح الاستياء من هذه الدولة العسكرية التي ترهق السكان بالضرائب والكسوس المختلفة باسم الجهاد .

وإذا قرأنا المؤرخين الوهابيين أنفسهم نلاحظ أنهم يتحدثون عن الثورات السعودية على المدن الغنية في الخليج أو في العراق وعن الغنائم الوفيرة التي كانت تعود بها تلك الثورات بروح من التفاخر قد لا يوافق عليها المؤرخ المعاصر . كذلك كون الشيعة المنتشرون في ساحل الخليج وبعض مدنه مثل القطيف بيئة ثانية من بيئات المعارضة للحكم السعودي الوهابي . فالحركة السلفية من حيث العقيدة على طرف تقيض مع المبادئ الشيعية ، وكانت غالبية قبيلة بني خالد في الأحساء تعتنق للذهب الشيعي ولو أن البدو لا يكثرثون عادة بالمبادئ الدينية وهكذا سيكون موقفهم من الحركة السلفية^(١) .

وحسب المؤرخ النجدي عثمان بن بشر ظهر للدعوة السلفية أنصار في أقطار الخليج حتى من قبل أن تخضع للحكم السعودي . فأهل قطر هم الذين استدعوا ممثلين عن حكومة الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى وذلك منذ سنة ١٧٩٢ كما أن قبائل البريمي في عمان رحبت لنفس السبب بإبراهيم بن سليمان بن عيسى الذي تقدم إلى تلك الواحات في سنة ١٧٩٥ . ويلاحظ أن الدولة السعودية قد عهدت إلى هذا الشخص بقيادة معظم الحملات التي خرجت إلى منطقة الخليج وغزاه بعد ذلك يواصل منامراته حتى البحرين .

لقد تدعمت السلطة السعودية في الأحساء بعد أن نجحت في صد هجوم عمان

(١) يوجد مخطوط بالمتحف البريطاني بعنوان « لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب » وخلافاً لما يدل عليه العنوان يتحدث المؤلف وهو مجهول عن أعمال الدولة السعودية في الخليج ويبدو أنه يعبر عن وجهة نظر البيئات الشيعية بالمنطقة ويمكن مقارنته بكتاب « عنوان الجهد في تاريخ نجد » لابن بشر المؤيد للدعوة الوهابية وخاصة الصفحات من ١٠٢ - ١٠٥ .

قام به وكيل والي بغداد علي كوتخدا سنة ١٧٩٦ كما حرصت الدولة السعودية على إنشاء حصن ثابت في البريمي سنة ١٨٠٠ ليكون قاعدة تنطلق منه القوات السعودية إلى عمان وما يسمى الآن بالساحل المهادن ، ولكن الدولة السعودية الأولى لم تهتم بتدعيم سلطتها في الأطراف في معظم الأحوال الأخرى فكانت تكتفي بإعلان التبعية بواسطة الحكام المحليين أو بواسطة زعماء القبائل ومظهر هذه التبعية الوحيد هو تقديم الزكاة أو نسبة من غنائم الحروب مع ترك جميع الشئون الأخرى بيد الحكام السابقين . وعلى هذا النحو دخلت قبيلة القواسم القوة في تنمية الدولة السعودية سنة ١٨٠٢ وأحدث هذا الارتباط بين القواسم وبين حكومة الدرعية آراً بعيداً في تاريخ الخليج كما سنرى ذلك في الفصل الخاص بالملاحاة .

مسقط نقطة للتجسس على الإنجليز في الهند ، سبأ أنه يقيم بها وكيل لجيدر على حاكم جيدر آباد ، المشهور بعدائه للإنجليز. وفي حالة وقوع الحرب ستعتمد مستعمرة موريشس في تحويلها على ما يحمله إليها البحارة العرب . وليس صحيحاً أن هؤلاء البحارة لا يستطيعون الملاحة إلا بقرب الشواطئ كما يشاع ، وعلى الأقل فإن عرب عمان يملأون من الهارة في الملاحة بحيث لا ينطبق عليهم هذا الوصف . لذلك نصحت هذه التقارير بإقامة قنصليتين إحداهما في البصرة التي قد تكون أكثر نفعاً من بغداد ، والأخرى في مسقط وبإزالة أسباب الاستياء التي ترتبت على تصدى القراصنة الفرنسيين على السفن العربية وذلك بدفع تعويض عنها .

ولم تكن حكومة باريس متحمسة لهذه الفكرة غير أن توارد تلك الرسائل جعلها تقرر في مارس سنة ١٧٨٨ إنشاء القنصليتين واختيار موظفين ثانوين لهما ، وبما جاء في خطاب وزير الخارجية إلى روسو القنصل الفرنسي في بغداد « إن تلهم أمير مسقط على اعتماد وكيل لديه وملاحظكم عن الفوائد التي ستعود على رعيا صاحب الخلافة في الملاحة والتجارة وعن تسهيل الاتصال بالهند ، كل ذلك جعلنا تقرر إقامة وكالة في مسقط » (١) .

ولعل هذا الخطاب يشير إلى الرحلة التي قام بها ضابط فرنسي يدعى روزيلي في الخليج سنة ١٧٨٥ والتي مر خلالها بمسقط حيث اتصل بحاكمها فطلب إليه تعيين وكيل فرنسي . وهي تقطع على كل حال التشكك الذي يشير إليه الكتاب الإنجليز حول موقف سلطان مسقط من هذه القضية .

وفي هذه الأثناء وقعت الثورة الفرنسية وفي غمرة الأحداث اسدل على موضوع وكالة مسقط ستار من اللحيان ، ولم تكن الحكومة الفرنسية قد صوتت بعد موضوع التعويضات ، وبيدوا أنها لم تنق بالتقديرات التي ذكرها اللاهون العرب بحجة أن السفن العربية ليست سوى قوارب صغيرة ، أو لأن هذه السفن لا تحمل

A. A. E. Maucode vol. 1.

(١) خطاب من وزير الخارجية إلى روسو بتاريخ ١٩ / ٣ / ١٧٨٨ .

البعضيل الرابع

التنافس الإنجليزي الفرنسي في عهد الثورة ونابليون

١

نبينا كيف أن النشاط الأوربي هدف أصلاً إلى فتح أسواق تجارية في أقطار الخليج خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ولكن ما أن نشبت الحرب الطويلة بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٧٩٣ بمناسبة قيام الثورة الفرنسية حتى تسابق الفريقان التجاريان إلى اكتساب تفوذ سياسي وعسكري في بعض هذه الأقطار ، وانضج هذا الاتجاه بصفة خاصة عند غزو الفرنسيين لمصر . ومنذ ذلك الوقت اعتبرت بريطانيا الخليج العربي أحد الخطوط الأمامية للدفع عن مستعمراتها بالهند ، وحتى بعد أن زال الخطر الفرنسي بسقوط جزيرة موريشس بيد الإنجليز سنة ١٨١٠ استمرت الاستراتيجية البريطانية متمسكة بهذا البدء ولم تتحول عنه حتى بعد استقلال الهند لظهور مصالح جديدة في منطقة الخليج كما سنرى ذلك فيما بعد ، ومع ذلك فإن عهد الصراع الإنجليزي الفرنسي من سنة ١٧٩٣ - ١٨٠٩ يمد فترة هامة في تاريخ الخليج العربي .

وقد ارتكز هذا الصراع الدبلوماسي على ثلاث مناطق : مسقط ، وفارس ، ولاباة بغداد . وكانت أمام فرنسا فرص أعظم لتوثيق صلاتها بحكومة مسقط نظراً للعلاقات التجارية بين ملاحي عمان وبين مستعمرة موريشس . وقد حاكم هذه المستعمرة مثل القنصل الفرنسي في بغداد على ضرورة الاستفادة من موقع مسقط حتى من قبل وقوع الحرب مع إنجلترا . وبينت التقارير المرسلة من هذين الموظفين الفوائد التي ستعود على بلاده على النحو التالي : إنه يمكن بحاد

الوثائق التي تدل على جنسيتها كما ذكرت محكمة الشانم في مرسيليا . وتجدر
أعمال القرصنة بصورة أعظم بعد نشوب الحرب الثانية ١٧٩٣ وكما حدث
من قبل ، لم يحترم الفرنسيون حياد مسقط . وكانت أعمال القرصنة في المحيط
الهندي تكاد تكون شبه رسمية بل إن الفرنسيين تفاخروا بتفوق قراصنتهم على
الإنجليز والبرتغاليين . وتكشف لنا هذه الرسالة عن الأضرار التي لحقت بمسقط
من جراء القرصنة الأوروبية . فقد أبلغ وكيل الإمام في بغداد القنصل روسو بأن
القرصنة الفرنسية قد أخذوا السفينة المسماة الفتاح وقتلوا بحارها واستولوا على
حمولها من البضائع وهي تقدر بـ ١٤ ألف روبية ، بل حدث ما هو أكثر من
ذلك « ففي العام الماضي (سنة ١٢٠٨ هـ) وصل مركبان تجاريان من بندر موريس
(جزيرة موريشس) وباتت بهما الجناة أن تعديا على إحدى السفن العمانية الآتية
من بنغال محملة بالبضائع ، مع أننا كنا قد زدنا هذين المركبين بحاجيتهما من
المؤن ^(١) » . وخلاصة القول إن الأوروبيين سبقوا العرب إلى ممارسة القرصنة في
الخليج العربي ، ولا يستبعد أن يكون هؤلاء حينما شرعوا في ممارسة القرصنة قد
فعلوا ذلك تقليداً للأوروبيين .

تجددت الحاجة إلى إنشاء مراكز اتصال بالشرق عند نشوب الحرب العامة
ولذلك بادرت حكومة الإدارة إلى اتخاذ خطوتين بخصوص منطقة الخليج .

الأولى : تعيين قنصل في مسقط ، واختير لهذا المنصب أحد الجغرافيين الذين
سبق لهم الاتصال بالعالم العربي ، ويدعى بوشان . والخطوة الثانية : إرسال بعثة
إلى فارس لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند . وقد صدرت التعليمات إلى بوشان بالتوجه
إلى مسقط في أوائل سنة ١٧٩٦ ومما جاء في هذه التعليمات « إن قنصلية مسقط
إنما أنشئت للتجسس على حركة الإنجليز في الهند بدراسة الأحوال الداخلية و

(١) نفس المصدر السابق ، خطاب من روسو إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٣٠

هذه البلاد ، وكذلك دراسة الطرق التي يمكن أن يستخدمها غزو فرنسي
للشرق » ولم يقدر لبوشان أن يصل إلى مقر عمله الجديد .

فقد كانت التعليمات تقضي بأن يطوف أولا بالبحر الأسود والشام ومصر
لدراسة الطرق المؤدية للهند . وكان عليه أن يتصل بالسفير الفرنسي بالآستانة
ليحمل توصيات من الباب العالي إلى حاكم مسقط ، ربما لأن الحكومة الفرنسية
تصورت وجود تبعية ما ، تربط حكومة مسقط بالدولة العمانية ^(١) . حينما وصلت
الحملة الفرنسية إلى مصر كان بوشان لا يزال بالقاهرة ينتظر الفرصة المواتية للذهاب
إلى مسقط . والظاهر أنه لم يكن واثقا من نجاح مهمته لأن لجنة الشؤون الخارجية
لم تأخذ باقتراحه عقد معاهدة سياسية مع حاكم مسقط قبل إنشاء الوكالة . وهذا
ما سيفعله الإنجليز في سنة ١٧٩٨ ، ومن جهة أخرى لم تكن الحكومة الفرنسية
مستعدة لعرف التمويضات المناسبة عن أعمال القرصنة . لذلك ما إن وقع الغزو
الفرنسي لمصر ، حتى وجد بوشان مبرراً قويا للاعتذار عن عدم أداء مهمته ، وهو أن
تلك الحملة قد أثارت شعوراً قويا معاديا لفرنسا في جميع الأقطار الإسلامية . وقد
ساد شعور لدى العرب « بأننا نريد غزو بلادهم أيضاً » ، أما البعثة المرسلة إلى
فارس فقد تمسكت من الوصول إلى هدفها قبل مجيء الحملة الفرنسية بمدة طويلة ،
وكانت تتألف من عالين نباتيين هما أوليفييه وبروجير . وهذا لا يعني أنها كانت
مجردة عن الأهداف السياسية ، والظاهر أن اختيار عالين إنما كان المقصود به
تغطية أهداف البعثة الحقيقية وذلك بإعطائها صورة مهمة علمية . غير أن التعليمات
كانت ضريحة بأن يعمل البعثتان على اجتذاب كل من الدولة العمانية وفارس إلى
محالفة فرنسا على أساس اتفاق المصالح ، فإن روسيا في ذلك الحين كانت تعتبر
الحصص التقليدية لهاتين الدولتين الإسلاميتين ، وهي في نفس الوقت عضو في الحلف
الأول الذي تكون ضد الثورة الفرنسية .

(١) انظر هذه التعليمات في المصدر السابق بتاريخ ٣٠ بريرال سنة ٣ وكذلك .

لم تسفر البعثة عن نتيجة تذكر من الناحية السياسية ، غير أن البعثتين الفرنسيين انتهزا هذه الفرصة لتقديم اقتراحاتهما في المسائل التجارية والعسكرية . فقد كتب أوليفييه بوصى حكومته باستخدام السفن الفرنسية لنقل مسطوعاتها إلى بلدان الخليج ، وبضرورة نقل ممثلها من بغداد إلى البصرة للإشراف على هذه العمليات التجارية . وهو يتوقع أن تلقى الأصواف الفرنسية سوقاً رائجة بفارس لا اعتدال عنها بالنسبة للأصواف الإنجليزية التي تحتكر السوق . ومن الناحية العربية نصح أوليفييه بعدم اتخاذ أية خطوة لإقامة حامية فرنسية في جزيرة خراج وهي الجزيرة التي كان كريم خان قد منحها للفرنسيين سنة ١٧٦٩ وقال إن مثل هذه الحامية لا تفيد شيئاً لعزلتها وإغساها تصبح ضرورة فقط إذا تقدم مشروع غزو مصر .

لقد تقيص بريطانيا باهتمام نشاط هذه البعثات الفرنسية ، وطلبت إلى سلطان مسقط تسليم البعثتين الفرنسيين الثلاثة ، ولعلها اعتقدت بأن بعثة فارس كان رافق بوشان في مهمته ، وعرضت على سلطان بن أحمد ٨٠٠٠ جنية مقابل ذلك كما أن السلطات البريطانية في الهند طلبت أيضاً إلى والي بغداد تسليم أوليفييه وبروجير عندما عرف هدفهما الحقيقي ، غير أن هذه السلطات لم تتخذ إجراءات خاصة إلا بعد أن عرف أمر حملة مصر .

٢

صدي حملة مصر

قبل أن يتحقق الغزو الفرنسي لمصر كانت جميع الشواهد تفيد البريطانيين . خصومهم يصحونون إلى خطة الهجوم عليهم في الشرق ، لذلك شرعت السلطات البريطانية في الهند في اتخاذ الإجراءات الوقائية قبل أن تعرف أنها حجة من بضعة أشهر .

وبالإضافة إلى البعثات الفرنسية المشار إليها ، كان مالازنيك حاكم جزيرة موريشس يريد أن يرسم خطة لهاجمة الإنجليز في الهند بالتعاون مع تيو صاحب أمير ميسور ، وأحد أبطال المقاومة المعروفين للاستعمار البريطاني ، وكان من المتوقع أن يتم الاتصال بين تيو والفرنسيين في موريشس عن طريق عرب عمان ، وقد كتب سميت وكيل شركة الهند في بوشهر « إن مسقط ستصبح مما قريب وكرا للجاسوسية الفرنسية على الهند ، لأن خساً أو ست سفن عربية تقوم بنقل التجارة بين موريشس ومسقط وساحل ملبار ، ولا شك أن نقل الأنباء سيكون مورد ربح للبحارة العرب » (١) ، لذلك اتخذت إدارة الشركة في لندن تدابير منذ شهر يوليو سنة ١٧٩٨ لتأمين النافذ المؤدية إلى المستعمرة الكبرى . فنها إرسال حملة بحرية إلى البحر الأحمر بقيادة الأميرال بلا نكيت ، وتعيين ممثل سياسي في بغداد ، أي عدم الاكتفاء بوكيل الشركة التجاري في البصرة ، ومهمة هذا الوكيل هي الإشراف على حركة سير البريد عبر العراق الذي قد يصبح بعد نجاح الفرنسيين الوحيد للبريد بين أوروبا والهند . وأخيراً عقد اتفاق مع سلطان مسقط لمنع الفرنسيين من التسرب إلى الخليج .

وعندما عرف في يومئذ في شهر سبتمبر سنة ١٧٩٨ أن الحملة الفرنسية استقرت في مصر ، أضيف إلى هذه الإجراءات إرسال بعثة إلى جدة لتسكون حلقه بين بريطانيا وشرق مكة .

والذي جئنا هو أن بريطانيا غيرت سياستها تجاه نحو الدول الثلاث المحيطة بالخليج : مسقط ، ولاية بغداد ، وفارس . وما يذكر أنه قبيل خروج الحملة الفرنسية من طونز كان ماسني ممثل الشركة البصرة ، قد اقترح النحول مع مسقط في اتفاق عسكري للتعاون ضد قرصنة العرب في الخليج ، وذلك على أثر ظهور نشاط البحارة العرب ضد اللاحة البريطانية ، وهو أمر يختلف تماماً عن فكرة التدخل في الخليج لمواجهة الخطر الفرنسي . وعلى كل فقد كانت السياسة

البريطانية في الهند حتى ذلك الوقت ترمى إلى عدم التوسع أو الدخول الحرب الماكر حتى لا تتكاثف الشرقة تنقات لا تمود عليها بريح مؤكدا إذا مازادت تنقات الحرب على الثوائف التي تمود عليها من التوسع الإفريقي . وهذه السياسة التي كانت عيهم إدارة الشركة بلندن ، تغيرت عندما وصل إلى كلسكتا حاكم عام جديد هو المرك وولز في أبريل سنة ١٧٩٨ وكان وولز من دعاة سياسة التوسع وعدم التقييد بالاعتبارات المالية البحتة . وفي ظل هذه الظروف الجديدة رحمت حكومة بومباي سياستها في الخليج .

في مسقط أوفدت أحد موظفي الشركة من الفرس وهو مهدي على حار للتفاوض مع السلطان في عقد اتفاق معه . فقد جاء في التعليمات الخاصة بمهمته أن حكومة بومباي ترغب في إقامة وكالة تجارية في مسقط وطرد الرعايا الفرنسيين من هذه البلاد وإحلال أحد الأطباء الإنجليز بدل الفرنسيين الذين يعملون في خدمة السلطان^(١).

وصل مهدي على خان إلى مسقط في ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ وبعد مفاوضات استمرت عشرة أيام وقع في الثاني عشر منه أول معاهدة سياسية ربطت بين مسقط وفرن بريطانيا . ويلاحظ أنها تعتبر في نفس الوقت أول معاهدة بين دولة عربية مستقلة وبين بريطانيا في العصر الحديث . ومن الطريف أن نورد هنا النص العربي للاتفاقية كما هو محفوظ في دور الوثائق البريطانية لأنه نموذج على أسلوب هذه النقلة في ذلك العصر^(٢).

وثيقة اتفاق عن ولاية عمان تحت إشراف الإمام المير سيد سلطان داه أمر إلى الشركة السامية المتقدمة ، دامت عظمتها ، متضمنة في المواد التالية :

- (١) كان الاعتقاد السائد لدى السلطات البريطانية أن هناك طريقين من أصل العرا ليمتد التوسع على الحكم في الفرق وهما الطب والجماعة .
(٢) بالنسبة لـ *Atlas* الإنجليزي أنظر Aitchison Vol. 7. p. 87.

مادة ١ :

من وقت وصول كتاب ميرزا مهدي على خان بهادور جونغ ، لا يجوز الانحراف عن هذه القدينامة « المعاهدة » .

مادة ٢ :

من وقت قراءة الكتاب المذكور أخذ قلبي بميل إلى توثيق الصداقة مع تلك الدولة ، ومنذ هذا اليوم سيصبح صديق أحدنا صديق الآخر وعدوه عدوه .

مادة ٣ :

ونظراً إلى طلبات مختلفة قدمت ولا تزال تقدم من قبل الفرنسيين والهنوديين لإقامة مصنع^(١) أو عبارة أخرى ليركروا أنفسهم ، إيا في مسقط أو جونبرون أو في الموانئ الأخرى لهذا السراكر « الحكومة » ، فقد كتبت على نفسي أنه طالما الحرب مستمرة بين الشركة الإنجليزية وبينهم فلن أعطى لهم مكاناً في أراضي رعاية مني لصداقة الشركة ، ولن يمدوا أنفسهم فيها موضعاً لقدم .

مادة ٤ :

وبما أن هناك شخصاً فرنسياً ظل السنوات العديدة الماضية يعمل في خدمتي ، وقد ذهب الآن على رأس إحدى سفني إلى جزائر الموريشيوس فأبني سأفصله من خدمتي بمجرد عودته وأطرده من بلدي .

مادة ٥ :

في حالة دخول إحدى السفن الفرنسية مياه مسقط ، فلن يسمح لها بالدخول إلى المرفأ الذي يسمح للقوارب الإنكليزية بدخوله ، بل تبقى خارجة ، وفي حالة وقوع اعتداء في هذه الجهة بين السفن الفرنسية والسفن الانكليزية فإن قوة هذه الولاية

(١) من الواضح أنها ترجمة لكلمة *Factory* التي اصلها على اسمها بـ « وكالة » .

في البر والبحر وكذلك شعبي سيشترون فيه إلى جانب الإنجليز ، فأما في البحار المكشوفة فإنني لا أدخل .

مادة ٦ :

في حالة غرق سفينة أو سفن تابعة للإنجليز فإنها تلقى حتما المساعدة اللازمة وتتوفر لها وسائل الراحة من جانب هذه الحكومة كما أن ما عليها من متاع لا يقتصب ولا يستولى عليه .

مادة ٧ :

إذا رغب الإنجليز في أي وقت في إنشاء مصنع بميناء بندر عباس « جونبرون » فلا اعتراض لي على تحصينهم لهذا الميناء ووضع المدافع بقدر ما يترأى لهم . ولا اعتراض على إقامة أربعين أو خمسين رجلا إنجليزيا هناك ومعهم سبعائة أو ثمانمائة من الهنود . أما فيما عدا ذلك فإن الرسوم التي تجبي على البضائع عند البيع أو الشراء ستكون في نفس المستوى المعمول به في البصرة وأبو شهر .

حرر في أول جمادى الأولى سنة ١٢١٣ هـ الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ .

أخرجت هذه المعاهدة مسقط عن حيادها التقليدي في الحروب السابقة وجعلت منها حليفاً للسلطات البريطانية في الهند . وقد خصصت ثلاث من المواد لبيان الإجراءات التي يجب اتخاذها ضد الفرنسيين والهولنديين الذين كانوا يدورون في فلكهم حينذاك . وذهب سلطان بن أحمد في استسلامه للإنجليز إلى حد وضع حامية بريطانية في ميناء بندر عباس التابع له . ولا شك أن بعض حكام الشرق في ذلك الوقت لم يقدرُوا منزى الاحتلال كما نفهمه في عصرنا .

أما الإنجليز فقد أدركوا مدى المكاسب التي حققوها من وراء هذه الاتفاقية ، إذ كتب دسكان حاكم بمباي إلى وزي حاكم الهند العام يقول^(١) : « إن مهدي على

(١) B. P. C. Vol 6. رسالة من دسكان إلى وزي بتاريخ نوفمبر سنة ١٧٩٨

خان قد حصل بهذا الاتفاق على أكثر مما كنا نؤمله » ومما يسترعى الانتباه أن بريطانيا لم تعمل على إقامة وكالة في مسقط مباشرة كما نصت عليه الاتفاقية . والظاهر أن سلطان بن أحمد استطاع إقناع السلطات البريطانية بالتخلي عن هذه الفكرة بأن بين لها أن إقامة مثل هذه الوكالة سيؤدي إلى مطالبة الفرنسيين بنفس الامتياز ، ويعرضه لخطر الحرب معهم إذا مارض إجابة طلبهم ، وهو لا قبل له بحرب الفرنسيين . ويجدر بنا أن نتساءل : ما هي الدوافع التي جعلت سلطان بن أحمد يتحول هكذا بسرعة وبدون تردد عن الصداقة السابقة مع فرنسا إلى التحالف البريطاني ؟ يمكن الرد على ذلك من عدة وجوه : اعتماد عمان على الهندي مؤونتها من الأرز ، وهو الغذاء الأساسي لعظم شبه جزيرة العرب . تكرار اعتداءات القراصنة الفرنسيين على السفن العمانية . وأخيراً : قلق أمراء شبه جزيرة العرب بعد احتلال الفرنسيين لمصر مما دعا شريف مكة إلى حسن استقبال ويلسون الممثل البريطاني في جدة ، بل وتسليمه إياه الرسائل التي بعث بها بونايرت إلى كل من سلطان بن أحمد وتبو صاحب . وقد أدرك بوشان نفسه هذه الحقيقة فذكر لبونايرت على أثر وصوله إلى مصر في أكتوبر سنة ١٧٩٨ عدم جدوى الإصرار على إنشاء وكالة في مسقط لأن الإنجليز قد أقفلوا مداخل المحيط الهندي ، بل على فرض وصول البعثة إلى مسقط فإن السلطان سيستقبلها بمحذر بالغ^(١)

تأثرت ولاية بغداد مثل غيرها من الأقطار الإسلامية للعدوان الفرنسي على مصر . وكان على رأسها في ذلك الحين شخصية من أعظم شخصيات المالك الكرج هو سليمان باشا الكبير (١٧٨٠ - ١٨٠٢) ومع أنه كان يتمتع بقدر

(١) A. A. E. muscate رسالة من بوشان إلى بونايرت بتاريخ ١٨/١٠/١٧٩٨

كبير من الاستقلال إزاء الباب المالى ، إلا أنه لم يفكر فى الخروج عن سياسة الدولة العثمانية حينما أعلنت الحرب على فرنسا فى أغسطس سنة ١٧٩٨ فقبض على القنصل الفرنسى وأحسن استقبال المبعوث البريطانى الجديد هارفورد جوز .

والحق إن الظروف كانت تعمل من جميع الجهات على تقارب سليمان باشا من الإنجليز ، فهو قد لاحظ تفوقهم البحرى على الأقطار الأوربية الأخرى فى الخليج ، غير أنه تجاوز الحد حينما أراد أن يتخذ منهم وسطاء لإقامة حلف بينهم ومختلف الحكام العرب فى الخليج بقصد مواجهة نمو الدولة السعودية الأولى . وهذا السبب نفسه هو الذى جعل والى بغداد أشد حاجة من أى وقت مضى لاستيراد الأسلحة البريطانية من الهند .

وما كاد عام ١٧٩٨ يقترب من نهايته حتى كانت العسمة التى أحدثتها الحملة الفرنسية فى الهند قد أخذت تزول ولو أنها ستجدد حينما يتجه بوناپرت شرقاً لنزو الشام فى أوائل العام التالى . وقد ذكر دنكان هذه الحقيقة حينما بحث إلى وكيل الشركة فى بومبى بطلبه إلى أن الأسطول البريطانى يسيطر على مدخل البحر الأحمر فى باب المندب ، كما أن أسطولاً آخر يقف أمام سواحل الهند لمواجهة أى احتمال^(١) .

وفى بريطانيا نفسها ظهرت أبحاث عديدة شككت فى إمكان غزو الهند بواسطة حملة تمر عبر بلدان الشرق الأوسط . وأكدت للرأى العام أن مثل هذه المشروعات أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة . ومن أشهر هذه الأبحاث كتاب

(١) B. P. C. Vol. 6. رسالة من دنكان إلى ممدى على خان بتاريخ ١١/١١/١٧٩٨

أصدره ايروين^(٢) أحد ضباط شركة الهند العارفين بالشرق ، قارن فيها بين الطرق الثلاث التى يمكن التفكير فيها لهذا الغزو . وهى : البحر الأحمر ، والخليج العربى ، والطريق عبر شمال فارس وأفغانستان وانتهى إلى أن استخدام الخليج هو أكثر الطرق بعداً عن تحقيق الغزو . فهو يستلزم عبور بادية الشام إلى البصرة ، وهذا العبور قد يستغرق بالنسبة لجيش كبير ثلاثة أشهر . وإذا كان إيجاد السفن اللازمة لنقل الجنود أبسر فى البصرة منه فى السويس فإن البحرية البريطانية تستطيع وقف الملاحة فى الخليج عند مضيق هرمز الذى هو أقرب من البحر الأحمر إلى قواعدهما فى بى ماى . ثم إن السبر على الساحل الفارسى فى الخليج يكاد يكون مستحيلاً لطبيعته الجبلية ولوقوعه تحت رحمة مدفعية البحرية البريطانية .

نتيجة لهذا الاعتقاد اكتفت بى ماى فى بحثها الأولى إلى فارس فى أواخر عام ١٧٩٨ بالتنبيه على احتمال ظهور سفن فرنسية على ساحل الخليج ، وأوعزت إلى الشاه أن يصدر أوامره بالقبض عليها . وحجتها فى ذلك أن الفرنسيين يعملون ضد نظام الحكم الملكى ضد الأديان . ويبدو أن هذه الحجة قد صادقت نجاحاً كبيراً لدى الشاه فأصدر فرماناً بإرسال ألفى جندي لحراسة سواحل الخليج .

على أنه بعد تحطيم الأسطول الفرنسى فى أبو قير أصبح نشاط نابليون محصوراً فى منامراته الشرقية ، ولعل هذا هو الذى وجهه إلى حملة الشام فى أوائل سنة ١٧٩٩ ، ومذكرات نابليون التى أملت فى سانت هيلانة هى التى أوحى بأن هدف تلك الحملة كان متابعة السير لضرب الإنجليز فى الهند . ومن المعروف أن الخيال يسيطر على الإمبراطور الأسير فى هذه الحقبة الأخيرة من حياته . ومن الأرجح أن يكون هدف تلك الحملة هو القسطنطينية التى رفضت أن تمترق باحتلال مصر . ومع ذلك فقد كان من الضرورى أن تثير حملة الشام مزبناً من

(٢) صدر هذا الكتاب فى لندن نهاية ١٧٩٨ بعنوان An Inquiry into the Possibility of the Supposed Expedition of Bonaparte to TFE East. By Eyles irwin.

لخافوا السلطات البريطانية في الهند وأن تجد نشاطها سواء في منطقة الخليج في ولاية بناداد .

وإذا لم يكن هدف حملة الشام واضحاً ، فمن المؤكد أن بونابرت رسم مشروعاً بزحف تدريجي نحو الهند مستنداً إلى التعاون مع الحكام المحليين في الشرق الأوسط وفي إطار هذا المشروع حاول الاتصال بشريف مكة وبزعيم الحركة الوهابية الذي لم يتعرف على اسمه بالضبط حينذاك ، وبقبو صاحب أمير ميسور في الهند ، وأخيراً بساطان مسقط الذي كتب إليه هذه الرسالة في ٢٥ يناير سنة ١٧٩٩ « أكتب إليكم هذا الكتاب لأبلغكم ما لاشك في أنكم قد علمتموه فعلاً ، وهو وصول الجيش الفرنسي إلى مصر . ولما كنتم دائماً أصدقاء لنا ، فعليكم أن تقنعوا برغبتي في حماية جميع سفن دولتكم ، وعليكم أن تقوموا بإرسالها إلى السويس حيث تجد حماية لقجارتها^(١) »

ويتضح من هذه الرسالة أن بونابرت لم يطلب أكثر من توثيق الروابط التجارية . وقد رأى بنفسه حينما زار السويس بعض السفن العائية تتردد على هذا الميناء . وهذا المطلب لا يتناسب مع الأهداف الكبرى التي تلعب إلى بونابرت من أنه كان يهدف الطريق لغزو الهند عن طريق الخليج أو البحر الأحمر .

ورغم الصعوبات التي لقيها بونابرت في مصر وفشله في حملة الشام ، فإنه طالما بقي الفرنسيون يحتلون مصر فإن السلطات البريطانية في الهند لم تكف عن أخذ الإحتياطات في جميع أقطار الشرق الأوسط الواقعة بين مستعمراتهم الكبرى وبين حوض المتوسط^(٢) من ذلك مثلاً احتلال جزيرة بريم في مدخل البحر الأحمر بضعة أشهر من ١٧٩٩ وإرسال بعثة إلى فارس بقيادة الضابط ولیم مالكولم الذي

(١) Correspondence de Napol con 1 Tom. 5, p. 361

(٢) أنظر بحثاً فيها في هذا الموضوع الكاتب الفرنسي Charles Roux بعنوان « إنجلترا وحملة مصر » .

سيوجه السياسة البريطانية في الخليج بضع سنوات . وقد تقرر إرسال هذه البعثة في أغسطس سنة ١٧٩٩ في وقت لم تكن الأنباء الخاصة بفشل بونابرت في حصار عكا قد وصلت بعد إلى الهند . ومما جاء في تعليقات ولزلي الحاكم العام إلى مالكولم .

« إنه يجب إقناع الشاه بفكرة التعاون ضد زمان شاه (ملك الأفغان) الذي احتل البنجاب وأصبح يهدد الممتلكات البريطانية في الهند^(١) وعدم السماح للفرنسيين بالدخول في أراضي فارس أو لسفهم بالرسو على سواحلها ، وتنشيط التجارة بين الشركة البريطانية وفارس » ولكن حدث ما عاق مالكولم عن السفر عند تقرير بعثته ولم يبادر بمباي إلا في ٢٩ ديسمبر سنة ١٧٩٩ وكانت ترافقه في مهمته سفينتان حربيتان . ورغم أنه وصل بوشهر في فبراير سنة ١٨٠٠ فإن الشاه لم يستقبله إلا في نوفمبر من ذلك العام . ولكن مالكولم لم يأسف على إقامته الطويلة ببوشهر فقد استغل هذا الوقت في دراسة حوض الخليج من النواحي التجارية والسياسية والحربية ، وانتهى إلى تكوين رأى ظل يدافع عنه طول حياته وهو أنه من الضروري للدولة المسيطرة على الهند أن تكون لها قواعد عسكرية ومستودعات تجارية في الخليج . ولذلك حينما بدأت المفاوضات في طهران جعل من موضوع تنازل فارس لبريطانيا عن بعض الجزر في الخليج العنصر الأساسي في محادثاته ، بينما أصبح الهدف الأساسي من بعثته في الدرجة الثانية من الأهمية نظراً لتغير الظروف . فنيا يختص بزمان شاه اضطرابه الظروف الداخلية في أفغانستان إلى الانسحاب من الهند . وفيما يتصل بالخطر الفرنسي فقد أصبح منتهياً تماماً بالنسبة إلى فارس . بل إن الفرنسيين كانوا يفاوضون في ذلك الوقت للخروج من مصر .

وقد أسفرت بعثته عن إبرام أول معاهدة سياسية مع فارس . وهي تقضي بالتحالف ضد أية قوة تالفة تغزو الهند ، وتقديم الأسلحة إلى فارس في حالة الاعتداء عليها من أي طرف آخر .

أما مطلب مالكولم بالتنازل عن ثلاث جزر في الخليج وهي هنجام وقشم وخارج ، فقد اصطدم بمقاومة عنيفة من الفرس ، ولم يفلح مالكولم بالرشاوى أو التحايل في إقناع مرزاشقي الصدر الأعظم في ذلك الوقت .

وقد أراد تغطية أهمية هذا التنازل بأن الحقه بمشروع المعاهدة التجارية لا السياسية ، كما كان يقضى المنطق . ولكن مرزاشقي أظهر إدراكه لخطورة مثل هذا التنازل ؛ بأن ذكر مالكولم بأن بريطانيا بدأت صلتها بالهند عن طريق إقامة حاميات صغيرة على الساحل ، والآن أين ذهبت إمبراطورية المغول ؟

نتيجة لهذا الموقف رفض الشاه توقيع المعاهدة التجارية إلا بعد حذف البند الخاص بالتنازل عن الجزر . ويدعى مالكولم تغطية لفشله في هذا السعى أن إصراره على منح بريطانيا إحدى الجزر ، لم يكن إلا تظاهراً حتى يحصل من فارس على امتيازات أخرى حينما يتخلى هو عن مطلبه هذا . ولكن تصرفاته في المستقبل تكذب هذا الادعاء . فقد تعددت رسائله إلى بومباي وإلى الحاكم العام منوثة بأهمية إقامة حامية بريطانية في الخليج . وقد كتب مثلاً عن أهمية قشم يقول « إن إقامة حامية بها أمر ضروري من الناحية العسكرية ، لأنها تفتح خط دفاع أول عن بومباي ، ومن الناحية السياسية ، فإنها تشعر الدول المحيطة بالخليج بقوة بريطانيا ، ولا تجعلها تردد في اختيار حليفها عند قيام حرب أوربية . وأخيراً من الناحية التجارية فإنها تعيد رخاء سيراو وهرمز الذي نعرفه في عهد إقامة البرتغاليين هناك » . ومما يؤكد نمك مالكولم بفكرته أنه لم يغادر فارس إلا بعد أن حصل على وعد بإرسال سفير إلى بومباي للتفاوض في هذه المسألة ، كما أنه قام بزيارة خارج في طريق عودته إلى الهند . ومما أضعف موقف مالكولم أن السلطات في كالكتا لم تأخذ برأيه عن أهمية إقامة حامية بالخليج ، إذ أن الحاكم العام ولزلي ، وإن كان من دعاة التوسع إلا أنه كان يرى تركيز الجهود في شبه الجزيرة دون التوسع في جزر نائية يحتاج إلى مجهود طائل وتكاليف باهظة لتكوين حامياتها . ولم تكن حكومة الهند بعيدة عن تجربة

مماثلة إذ قررت الانسحاب من جزيرة بريم الواقعة على مدخل البحر الأحمر قرب عدن ، وكانت قد احتلت في مايو سنة ١٧٩٩ كعمل وقائي ضد الفرنسيين في مصر ولكنها سرعان ما أخلت في سبتمبر وقطعت المفاوضات مع سلطان الحج بشأن التنازل عن محطة بحرية على سواحل بلاده ، لأن السلطات البريطانية رأت عدم فائدة مثل هذه المحطة من الناحية العسكرية أو الاقتصادية .

ومن جهة أخرى لقي مشروع مالكولم معارضة شديدة من ممثل بريطاني آخر في المنطقة ، هو هارفرد جوتز الذي وصف آراء مالكولم بالجنون . وأخيراً يمكن القول بأن بعثة مالكولم سنة ١٨٠٠ - ١٨٠١ لم تؤد إلى نتيجة حاسمة ، فإن كلتا المعاهدتين الخاصتين بفارس لم توقعا في كالكتا .

كان ملكولم من الأوائل الذين دعوا إلى اتباع سياسة توسعية في الخليج . أما زميله هارفورد جوتز في بغداد فإن أهدافه كانت محدودة بمعارضة الاحتلال الفرنسي لمصر ، ولهذا الغرض اقترح خطة فريدة من نوعها لمهاجمة الفرنسيين وهي إرسال حملة عبر الخليج إلى البصرة ، ومن ثم تعبر صحراء الشام وتتجه غرباً لغزو مصر بالتعاون مع الجيش العثماني ^(١) ويستخلص من ذلك كله أن الحملة الفرنسية في مصر هي التي دفعت بالإنجليز إلى اتباع سياسة جديدة في منطقة الخليج تهدف إلى اكتساب نفوذ سياسي أو عسكري ، وأن هذه السياسة لم تنته بخروج الفرنسيين من مصر .

٣

مسقط بين الحياذ والانحياز

لم تصل رسالة بونابرت إلى حاكم مسقط لأن الإنجليز اعترضوا سبيلها ، وحتى لو قدر لها أن تصل فإنها ما كانت ستحدث أثراً يذكر ، فإن شريف مكة

مثلاً الذي تلقى رسالة بونايرت لم يهتمها فحسب ، بل إنه شارك في الشعور العام الذي ساد العالم الإسلامي ضد الفرنسيين ، وحاول أن يساهم بقدر المستطاع في الجهود الرامية إلى إخراجهم من مصر .

ومع ذلك فإن حاكم مسقط وأهل عمان كانت لديهم اعتبارات اقتصادية أخرى تؤثر على موقفهم السياسي ، فلم تجارة نشطة مع كل من الهند وجزيرة موريشس ، ومن الأفضل لهم أن يحافظوا على صلاتهم بالفريقين المتحاربين : بريطانيا وفرنسا . لذلك لم تضع معاهدة سنة ١٧٩٨ نهاية لتردد مسقط في سياستها الخارجية ، والحق إن المعاهدة لم توضع موضع التنفيذ في كثير من شروطها فلم تؤسس الوكالة البريطانية في بندر عباس لعدم محس السطات في الهند لتنفيذ هذا المشروع ، كما أن حاكم مسقط لم يقطع علاقاته التجارية بجزيرة موريشس ولم يكن بوسعه إن أراد أن يمنع أصحاب السفن العمانيين من ذلك . وإذا ما راجعنا أرشيف حكومة بومباي لسنة ١٧٩٩ ، نجد عدداً كبيراً من الرسائل قد تبودل بين دنكان حاكم بومباي وبين سلطان بن أحمد — فالأول يوجه اللوم ، والثاني يحاول تبرير موقفه أمام الإنجليز ، مما يشعر بأن سياسة حكام مسقط بدأت تخضع للرقابة البريطانية منذ هذا التاريخ .

وقد لخص دنكان في إحدى هذه الرسائل مآخذ السلطات البريطانية على السلطان في النقاط الآتية :

أولاً : عدم تسليم أملاك تبو صاحب الموجودة في عمان ، وذلك بعد ضم بريطانيا لإمارته في مايو سنة ١٧٩٩ .

ثانياً : سوء معاملة الأميرال بلانكيت أثناء مروره بزنجر ، إحدى توابع السلطنة في طريقه إلى البحر الأحمر .

ثالثاً : استمرار العلاقات التجارية بين عمان وجزيرة موريشس وخاصة

شراء السفن البريطانية التي استولى عليها القراصنة الفرنسيون^(١) وإذا كان سلطان بن أحمد قد حاول إرضاء الإنجليز بأقالة حاكم زنجبار ، إلا أنه لم يستطع سوى الاعتراف بأن قطع العلاقات التجارية مع موريشس أمر مستحيل وضار بمصالح رعاياه . لهذا رأت حكومة الهند ضرورة استعمال وسائل جديدة للضغط حتى تضمن تنفيذ شروط المعاهدة الخاصة بمقاطعة الفرنسيين ، وعلى ذلك قررت أن يمر ملكوكم بمسقط في طريقه إلى فارس . وفي يناير سنة ١٨٠٠ تمكن من الالتحاق بسلطان بن أحمد على ظهر إحدى السفن الراسية بجزيرة قشم . ويظهر من طريقة تبعية للسلطان أن هذا الأخير لم يكن راغباً في ارتباط جديد مع بريطانيا ، والدليل على ذلك أن ملكوكم اضطر إلى استعمال أسلوب عفيف ليقتنع السلطان بتوقيع تأكيد جديد للمعاهدة ، فأخذ يذكره بطرد الفرنسيين من الهند ، وينوه بتفوق قوات بريطانيا على جميع الدول . ويهدده بإقفال موانئ الهند في وجه سفن أهل عمان حتى ظهر أخيراً بالتوقيع^(٢)

والنتيجة الهامة التي ترتبت على زيارة ملكوكم لمسقط هي قبول ممثل سياسي بريطاني في عاصمة عمان للمرة الأولى ، وبناء عليه عين ملكوكم أحد أعضاء بعثته وهو الطبيب بوجل لشغل هذه الوظيفة .

ويدعى بوجل أنه استطاع أن يحدث انقلاباً في سياسة سلطان بن أحمد نحو الفرنسيين وذلك بمسح شهر ونصف من إقامته بمسقط . ولم تكن إقامة بوجل طويلة في هذه البلاد حيث قضى حبه في نهاية سنة ١٨٠٠ .

وفي عهد خلفه الكابتن سيتون ازداد النفوذ البريطاني في مسقط فبالرغم من أن العلاقات لم تكن على ما يرام عند وصوله فقد نجح في أثناء السنوات الثمان التي أقامها في مسقط في التقريب بين سلطات الهند والسلطنة .

(*) ذكر موريزي Mourizi الطبيب الخامس للسيد سعيد أن معظم السفن الكبيرة التابعة لسلطنة مصدرها هذه الأسلاب الفرنسية .

وفي سنة ١٨٠١ كان مبدأ حكومة الهند هو عدم التدخل في شئون شبه جزيرة العرب ، وعلى ذلك لم تقبل تقديم أية مساعدة ولو بإرسال بعض الجنود المتفرجين على استخدام المدافع حينما طلب سلطان بن أحمد استدعاءم للاستعانة بهم ضد الوهابيين . ومما زاد في حق السلطان ، إلغاء الامتيازات التي كانت حكومة الهند قد منحتها للسفن العمانية عند توقيع معاهدة سنة ١٧٩٨ ، مثل التزود بالثؤن في الهند وإعفاء الملح من الضرائب الجركية . هذا مما دعا سلطان بن أحمد إلى التردد في استقبال سيقون عند زووله بمدينة مسقط ولكنه سرعان ما كسب نقودا لدى الإمام ، وكانت أول نتيجة إيجابية لسياسة سيقون هي منع اعتماد ممثل فرنسي أرسل إلى مسقط سنة ١٨٠٣ .

وقد كانت فرنسا تريد انتهاز فرصة صلح إيمان المعهود بينها وبين إنجلترا في مارس سنة ١٨٠٢ وما قد يترتب عليه من تخفيف الرقابة البريطانية على بلدان المحيط الهندي ، فقررت في ٢٠ يونيو سنة ١٨٠٢ تعيين ممثل لها في مسقط واحتارت لذلك أحد النواب في عهد الثورة وهو كافنيك . ومن المعروف أن هذا الصلح لم يكن سوى هدنة قصيرة . ولم يخفف من وطأة الحذر التي كانت تسود كلتا الدولتين : إنجلترا وفرنسا وخاصة في مستعمراتهما . لذلك ظل سيقون يراقب عن كثب تحركات السفن العمانية بين مسقط والمستعمرات الفرنسية . ومن ذلك مثلا أنه كشف عن سفاره عمانية أرسلت إلى موريشس مع أحد المحاربين القدامى في جيش نابو صاحب ، وهو بالتالي عدو للإنجليز وصديق للفرنسيين ، وبدعى الشيخ علي ، ولكن السلطان برر موقفه بأن هذه السفارة كانت تهدف إلى استرجاع بعض السفن التي سلبها القراصنة الفرنسيون . والذي يعنيها هو أن السلطات البريطانية كانت على علم بمسير الممثل الفرنسي إلى مسقط .

وعندما وصل كافنيك إلى مقر عمله في أكتوبر سنة ١٨٠٣ كان القتال قد تجدد بين فرنسا وإنجلترا ، وعلم الخبر في مسقط فلم تجد السلطات البريطانية للسلطان عذرا لقبول إقامة قنصلية فرنسية . ورغم التهديدات التي سمعها من قائد السفينة الحربية المقلة للوفد الفرنسي ؛ علل السلطان موقفه أمام الفرنسيين بوجود ثلاثين أو أربعين سفينة عمانية في موانئ الهند ، وأن قوى الدولتين غير متعادلة في المحيط الهندي .

ويستنتج من هذا التعليل أن تجارة عمان مع شبه جزيرة الهند كانت أشد اتساعاً وأزهر لحياة السلطنة . على أن فشل بعثة كافنيك لم يحدث استياء مالمدي السلطات الفرنسية في جزيرة موريشس . وقد كان رأي حاكم الجزيرة الجديد الجنرال ديكان أن إقامة وكالة بمسقط لا يساوي المشاق التي تازم لضمان احترام الممثل الفرنسي في سلطنة عمان . وكان تقرير كافنيك الذي كتبه عند عودته مؤيداً لوجهة النظر هذه . فقد جاء في هذا التقرير : « إن بلاد عمان الفقيرة لا تمثل أهمية سياسية أو اقتصادية . ولا يزيد السلطان عن أن يكون شيخاً من مشايخ البدو . والفائدة الوحيدة التي قد تجنيها فرنسا من إقامة وكالة هناك ، لا تعدى إيجاد محطة للبريد بين المحيط الهندي وأوروبا . وحتى هذه لا يمكن تحقيقها طالما بقي الإنجليز يسيطرون على الملاحة في الخليج ^(١) » .

ولكن بعد إقامة طويلة بلغت ثلاث سنوات كما لموريشس أخذ ديكان يدرك خطأ موقفه السابق حيال السلطنة العربية . ولذلك انتهز أول فرصة أتاحت له ، فاقترح على السيد سعيد حاكم عمان الجديد الدخول في معاهدة مع فرنسا سنة ١٨٠٧ ، وكان على ديكان أن يبرر تغيير موقفه أمام الحكومة في باريس لأن المعاهدة التي اقترحها لا تنفق والحصار القاري الذي ضربته فرنسا على إنجلترا ومستعمراتها في ذلك الوقت . وفي تقرير أرسله إلى باريس عدد الأسباب التي

تبرر ضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الودية مع سلطنة عمان كما على :

أولاً : بعد دخول الدانمرك في الحرب بجانب الحلفاء أصبحت جميع وسائل الاتصال بين المستعمرات الفرنسية ومراكز تموينها في الهند متعذرة . ويمكن استخدام السفن المانية وسيلة من وسائل الاتصال ^(١) .

ثانياً : إن تشجيع أسطول عمان يضر بمصالح الأسطول التجاري البريطاني الذي يتنافس معه على نقل البضائع بين الهند وبلدان الخليج .

ثالثاً : إن مسقط بما لديها من ممتلكات في أفريقيا الشرقية تستطيع توريد عدد كبير من الرقيق اللازم لرخاء المستعمرة خاصة بعد أن أقفلت السوق البرتغالية في موزمبيق أمام الفرنسيين .

ولعل الظروف التي هيئت قيام مفاوضات بين السلطات المانية والفرنسية لإتمام اتفاق بين البلدين ، كانت وليدة المصادفة . فقد حدث أن استولت سفينة بريطانية على إحدى سفن القراصنة الفرنسيين الراسية في ميناء مسقط في بولية سنة ١٨٠٦ ، وصادف هذا التاريخ تولي السيد سعيد الحكم في مسقط ، بإرسال اعتذار إلى الجنرال ديكران وكان يحتوي على عبارات تدل على الاحترام الشديد إلى حد القول « نرى أنظر إلى بلادك كأنها تابعة لسيادتك » ^(٢) . وبعد ثلاثة أشهر من التردد احتجز أنفادها ديكران بحجارة العرب الذين هاور رسالة السيد سعيد ، أجاب ديكران برسالة يعرض فيها مشروع إنشاء علاقة ودية بين البلدين وتنظيم حركة الملاحة والتجارة . وعلى هذا الأساس أرسل سيد سعيد أحد وجهاء عمان : ماجد بن خلفان ، ومنحه تقرباً كاملاً لتوقيع أى اتفاق يتوصل إليه مع الفرنسيين .

(١) A. C. 129 تقرير من ديكران بتاريخ ١٨٠٦/٨/١٠ .

(٢) A. C. 129 رسالة من السيد سعيد إلى ديكران بتاريخ ١٨٠٦/١١/١٠ . لاحظ أن الحكام الفرنسيين كانوا أحياناً يبالغون بمثل هذه العبارات دون أن يقصدوا امتناعها المطلق وإنما يعبرونها من اللباقة اللازمة لأصولب الرسائل .

كانت المشكلة أمام ديكران هي كيف يعترف رسمياً باستمرار الملاحة والتجارة بين سلطنة عمان وبين الموانئ الهندية التابعة لدولة معادية ، بينما تحرم التشرعيات الفرنسية الحاسة بالمحاصر القاري على المتحاربين وحلفاء فرنسا معاً الأجانب مع العدو . ومن المعروف أن هذا التشريع يبنى على قانونين صدر أولهما بتاريخ ١٨٠٦/١١/٢١ ويقتضي على الدول المتحاربة بتحريم الأجانب مع الإنجليز وإلا تعرضت صفنها للمصادرة . وصدر الثاني بتاريخ ١٨٠٧/١٢/١٧ ويقتضي بتجريد كل سفينة تدخل الموانئ العادية من جنسيتها .

وحتى يلتقي ديكران مع هذا التشريع بقدر الإمكان ، اتفق على حل وسط فوولا بمنع التجارة بين عمان والموانئ الإنجليزية بتاتاً ، ولكنه يضع عليها قيوداً ، وذلك في مشروع المعاهدة الذي اتفق عليه سنة ١٨٠٧ بين الحاكم الفرنسي ووكيل السيد سعيد . تقتضي المادة السادسة من مشروع المعاهدة على أن السفن المانية تستطيع الرسو في إحدى موانئ الهند ولكن بشرط أن تخرج منها وتتجه مباشرة إلى ميناء تابع للسلطنة ، فلا يجوز لها الملاحة بين ميناء معاد وآخر مثله . وتحرم المادة الثالثة الأجانب بالأسلحة مع الإنجليز ، ولكنها تستثنى الخليل ، لأنها من أهم المادرات المانية . وترخص المعاهدة للسفن الفرنسية بتفتيش السفن المانية ، كما تنظم عدة مواد الوسائل التي يمكن بواسطتها التعرف على شخصيات السفن العربية ، فتلزمها بحمل وثائق دالة على جنسيتها وعلى حبات تحركاتها ، وحمل قائمة بأسماء التجارة والزكاب . وبينما تقيد المعاهدة التجارة مع الإنجليز ، تنص في نفس الوقت على الحرية التامة للتجارة والملاحة بين مسقط ونوابها ، وبين المستعمرات الفرنسية مما يترتب عليه رجحان كفة فرنسا على بريطانيا في السلطنة . وبالرغم من هذا رفضت الحكومة في باريس توقيع المعاهدة أو مجرد النظر فيها ، تمسكاً بمبدأ المحاصر الاقتصادي الفروض على بريطانيا ومستعمراتها . ولم تقدر أنها فشلت في تطبيقه في أوروبا ، وكان من باب أولى نشأها في المحيط الهندي ، حيث لا تتبادل قوى الدولتين المتحاربتين ، إذ لم يكن

الصراع قائماً في الحقيقة بين فرنسا وإنجلترا كما هو الحال في أوروبا . بل كان يمثلها فيه مستعمراتها في المحيط الهندي — وفرنق شامع بين جزيرتي موريشس وبوربون الصغيرتين ، وبين شبه جزيرة الهند — ويبدو أن ديكان كان يقدر هذه الحقيقة ويعرف مدى احتياج المستعمرات الفرنسية إلى عرب عمان . لذلك قبل أن يصله رفض باريس وافق في العام التالي على تعديل لهذه المعاهدة حسبما يطلبه السيد سعيد . ويخفف هذا التعديل من القيود على الملاحة المانية في الهند^(١) فيبيح لها الانتقال من ميناء معاد إلى آخر مثله بشرط أن تكون متجهة إلى الخليج بعد ذلك .

ولكن باريس أصرت على موقفها فلم يقدر للاتفاقية الأصلية أو المدلة أن توضع موضع التنفيذ .

كيف تمت هذه الاتصالات بين عمان ومستعمرة موريشس الفرنسية بينا كان الأسطول البريطاني يملك التفوق التام في المحيط الهندي ، وبينما كان سيتون مفيما في مسقط ممثلاً لحكومة الهند البريطانية ؟ الحق إن الصلات بين بريطانيا وبين مسقط كانت قد توثقت من جديد بعض الشيء منذ فشل بعثة كافنيك حتى تولى السيد سعيد الحكم ، وقد نجح سيتون في سنة ١٨٠٥ في إقناع حكومة الهند بإرسال بعض الأسلحة التي استخدمها بدر بن سيف حاكم مسقط حينذاك ضد خصومه من القبائل العربية النازلة في جزر هرمز وقشم — أما السيد سعيد الذي تسلم السلطة في سنة ١٨٠٦ فقد صادف في بداية عهده صعوبات شديدة لتثبيت سلطته في الداخل أو مواجهة الزحف السعودي القادم من نجد . فبنى خطته على الاستعانة بإحدى الدول الأوروبية ، ولعله فكر في الفرنسيين أولاً نظراً لأن حكومة الهند سبق لها أن رفضت التورط في المنازعات الداخلية بشبه جزيرة العرب ، إلا أنه سرعان ما تبين له خطأ اختيار الحليف وقد أشرنا إلى أن سفارته الأولى احتجزت

في موريشس — سبتمبر سنة ١٨٠٦ وعلى أثر ذلك بعث برسالة هامة إلى دنكان حاكم بمباي يعرض فيها وضع السلطنة تحت حماية الإنجليز^(٢) ويوضح من هذه الرسالة أن السيد سعيد كان أكثر صراحة في رغبته في الاعتماد على التأيد البريطاني للمحافظة على مركزه في عمان . وكانت حكومة بمباي مستعدة لقبول تلك الفكرة غير أن حاكم عام الهند جورج بارلو رفضها معللاً ذلك بعدة أسباب ، منها ازدياد الأعباء على البحرية البريطانية لأن بحرية عمان تجارية أكثر منها حربية . ومن المتوقع أن وضع السلطنة تحت الحماية البريطانية قد يعرضها لهجمات الفرنسيين ، كما أنه يترتب على هذه الحماية كفالة السلطان ضد أعدائه بداخل بلاد العرب مما يجبر حكومة الهند إلى التورط في المنازعات الداخلية في شبه جزيرة العرب ، وهو مبدأ تعارضه السلطات البريطانية بشدة في ذلك الوقت . ومنها أن حياد مسقط يحجبها من السفن الفرنسية ، وهو لا يعنى بالضرورة السماح بإقامة وكالة فرنسية بها مادامت معاهدة سنة ١٧٩٨ سارية^(٣) وعلى هذا كتب دنكان إلى السيد سعيد يخبره بأن الحماية البريطانية ستقتصر على السفن القاعة بالملاحة بين عمان والهند، وأنه لا يخشى في الوقت الحاضر أي اعتداء فرنسي على السلطنة . والظاهر أن هذا الرد خيب أمل سعيد فاستأنف المفاوضات مع فرنسا خلال عام سنة ١٨٠٧ وأوائل ١٨٠٨ ولكن الظروف أخذت تتحول بسرعة نحو تأكيد التفوق البريطاني في المحيط الهندي . ولم يكن السيد سعيد بحاجة إلى أن ينتظر رفض حكومة باريس توقيع الاتفاق لكي يحاول من جديد توثيق علاقته مع الإنجليز ، ففي سنة ١٨٠٨ شرع الأسطول البريطاني في حصار جزيرة موريشس كما أن البعثة الفرنسية التي أرسلت إلى فارس كانت في طريق عودتها إلى فرنسا دون أن توفق في اجتذاب الشاه إلى التحالف معها .

(١) B. P. C. رسالة من السيد سعيد إلى دنكان بتاريخ نوفمبر ١٨٠٦ .

(٢) Bengal political secret Consultations رسالة من الحاكم العام إلى

حكومة بمباي بتاريخ أبريل ١٨٠٧ .

(٣) انظر مشروع الاتفاقية وتعديلاتها بتاريخ يونيو ١٨٠٧ .

لذلك كله تقرر إرسال جوير في سنة ١٨٠٦ وهو يحمل مشروعا طموحاً باحتداب فارس إلى محالفة فرنسا سبها وأن الحرب كانت قائمة في ذلك الوقت بينها وبين روسيا، أي أن مصالح البلدين عادت متفقة كما كانت عند إرسال بعثة أوليفيه في ١٧٩٦ - ١٧٩٧ .

٤ مغامرة طارئة في فارس

كان يحكم فارس في ذلك الوقت فتح علي شاه الذي يعد المؤسس الحقيقي للأسرة القاجارية. وقد تقبل اقتراح التحالف بكثير من الترحيب حتى أنه أرفق المبعوث الفرنسي في عودته بـ ١٢٠٠ فارس إلى مقابل الإمبراطور وبعده معه التحالف المطلوب والتقى به فعلاً في فينسكين اشتد بين يولاندا حيث كان يقبع معسكره بعد تحقيق عدة انتصارات على روسيا . وبعد مفاوضات قصيرة تم توقيع معاهدة التحالف في ٢٤ مايو سنة ١٨٠٧^(١)، تحتوي هذه المعاهدة على قسمين متميزين ويتضمن القسم الأول تعهد فرنسا بمساعدة فارس على استرجاع أراضيها الشمالية التي فقدتها بسبب الاعتداءات الروسية .

أما القسم الثاني فيتضمن التسهيلات التي يجب على فارس أن تمنحها للقوات الفرنسية وطولاً لفوز الهند . ونحتل هذه التسهيلات القسم الأكبر من المعاهدة. كان تنفيذ التحالف أمراً ممكناً عند عقده في مايو سنة ١٨٠٧ ولكن سرعان ما تغيرت ظروف فرنسا السياسية فإن الإمبراطور قابل القيصر وتلت في ٧ يوليو ١٨٠٧ وعقد معه الصلح المشهور باسم هذه البلدة . إلا أن عقد هذا الصلح لم يمنع نابليون من المضي في مشروع التحالف الفارسي، ولذلك عين وفداً كبيراً تحت رئاسة الجنرال جاردان للذهاب إلى فارس فوصل إليها في نوفمبر سنة ١٨٠٧ .

غير أن مهمة جاردان أصبحت شاقة إلى حد كبير، إذ أنه من الطبيعي بعد صلح تلت أن تتواني فرنسا في الضغط على روسيا . وفي نفس الوقت لم يخف جاردان

من المعروف أن إقامة إمبراطورية في الشرق كانت من الآمال التي لازمت نابليون طوال عهده بالحكم ، وكانت هذه الأطماع تتخذ شكلاً جدياً كلما فشلت فرنسا في غزو الجزر البريطانية ، أحدث ذلك في سنة ١٧٩٨ وتكرر في سنة ١٨٠٠ . وفي ذلك الحين كانت العلاقات قد عادت إلى مجراها الطبيعي بين فرنسا والدولة العثمانية فأرسلت مبعوثين في مهمة سرية على الأرجح لدراسة مشروع غزو للشرق، كما بثت فكرة غزو مصر سنة ١٨٠٨ ووسط هذه المشروعات احتلت فارس ومنطقة الخليج مكاناً مرموقاً باعتبارها حلقة هامة من حلقات الطريق إلى الهند . وقد تولى قنصلان نشطان مراقبة أحوال فارس منذ سنة ١٨٠٥ وما كورانيزم القنصل الفرنسي في حلب ، وروسو زميله في البصرة . وكورانيزم هو صاحب اقتراح البعثة السياسية التي أرسلت إلى فارس في سنة ١٨٠٦ .

ولقد بنى اقتراحه على تعداد الفوائد التي ستعود على بلاده من وثيق صلاتها بفارس وهي تلخيص في الفكرة التقليدية من أن تلك البلاد يمكن أن تستخدم يوماً ما لفوز الهند ، ولكنه يضيف تقاطعاً أخرى جديدة مثل فكرة اتخاذ فارس مأوى للقراصنة الفرنسيين الذين امتد نشاطهم إلى الخليج العربي منذ سنة ١٨٠٥ وكذلك مساهمة الفرنسيين في استغلال اللؤلؤ ، مع ملاحظة أن العرب وليساو الفرس هم الذين كانوا يتولون هذا اللون من النشاط الاقتصادي . كذلك أوصى كورانيزم باخذ فارس قاعدة لتكوين جزيرة موريشس وللضغط على ولاية بنداد كي يمنحوا استخدام الطريق البري لنقل البريد البريطاني^(٢) .

(١) انظر نص المعاهدة في *Declaire Recueil des traites de la France* (١)
T. 1. p. 201-203

(٢) *A. A. E. Correspondence de perse* رسالة من كورانيزم إلى نابليون

لن إلحاحه على الشاه في تنفيذ القسم الخاص بالتزامات فارس التي نصت أغلبها معاهدة التحالف . على أن الشاه لم ينفذ الأمل رغم تفسير الظروف في استمرار التحالف على أساس أن تستخدم فرنسا الوساطة لدى القيصر ، وعلى ذلك استمرت البعثة في محاولة نشطة حتى خريف سنة ١٨٠٨ .

كانت تعليقات جاردان تتم عن رغبة فرنسا في القيام بنشاط واسع المدى للطفة . وأهم هذه التعليقات ما كان يتصل بدراسة الطرق التي يمكن استخدامها عبر فارس للسير إلى الهند ^(١) . ومنها ضرورة الاتصال بجزيرة موريشس للتفاوض في إعداد حملة بحرية في الخليج ، وتوخي الاتصال بالهولنديين في بلاد العرب الحرة ما إذا كانوا على استعداد لقطع بريد الهند ، وأخيراً قضى هذه التعليقات بالبحث عن أنسب جزيرة في الخليج لإقامة حامية فرنسية .

وكان موضوع التنازل عن جزيرة لفورسا قد أثير أولاً عند وضع مشروع معاهدة فينكيين شتاين . ولكن مندوب الشاه طلب تأجيل بحثه حتى وصول البعثة الفرنسية إلى طهران . وقد تم الاتفاق نهائياً على أن يكون التنازل مشروطاً بنصت المادة ١٧ من المعاهدة التجارية التي وقعت بين فرنسا وفارس في ديسمبر سنة ١٨٠٧ على أن تنازل فارس عن جزيرة لفورسا يتم بعد إعادة إقامتهم جورجيا إلى فارس بمساعدة فرنسا ، وذلك عن طريق وساطتها لدى روسيا . فلاغزو وأنرفغنت باريس توقيع المعاهدة التجارية ^(٢) علماً منها بعدم قدرتها على تنفيذ هذه الوساطة . وقد سبق أن حاولت فرنسا استصدار فرمان من الشاه بإعلان الحرب على إنجلترا فلم تنجح ، لأن الشاه كان يشترط دائماً تنفيذ هذا الوعد الخاص بإعادة أملا كالاتي سلبتها روسيا أولاً . ومهما يكن هناك من شروط للتنازل عن جزر في الخليج فمن الواضح أن موقف الشاه في هذا الموضوع كان أقل صلابة بالنسبة لفرنسا ، لأن

(١) نشر أحد أفراد الجمل الرئاسي المتعلقة بمعتمته ، أخطر p. 81 Gardane

(٢) Al A. E. C. Perse TOME 9, 4/12/ 1807

سبق أن رفض أملاً مبدأ التنازل سنة ١٨٠١ بالنسبة لإنجلترا . ويمكن تعليل هذا التشدد بأن فرنسا ليست لها مجوار فارس قوات مثل ما لبريطانيا فلا يخشى منها تهديد لاستقلال بلاده .

ويبدو أن الشاه كان يملن على وساطة فرنسا لدى روسيا آملاً تزداد على إمكاناتها في الواقع . ولعل هذا مدامها إلى ترك الضباط الفرنسيين يجوبون أنحاء البلاد المختلفة بحرية تامة ومما هو جدير بالذكر أن دراسة منطقة الخليج قد أثمرت فائداً خاصاً عند السلطات البريطانية في الهند . وقد وقعت مهمة دراسة هذه المنطقة على الضابطين تريبل ودوبريه ^(١) . فأكادت بومباي تعلم بظهورهم في جزيرة قشم وحرمز في فبراير سنة ١٨٠٨ حتى أوقدت سبوتون وكياها في سفينة بحرية لتتبعهما ، ولكنه لم يظفر بهما إذ أنهما وصلا إلى بوشهر قبل الضابط الإنجليزي ببضعة أيام . ولم تؤد زيارة الضابطين الفرنسيين لمنطقة الخليج إلى نتيجة إيجابية بل اقتصرت على تبصير الحكومة الفرنسية بحقيقة معروفة ، وهي أن النفوذ البريطاني قد بلغ في هذه المنطقة حداً لا يمكن معه المنافسة ، ولذلك فردا عدم صلاحية الخليج كطريق أساسي لحلة الهند . ومن القطوع به أن النفوذ الفرنسي عندما بلغ ذروته في فارس أوائل سنة ١٨٠٨ لم يقصر إلى منطقة الخليج ، فقد كانت المنطقة الساحلية في فارس يحكمها رؤساء قبائل عربية مستقلون بالنسبة للسلطة المركزية في طهران ، وكان هؤلاء المشايخ وخاصة في إقليم مكرمة بوشهر من آل نصر يستفيدون من حركة التجارة النشطة بين الهند وفارس . وقد ذكرنا أن شيخ بوشهر كان يحصل بمقتضى معاهدة سنة ١٧٦٣ على ٣٪ من جميع العمليات التجارية من التجار المحليين ، وفي نظير هذا امتياز كان يعطى حاكم شيراز التابع لطهران مبنياً سنوياً قدره بقسمة آلاف جنيه ، مما يدل على ارتفاع أرباحه من تلك الرسوم ، وكان في استطاعته أن يقدم هدايا غنية إلى رجال البلاط في طهران . وهذا مايفسر لنا استمرار الوكالة البريطانية في بوشهر ، رغم إلحاح جاردان على الشاه

(١) كتب دوبريه Dupre قصة رحلته وتفرها سنة ١٨٠٨

لطردها ، بل على العكس ذكر أن بروس القيم البريطاني في هذه الآونة ، منع « كموة شرف » خلفها عليه حاكم شيراز بفضل قوسط حاكم بوشهر (٢) .

وقد جاء في تقرير ترزبيل أن نحو مائتي سفينة تابعة لشركة الهند الشرقية تصل سنوياً إلى بوشهر حاملة منتجات الهند وأوربا ، ومنها الأرز والمانا والأدوات الصناعية الثمينة وخاصة الصوف . ثم تعود محملة بمنتجات فارس والبلدان المجاورة لها ومن أهمها الخليل ونييد شيراز والقطن والفواكه المجففة . وباعتراف أحد المختصين الفرنسيين لم يكن في وسع فرنسا مجرد التفكير في التنافس التجاري مع إنجلترا ، لأنه يستحيل إيجاد حركة ملاحية منظمة بين فرنسا وفارس . فعلاوة على طول المسافة لا بد أن تخضع هذه الملاحية لحركة الرياح الموسمية . وعلى أحسن الفروض ستعطل التجارة الفرنسية إلى استخدام سفن مسطحة في النقل البحري . وينتهي التقرير إلى أن أهمية فارس لفرنسا سياسية بحثة (٣) .

ولعل هذا مادعاً ملكولم إلى الاعتقاد بسهولة نجاح مهمته حين استندت إليه حكومة الهند القيام ببعثة ثانية إلى فارس في أبريل سنة ١٨٠٨ . وبناء على اعتقاده هذا لم يصطحب ملكولم سوى أربع سفن صغيرة ، ٤٠٠ جندي بينما كانت تعليمات منقو الحاكم العام تشير إلى ضرورة استخدام قوة أكبر لمواجهة النفوذ الفرنسي . لذلك كانت دهشة ملكولم عظيمة عندما وصل إلى بوشهر في ١١ مايو سنة ١٨٠٨ ورفض الشاه استقباله . إلا أن فتح على شاه راضى في نفس الوقت مركز بريطانيا في الخليج فأحاله على حاكم شيراز المختص بشئون المنطقة المفادسة . ولكن ملكولم رأى في هذا الإجراء إهانة عظيمة وترك البلاد متوعداً بالعودة مع قوات كبيرة للانتقام لهذه الإهانة . ومما يذكّر

(٢) انظر G. P. G. p. 927.

(٣) هذا التقرير كتيبه اسكاول أحد التجار الفرنسيين بالأستانة سنة ١٨٠٦

أنه أثناء إقامته ببوشهر من مايو إلى يوليو كان يستمتع بالترحيب الفائق من حاكم المنطقة وتجارها .

وقد اتخذ ملكولم من هذا الحادث حجة قوية لإقناع اللورد منقو بنظرته القديرة الخاصة بإنشاء قاعدة بريطانية في الخليج ، وكان نظره في ذلك الوقت موجهاً نحو جزيرة « خاراج » دون قشم ، وهي الجزيرة الواقعة بالقرب من بوشهر ، فأقترح ملكولم نقل وكالة بوشهر إلى هذه الجزيرة التي ستصبح مستعمرة بريطانية .

ولكن بينما كان ملكولم يقوم باستعدادات عسكرية ضخمة بعد عودته إلى بومباي ، رأى منافسه هارفورد جونز في فارس أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٨ وقد جاء إليها ممثلاً للبلاد للسري رأساً ، وليس مندوباً عن حكومة الهند التي كانت تتولى في العادة شئون العلاقات بين بريطانيا والدول المتاخمة للمستعمرة الكبرى . وكان لورد منقو الحاكم العام للهند قد احتضن سياسة ملكولم نحو الخليج . فكتب إلى جونز بأمره بالعودة وإفصاح الطريق لحلة الهند العسكرية العدة ضد فارس . ولما لم يكن جونز تابِعاً لحكومة الهند استباح لنفسه عصيان هذه الأوامر والاستمرار في التفاوض مع حكومة الشاه . وكان مبدؤه يختلف تماماً عن ملكولم لإزاء هذه المشكلة ، فهو يقوم على طمأنة فارس إلى حسن نيات بريطانيا إلى حد أن جونز وضع حياته تحت تصرف السلطات الفارسية شأنًا لعدم استخدام القوة من جهة بريطانيا .

على أن نجاح هارفورد جونز لا يمكن نسبته إلى هذه السياسة وحدها ، بل نستطيع القول بأن العامل الأول في هذا النجاح هو بأس الشاه من فرنسا ووعودها بالمساعدة ، خاصة بعد أن صرح جودوفتش القائد الروسي الذي تولى قيادة الحملة الروسية في شمال فارس بأن وساطة فرنسا غير مقبولة لديه ، وهكذا استأنف القتال منذ سبتمبر سنة ١٨٠٨ .

وفي نوفمبر بذل الشاه آخر محاولة للحصول على تدخل فعلي من الإمبراطور وأعطى جاردان مهلة شهرين لمعرفة جواب نابليون النهائي ، ولما لم يصل أى نبأ من فرنسا بعد انقضاء هذه المدة قرر الشاه استقبال جونس في طهران وتم ذلك في ٤ فبراير سنة ١٨٠٩ . ولم يلق بالا لاعتراضات جاردان الذي انسحب من عاصمة فارس احتجاجاً على استقبال ممثل الدولة المعادية . كانت الظروف إذئذ مهية أمام هارنورد لتثبيت دعائم النفوذ البريطاني في تلك البلاد . وفعلاً ينتفض شهر على إقامته حتى وقع في ١٥ مارس اتفاقاً تمهيدياً ألغى بواسطته جميع المعاهدات التي تمت بين فارس والدول الأوروبية الأخرى ^(١) ، بينما كسبت بريطانيا امتيازات سياسية . وأصبحت الدولة الوحيدة التي يمكن طلب ساطتها في النزاع بين فارس وجيرانها . وفيما يخص منطقة الخليج ، حصلت بريطانيا على وعد باستخدام موانئ فارس وجزرها في حالة الاعتداء عليها ، ولكن نصت المادة السادسة على أن احتلال بريطانيا لهذه الأجزاء من فارس لا يعنى ملكها إياها . وعلى أثر النجاح الذي أحرزه جونس أصبحت حملة ملكولم غير ذات موضوع . وكان قد أعد منذ يناير حملة بحرية قوامها ثلاثة آلاف جندي وأوشك على الإبحار إلى الخليج ، فجاءت أنباء جونس غيبية لشروعه المأثور .

وقد فتح الاتفاق التمهيدي لسنة ١٨٠٩ الباب لسلسلة من المعاهدات بين بريطانيا وفارس . فضمت الأولى تقوذاً سياسياً واقتصادياً في الجزء الجنوبي من البلاد على الأقل . وخلافاً للسياسة الروسية كانت تعطي للامتيازات الاقتصادية الدرجة الأولى من الأهمية . وحتى تضمن بريطانيا سلامة مواصلاتها مع فارس كان أمن الخليج شيئاً حيويًا بالنسبة لشركة الهند الشرقية . ولكن ما كادت تستقر لها الأمور في فارس حتى ظهرت على الشاطئ الآخر للخليج قوى جديدة معادية للسيطرة البريطانية على الملاحة في الخليج .

الفصل الخامس

العرب والملاحه

سيطر العرب على أوجه النشاط المختلفة في الخليج خلال القرن الثامن عشر فهم الذين يديرون حركة الملاحة التجارية بين موانئ الخليج المختلفة من جهة وبينها وبين الهند وشرق أفريقيا من جهة أخرى . وفي بعض الأحيان يواصلون السير إلى جزر الهند الشرقية ، ولو أن عرب حضر موت هم الذين اشتهروا أكثر من عرب الخليج بمزاولة النشاط الاقتصادي في جنوب شرق آسيا . كذلك اشتغل العرب بصناعة بناء السفن وبالقوص على اللؤلؤ ، ومن ثم صارت لهم السيطرة التامة على جزر الخليج وعلى أجزاء مختلفة من الشاطئ الشرقي أيضاً .

وفي نهاية القرن الثامن عشر أجهت بعض القبائل العربية إلى القيام بمغامرات بحرية للاستيلاء على السفن التجارية التي تمر بمياه الخليج ، وهذه المغامرات هي التي تحدث المؤرخون الانجليز عنها كثيراً باسم القرصنة . ونسبوا إلى مواطنيهم فضل القضاء عليها .

ومن الصعب التمييز بين القرصنة وبين الحروب البحرية . وقد رأينا كيف أن الأوروبيين باختلاف جنسياتهم مارسوا القرصنة في منطقة المحيط الهندي منذ ظهور البرتغاليين بها في القرن السادس عشر . وفي العصر الذي نحن بصدد الآن كانت فرنسا ترخص لبعض بحارتها المشهورين بالجرأة أن يهاجوا سفن الأعداء وأن يحصلوا الغنائم التي تنتج عن ذلك لحسابهم الخاص ، ولعل هذا هو أهم فرق بين القرصنة وبين الحروب الرسمية أي أنه إذا تم الاستيلاء على السفن لحساب الدولة فإن ذلك يكون من أمور الحرب المتعارف عليها ، وإذا استولى عليها أفراد لحسابهم الخاص أصبحت قرصنة . وقد اهتمت بريطانيا بهذا الموضوع بعد

انتهاء الحروب النابوليونية فحلت مؤتمراً فيينا على اتخاذ قرار بمسكا فحة القرصنة في مختلف بحار العالم .

ويجدر بنا أن نتساءل عن وضع المغامرات البحرية التي اشتهر بها العرب على ضوء المقياس الذي أشرنا إليه ، والأرجح أن هذه المغامرات كانت صورة مسكورة لما يقع بين القبائل من مشاحنات في البر ، وإذن فهي تتم لحساب القبيلة أو لحساب رئيس العشيرة في معظم الأحيان .

ومن القبائل التي اشتهرت بتلك المغامرات البحرية بنو كعب في شمال الخليج ثم بنو ياس وبنو علي والقواسم جنوب قطر ، وهذه القبيلة الأخيرة هي التي أحرزت في ميدان المغامرات البحرية شهرة لا تضارعها فيه أية قوة عربية في العصر الحديث .

وتنزل هذه القبائل البحرية على الشاطئ المتد من خور الديد شمالاً حتى رأس مسندم جنوباً أي في مسافة طولها نحو ثلاثمائة كيلومتر ، وهي كثيرة التعاريج ومن ثم يسهل على القوارب الصغيرة السريعة أن تتخذ منها ملجأً من تتبع السفن الكبيرة . وكان هذا القسم من الساحل تابعاً لسلطين عمان في عهد العيارية وفي بداية عصر البورسميد ، في سنة ١٨٦٥ فضم راشد بن مطر عري التبعية لأحمد ابن سعيد واتخذ من رأس الخيمة مقراً له كزعيم لقبيلة قوية هي قبيلة القواسم . وفي حوالى هذا الوقت تقريباً أخذ دياب بن عيسى من أسرة البوفلاح يجمع حوله قبيلة بني ياس ويتخذ من جزيرة صغيرة تدعى أبوظبي مقراً لمشيخته القبيلة الجديدة . وهكذا ظهر إلى الوجود قسم متميز من ساحل الخليج الغربي أطلق عليه الانجليز اسم ساحل القرصنة ، وهو الذي سيتطور فيما بعد إلى ساحل الهدنة ثم إلى المشيخات السبع في الوقت الحاضر (١) .

ومن الخطأ الظن بأن القبائل التي تنزل بهذا الساحل كانت تسكن جميع

(١) قفيض وثائق بحاي باخبار القواسم ومغامراتها البحرية ، ويمكن الرجوع إلى تقرير مطول ومختارات بحاي المنشورة S.R.B. P 290-359 أما عن نشاط أبوظبي فيمكن الرجوع إلى مؤلف معاصر أنظر تحت المراجع MANN

مناطقها للمشاحنات البحرية ، فإنها كانت تسام بقسط وافر مع أهل البحرين وقطر والكويت في أعمال الغوص على اللؤلؤ ، كما تسام مع العمانيين في نقل التجارة من شرق أفريقيا والمهند ولكن يبدو أنه بعد الاتصال عن التبعية لسلطين عمان وجد كثير من بحارة القواسم أنه من الأيسر تحقيق الربح بالسطو على سفن التجار العمانيين الخاضعين للبوسعيد . وقد بلغت القواسم من القوة في نهاية القرن الثامن عشر إلى حد أنها انتزعت جزيرة قشم من سلطان بن أحمد وانتقل أحد فروعها إلى لنجة على الشاطئ الشرقي من الخليج حيث تأسست مشيخة عربية تابعة لرأس الخيمة . وعندما وصل نفوذ الدولة السعودية الأولى إلى جنوب شرق شبه الجزيرة رحب سلطان بن مقر زعيم القواسم بإعلان تبعية لحكومة الدرعية طالما أن هذه الحكومة لا تغير من وضعه كزعيم للقبيلة بل على العكس أصبحت قبيلة القواسم تسند إلى مؤازرة دولة قوية لكي تمارس مغامراتها البحرية على نطاق أوسع . ففي سنة ١٧٩٧ هاجمت إحدى السفن التابعة لشركة الهند الشرقية واستولت عليها ، لذلك يظن بعض الكتاب الانجليز (١) أن هذا العام يوافق دخول القواسم في تبعية الدولة السعودية الأولى . والأرجح أن ذلك لم يتفق بصورة نهائية إلا في سنة ١٨٠٢ أي بعد أن أقام الوهابيون حصناً ثابتاً في البويرى في العام السابق وانتشر نفوذهم المعنوي في إقليم الظاهرة (٢) .

اعتبرت القواسم بعد الانضمام إلى الدولة السعودية مغامراتها البحرية جزءاً من حركة الجهاد وبالتالي فإن الأسلاب تمتد غنائم حرب ويجب تأدية خمسها إلى الحاكم الشرعى أى رئيس الدولة السعودية ، وذلك حسب ما تقضى به الشريعة الإسلامية في أحوال الجهاد . ولا نعرف بالضبط مدى التزام القواسم بهذا المبدأ وعلى كل فقد انصب هذا « الجهاد » في الغالب على السفن العمانية . فإذا أضفنا إلى ذلك احتلال السعوديين للبويرى وضغطهم على كثير من قبائل الظاهرة ؛ فيينا

(١) S.R.B.P. 248

(٢) ابن عمر ص ١١٥ .

مدى الخطر الذى تعرض له سلطان بن أحمد في نهاية عهده ، ذلك ذهب بعض
عن حلفاء لبمانووه ضد الوهابيين . ورحل إلى مكة ليستعين بشرائها . وحين
وصل إليها سنة ١٨٠٣ كل الوهابيين في سجنهم للاستيلاء عليها . وى له .
التالى توجه حاكم مسقط إلى الدولة العثمانية بطلب زيارة لى باشا والى له . وعندئذ
حينما طبعها ضد الوهابيين ، ورتب تم في بغداد رد حصة لواءية قوة السعوديين
الصادرة ، إلا أنه لم تنجح الفكرة لتنفيذ شيء منها لأن القواسم لم ترضت بحكم
مسقط وتسلكت من فده في طريق العودة . وعلى أثر ذلك اضطرت أنوار مر
وأوشكت أن تقع في يد السعوديين خاصة حينما انتقل حاكم مسقط إلى حذر
سيف مدون الوهابيين خلال فترة قصيرة (١٨٠٥ - ١٨٠٩) ولا غرو أن
تستجيب هذه الأحداث القواسم على توسيع شواطئهم ، بعد أن كانوا يتحصنون
المن الرضائية أصحوا لا يخشون من اعتراض سيدى حتى لا يستتر وحده
بخطورة الخليج .

ذلك أنه من الشائع أن اليربطين استخدموا بالقواسم في إطار مكافحة
الفرسة ، ولكن إذا نظرنا للنظر في الوثائق البريطانية نلاحظ أن معنى شركة
المعد الشرقية في الخليج كانوا يشكون من مذبذبة التجار العرب لهم ، لذلك
انتهزت الشركة هذه الفرصة لحصصت بعض الحملات العسكرية لتخفيف اللاحقة
البرية باسم مكافحة الفرسة أحياناً ومكافحة تجارة الرقيق أحياناً أخرى ،
وتحالف مع الحكام العرب الذين اتفقت مصالحهم مع الإنجليز للاحتياط من
امتداد الدولة السعودية الأولى إلى منطقة الخليج .

لم تكن حكومة الدرعية مثبولة بصورة مباشرة عن منطقة الخليج ومن
باب أولى عن نشاط القواسم في البحر ، وذلك إلى أن أخذ سعود قراراً في سنة
١٨١٠ بتعيين ممثل له رئيساً للقواسم وإضافة إقليم إدارى يعرف بإقليم القطيف
بضم الأحساء والبحرين وقطر ، وحتى ذلك الحين لم تتخذ حكومة المهدالبريتانية

موقفاً محدد من الدولة السعودية الوهابية . ويبدو أنها مالت في بداية الأمر إلى
احتداب زدها ، في سنة ١٧٩٩ أرسل ماسق النقص الإنجليزى بالبصرة مبعوثاً
منه إلى الدرعية يدعى ريتو ونو صحت هذه الحقيقة لكن هو الأورونى الوحيد
الذى زار عاصمة الدولة السعودية الأولى (١) .

وهذه مهمته هو الحصول على وعده من زعيم الوهابيين شاميين اليريد
اليريد الذى يؤيد طريق الصحراوى من البصرة إلى حلف حيث تقم بعض
الخدمات التى تنفع لخدمة السعودية . وبذل ابن عبد العزيز سمود اشتراط إقامة
مبلغ مع والى بغداد قبل إصدار أى وعد . لذلك لم تسفر البعثة اليربطينية عن
شيء . وقد عظم شأن القواسم وتأكد ارتباطهم بالوهابيين أحدث السلطات
اليربطينية في هند نظرت بروح العداء نحو القوة اليربية العديدة . ومن ثم توسط
لإنجليز مشروع التحالف بين سلطان بن أحمد وبين والى بغداد (٢) ، ذلك
الشروع الذى لم يوضع موضع التنفيذ فاضطرت بريطانيا إلى العمل منفردة في
وجه القواسم بأن أرسلت دافيد سبتون وكيلها في مسقط سنة ١٨٠٥ وبمصحته
بعض السفن الحربية لتخويف القواسم . وفعلا استطاع أن يحصل على تعهد (٣)
باختاره السفن اليربطينية وبدفع عرامة لتتوضع عن السفن الهندية التى استولت
عليها القواسم . وى حالة التفكير في الخروج على هذا الاتفاق تنذر القواسم
السلطات اليربطينية في مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر . وهذا الشرط الأخير غريب
من نوعه ولا يمكن أن يؤخذ مأخذ الجد ، لذلك لم يكن أحد ليتوقع أن تنذر
القواسم بريطانيا باستثنائها منامراتها البحرية سنة ١٨٠٨ في ذلك العام أسر

(١) ورد ذكر هذه البعثة في مؤلف روسو النقص الفرنسى المار إليه سابقا
Rousseau p. 30 وكذلك في مؤلف بریدجر Brydges النقص الإنجليزى في بغداد ،
ولكن لم نعثر على ذكر تلك البعثة في الوثائق .
(٢) Miles Vol. S. p. 298
(٣)

جاء هذا التدخل نتيجة لافتراح ما سبق النقص البرى لى في البصرة انظر رساله
بتاريخ ١٨٠٩/١/٣ P. B. C. 3 / 1 / 1805

السفينة البريطانية مينغرا وهي تفوق كثيراً حجم تلك السفينة التي استولى عليها القواسم منذ عشرة أعوام ، كما حطم طراد إنجليزي صغير كان رافق بشة مالكولم إلى فارس .

وكان مالكولم قد نجح في ربط فارس إلى محالفة بريطانيا ، وفي نفس الوقت انتهت المفاوضات بين السيد سعيد وبين الفرنسيين ، ولذلك حيناً قرر الإنجليز التدخل رسموا خطتهم على أساس وجود حلفاء لهم بين القوى المحلية في الخليج العربي . وجاء في التعليمات التي زود بها ليونيل سميث قائد الحملة . أن يقوم بتدمير مراكز القرصنة والسفن الراسية فيها مع ملاحظة عدم الاستطاع بالوهابيين ، بل تشير هذه التعليمات إلى أن بريطانيا كانت تود بإخلاص الإبقاء على « علاقات المودة » معهم ومع الدول الأخرى في جزيرة العرب ^(١) ، كما تقضي بالتعاون مع السلطات الفارسية على الساحل الشرقي إذا تطلب الأمر تتبع القرصنة هناك ، والمساعدة على تدعيم سلطة الشاه في هذا الشاطئ . ولعل التعليمات البريطانية كانت تقصد رد مشيخة لنجة التي استولى عليها القواسم إلى حلفائهم الفرس .

خرجت الحملة من بومباي في أواخر أكتوبر سنة ١٨٠٩ وكانت تتألف من ثلاث سفن حربية وثلاث أخرى لحمل المعدات ، وبعد توقف قصير بمسقط أخذت تهاجم مراكز القواسم ونزلت في رأس الخيمة لمدة يوم واحد وألحقت أضراراً جسيمة بالبناء .

وما يلفت النظر أن لوريغار « المؤرخ الرسمي للخليج من قبل حكومة الهند » قد اعترف بأن كثيراً من بحارة هذه الحملة عادوا بثروة كبيرة من

السلويات التي استولوا عليها . وإذن فإن الإنجليز لم يكونوا يختلفون عن القواسم في عدم مراعاة تعاليد الحرب ^(٢) .

وقد حاول السيد سعيد أن يقتنع الإنجليز بالتعاون معه ضد الوهابيين في البحر غير أن ذلك بقتافض وتعليمات حكومة الهند البريطانية ، ومع ذلك فقد تجاوز الكولونيل سميث عن هذه التعليمات قليلاً حينما هاجم حامية سعودية في ميناء شفاص في يناير سنة ١٨١٠ وتمكن من تسليمه للسيد سعيد .

في هذه الأثناء خفت القوات السعودية لنجدة القواسم وأرسل مطروق بن محمد المطيري إلى عمان حيث استمر خمس سنوات يلعب دوراً كبيراً في اجتذاب قبائل جديدة نحو تبعية الدولة السعودية . وكان من المتوقع أن يعرض السيد سعيد لانتقام الوهابيين بعد أن انسحب حلفاؤه الإنجليز ، لذلك بادروا الاستنجد بالشاه الذي لم يكن يوسع أن يفعل شيئاً . وواجه حاكم مسقط فترة من أخرج أباه ، كما ذكر طيبيه الإيطالي ويدعى فان سوتزو موريزي الذي كان يقيم لديه ^(٣) ، ويبدو أن السلطات البريطانية في الهند أرادت أن تفسر موقفها بعد هذا التدخل الحربي لدى حاكم الدرعية . ويتضح من رد سعود على هذا الخطاب أنه استجاب لرغبات الإنجليز بمنع حلفائه من الاشتباك معهم في الخليج . ومما جاء في خطابه « . . إن سبب الخصومات المستمرة بيني وبين من يسمون أنفسهم مسلمين انحرفهم عن كتاب الخالق ورفضهم الامتثال لنبيهم محمد . فليمت إذن أشن حرباً على من ينتمون إلى فرقة أخرى ، ولست أ تدخل في عملياتهم العادية ، ولست أساعدهم ضد أحد . فادمت تحت سلطة العلي القدير فقد سموت على جميع أعدائي وفي هذه الظروف رأيت من الضروري أن أبلغكم أنني لن أدنو من شواطئكم ، وأني منعت أتباع عقيدة محمد وسفنه من أن يقوموا بأي تشكيل

G..P. G. vol. 1, p 647 (١)

Mauris p. 80 (٢)

S. R.B. 433 (٣)

بفسنكم . فإذا ما ظهر أحد من تجاركم في موانئ أو غلب في المنيء إليها فسيكون آمناً . فلا يزدهيكم إذن احتراق عدد من السفن لأنه ليس لها قيمة في رأي ولا في رأى أصحابها أو أهل بلادها . والحقيقة إذن هي أن الحرب مرة ولا يخوضها إلا أحمق كما قال أحد الشعراء .

يدل هذا الخطاب إن صح^(١) على ضعف إدراك سمود للأوضاع الخارجية ولا عروفي لأهل الدرعية كانوا يتساءلون بمناسبة هذه الأحداث عن عقيدة الإنجليز . وبعد بحث تبين ابن بشر أنهم « من النصارى » ويمكن الربط بين هذه الرغبة في مسألة الإنجليز بالخليج وبين استدعاء سمود سنة ١٨١٠ لسلطان ابن مقر زعيم القواسم واحتجازه بالفرعية وتعيين مونغ في هذا الجزء من الساحل بقمع للدرعية تبعية مباشرة . وبناء على ذلك توقف نشاط القواسم نحو ثلاثة أعوام .

الحملة البريطانية سنة ١٨٢٠ ونتائجها

في الوقت الذي أخذت فيه الدولة السعودية تزح تحت وطأة الحملة المصرية العثمانية (١٨١١ - ١٨١٨) جددت القواسم نشاطها في البحر وبدأت سنة ١٨١٢ بالتمرض لمراكب الإمارات العربية الأخرى ، ثم وصفت من نطاق منامراتها فشملت السفن البريطانية وذهبت تدبها في المحيط الهندي وإلى مسافة لا تبعد أكثر من ستين ميلاً عن بومباي . وتدل هذه الأحداث على أن قوة القواسم لم تكن تستمد حيوتها من وجود الدولة السعودية ، وإنما كان ارتباطها بها معنوياً في الغالب .

وقد قدر أسطول القواسم سنة ١٨١٨ بـ ٦٢ سفينة كبيرة و ٨٠٠ من القوارب الصغيرة^(٢) ، ومن الغريب أنه في هذه الحقبة التي بلغت فيها القواسم ذروة قوتها البحرية تفككت الاتحاد القبلي إلى إمارات صغيرة . والظاهر أن ذلك جاء نتيجة تدخل السعوديين في شئونها ، ففي سنة ١٨١٦ تمكن سلطان بن مقر من القضاء من الدرعية ، وحينما عاد إلى موطن قبيلته لم يستطع أن يسترد زعامته عليها وانحصر نفوذه في الشارقة ، بينما استقلت فروع القبيلة بموانئ رأس الخيمة وأم القيوين ، وهكذا ولدت مشيخات جديدة على الساحل المهادن تحمل أسماء جغرافية بعد أن كانت تعرف باسم القبيلة أو بنوعها . ووسط هذه المشيخات المتفرعة عن دولة القواسم الأصلية إن صح التعبير ظهرت مشيخة صغيرة رابعة هي المشيخة .

وإلى الشمال من ذلك استقرت أسرة البوفلاح في جزيرة أبوظبي منذ سنة ١٧٦١ حينما اكتشفت وجود المياه فيها . وهذه الجزيرة تقع على مسافة قليلة من الساحل بحيث يمكن وصلها بالأرض عندما تترى المشيخة من عوائد النفط . وفي عهد

شخبوط بن دياب (١٧٩٣ - ١٨١٦) تكونت زعامة البوفلاح على قبيلة بني ياس. وقد وقف في بداية الأمر موقف الجهاد من التوسع السعودي، ولكن منذ أن استأنفت القواسم نشاطها في البحر سنة ١٨١٢ أخذ ميل إلى حكم مسقط، واحتدم النزاع بين بني ياس والقواسم خاصة حينما تعرضت مشيخة أبو ظبي سنة ١٨١٦ لاضطرابات نشأت عن الصراع الأسرى على الحكم، ذلك الصراع الذي سيحفل من تاريخ المشيخة ساحة من حوادث القتل والاعتقال، فقد أفضى أحد أبناء شخبوط ويدعى محمداً أباه عن الحكم في سنة ١٨١٦ ثم تمكن أخوه طحنون من إعادة الأب سنة ١٨١٨ فلجأ محمداً إلى القواسم وازدادت الاشتباكات البحرية نتيجة هذه الأحداث التي سترك آثارها في تاريخ المشيخت حتى وقتنا الحاضر. فقد أصبح أمراً تقليدياً أن تتحالف مشيخة أبوظبي مع ساطنة مسقط وتتمتع هذا الحلف بتأييد بريطانيا بينما تقترب الإمارات المتفرعة عن القواسم من الدول السعودية المتنافسة، وسيجد هذا الصراع حول الحدود في وقتنا الحاضر نتيجة التقريب عن اللفظ.

لا شك أن تلك المنازعات الداخلية هي التي أضعت من القوى العربية للناوذة للنفوذ البريطاني وجعلتها تستسلم للسياسة التي فرضتها بريطانيا عابها بعد حملة سنة ١٨٢٠. وكان وليم بروس المقيم العام في الخليج العربي آنذاك يحاول أن يسوى خلافاته مع القوى العربية البحرية عن طريق المفاوضات، وأفضى تلك المحاولات عامي ١٨١٥، ١٨١٦ وكان يمثل الدولة السعودية أكثر استعداداً من للمشيخت البحرية للتفاهم مع الإنجليز، فقد ذكر أن حكومته توافق على أن توقف القتال ضد السفن الإنجليزية في البحر، أما المشركون (ويعني بهم الإمارات العربية التي لم تعترف بسيادة الدولة السعودية) فلا يمكن التפשר في الجهاد ضدهم^(١).

وفي سنة ١٨١٨ تواترت الآراء الداعية لاستخدام القوة من مختلف الجهات

(١) كان الثامون بالدولة السعودية الأولى يربطون بين التسمية السياسية لهم وبين اعتناق المبادئ الوهابية أو السلفية.

البريطانية المعنية بالأمر، فهناك بروس المقيم العام الذي كتب مذكرة بهذا المعنى إلى حكومة ممبای^(١) وأيد هذا الرأي دبلوماسي السفير البريطاني في طهران، ولو أنه كان يأخذ في الاعتبار مسألة أخرى بالإضافة إلى موضوع مكافحة القرصنة وهي تزايد النفوذ الروسي في شمال فارس وخاصة بعد اتفاقية هولستان سنة ١٨١٣ التي أدت إلى انتزاع أقاليم جديدة لصالح روسيا. وفي رأيه أنه لا بد من أن يقابل ذلك مظاهر جديدة للنفوذ البريطاني في منطقة الخليج، وكأننا نفس في هذا الاقتراح وادر سياسة تقسيم فارس إلى مناطق نفوذ، تلك السياسة التي ستأخذ شكلها النهائي في أوائل القرن العشرين.

وشارك في هذه الدعوة إلى استخدام القوة وليم هيد، وهو ضابط بحرية البريطانية قام برحلة إلى العراق والخليج سنة ١٨١٦ ونشر انطباعاته عن تلك الرحلة في ١٨١٩ وما جاء فيها قوله: إنه مما يحشد الكرامة الوطنية حقاً التفاوض مع مثل هؤلاء القراصنة الذين لا يعرفون القوانين والذين أصبحوا يشكلون خطراً على الملاحة البريطانية أكثر مما كان يفعله عسكرو الوطن الأساسي يعني الفرنسيين^(٢).

كانت ظروف السلطات البريطانية في العهد مهينة في سنة ١٨١٩ أكثر من أي وقت مضى لتدخل عسكري واسع النطاق في الخليج العربي، فقد انتهت الحرب الباعية في أوروبا وخرجت منها بريطانيا بمقتسكات أكثر اتساعاً في الشرق، وبالتالي فقد أصبحت أكثر اهتماماً بتأكيد سيطرتها البحرية على الطرق المؤدية إلى المحيط الهندي، وفي داخل الهند تغلب الإنجليز على مقاومة المهرات العنيدة، تلك المقاومة التي كانت تؤثر على حكومة ممبای بصفة خاصة. وفي عام ١٨١٠ كانت السلطات البريطانية^(٣) تتجاهل إلحاح السيد سميد حاكم مسقط لحمايته من منطلق الوهابيين،

(١) F.R.P. vol. 32. مذكرة من بروس بتاريخ ١٨١٨/٦/١٠.
(٢) Heude, p. 60
(٣) كوبلاند 146 P.

على أن النتيجة الأساسية لحلة ١٨١٩ كانت الدخول مع رؤساء القبائل الساحلية في معاهدات مختلفة جعلت من بريطانيا حكماً في شئون جنوب شرق بلاد العرب.

وقد عهد جرافت كير أولاً إلى توقيع معاهدات منفردة مع معظم رؤساء القبائل الذين هم سلطة مستقرة في المنطقة الواقعة ما بين قطر وحدود سلطنة عمان. وتتناول هذه المعاهدات الإجراءات العملية المناسبة لكل مشيخة من هذه المشيخات. ففي المعاهدة المنفردة مع صالح بن مقر شيخ القواسم وضع القواعد البريطانية للشروط الآتية^(١):

(أ) يتعهد شيخ القواسم بتسليم السفن الحربية الموجودة في رأس الخيمة أو في الشارقة أو في أبوظبي، ويحتفظ فقط بمراكب الصيد.

(ب) يتعهد الإنجليز ألا يدخلوا أحياء القبائل بنية تخريبها.

(ج) يرد العرب ما لديهم من أسرى من الرعايا البريطانيين.

(د) بعد تنفيذ هذه الشروط تقبل القواسم في معاهدة المصالح العامة كقبيلة القبائل العربية المسالمة. وهذا الشرطان الأخيران يجدهما في جميع المعاهدات الفردية مع رؤساء القبائل الآخرين، ولكن بينما يتعهد الإنجليز للقواسم بعدم احتلال أحيائهم بشرطون في المعاهدة الثانية المنفردة مع حسن بن راحة شيخ الحشامية احتلال الحصون التي كان قد شيدها. ولما لم يكن لهذا الشيخ إلمام بحكمه بصفة رسمية فقد نهت المادة الثانية على الاستيلاء على جميع سفنه الموجودة في موانئ المشيخات الأخرى.

وقعت معاهدات مشابهة مع مشيخات أبوظبي، وأم القيوين والعجمان

(١) انظر نص الاتفاق في مجموعة معاهدات الهند والأندلس المجاورة.

والشارقة ورأس الخيمة. ويستمرى الانتباه ورود مادة في المعاهدة المنفردة مع شيخ أبوظبي إذ تقول « يتتبع الإنجليز عن الدخول لساحل المشيخة أو تحطيم أي حصن أو برج بها » وذلك احتراماً للسيد سعيد حاكم مسقط. ويستنتج من هذا أن شيخ أبوظبي كان يتصرف بسيادة عمان.

وقعت هذه المعاهدات فيما بين السادس والحادي عشر من يناير عام ١٨٢٠ وفي الحادي والعشرين من هذا الشهر عرض كير نص المعاهدة العامة على الشايخ الحسن تاركاً الباب مفتوحاً لغيرهم للدخول فيها إذا قبلوا الارتباط بالبادي العامة التي تحتونها، ويتعلق معظمها بتنظيم قواعد الملاحة ولا يبدو بعضها أن يكون مبادئ أولية في القانون البحري. ونظراً لأهمية تلك المعاهدة في تاريخ الإمارات العربية بالخليج، ندرج فيما يلي موادها مرتبة مع حذف قليل من التفاصيل.

المادة رقم ١: تتنعم الأطراف المتعاقدة عن جميع أعمال السلب والقرصنة في البحر والبحر بصفة دأبة.

المادة رقم ٢: كل عمل من أعمال السلب أو القرصنة الذي يرتكب بصفة فردية يعتبر ساراً بالإنسانية مادامت لا توجد أي حرب رسمية بين الحكومات.

المادة رقم ٣: تلزم السفن التابعة للعرب الأصدقاء (بحكم هذا النص) برفع علم أحمر يكون رمزاً على جنسيتها ولا يجوز لها استعمال شعار آخر.

المادة رقم ٤: تسوى القبائل المسالمة علاقتها الداخلية فيما بينها.

للمادة رقم ٥: يجب على السفن العربية من الآن فصاعداً أن تكون مزودة بورقة موقعة من رئيس المنطقة التابعة لها ويسجل فيها اسم المالك وحجم السفينة وأسماء البحارة، وبين فيها البناء الذي أبحر منه وميناء الوصول. وإذا قابلت إحدى هذه السفن سفينة بريطانية وطلبت إليها إظهار سجلاتها وجب عليها تنفيذ هذا الطلب.

المادة رقم ٦ : إذا رغب رؤساء العرب في إرسال ممثل عنهم بهذه السجلات إلى المقيم البريطاني في الخليج لتوقيعها جاز لهم ذلك تسهيلاً لدخول سفنهم إلى اللواتي البريطانية ولعمليات التفتيش ، وبشروط عرض السجلات على المقيم سنوياً .

المادة رقم ٧ : إذا لم تكف قبيلة من القبائل عن القرصنة وجب على القبائل الأخرى أن تجتمع للتفاوض في عمل مشترك ضدها ويمكن اشتراك الحكومة البريطانية في التسوية النهائية بعد توقيع العقوبة على القبيلة المذنبة .

المادة رقم ٨ : إن قتل الأسرى بعد تسليم أسلحتهم يعتبر عملاً من أعمال القرصنة ، ولا يمكن اعتباره عملاً من أعمال الحرب المشروعة . فإذا ارتكبت إحدى القبائل هذه الجريمة اعتبر ذلك خرقاً لمعاهدة الصلح ويجب على القبائل الأخرى محاربتها بالاشتراك مع بريطانيا ، ولا يكف القتال إلا بعد تسليم المذنبين .

المادة رقم ٩ : إن خطف الرقيق من الساحل الشرقى لأفريقيا وتقليدهم بعد ذلك فوق المراكب التجارية يعتبر عملاً من أعمال القرصنة . ويجب على العرب الكف عن ذلك .

المادة رقم ١٠ : تستطيع السفن العربية التي تحمل العلم الخاص بها الدخول إلى الموانئ البريطانية . وكذلك موانئ حلفاء بريطانيا والتجارة فيها بكل حرية وإذا هوجمت إحدى السفن فإن الحكومة البريطانية تأخذ ذلك بعين الاعتبار .
المادة رقم ١١ : تعتبر جميع الشروط المذكورة معاهدة عامة . فيجوز لمن شاء من الرؤساء الآخرين دخولها بنفس الطريقة التي انضم بها الموقعون .

لم تقبل حكومة بمباى إجراءات كبر الدبلوماسية بين الرضى لأنها كانت ترغب في انتهاز وسيلة أعنف مع المهزمين . ومن أهم الاعتراضات التي وجهت إلى تصرفات القائد جرانت كير هو أنه أفرج عن المرضى من الذين وقعوا في الأسر ترك بعضهم في مناصبهم كرؤساء قبائل ، كما أنها انتقدت نصوص المعاهدة

ووصفتها بالنقص لأنها لم تحتو على تحديد العقوبات التي يجب فرضها على المخالفين لمبادئ الملاحة الجديدة كحمل الوثائق أو غيرها . وكذلك لم تحدد عدد السفن التي يجوز لكل قبيلة امتلاكها ، والحجم الذي لا يجوز أن تزيد عليه هذه السفن . وانتقدت بمباى تساهل كير في عدم تهديم القلاع وإدخال مادة تحرم بناء الجديد منها . كما أبدت بمباى رغبتها في إضافة مواد أخرى تحرم استيراد أخشاب السفن من الهند . وأخيراً اعتبرت الشروط الإنسانية المتعلقة بتجارة الرقيق وعدم قتل الأسرى غير كافية ولا تضمن وسائل عملية لتنفيذها . وقد دافع كير عن معاهداته ببراعة فائقة ، واستطاع بعد وصوله إلى بمباى في مارس إقناع الحكومة بتوقيعها حتى لا تظهره على الأقل بظهر غير الموثوق به في كلمته أمام العرب . ومما استخدمه من حجج لتنفيذ اعتراضات بمباى نستطيع اختيار النقاط الآتية على سبيل التمثيل فقد ذكر كير^(١) :

أولاً : إن القبض على جميع الرؤساء المسؤولين كان يتطلب تقيهم في داخل بلاد العرب حيث فر بعضهم ، وقد نصت التعميمات الخاصة بالحملة على تجنب الابتعاد عن المنطقة الساحلية . بينما كان العفو حافظاً لهم على العودة إلى بلادهم وعلى خلق جو جديد من الثقة .

ثانياً : إن بقاء وحدات بحرية بريطانية بصفة دائمة في الخليج خير ضمان لتنفيذ الشروط وأشد أثراً من النصوص التي تكتب على ورق لتحديد العقوبات القانونية ، فضلاً عن المقصود بالشروط الإنسانية في المعاهدة هو مساعدة سكان هذه المنطقة على فهم المبادئ العامة لقوانين الملاحة الدولية ، ولا ينتظر منهم تغيير عاداتهم دفعة واحدة . بل يكون التحسن تدريجياً .

ثالثاً : إن تحديد عدد السفن التي يجوز امتلاكها ، وكذلك أحجامها لا يفيد

بشيء لأنه من الأفضل ترك المقدار اللازم من السفن الذي نحصى به كل قبيلة سم وليس أكبر السفن هو أصلها للقرصة .

رابعا : من الأقرب إلى المنطق أن تقوم الهند بنزع تصدير الأخشاب للعرب ، لأن نصص المعاهدة على أن يلتزم العرب أنفسهم بالامتناع عن استيرادها . وقد ثبت فيما بعد أن آراء كير كانت أدعى لنجاح السياسة البريطانية وأصبحت هذه المعاهدة الموضوع لنزع القرصة دعامة للنفوذ البريطاني في منطقة جنوب الخليج .

٣

اتفاقات الهدنة

ترتب على حملة سنة ١٨٢٠ إقامة حامية بريطانية ثابتة في باندور بجزيرة قسم ، وذلك بعد أن ثبت عدم ملائمة رأس الخيمة من الناحية الصحية لإقامة الجند الذين كانت غالبيتهم من الهنود ، ولكن تحت قيادة ضباط من الإنجليز كذلك فإن تلك الجزيرة تسكب الحامية فعالية أكبر لمراقبة شئون الملاحة .

على أن الاحتلال البريطاني لم يستمر دون أن يحدث معارضة من جانب فارس التي ادعت السيادة على تلك الجزيرة بينما الإنجليز كانوا قد رابعوا فيها بإذن من حاكم مسقط . وكان من الطبيعي اعتبارها جزءا من الدولة العربية التي تسيطر على الشاطئين المحيطين بالجزيرة : ميناء بندر عباس في الشرق وأرض عيان في الغرب . ولم تشأ بريطانيا في هذه الحقبة المبكرة أن تصطدم بفارس ففردت الانسحاب وبرت ذلك حكومة بومباي أمام الحاكم العام بقولها : « إن الانسحاب من جزيرة قسم وإن سبب ضرراً محدداً وهو تخفيف الإشراف على ملاحه الخليج وما قد يترتب عليه من ظهور القرصنة من جديد فإنه يجنبنا ضرراً أشد وهو الوقوع في نزاع مسلح مع فارس (١) » .

(١) F.R.P. Vol.34 رسالة من واردين .

أمين عام حكومة بومباي إلى مستنير الحاكم العام بتاريخ ١٨٢٢/٣/١٣ .

ويبدو أن السلطات البريطانية فضلت أسلوباً آخر لمراقبة الملاحة في الخليج ، ألا وهو تخصيص ست سفن حربية لتقيام بدوريات مستمرة . وعلى كل فإن انسحاب بريطانيا من قسم عام ١٨٢٣ لم يقلل قط من رغبتها في تشديد رقابتها على الشياخات الخمس العربية .

فبعد تعيين مقيم عام جديد هو ماك لويده خلفاً لوليم روس ، كاف بالقيام بزيارة استطلاعية للمنطقة . وكان عليه أن يخبر الرؤساء البحرين أثناء تلك الزيارة بأن انسحاب بريطانيا إنما يرجع إلى ثقها بأنهم يتوون احترام التعهدات السابقة . وكان عليه أن يفهمهم أيضاً بأن بريطانيا تلتزم الحياد التام في أمر علاقاتهم فيما بينهم وكان على المقيم العام أن يدرس الموضوعات الآتية :

الوضع السياسي لكل من هؤلاء الرؤساء كمعرفة ما إذا كانوا يخضعون لسيادة دولة من الدول الكبرى المجاورة في فارس أو عيان أو السلطة السعودية في نجد ، وكذلك البحث عن موارد البلاد الاقتصادية وخاصة بناء السفن وكيفيةه ، وأخيراً بحث إمكان إقامة وكالة دائمة دون أن تسكف ثققات كبيرة . وتشعر هذه التلميحات بنوايا بريطانيا المستقبلية لوضع هؤلاء الرؤساء تحت حمايتها دون الاحتكاك بالدول الأخرى المجاورة .

قام ماك لويده بالاطراف بجميع البلدان الواردة ذكرها بالتعليقات أثناء شهر فبراير عام ١٨٢٣ وعندما عاد إلى مقر عمله في بوشهر كتب تقريراً مفصلاً عن هذه الزيارة ، لهله أصبح مرشداً لحكومة بومباي في سياستها نحو الرؤساء البحرين خلال مدة طويلة ، فهو الذي أوحى بفكرة حظر المنازعات البحرية فيما بين الرؤساء العرب تحت ضمان بريطانيا ، تلك الفكرة التي ستطبق بعد اثني عشر عاماً . ومما جاء في التقرير : ليس من المتوقع أن يتحدى الرؤساء العرب قواتنا البحرية من جديد ، ولكنه لا يمكن الآن منهم من مهاجمة السفن التجارية التابعة لجيرانهم . فإذا أردنا محاولة تدبير هذه الماديات فيجب علينا أولاً تشجيعهم

على استخدام سفنهم للنقل البحري لأن بلادهم فقيرة ولا تصدر شيئاً إلى الخارج، وأن تمنحهم كل ما نحتاجه من حماية لراكبهم، وذلك بصرحهم الفراع فيما يليه فوق البحر، ولكن دون استعمال وسائل العنف حتى لا تثير غضبهم.

ترتب على توصيات القيم العام إنشاء وكالة بريطانية بالشارقة وهي الثانية والمنطقة العربية بعد وكالة مسقط، وكانت هذه الوكالة الأخيرة قد عهد بها منه وفاة سيتون عام ١٨١٠ إلى أحد الرعايا البريطانيين من الهند، ولذا كان طبيعياً أن يعهد بوكالة الشارقة أيضاً إلى شخص من غير الإنجليز وظل الحل هكذا إلى عهد قريب.

أما لماذا اختيرت الشارقة دون غيرها من الشبكات، فقد يكون ذلك راجعاً إلى أنها أكبر الشبكات التي تخلف عن دولة القوامس الكبيرة، وإلى أن صداقة بريطانيا مع أبو ظبي لم تكن قد اقتضت بعد.

من الواضح أن معاهدات سنة ١٨٢٠ كانت تمنع اشتباك العرب بالسفن البريطانية، ولم تقصد منع الاشتباك كات بين القوى العربية المختلفة. وقد تميزت الفترة ما بين سنة ١٨٢٠ إلى ١٨٣٢ بالنسبة لساحل الهدنة بالتنافس بين مشيخي الشارقة التي تعتبر نفسها وريثة لدولة القوامس وتنطلع من حين إلى آخر إلى إعادة تكوينها تحت زعامتها؛ وبين مشيخة أبو ظبي التي تزعم قبيلة بني ياس وتعتز لها بالنصير أيضاً بالتبعية^(١)، وكان يؤجج ذلك الصراع انتماء القوامس إلى المازرية، وبني ياس إلى الهناوية، أي ذلك التكتلين المتخاصمين في عمان. وقد ظهرت آثار ذلك الصراع في عدة مناسبات، فمثلاً حاول حاكم الشارقة بسط نفوذه إلى واحات البويري سنة ١٨٢٦ فاصطدم بالسيد سعيد حاكم مسقط

(١) زار وايت لوك أحد موظفي شركة الهند الشرقية ساحل الهدنة في سنة ١٨٢٤ ولعر من تلك الرحلة دراسة مفصلة أنظر.

وبحلفاه من أبو ظبي واستنجد الحلفاء ببريطانيا التي استخدمت نفوذها لانسحاب ممثل الشارقة من تلك الواحات. وحينما حاول السيد سعيد غزو البحرين سنة ١٨٢٨ طلب مساعدة حلفائه من بني ياس وأراد الفرس أن يقوموا بعمل مماثل فطلبوا إلى شيخ الشارقة إمدادهم ببعض السفن، وفي ذلك الحين لم يسكن الشعور القوي واضحاً فأبدي شيخ الشارقة استعداداً لتلبية الطلب الفارسي، وكان الإنجليز هم الذين استخدموا الضغط مرة ثانية لأنهم كانوا في ذلك الوقت يعارضون في ضم البحرين لفارس.

وفي سنة ١٨٣٣ حدثت اضطرابات داخلية في مشيخة أبو ظبي فأثر ذلك في حالة الملاحة في ساحل الهدنة بأكمله ومع ذلك فإن المشيخة كانت ضئيلة الشأن حسب وصف الماصرين فقد سكنها بـ ١٤٠٠ نسمة معظمهم من قبيلة المناصر ولم يكن اسم المشيخة قد استقر بعد فتعرف أحياناً بالاسم القبلي: بني ياس وأحياناً أخرى بالاسم الجغرافي أبو ظبي.

وقد نشأت تلك الاضطرابات عن اغتيال الحاكم طحنون وتنازع أخويه خليفة وسلطان على السلطة. ووسط تلك الاضطرابات لجأ أصحاب السفن من قبيلة بني ياس إلى أعمال القرصنة على نطاق لم يمهده من قبل. وقد حاول حاكم لنجة الذي كان يتمتع بهيبة بين الرؤساء العرب أن يتوسط لإعادة السلام إلى الملاحة مما يدل على أن العرب كانوا حريصين قبل تدخل الإنجليز لتأمين ملاحه الخليج. ولهذا السبب قرر الشيخ العربي غرامة على مشيخة أبو ظبي ورفضت قبيلة بوفلاسة أن تدفع نصيبها من تلك الغرامة وانسحبت إلى دبي وشرعت في تأسيس مشيخة جديدة. وكانت دبي حتى ذلك الحين تعد من توابع أبو ظبي، ويسكنها عدد كبير من أمرة البوفلاحة.

وقد أدت هذه الأحداث إلى تفاقم الصراع إذ اتفقت بوفلاسة مع الشارقة على شن حرب رسمية ضد أبو ظبي، وضربت حول الجزيرة حصاراً من

سبتمبر سنة ١٨٣٣ حتى أبريل سنة ١٨٣٤ وخلافاً للسياسة السعودية السافرة أبدت حكومة الرياض أبو ظبي في تلك المناسبة ، بينما تخلت مسقط عنها كرد على تحايل بني ياس أثناء محاولة غزو البحرين سنة ١٨٣٨ . ويبدو أن حكم أبو ظبي في فترة الاضطرابات هذه اضطروا إلى دفع الجزية لحكومة الرياض^(١).

والذي يعنيننا من ذلك كله هو ان اضطراب الملاحة مدة سنتين ، كآلة أبعد الأثر في حياة القواسم وبني ياس أكبر قبيلتين بحريتين في ساحل الهدنة ، فقد توقفت أعمال القوص على المؤلول ، ولما كان السكان يشتركون حاجيتهم من الخارج بنتاج القوص فقد ساءت أحوالهم المعيشية إلى حد كبير ، وهذا هو العامل الرئيسي الذي مهد لعقد أول هدنة بحرية في ٢١ مايو سنة ١٨٣٥ .

ففي ذلك التاريخ اجتمع الرؤساء البحريون عند هتل المقيم العام البريطاني وتعهدوا بدم الجوع إلى الاشتباك البحرية فيما بينهم أثناء موسم القوص بين شهري نوفمبر ومايو ، وقد طبق نظام الهدنة للمرة الأولى في نهاية عام ١٨٣٥ وأوائل عام ١٨٣٦ وجدد في العام التالي ، وفي سنة ١٨٣٧ أخذ حاكم الشارقة زمام المبادرة باقتراح جعل الهدنة سنة كاملة دون الانقصار على موسم القوص .

وقد ظلت هذه التعهدات تجدد سنوياً بالاتفاق مع المقيم العام حتى سنة ١٨٤٢ وفي ذلك العام أرسلت حكومة بومباي اقتراحاً يجعل نظام الهدنة دائماً .

ما هي الدوافع التي جعلت بومباي مستعدة لتحمل مسئوليات عسكرية هائلة في الخليج ؟ الواقع أن نظام الهدنة البحرية كان أداة من أدوات النفوذ البريطاني فالتعهد باحترام أمن الملاحة يقدم للمقيم العام . ويقبل الرؤساء العرب بمقتضى هذا النظام الأحكام التي تصدرها بريطانيا في حالة نقض الهدنة . والظاهر أن بريطانيا

(١) انظر هذه التفصيلات في كتاب خصص لتاريخ أبو ظبي .

كانت بحاجة إلى استرداد هيبتها في الخليج سنة ١٨٤٢ فقد فرت في ذلك العام الانسحاب من جزيرة خراج بعد أن احتلتها أربع سنوات متوالية ، كما أنها أرادت أن تنحو أثر ظهور المصريين وامتداد نفوذهم إلى ساحل الهدنة سنة ١٨٤٠ وقد تبين عند إرسال سعد بن مطلق مندوباً عن الإدارة المصرية في نجد إلى منطقة المشيخات أن غالبيتها العظمى مالت إلى نداء هذا المبعوث العربي بما في ذلك مشيخة أبو ظبي التي كانت تتغير دائماً معادية للحكم السعودي وبالتالي للحكم المصري الذي حل محله في نجد .

وقد ظهر رد فعل بريطاني سريع على أثر ظهور المصريين في منطقة الخليج . واستحدثت عن هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد . ويكفي أن نشير هنا إلى أن بريطانيا رأت أن نظام الهدنة الدأمة سرير هيبتها في المنطقة ، ولذا لم تستمع إلى اعتراضات هتل على هذا النظام . وكانت هذه الاعتراضات تنبئ على فكرتين ، الأولى : أنه لا توجد قوة بريطانية كافية لوضع نظام الهدنة موضع التنفيذ ، ولذلك فمن الأفضل الاحتفاظ بنظام الهدنة المؤقتة لأن عدم تنفيذ الهدنة الدأمة يهدد بسقوط النظام بأكمله . الثانية : أنه من الصعب التمييز بين الحرب الرسمية وبين القرصنة . ونظراً لهذا الخلاف في الرأي استقر الأمر على حل وسط وهو جعل الهدنة البحرية لمدة عشر سنوات .

وقد جاء في مقدمة الاتفاق أن الرؤساء البحريين العرب يقدرون فوائد السلم ويتمدون عن أنفسهم وعن حلفائهم بأنه إذا وقع اعتداء على سفنهم فلا يجاؤون إلى الانتقام إلا بعد أن يجتروا المقيم العام البريطاني^(١) أو قائد حامية بإسنادور في جزيرة قشم .

(١) انظر نصوص هذه الاتفاقيات في مجموعة المامادات التي عمها aitchison وقد رجعا إلى الجزء السابع الخامس بالخليج حسب الطبعة الأولى ، أما الطبعة الأخيرة بتاريخ ١٩٣٣ فقد خصص الجزء الحادي عشر منها لدول الخليج .

ومما يسترعى الانتباه أن الاتفاقات السابقة كان يوقعها المقيم العام البريطاني في الخليج ، أما هذه الاتفاقية فنظراً لأهميتها وقبها الحاكم العام البريطاني في الهند . ويعد هذا الاتفاق سارى المفعول حتى الوقت الحاضر من الناحية النظرية رغم تغير الظروف التي عقد فيها تقريباً تماماً .

وكان من الممكن أن تحول المشيخات نشاطها البحري إلى التجارة لولا أن الاتفاقات عقدت في نفس الوقت الذي أخذت فيه الملاحة البخارية الأوروبية تنتشر بمنطقة المحيط الهندي ، فلم يكن بوسع المراكب الشراعية منافستها . وبما أن حياة المشيخات ترتبط بالبحر فقد تدهورت أحوالها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وصارت بحاجة مستمرة إلى المساعدات الخارجية واستغلت بريطانيا تلك الفرصة لكي تحفضها لفوذها .

وكما مدت الهدنة البحرية إلى عشر سنوات في أعقاب ظهور العمى بالخليج ، فكذلك تم وضع نظام الهدنة البحرية الدائمة سنة ١٨٥٣ نتيجة لنشاط السعوديين المعادي آنذاك لنفوذ البريطاني . وبعد اتفاق سنة ١٨٥٣ بين عهد في تاريخ الساحل الجنوبي للخليج العربي ، فإن هذا الاتفاق لم يمنع من الاشتباكات البحرية ، بل ساعد على بقاء الوضع الراهن بالرغم من أن بعض المشيخات يبلغ من السن حداً يصعب معه الاستمرار في البقاء كوحدة سياسية قائمة بذاتها . ومن جهة أخرى ممكن هذا الاتفاق بريطانيا من أن تصبح حكة مستديماً تفرض الغرامات على المشيخات التي تهجم سفنها سفن أية دولة مشيخة أخرى . تفرض أيضاً هذه الغرامات إذا لم يرق لها تصرف إحدى المشيخات في الأمور السياسية البحتة . وقد أدى الاتفاق إلى انحدار الاشتباكات البحرية تقريباً وأصبح ساحل الهدنة يسمى بحق ساحل السلام أو الساحل المتصالح حسب التسمية الإنجليزية .

أما المنازعات الداخلية في البر فلم تقطع وإن كانت قلت . ومع أن اتفاق سنة ١٨٥٣ لا يعطى لبريطانيا حق التدخل إلا في الاشتباكات البحرية ، فإنها كانت تتجاوز اختصاصاتها في كثير من الأحيان وتفرض واساطئها في مشكلات تتعلق بالناطق الداخلية كما حدث مثلاً ١٨٢٦ بمناسبة وإحاث البريوى .

وحسب اتفاق سنة ١٨٤٣ كان على الرؤساء البحرين أن يحثهموا به انتهاء أجله للاتفاق على نظام الهدنة الدائم ، وبشبه هذا الاتفاق في صيغته من عدة وجوه الاتفاق السابق ، فهو يندد في المقدمة بالساوى التي ترتب عن القرصنة خصوصاً في مواسم صيد اللؤلؤ وما جاء به . . . أن ينقطع الحرب والحدا فيا بين رعائنا والتلفيق علينا وليستقيم بين الجمع منا ومن بقينا صام تام في البحر على الدول .

ورث سعيد بندر عباس وعدة جزر كانت تابعة لمسقط من قبل ولكن بما أن الرجل كان أكثر اهتماماً بتنمية ثروته فقد تطلع إلى جزر البحرين الغنية وكان يذكر دائماً أنه تاجر قبل أن يكون سلطاناً .

وقد سبق لأسلافه أن قاموا بمحاولات مشابهة على جزر البحرين واستولوا عليها لفترات قصيرة . أما أول محاولة في عهد السيد سعيد فقد وقعت في سنة ١٨١٦ وفي سنة ١٨٢٦ أرسل أسطولاً لمهاجمة البصرة لأن الدولة العثمانية امتنعت عن دفع الخصاص السنوي الذي اعتادت أن تقدمه لحكام مسقط منذ عهد أحمد ابن سعيد مؤسس الأسرة .

وبهذه المناسبة تجددت أطعمه في البحرين فقام بمحاولة أخيرة للاستيلاء عليها في سنة ١٨٠٨ إلا أنه لم يكن أسعد حظاً منه في المرات الأخرى . وقد عارض حلفاؤه الإنجليز تلك المحاولات لأنها لا تتفق وسياسة احترام الوضع الراهن التي اتبعوها في الخليج وأنبوه على تلك الحملة الأخيرة . وذكر حاكمهم بزمبای أن تلك الحملات العسكرية قد تؤدي إلى الإخلال بأمن الملاحة حتى ولو كانت على شكل حرب رسمية .

ويقال إن فشل سعيد في الخليج واستيائه من كثرة الاضطرابات في عمان هو الذي صرف اهتمامه إلى شرق إفريقيا حيث شرع يحول جزيرة زنجبار إلى عاصمة ثانية ابتداء من سنة ١٨٣٢^(١) .

والحق إن سعيداً واجه صعوبات هائلة في عمان منذ توليه الحكم عام ١٨٠٦ فقد تصادف ذلك مع توغل السوديين إلى إقليم الظاهرة واستيلائهم على البورعي وسيطرة حلفائهم القواسم على ملاحه الخليج ، بل إن بعض أفراد أسرة البوسعيد مثل بدر بن سيف انضم إليهم وانتزع السلطة خلال مدة قصيرة بعد وفاة سلطان

(١) انظر كتابنا عن زنجبار ، الفصل الرابع .

الفصل السادس

عهد السيد سعيد ونتائجه

١ - مشكلات السلطة

إن سعيد بن سلطان بن أحمد هو بلا شك أبرز الشخصيات في أسرة البوسعيد ، بل يجوز لنا بدون مبالغة أن نقول إنه من الشخصيات الهامة في تاريخ العرب الحديث ، وإن لم يحظ باهتمام كاف من المؤرخين العرب ، وربما كان ذلك راجعاً إلى تطرف بلاده والمناطق التي زاول فيها نشاطه ، أو لأن الكتاب المعاصرين الآن قد يفتخرون من تقديره باعتباره أنه استسلم للسياسة البريطانية وكان في بعض الأحيان أداة لتقوية نفوذها ، وهذا لا يمنع من أن السيد سعيد قام بتجربة فريدة من نوعها وهي إنشاء دولة عربية إفريقية في شرق إفريقيا .

وعلى العكس من ذلك كثرت المؤلفات عن السيد سعيد وأعماله بالإنجليزية والفرنسية ، وسأهم في ذلك الرحالة المعاصرون له وبعض المؤرخين الحديثين^(١) وقد انصب اهتمام هؤلاء على منجزات الحاكم العربي في شرق إفريقيا ، وذلك لأن الأوربيين استفادوا من تمهيد العرب لتلك المنطقة وفتحها للتجارة العالمية . أما الجانب الذي يعيننا الآن من حياة السيد سعيد فهو حكمه في مسقط وعمان والمحاولات التي قام بها في النصف الأول من حياته للتوسع في منطقة الخليج العربي . وقد

(١) من أهم كتب الرحالة عن السيد سعيد المؤلف الضخم الذي وضعه القائد البحري جيان Guillaion عن شرق إفريقيا ، كما يوجد بمشان تفصيلان عن السيد سعيد بالإنجليزية ، أحدهما لـ Coupland والثاني لـ Ruete وموافقاً لأحد الضباط الألمان وحفيد السيد سعيد عن طريق أمه .

بن أحمد والد سعيد . ولولا أن الأميرة الحاكمة انقسمت على نفسها لما تمكنوا
الأخير من التغلب في النهاية ، وظل سعيد بعد نجاحه في الاستيلاء على منفه
بشعر يجر مركزه ، ولقد أرباه يقطع إلى العونة الأوربية . وقد وجد في الإنجليز
حلفاء أقوياء في البحر ولكنهم كانوا في ذلك الوقت غير مستعدين للتورط في داج
شبه الجزيرة ، ولذا صار على السيد سعيد عب مواجهة الزهابيين وحده . وقد
يسعى الانتباه أن وطاة الوهابيين لم تخف عن عمان أثناء الحملة المصرية و بلاد
العرب . وحتى بعد سقوط الدولة السعودية الأولى استمرت القبائل الممائية تتخذ من
الحرّة الوهابية ستاراً لتبرير تورطها على حكم مسقط . مثال ذلك ثورة قبائل
البوعلی القوية في الجنوب والتي تسيطر على ميناء صور الهام . ومنذ البداية طلب
السيد سعيد إلى قائد الحامية الإنجليزية في قشم مساعدته في قمع هذا التمرد .
فرفض هذا الطلب خشياً مع السياسة الإنجليزية العامة ، ولكن شامت الظروف
أن تقع إحدى السفن الإنجليزية المصنوعة في يد البوعلی بما أدى إلى إرسال مندوب
بريطاني للاحتجاج ، وقد قتل هذا المندوب أثناء الرحلة ، وعلى أثر ذلك أرسل
الليجود طمسون قائد الحامية قوة صغيرة إلى عمان فولست إلى ميناء صور في ٢٤
نوفمبر ولحق بها السيد سعيد على رأس قوة كبيرة من جنده الداعمين الذين كانوا
يجمعون من بين العناصر البلوختاني أو البلوش . وانجبرت القوة إلى أحياء قبة
بني بوعلی في إقليم جعلان . وعلى نحو حسين ميلان من مدينة صور فوجئت الحلة
الإنجليزية الممائية بمقاتلي القبيلة فلم تستطع الصمود وفرت بعد أن قتل نحو ثلثي
الحملة البالغ عددهم ٧٠٠ جندي ، منهم سبعة ضباط إنجليز ، أما الخندق فكانوا
من الهند . اعتبرت حكومة الهند البريطانية هذا الحادث شاملاً يهدد في الشرق
ولذلك قررت إرسال حملة تأديبية كبيرة للانتقام من قبائل البوعلی ، وعهد بفيادها
إلى الجنرال ليونيل سميث وتشكون في عاليبتها من جنود أوربيين . وانجبرت الحملة
مباشرة إلى أحياء القبيلة دون أن تشارك معها قوات محلية ، واعتبرت الحملة أن مهمتها

انتقامية ولذا عادت إلى أعمال التخريب والتفتيل دون تمييز (١) وأورثت هذه الحلة
قبائل البوعلی بنفصاً شديداً للإنجليز عجزوا عنه أحياناً بالتقارب مع الفرنسيين .
وفي نهاية القرن التاسع عشر سيجاء كثير من أبناء القبيلة إلى طلب الرعاية
الفرنسية حتى يتمكنوا من دفع العلم الفرنسي على سفنهم فيفتشوا من تفتيش
الأسطول البريطاني . وسنعود إلى التحدث عن هذا الموضوع فيما بعد .

أكد هذا الحادث الصلات الثينة التي تربط سعيداً بالإنجليز حتى إن قائد
الحملة قدم إليه سفيراً مرصعاً كرمز على الزمالة في القتال . ولأشك أن ثمة صلة بين
هذه المساعدة البريطانية القيمة وبين الاتفاق الذي وقعه السيد سعيد في العام التالي
(١٨٢٢) مع بريطانيا والذي يقضي بحظر جزئي لتجارة الرقيق . وسنرى كيف
أن ذلك الاتفاق وما تلاه من اتفاقات أخرى خاصة بهذا الموضوع كان ينعطى على
كثير من التضحيات من جانب عرب عمان .

وبينما اجتذب الإنجليز اجتذاباً إلى التدخل في مسألة البوعلی لتأكيد هيبتهم
نلاحظ أنهم تخلوا عن صديقهم في مسألة البوروي ، لأن هذه الواحات تقع
بعيداً عن البحر بخلاف ميناء صور ، وهناك تنتشر قبائل النعيم التي
اعتنقت الدعوة الزهابية ، ولذلك لم تنتظر توطيد الدولة السعودية الثانية لنفسها في
نجد وبادرت إلى إعلان استقلالها عن حاكم مسقط في عام ١٨٢٢ وضم سعيد
مرة ثانية في أن يستعين بحلفائه الإنجليز في تلك القضية فوجه إلى حاكمه برميكي
طلباً بهذا المعنى في أكتوبر عام ١٨٢٣ وقد أحاب الفتن استوق بخطاب هام في
بناير من العام التالي يعترف بالحقيقة أساساً للسياسة التي ستسير عليها بريطانيا مع
من الزمن إزاء موضوع إمامة عمان وأوهابيين . وقد ذكر الفتن استون « أن واحة
البوروي تقع بعيداً عن الساحل في المنطقة الواقعة خلف سلسلة جبال الأخضر ،
وأن جزءاً كبيراً من هذه المنطقة لا يخضع فعلاً لحكم أمّة مسقط ، فشدّ تولى
سلطان بن أحمد الحكم في المنطقة الساحلية استقل عنه سعيد بن أحمد بالمنطقة

(١) انظر تقرير الليجود طمسون من هذه الحملة .

الداخلية على رأس حزب ديني متمسك بمبادئ الأباضية . وهذا الحزب ينتقد بشدة سياسة التقرب من الأجانب التي استأها السيد سعيد . وقد اتخذ الإمام من مدينة الزناتق شبه عاصمة في داخل البلاد . وعلى ذلك فإن السلطات البريطانية لا تجد أي مبرر لتدخلها في مثل هذه الشؤون الخاصة بأمر السيادة على مناطق غير واضحة الحدود^(١) »

ولم تكن مشكلات السيد سعيد في عمان مقصورة على ثورات القبائل ووطأة الوهابيين من جهة واحات البوادي وإقليم الظاهرة ، فقد تعرض حكمه لمصيان الحكم من أقاربه . وأشهر حوادث المصيان هي تلك التي ترتبها حمود بن عزان في الثلاثينيات ، وكان يحكم ميناء محار الميناء الثاني في السلطنة بعد مسقط ، وهو يقع على مائة ميل شمال العاصمة . وكان الإنجليز قد قدموا تهنئاً بمساعدة السيد سعيد على الاحتفاظ بممتلكاته الساحلية ، لذلك حينما استفحل خطر هذا التمرد وأوشكت مسقط أن تقع في يد حمود بن عزان ، أرسلت حكومة الهند طرادين أمارا الذعر في نفوس الثمردين .

وكان يشجع على كثرة حركات المصيان تقييد السيد سعيد في زنجبار . وقد أصبح يحكم اهتمامه بالتجارة أميل إلى الإقامة في هذه العاصمة الجديدة إلا أنه كان يضطر دائماً إلى العودة إلى مسقط لمواجهة هذه الثورات .

وإذا كان الإنجليز قد تدخلوا لمنع وقوع مسقط بيد حمود بن عزان فإنهم لم يذهبوا إلى الحد الذي رجاه منهم حينئذ وهو القضاء على الحكومة الانفصالية في محاري ، حتى أن سعيد فكر وفقاً مافي الاستعانة بالوهابيين لكنه وجد أن في تلك الخطة خطراً على كيانه . وحينما ظهرت قوة الثمريين في بلاد العرب وامتدت إلى الركن الجنوبي للشرق ولتيت تأييد بعض المشيخات في ساحل الهدنة شعر كل من حاكم محار والسيد سعيد بحرج مركزهما ، وقبل الأخير الاعتراف الضمني بحكومة

(١) B. P. C. رسالة من الفئ ستون إلى السيد سعيد بتاريخ ١٨٢٤/١/٧ .

محار حتى يواجهها الوضع الجديد في بلاد العرب . وتم الاتفاق في عام ١٨٣٩ على تعيين القبائل التابعة لكل فريق وتنظيم مرورها في منطقة الفريق الآخر ، وتماون طرفين لمنع مصيان القبائل بالنسبة لأى من الحكومتين^(٢) . وقد ضمنت بريطانيا هذا الاتفاق طاملاً أنه يهدف إلى مقاومة التوسع المصري . وهذا يعنى أيضاً أن بريطانيا اعترفت بحكومة محار ضمناً ، وقد تأكد هذا الاعتراف حينما وقعت في عام ١٨٤٩ اتفاقاً معها بشأن إنشاء تجارة الرقيق .

في هذه الأثناء كان سيف بن حمود قد اغتصب الحكم من أبيه في محار ورأى يوبني بن سعيد وثائبه في حكم القسم العربي من السلطنة أن الفرصة قد سحقت للتخلص من حوكة المصيان هذه ، ونجح عن طريق المخادعة في أسر سيف بن حمود أثناء غارة شنها على الميناء عام ١٨٥٠ وما يستترعى الانتباه أن بريطانيا اعتبرت هذا نقضاً لمبدأ الوضع الراهن الذي تعهده به في منطقة الخليج . ورغم المصادقة التي تربطها بالسيد سعيد ورغم أن حركة محار كانت تستند إلى المعارضة الإباضية المادية للنفوذ الأجنبي ، فقد تساءلت حكومة بومباي عما إذا كان من المناسب التدخل لإعادة سيف بن حمود^(٣) ، فنصح القيم العام في الخليج بالتخلي عن تلك الفكرة . وهكذا انتهى انفصال محار .

اقتربت ثورة محار بتجدد الضغط السعودي على شمال غرب عمان حتى إن سعيداً إثر عودته من زنجبار عام ١٨٣٢ اضطر إلى عقد اتفاق مبدئى مع حكومة الرياض يقضى بدفع جزية سنوية . ولما علمت بريطانيا بهذا الاتفاق نصحتة بعدم قبوله مما جعل حاكم مسقط يشعر بحرج مركزه ، فإن بريطانيا لا تريد التورط في داخل شبه الجزيرة لمساعدته ، وهي في نفس الوقت تحته على مقاومة النفوذ السعودي وانتشاره في عمان ، حتى قيل إن هذا الموقف كان من الأسباب التي جعلت سعيداً

(١) Aitchison Vol. 7. P. 110 .

(٢) S.I.B. vol. 27 رسالة من حكومة بومباي إلى هائل بتاريخ ١٨٥٠/٩/١٣ .

يوقع معاهدة التجارة مع الولايات المتحدة في عام ١٨٣٣ وقد فكرت حكومة بومباي في تغيير سياستها بعد عقد تلك المعاهدة مع الولايات المتحدة، غير أن حكومة الهند العامة استمرت على رفض هذا التغيير، وما جاء في الخطاب الذي وجهته إلى بومباي بهذا الشأن « ليست الحكومة البريطانية مستعدة للعواقب على استعمال قواتها للحفاظ على سلامة ممتلكات إمام مسقط في داخل القارة. إن قوة الوهابيين في ازدياد دائم وليس لنا مصلحة في الاشتباك معهم في حرب. وقد أوصى وarden الخبير بشئون بلاد العرب في مذكرة بتاريخ فبراير ع ١٨٢٦ بأفضلية اتباع هذه السياسة. وعلى فرض أن مسقط سقطت في أيدي الوهابيين فإن هذا لا يزعجنا مادامنا نحافظ على تفوقنا البحري في الخليج، ولما كانت سلامة التجارة هي التي تهتمنا فقط في هذه المياه فإننا لن نتدخل ضد الوهابيين إلا إذا شجعوا القرصنة^(١) ».

تغيرت السياسة البريطانية تغيراً جذرياً بفحاسة التوسع المصري في بلاد العرب كاسترى. ويسكن أن تشير ههنا إلى أن هتل القيم العام أخذ يتصل مباشرة برؤس قبائل النعم والظواهر واجتمع معهم في العجنان عام ١٨٤٠ ووعدهم بالدفاع عنهم وزودهم بالأسلحة وأرفق في العودة مبعوثاً عنه بدعي هرون الذي سيصبح شخصية هامة في مسقط وزنجبار، وهو أول أوروبي يزور البورجي^(٢).

ويستنتج من ذلك أن بريطانيا حيناً بدأت تتدخل في هذه المنطقة لم تصدر في سياستها عن مبدأ تأكيد سلطة حكام مسقط، بل اتصلت بالقبائل مباشرة لمواجهة التوسع المصري ثم الدولة السعودية التي حلت محلهم بعد انسحابهم من بلاد العرب.

ومندسة ١٨٤٤ عهد السيد سعيد بإدارة مسقط وتواجها إلى ابنه الأكبر تويي

(١) H. P. C. خطاب من الحاكم العام إلى حكومة بمباي بتاريخ ١٨٣٥/٢/١

(٢) S أطر تقرير عمل مختبرات حكومة بمباي. S. R. B. بتاريخ مارس سنة ١٨٤٤.

وأصبح في معظم الوقت في زنجبار، وتصادف ذلك مع استرداد فيصل بن تركي للسلطة في نجد واستئناف الضغط السعودي على عمان، فلم يحول ذلك سعيداً عن استمراره في حصار باقة على ساحل إفريقيا الشرق مما يدل على أن ممتلكاته الأفريقية أصبحت تحت الدرجة الأولى في نظره، ولذلك فضل أن يدنح المال للسعوديين ليردعهم عن عيان دون أن يتورط في حرب يبلاد العرب.

وعلى هذا النحو يمكن تفسير إهمال سعيد لجزء هام من ممتلكاته الآسيوية وأعطى به مبناء بندر عباس على الساحل الشرقي للخليج، فقد كان هذا البناء يدر عليه ١٦ ألف جنيه استرليني من حصيله الضرائب الجمركية ومقد عام ١٨٤٦ شرع الفرس في محاولة لتزاعه من بد السلطات العمانية ولكنهم عجزوا نظراً لافتقارهم للقوة البحرية، وفي عام ١٨٥٥ شددوا الحصار وأوشك البناء أن يقع في يدهم مما اضطر سعيد إلى قبول شروطهم وتم في الحقيقة مقدمة للتنازل، فبعد أن كان هذا البناء يعتبر جزءاً من أراضي السلطنة العربية، قبل سعيد أن تكون إدارته له على سبيل الإيجار ولدة محددة مشربن عاماً. وعلاوة على ذلك يجوز لفارس إعادة النظر في ذلك الشرط في حالة حدوث فلاق داخلية بهمان. وبقي الاتفاق كذلك وجوب عزل الحاكم العمانى بناء على طلب حاكم شيراز، ورفع علم فارس، مما يتضمن معنى سيادتها على البناء، ودفع ١٢٥٠٠ تومان سنوياً في نظير إيجار الجرك^(١) وهكذا شهد سعيد في نهاية حياته تقاضى ممتلكاته الآسيوية، وذلك نتيجة غير متوقعة وهي أن يلقى حكم هذه الشخصية البارزة بتفكك الدولة العربية الكبيرة التي أنشأتها أسرة البوسعيد في القرن الثامن عشر. وربما يمكن تفسير هذه الحقيقة في استسلام سعيد لأهداف السياسة الاستعمارية البريطانية، فرغم روابط التحالف والصداقة التي كانت تربطه ببريطانيا ورغم أن العلاقات بين هذه الأخيرة وبين فارس كانت متوترة في سنة ١٨٥٥ بسبب حصار جديد ضربه فارس على هرات إحدى المدن الواقعة في طريق الهند من جهة أفغانستان، فإن بريطانيا

(١) Aitchison vol. 7 Appendix 3

الزمت الحياذ في هذا النزاع، ويرجع ذلك إلى أنها اعتبرت السوق الفارسية أكثر تنافساً لها من عمان من حيث استيراد البضائع الإنجليزية.

أصبح مركز العرب يندد عباس في مهاب الرياح ، وبعد وفاة السيد سعيد استطاعت فارس أن ترفع من قبة الإبحار وأعلنت أنها غير مقيدة بالاتفاق في حالة تغير الأسرة الحاكمة ، ولذا صار أمامها مبرر قوى لاحتلال الميناء عند ما استولى عزاز بن قيس على السلطة في عاب عام ١٨٦٨ ولم يبق بعد ذلك لعاب من ممتلكات على الساحل المواجه سوى ميناء جوادور الذي ستمتص به إلى ما بعد قيام دولة باكستان التي يقع هذا الميناء وسط أراضيها .

إن دولة تونكز كلها تقريباً على مناطق ساحلية وعلى جزر السلطنة العربية الأفريقية التي أقامها سعيد لا بد وأن تستند إلى قوة بحرية كبيرة . وإذا لم يكن سعيد وأهل عمان قد أبرزوا كفاءة في الممارك البرية فلا شك أنهم كانوا من أفضل البحارة العرب في تلك الحقبة من القرن التاسع عشر . وللأسف انتهت جهود سعيد لبناء قوة بحرية هائلة إلى نفس النتيجة التي انتهت إليها جهوده في التوسيع بمنطقة الخليج ، وأعطى بذلك التضحية بمصالحه لخدمة المصالح البريطانية حتى آل أمر هذا الأسطول في النهاية إلى بريطانيا . وقد ذكر روبرتس البحوث الأمريكية التي عقد المائدة التجارية مع السيد سعيد أن أسطول عاب هو أكبر أسطول تمتلكه دولة وطنية من اليابان حتى رأس الرجاء الصالح . وقد يكون في ذلك شيء من المبالغة ولكن كثيراً من المعاصرين وصف عظمة هذا الأسطول وقد عرفت أسماء الفرقاطات الثلاث الكبيرة وهي شاه علم — وكارولينا — وفيكتوريا . هذا عدا السفينة الحربية الكبيرة ليفربول التي أهداها إلى ملك إنجلترا عام ١٨٣٥ وكل هذه الفرقاطات كانت تحمل ما يتراوح بين ٤٠ ، ٥٠ مدفعاً — وعلاوة على هذا ضم أسطول سعيد الحربي نحو ٣٥ سفينة من الأحجام الصغرى . وكانت هذه السفن الصغيرة تستخفم في الأعمال التجارية لأن سعيداً ليس من هواة المفارقات الحربية . وقد اتفق جيان أحد البحارة الفرنسيين الذين اتصلوا بسعيد امتلاكه

لهذا لأسطول الضخم وقال إنه في غير حاجة إليه وأن السفن تتعرض للمعب من جراء وقفها في الموانئ وقتاً طويلاً دون استخدام ، وعزا اهتمام سعيد بهذا الأمر إلى إغراء الإنجليز الذين يريدون تشييل مصانع بناء السفن في بومباي^(١) .

ولم يخف ولستد الرحلة الإنجليزية نوايا مواطنيه نحو القوة البحرية العربية فذكر « أن خير سياسة تتبعها بريطانيا في صلاتها مع سعيد هي أن تجعله في صف أمراء الهند فتستخدم أسطوله في مناوراتها بالمحيط الهندي كما تستخدم جيوش الأمراء البرية في الهند ، وبذا توفر كثيراً من النفقات . ويمكن لبريطانيا أن تزود هذا الأسطول بلاحين أوروبيين فإذا سقطت حكومة عمان في يد شخص آخر غير السيد سعيد فيمكنها الاحتفاظ بهذا الأسطول في الوقت الذي قد تواجه فيه عدواً خطيراً في المنطقة »^(٢) .

وخلاصة القول إن حكم سعيد انتهى بالفشل من الناحية السياسية بالنسبة لعاب على الأقل ، وإن كان كثير من المعاصرين قد استفادوا من الناحية الاقتصادية بفتح أوجه جديدة للنشاط في شرق إفريقيا . وقد ازدادت السفن العربية التي تردد على هذا الساحل ازدياداً هائلاً وكان بعضها ملكاً خاصاً للأفراد وكثير منها أيضاً يتملكه حاكم البلاد ، ولكن بينما ازداد نشاط العرب في الملاحة التجارية لم يحسن السيد سعيد استخدام أسطوله الحربي . ويستنتج ذلك من قلة وجود الجنود للدربين على استخدام المدافع ، ففي إحدى الوثائق المصرية أن سعيد بث رسالة إلى محمد علي وإلى مصر في عام ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) يطلب فيها بالمخاع سرعة إرسال أحد المدفيعين لأن « المدفعية الوحيدة التي كان عنده قد ماتت » .

(١) Wellsted vol. I, Page, 403.

(٢) وثائق مابدين — عظمة رقم ٢٦٩ وثيقة رقم ٢٨ أسلية ، ٢٧ ص ١١ —
نو القعدة ١٢٥٥ هـ .

٢ — العلاقات الخارجية

فتح السيد سعيد ممتلكاته العربية والإفريقية للامتيازات الأجنبية وذلك بمقتضى المعاهدات التي عقدها مع ثلاث دول كبرى ، هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . وكان النظام الاقتصادي الذي أنبت عليه السلطنة يوحى للسيد سعيد بأن اجتذاب هذه الدول التجارية سيزيد من ثروته الخاصة ، فقد جعل من جزيرة زنجبار مستودعاً لجميع المواد الخام التي ينقلها أو يستخرجها العرب من أفريقيا ، وبينما قلل موانئ الساحل في وجه التجارة الأجنبية فرض رسوماً جمركية على جميع البضائع التي تصدر من ميناء زنجبار ، وبهذه الطريقة أمكنه وضع التجارة الخارجية تحت رقابته الدقيقة وأصبحت الرسوم الجمركية من أهم موارد دولته .

ويتضح من ذلك أن القسم الإفريقي من السلطنة هو الذي اجتذب الدول الكبرى إلى عقد معاهدات الصداقة والتجارة مع السيد سعيد . وتعلق هذه الحقيقة على الولايات المتحدة وفرنسا بصفة خاصة ، ولذلك لا يدهشنا أن تكون الولايات المتحدة أسبق من بريطانيا التي لها صلات وثيقة بالسيد سعيد إلى عقد معاهدتها مع « سلطنة مسقط » في عام ١٨٣٣ . وبينما اقتصر اهتمام الولايات المتحدة على التجارة وعلى القسم الإفريقي من السلطنة نجد لبريطانيا أهدافاً متعددة لملاحقتها بالسيد سعيد حتى من قبل معاهدة التجارة معه عام ١٨٣٩ فلها أهداف استراتيجية في منطقة الخليج ، كما أن لها علاقات تجارية مع موانئه ، ولها خطط سياسية تهدف إلى إبعاد أية دولة كبرى لحيازة نفوذ على شواطئه ، كذلك فإن الجاليات الهندية تنتشر في موانئ الخليج وعلى ذلك ظل هذا القسم من السلطنة القريب من الهند يحتل الدرجة الأولى من اهتمامها بينما لم تلتفت إلى شرق أفريقيا إلا من زاوية واحدة ، زاوية تجارة الرقيق وذلك على الأقل قبل سنة ١٨٤٠ :

وكان السيد سعيد هو الذي أخذ زمام المبادرة لإيجاد نوع من الصلات الرسمية بينه وبين بريطانيا على أثر عقد المعاهدة مع الولايات المتحدة ، إذ لم تكن تربطه بالأولى حتى ذلك الوقت سوى معاهدة إلغاء تجارة الرقيق المعقودة سنة ١٨٢٢ ولما كانت المعاهدة الأمريكية قد أثارَت بعض الشكوك في الهند ، أراد سعيد أن يثبت حسن نيته لحليفه القوى الذي تحرك بحره دوافع الحاجة أكثر من الرغبة .

وفي سنة ١٨٣٥ وصل أحد مندوبيه على بن ناصر إلى لندن ليقابل الملك ولكنه لم يكن يحمل الأوراق الدبلوماسية المتعارف عليها في أوروبا ، فلم يسمح له بالمقابلة وأحيل إلى وزير الخارجية . وعند تولي الملكة فيكتوريا عرش إنجلترا انتهر سعيد الفرصة فعاود الكرة بإرسال بعثة للتهنئة . واختار أحد التجار الإنجليز وهو روبرت كوجان لينوب عنه في هذه المناسبة وطلب إلى الحكومة البريطانية أن تقبله ممثلاً دائماً للإمام في لندن . ومع أن بريطانيا رفضت أن يمثل الإمام أحد الموظفين الإنجليز ، إلا أنها استمعت في هذه المرة إلى فكرة إنشاء علاقات رسمية مع سلطنة مسقط ، لاسيما وأن كوجان أبرز أهمية هذه السلطنة لبريطانيا من الناحيتين الإستراتيجية والسياسية نظراً للظروف التي طرأت على الشرق الأوسط في ذلك الوقت .

وقد شهدت سنة ١٨٣٨ حوادث هامة حول منطقة الخليج العربي ، منها معاودة محمد علي بسط نفوذه في بلاد العرب . ومنها تجدد النزاع البريطاني الروسي على النفوذ في إيران . ثم تردد السفن الفرنسية بكثرة على منطقة البحر الأحمر بعد إنشاء الخط الملاحي المنتظم للسفن التجارية من مرسيليا إلى الإسكندرية وإكالة لمخبط من بومباي إلى السويس سنة ١٨٣٧ . ونتيجة لهذا أخذ الإنجليز يبحثون عن محطة بحرية بين الهند والبحر الأحمر فاحتلوا سقطرة سنة ١٨٣٤ . ثم اضطروا للجلاء عنها في العام التالي لأسباب مناخية إلى أن استقروا في عدن سنة ١٨٣٩ . ويلخص التقرير الذي وضعه كوجان النواحي التي يمكن أن تستفيد بها بريطانيا من السلطنة في الأمور الآتية بـ

أولاً : استخدام أسطول السيد سعيد الصخمي في حالة وقوع نزاع مع القراصنة أو مع دولة كبرى في منطقة الخليج العربي .

أية الملائكة على الأرض من غير حجب أو ستر
شبه أسود رماله في جلاء نوره

هناك قسم مشترك من مسقط الاخرية لتجارة ايرانية وملك غير
(استقر في الامريكيا)

وانتهت اللد كرك، إلى اقتراف عقد مع هذه تحالف عسكري مع السيد سميد
على أن يستقر منها أحوال الشراعات الداخلية حتى لا تشققت بريطانيا و
تشتعل القضية داخل بلاد العرب . ومع ذلك رفضت بريطانيا هذا الاقتراح
ولكنها قامت بتعيين كوخان مندوباً عنها لمفاوضة السيد سميد بشأن عقد معاهدة
بحرية فقط .

تم التوصل إلى عقد الاتفاقية في ٣١ مايو سنة ١٨٣٩ .

وتتمتع معظم نصوصها بتنظيم التجارة والائحة كتحديد الرسوم الجمركية والتزامات الموانئ العربية بتقديم المساعدات إلى السفن البريطانية التي تمر بها .

ونعلم أن خطر نتيجة تزايدت على تلك المعاهدة هي إدخال نظام الامتيازات
الاقتصادية الذي كان معروفا في الدولة العثمانية ولكن آثاره الخبيثة قد تعدد إلى
بلاد العرب حيث تم غلب هذه الدولة سلطة ضيقة فيها . وبحسب هذا النظام
يكون القطن المربوط في القطن في المزارع التي تحدث بين العرب والمهاجرين
المقيمين في المنطقة كما يوجد به في القطن التي تمت بين العرب والمهاجرين
وبلاد العرب . وقد حدثت مع هذه الأراضي حقيقة هذا النوع من التفتت .

أرداه الرهبان الذي يقف على الجسر لا يخبره، ولكن التفتت الرهبانية
 صم على عقارب الساعة وعاد، أخبره عن هذه التفتت، وكان هو
 يقف على جوانب المدينة سنة ١٨٩٩، خمسة آلاف، وزاد عدد
 وقد صارت الرهبانية تفتت في وسطه، وقد جددت في هذا
 معكم، سيظهر على التفتت خارجة من

تأسس معهد المدافعين في خلافات بن سعيد وبني حاكمية تربية
 في بني ترويعيم أثبتت قضية اثنين القمصين التبريد ، صاحب سعيد
 يكون القمص من أبناء الإبحير حتى يتجنب ضيق أحد هود مندوب عن
 شركة هند شرقية لأن سعيد كان أول في إنشاء علاقات مباشرة مع الخارجية
 البريطانية اشتراكه بالذات يدعي عو ملكه كدوية . وفي سنة ١٨٤٠
 استحدثت تربية بالهند الأفرح احتفالاً بأحد على الشركة السابقين وهو تكتنز
 هرون تشبهها في مسقط . ولم يزل خلاف عند هند حتى فقد أوان سعيد
 يكون مندوب بورا الخارجية مباشرة ، وعرض مكتب هند بأنه هو صاحب
 الأشخاص مندوبة صارة وستقر أرائي على حل وسه وهو أن يكون هرون
 ممثلاً لشركة الهند ونوازة الخارجية معاً .

ويبدو أن هذا تمثيل الشئ عند مهمة هموم لأنه كثيراً ما كانت
تحت وجهات النظر بين وزارة الخارجية في لندن وبين المصالح الاستعمارية
في الهند.

[illegible]

الحقيقي ، وهو أن يكون هناك قريباً من شرق أفريقيا حيث راجت الإشاعات عن وجود أطباع فرنسية^(١) .

والظاهر أن الأمل تجدد في نفس سعيد بعد عقد تلك المعاهدة في أن تساعد بريطانيا في تحقيق رغبة قديمة وهي ضم جزر البحرين . وقدم طلباً بهذا المعنى إلى وزارة الخارجية مرتين في عام ١٨٣٩ ثم في عام ١٨٤٢ وقال إن ذلك هو التعويض المناسب عن التضحيات التي ترتبت على تحديد تجارة الرقيق . وربما مال أوردن^(٢) وزير الخارجية إلى الاستجابة لهذا الطلب لولا أن اعترض مكتب الهند مذكراً بأن عرب البحرين لن يقبلوا الخضوع للسيد سعيد ، وأن مثل هذا المساس بالوضع الراهن سيثير المنازعات التي تهدد أمن الملاحة في الخليج مرة أخرى .

ومما يسترعى الانتباه أن هذه الخلافات لم تحل دون توثيق الروابط الشخصية بين سعيد ومرتون إلى حد ينتقد عليه الحاكم العربي ، فقد كان يستشير في جميع الشئون الهامة ، بل كثيراً ما كان يهد إليه بالإشراف على الإدارة في زنجبار بالاشتراك مع أحد أبنائه أثناء غيابه في مسقط .

وفي نهاية حياته نرجع لبريطانيا !!! يبعث الجزر الهندية التي يمتلكها قرب ساحل شبه الجزيرة الجنوبي وهي جزر كوردا موريا التي كان من الممكن الاستفادة بها كمحطة تصل القسم الآسيوي بالقسم الإفريقي من السلطنة ، ولكن يبدو أن سعيداً كان يهوى التضحيات من أجل بريطانيا ، فلو أن هذه الجزر تسكاد تكون عديمة السكان إلا أنها تحتوى على كميات لا بأس بها من الأسمدة . وقد ساعدت بعض الشركات البريطانية إلى استغلالها^(٣) فلا غرو بعد ذلك كله أن يأخذ سعيد رأى حلفائه في علاقاته مع العالم الخارجى وخاصة مع فرنسا .

(١) S.L.B. Vol 43 خطاب من حكومة بمباى إلى مرتون في ١٣/١/١٨٤١

(٢) E.O. 54 Vol. خطاب من أوردن إلى حكومة الهند في ٨/٨/١٨٤٥

(٣) كويلاند P. 530. S.Q.

لند رأينا كيف فكر سعيد عند توليه السلطة في معاملة الفرنسيين ، ولكن بعد استيلاء الإنجليز على جزيرة موريشوس لم يصبح هناك مجال للترديد الدولتين الأوربيين . ومنذ أن استرد الفرنسيون جزيرة بوربون عام ١٨١٧ وهي الجزيرة الصغرى المجاورة لموريشوس وهم يعملون على تجديد علاقاتهم بالتجار والبحارة العرب ، ومنحوم عدة تسهيلات لكي يجذبوهم إلى المجرى لتلك المستعمرة حاملين إليها المُن والخيول ، ولكن منذ عام ١٨٤٠ أخذوا يتطلعون إلى التوسع على حساب ممتلكات السيد سعيد في شرق أفريقيا وكان القومندان جيان هو المتحمس لتلك السياسة التوسعية ، لذلك حينما ذهب إلى حاكم مسقط لكي يعتمد لديه تعيين قنصل فرنسي في زنجبار ، اسطدم بمعارضة قوية بورها الإمام بأنه يخشى من أساطيل بريطانيا التي تسيطر على المحيط الهندي ، وقد يكون ذلك صحيحاً فإن هذا العام يصادف احتدام الأزمة الشرقية وتشكك الإنجليز بشدة من نوايا الفرنسيين في المحيط الهندي ، ولكن يجب إضافة عامل آخر وهو أن السيد سعيد كان أشد غيرة وحرصاً على ممتلكاته الإفريقية التي يتطلع إليها الفرنسيون ، بينما كان يتم اوان في تماسك دولته ببلاد العرب دون أن يشعر بكثير من الاستياء من جراء التدخل البريطاني . على أن فرنسا ظفرت في النهاية بمقد معاهدة تجارية عام ١٨٤٤ منحها نفس الامتيازات التجارية والقضائية التي نصت عليها معاهدة عام ١٨٣٩ مع بريطانيا وكان قصد فرنسا هو أن تستفيد من التجارة مع القسم الإفريقي من السلطنة ومع ذلك فسيكون لتلك المعاهدة آثارها على سلطنة مسقط بعد أن تنفصل عنها زنجبار .

٣ - انفصال زنجبار

رأينا كيف واجه السيد سعيد صعوبات جمة لإقامة سلطنة مدعومة في عمان الداخلية فضلاً عن الساحل ذاته ، غير أن تلك القلاقل السياسية لم تمنع من ازدهار السلطنة وامتلاك الدولة والأفراد ثروات هائلة نتيجة التجارة البحرية واستغلال شرق أفريقيا حتى بدت مسقط وعمان أعظم أقطار الخليج شأنًا في منتصف القرن التاسع عشر . ولذا فإن انفصال زنجبار عنها بعد وفاة السيد سعيد كان ضربة قاضية هبطت بعده مسقط إلى إمارة صغيرة ليس لها كبير وزن في السياسة الدولية . ولذا يجدر بنا أن نتوقف قليلاً لاستعراض هذا الحادث وإن كان يعد إلى حد ما استطراداً بالنسبة لسكتاب مخصص للخليج العربي^(١) ويقال إن سعيداً هو الذي مهد لهذا التقسيم جبا فصل إدارة الممتلكات العربية عن القسم الإفريقي من السلطنة وعين على كل منها واحداً من أبنائه ، فحينما قضى نحبه عام ١٨٥٦ كان تويني يدير مسقط وتوابها منذ اثني عشر عاماً ، بينما كان ماجد يدير زنجبار منذ بضعة أعوام قليلة فأصبح الانفصال أمراً واقعاً .

على أن تويني لم يدخر وسماً لإعادة وحدة السلطنة مدعياً بأنه صاحب الحق الشرعي في كلتا المنطقتين باعتبار أنه كان مستقراً في العاصمة التاريخية للسلطنة ، ولأن موارد زنجبار تبلغ ضعف موارد القسم العربي . ورأى ماجدان يدرا ادعاءات أخيه بدفع مبلغ سنوي من المال ، غير أن تويني اتخذ من ذلك دليلاً على التبعية ، لهذا بادراً حاكم زنجبار بقطع الإعانة وعجل ذلك بتويني كي يجرب القوة بالرغم من علمه بالعارضة البريطانية ، وفي أكتوبر عام ١٨٥٩ جرد حملة للاستيلاء على زنجبار ، وعند رأس الحد على مدخل خليج عمان اعترض سبيل الحملة أسطول بريطاني أنى على وجه السرعة من الهند ، وكان ظهور الأسطول كافياً لكي يعود تويني أدراجة

(١) انظر تفاصيل هذا الموضوع في كتابنا « زنجبار » الفصل السابع .

بل ولقبيل التحكيم البريطاني في مستقبل السلطنة . وقد عهد بالتحكيم إلى اللورد كيننج حاكم الهند العام بالرغم من أنه سبق أن أبدى رأيه في هذه القضية ونادى مراعاة بالتقسيم .

وعلى كل فقد أرسلت بعثة لتقصي الحقائق رأسها كوجلان من حكومة عدن وكان بدجر صاحب التاريخ المشهور لعمان أحد أعضائها ومن المناسب أن نذكر هنا مبررات التقسيم التي قدمتها اللجنة^(١) . فمنها المحافظة « على الأمن في كل من بلاد العرب وشرق إفريقيا » فقد ذكر التقرير أن سعيداً رغم الهيبة التي كان يتمتع بها لم يستطع تجنب السلطنة القلاقل والثورات الداخلية ، فكان كما ذهب إلى زنجبار اشتعلت ثورة في عمان ، وإذا انتقل لإخادها تعرضت أفريقيا للقلاقل ، ومن باب أولى لا يستطيع أحد من خلفائه فرض سلطته على أجزاء السلطنة الترامية .

ومنها أن المستعمرات العربية بأفريقيا في بداية عهد سعيد كانت مجرد « حضانات » لتربية الرقيق . أما الآن فقد أصبحت مدناً كبيرة تقوى في أهميتها بلاد عمان نفسها . وأنتم ذلك بمقارنة طريفة فقال إنه كما استقل الأنجلو سكسون والإسبان الذين هاجروا إلى أمريكا بعد أن كونوا أمماً كبيرة في المهجر ، فكذلك يحق للشعب العربي في شرق أفريقيا أن يتفصل عن عمان وهذا في مصلحة الحضارة الإفريقية نفسها ، لأن الانفصال سيركز جهودهم لنشر الحضارة في إفريقيا . ومنها تسهيل مكافحة تجارة الرقيق فإن عرب الشمال (عرب عمان) لا يخضعون لأوامر حظر تلك التجارة .

وأخيراً الاعتراف الدولي الذي حصل عليه ماجد فعلا من الدول الكبرى بما في ذلك فرنسا التي أبدت ميلاً إلى تويني .

صدر التحكيم في أبريل عام ١٨٦١ وهو يقضى بإعلان زنجبار وتوابها

(١) نشر هذا التقرير بعنوان :

سلطنة مستقلة تحت رئاسة السيد ماجد على أن يدعم هذا الأخير إعانة سنوية ٤٠٠٠٠ كورونا (١٠٠٠٠ جنيه) للتعويض عن التفاوت بين موارد زنجبار وموارد مسقط ويؤدي كذلك مبلغ (٢٠٠٠٠ جنيه) عن السنوات التسعة وأوضح كاتفج أن هذه الإعانة لا تعني قط التبعية السياسية . وأخيراً نص التحكيم على ألا يتدخل عرب عمان في شئون شرق أفريقيا بعد ذلك^(١) .

أسفر التقسيم عن وقوع كلتا المنطقتين تحت السيطرة البريطانية الكاملة بعد أن كانت هذه السيطرة تتخذ شكل الصداقة في عهد السيد سعيد ، ويمكن القول بأن هذا التحكيم هو الذي مهد لفرض الحماية البريطانية على كلتا الدولتين . ولا غرو فقد سارت بريطانيا ضامنة للإعانة السنوية التي تدفعها أزنجبار لمسقط ، وحينما قطعت الأولى هذه الأعانة بعد أحداث وقعت عام ١٨٧٠ حلت بريطانيا محلها في دفع الإعانات المالية لمسقط . ورغم ذلك كله لم تنقطع الصلات بين البلدين فإن كثيراً من أبناء العرب في شرق أفريقيا لم ينسوا وطنهم الأصلي . وحينما أسقط حكم البوسعيد في زنجبار في يناير عام ١٩٦٣ وتعرض العرب لاضطهاد الحكومة الجمهورية وكذلك لاضطهاد حكومة تنزانيا بعد ضم الجزيرة إلى تنجانيقا لم يجد الجالية العربية هناك سوى مسقط وعمان ملجأ لها ، وقد عدد اللاجئين بمئة ألف . ومهما قيل من أن العرب في شرق أفريقيا كانوا يشكلون طبقة وأعمالهم وقطاعية مستقلة فإن وضع اللاجئين الآن في مسقط وعمان بعد مشكلة إسبانية

(١) Archon, Vol. 12, p. 225 من الطبعة الثانية

الفصل السابع

الوضع الراهن في بلاد العرب

١ — تجديد النشاط المصري ١٨٣٨ — ١٨٤٠

حينما احتلت قوات إبراهيم باشا نجدا والأحساء من سنة ١٨١٨ إلى سنة ١٨١٩ رأت الحكومة البريطانية في الهند أن تلك فرصة طيبة لإيجاد إدارة منظمة على ساحل الخليج تتعاون معها في قمع حركة الملاحه العربية التي لا تلتزم بأنظمة الملاحة الدولية . ولهذا السبب أرسلت مندوباً عنها يدعى سادليير للتفاهم مع القائد المصري . وقد وصل المندوب البريطاني إلى الأحساء بعد قرار محمد علي بالانحياز من بلاد العرب ، واضطر إلى عبور شبه الجزيرة كلها دون أن يتمكن من اللحاق بإبراهيم باشا . فلما عاود والى مصر نشاطه في بلاد العرب سنة ١٨٣٨ اتخذت بريطانيا موقفاً مختلفاً تماماً الاختلاف عن موقفها السابق ، ففي خلال العشرين سنة الماضية تغيرت علاقتها بمصر كما تبدلت نظرها إلى الخليج العربي . فمهمة لمصر أصبح محمد علي يمثل في نشرها قوة وطنية سامدة في الشرق الأوسط تسهر على طريق البحر الأحمر . فمن الخطورة على مصالحها بمكان أن يمتد نفوذ إلى المرفع الثاني الذي يصل بين المحيط الهندي وبين أوروبا . وبالسبب نفوذ بريطانيا إلى الخليج فقد سارت لها سياسة مرسومة وهي منع أية قوى وطنية كبيرة سبياً من أن تتوسع على حساب الشيخات أو الإمارات الصغيرة . وصفت هذه السياسة إزاء مصر والدول السعودية المتنافسة ، كما صنفها بالسمة لانتهاك هارس والبحري .

اتبع محمد علي في مسنده الحظية سياسة جديدة تقوم على أساس الاستعداد

الحكام المحليين وخاصة أبناء الأسرة السعودية كأداة لبسط نفوذه في بلاد العرب وهكذا عين خالد بن سعود نائباً عنه في الرياض واستخدم موظفي الدولة السعودية المشهورين كعمود بن مطلق للتوغل في عمان التي عمل بها من قبل .

أما في شاطئ الأحساء فقد أقام خورشيد باشا والي المدينة السابق حامية مصرية في القطيف واتخذ هذه المدينة مركزاً للاتصال بالمشيخات الساحلية ولا سيما إمارة البحرين حيث كانت شهرتها في مصايد اللؤلؤ شائعة في مصر . وحسب الوثائق المصرية كان الشيخ عبد الله آل خليفة حاكم البحرين آنذاك هو الذي طلب الاتفاق مع خورشيد باشا لأنه كان يعاني في ذلك الوقت من خلافات أميرية . وقد التجأ خصوصاً من أبناء الأسرة إلى فارس . وبناء عليه أرسل خورشيد مندوباً عنه يدعى محمد رفعت إلى البحرين حيث وقع في مايو سنة ١٨٣٩ اتفاقاً ينص على تعهد الحكومة المصرية بتأييد الشيخ في حكم البلاد ويقدم في مقابل ذلك « زكاة » تقدر بألفي كرونة سنوياً وبعض السفن لمساعدة الحملة المصرية على الانتقال إلى ساحل عمان إذا احتاج الأمر إلى ذلك . ولم يثر بعد على هذه المعاهدة في الوثائق المصرية . أما الوثائق البريطانية فقد شوهت الوضع حينما وصفتها بأنها معاهدة حماية ، وهي تطبق بذلك مفهوماتها الاستعمارية على العلاقات بين الدول الإسلامية في ذلك الحين . ويلاحظ كيف استخدمت عبارة زكاة لوصف المبلغ الذي تدفعه البحرين لمصر ، مما يدل على أن العلاقة تبنى على أساس الرضا المتبادل ؛ هذا فضلاً عن أن المبلغ كان يقل كثيراً عما تطلبه الدول الأخرى الطامعة في البحرين مثل مسقط أو فارس ، وحتى من قبل أن تعتقد هذه المعاهدة ظهر رد فعل بريطاني سريع بعد وصول خورشيد باشا إلى سواحل الأحساء . وكان بالمرستون المعروف بمبادئه الشخصية^(١) محمد علي

(١) S.I.B. Vol. رسالة من بالمرستون إلى هودجر القنصل البريطاني في مصر
تاريخ ١١/ ١٨٣٨

أسبق إلى الاحتجاج من حكومة الهند ، فهو الذي لفت نظرها إلى هذه المسألة منذ نوفمبر سنة ١٨٣٨ وما كادت هذه تتلقى رسالة وزير الخارجية حتى وجهت القائد العام لأساطيل بريطانيا في الشرق ، السير متلند إلى منطقة الخليج ، وتترك التعليمات التي زود بها الحرية للقائد العام لتحديد الحالات التي تستخدم فيها القوة ، ومن بينها حالة إزال قوات مصرية في البحرين . ولم تكن هناك نية لإرسال حامية مصرية إلى تلك الجزر لأن الشيخ عبد الله نفسه لم يكن مستعداً لذلك . وبهذه المناسبة قبلت بريطانيا أن تبسط حمايتها على البحرين إذا طلب شيخها ذلك مع أنها كانت ترفض في السابق مثل تلك الحماية . ومن الغريب أن بريطانيا بنت احتجاجاتها على الصلات الجديدة التي نشأت بين البحرين وبين والي مصر على أساس أن تلك الجزر تابعة لفارس . وسنرى كيف أنها في مناسبات أخرى عديدة عارضت ادعاءات فارس على البحرين ، مما يدل على أن بريطانيا لم تتخذ مبدأ ثابته إزاء تلك القضية بل كانت تغير حججها القانونية حسب مصالحها الخاصة^(١) .

وصل القائد البريطاني إلى الخليج في يوليو ١٨٣٩ ولم يجد مقاومة من المصريين ، إذ أنه كان من الصعب على خورشيد باشا أن ينقل قوات بحرية إلى الخليج بعد أن احتل البريطانيون عدن في أوائل هذا العام . ومن جهة أخرى فإن شيخ البحرين كان يعنيه قبل كل شيء تأمين سلطته ضد منافسيه من أبناء الأسرة . وبما أن بريطانيا قد قبلت الآن ضمان حكمه فإنه يفضل الاعتماد على الحليف الأقوى ، ولذلك أبلغ خورشيد باشا شفاهة بتراجعه عن اتفاق مايو . لم يثن هذا الحادث محمد علي عن مواصلة نشاطه في بلاد العرب ، ولكن بينما تصرف خورشيد باشا مباشرة في مسألة البحرين ، اعتمد هذا القائد على وسطاء في عمان وخاصة سعد بن مطلق الذي كان يعمل من قبل باسم الحكومة السعودية

واستمر حتى هذه الفترة يتصرف باسم خالد بن سعود نائب محمد علي في نجد. وهذا لا يبدو غريباً إذا عرفنا أن خورشيد باشا كان يذكر مراعاة أن الحكم المصري هو وريث الدولة السعودية. وبناء عليه رحبت مشيخات القواسم كالشارقة ورأس الخيمة بسعد بن مطلق كنائب عن والي مصر، لأنها كانت تميل منذ عهد الدولة السعودية الأولى إلى الحركة الوهابية. ومن الغريب أن الشيخ خليفة حاكم أبو ظبي تحول في هذه المناسبة إلى التحالف مع سعد بن مطلق بالرغم من علاقته السيئة في السابق مع الدولة السعودية، ولم يشذ عن ذلك الترحيب سوى قبائل النعيم وذلك لأسباب شخصية محضة فإن سعداً بن مطلق كان قد أساء في السابق معاملة أهل البوذيي والظاهرة لأنه حملهم مسؤولية مقتل أمه في عهد الدولة السعودية الأولى.

ساد لدى السلطات البريطانية في الخليج بعد أن لاحظت التفاف الشيخات حول سعد بن مطلق كمبعوث محمد علي، وكان وليستد الرحلة البريطاني قد لفت منذ سنة ١٨٣٥ نظر بلاده إلى احتمال وصول النفوذ المصري إلى عمان.

وفي هذه المناسبة خرجت بريطانيا عن سياستها التقليدية كما فعلت في البحرين. وبعد أن كانت تقصر تدخلها على الساحل رأت أن تستبد من معارضة قبائل النعيم لمبعوث المصري، وحينما ذهب همل للقيم العام في الخليج آنذاك إلى البحرين في يوليو سنة ١٨٤٠ بحث يطلب رؤساء تلك القبيلة وزودهم بالسلاح والأسلحة، وأهم من ذلك وعدهم بالحماية البريطانية، وهذا أرسل الكوبري همرلي ليصاح على أحوال الحصون والحدود البوذيي وودع همل إليه رؤساء الشيخات وأبهم على موقفهم وهدمهم باستخدام القوة.

وقد نقلت إلى وثائق عابدين صورة التهديد الموجه إلى الشيخ صفري سلطان حاكم الشارقة ومما جاء فيها لا يمكن معوما أن نافذ أثرنا الصلة أن كل أحد من المشايخ الداخلين في سبب الصالح مع حجاب حضرة الدر كز بهادور

(القيم العام البريطاني في الخليج) يعطى لسعد بن مطلق مكان عنده يقع الخلل في صداقته مع حضرة السر كار ذي الاقتدار ولا يلومن إلا نفسه^(١).

كيف كان موقف السيد سعيد من مشروعات محمد علي في بلاد العرب؟ يبدو أنه رغم نخوته من وجود قوة كبيرة منظمة بجواره، فقد كان هذا الحاكم المتشور يمكن كثيراً من التقدير لحاكم مسلم نجح في الأخذ بأساليب الحضارة الحديثة. وتدل على ذلك الرسائل القليلة التي بعثها سعيد إلى والي مصر؛ وقد أشرنا إلى إحدى تلك الرسائل التي طلب فيها تزويده بمذيعين مدبرين من لندن محمد علي. ومن جهة أخرى لم تكن مسألة السلطة في البوذيي تعني حاكمه فقط لأنه يكتفي بتدعيم سلطته في الساحل، ولذلك لم يثر أحد ضجة حول هذه القضية سوى السلطات البريطانية في الخليج.

بل إن سعيداً فكر يوماً ما في التعاون مع محمد علي لتحقيق آماله في ضم البحرين، وتصد بدفع جزية مقابل المساعدة المصرية، والظاهر أن هذا الأمر لم يند مجرد للرسالة، ولكن همل للقيم العام يخشى أن يتم شيء بهذا الصدد، وقد أصرح حكومة الهند بأن ترضى سعيداً في البحرين خاصة بعد عقد اتفاقية عام ١٨٣٩ وذلك من منطلق التفارب بينه وبين أوالي الطموح.

لم يبق محمد علي في مسألة الخليج العربي موقفاً حارماً فتراجع أمام التهديدات الإنجليزية، والظاهر أنه كان يريد أن يتساهل في هذه المسألة على أمل أن تمس بريطانيا الطرف عن مشروعاته التوسعية في الشام والعراق، فإن هذه الولايات كانت محور الدولة الكبرى التي يريد إنشاءها.

(١) وثائق عابدين، مخطوطة رقم ٢٧٠ — حجاز ١٢٥٥ سورة للفرقي القرني رقم ٢ لوفية القرية رقم ١٩٤ حراء بطريرج ٢٩ ربيع الآخر ١٢٥٥ (٥ يونيو ١٨٤٠) رسالة من همل إلى سلطان بن صقر حاكم الشارقة — قتلان رسالة جمال زكريا فاسم ص ٧٨

٢ - الدولة السعودية الثانية

تمكن السعوديون من استرداد سلطتهم على أثر إجبار مصر على الانسحاب من بلاد العرب، نتيجة تدخل الدول الكبرى ضد محمد علي عام ١٨٤٠ وقد استقرت السلطة السعودية في ظل حكم فيصل بن تركي الذي تمكن من التفرل من مصر عام ١٨٤٣ وأعاد للدولة حيويتها، وواصل تطوراتها التقليدية نحو منطقة الخليج، وكان بإمكان حكومة الرياض أن تخضع بعض مشيخات الساحل أو تبطلها بصفة نهائية لولا أن حالت بريطانيا دون هذه النهاية، ولو أن حدة المارسة بالنسبة للسعوديين كانت أقل منها بالنسبة لمصر، إذ أن منع التوسع للمصرى في بلاد العرب كان جزءاً من سياسة دولية عامة اتبعتها بريطانيا في ذلك الحين.

وفي عام ١٨٤٥ تعرضت مشيخة أبو صبي فترة من الاضطرابات النشوية التي تسببت كثيراً في تأجيلها، ونصادف ذلك مع ظهور سدة من مصطن من حامية في أبو صبي وتقدمه نحو ساحل الباحة مما أحدث دغراً لدى حاكمي مسقط ومحمدة لما انتسب إليه إلى أخيه نوري ونايه في مسقط بأن يقبل دفع الجزية لحكومة الرياض كما سارع حود بن عزال إلى إعلان خصومه. وهذه المأساة أدت مناقشات طويلة حول مدى الجزية التي دعتها مسقط وسيبرها من إمارة الخليج للحكومة السعودية (١) فتسمى المصادر السعودية هذه الجزية «الركاة» وقد كراتها كانت ترفع بخصم وأنها تفي نتيجة سياسية، كما أنه كراتها كرات الجزيرة أن هسمه لأموال في الحقيقة بقوة بدنها حالاً كما صعبت للحكومة عذرة أقوى منه

(١) والى عيبر - حصه رقم ٥٥٠ - جابر ٥٥٥ - صورة المرفق المرفق رقم ٥ الوثيقة المرفقة رقم ٥٥٥ - مرفق بتلخيص ٥٥٥ - ريم الآخر ٥٥٥ - ٥ - يوليو ١٨٤٠ - رسالة من حاكم مسقط إلى مصر - كما أنشأه - فلا من رسالة جابر رقم ٥٥٥ - ٥٥٥

عسكرياً، وأن دفع هذه الأموال كان منقطعاً وليس بصورة منتظمة. والركاة على كل حال مسألة دينية محضة. كذلك بذلت المصادر السعودية الجهد لإثبات أن الركاة كانت تحصل من جميع القبائل تقريباً التي تنزل بين قطر وعان بما في ذلك قبائل الظواهر في عان، وبنو هاجر في قطر، والمناصير في الظفرة وهي الآن تابعة لمشيخة أبو ظبي (٢).

والحق إن النظام الإداري للسعوديين كان في حد ذاته لا يستند إلى أسس متينة كما هو منتظر في مجتمع بدوي كمجتمع بلاد العرب في ذلك الوقت، ولذلك يستحسن عدم تطبيق معلوماتنا للدولة الحديثة عند إثارة الجدل حول تلك القضية التاريخية. وعلى كل فقد كان حكم السعوديين لوحات البورعي منقطعاً، فكان قبائلها تنفصل أحياناً، كما حضرت فترة قصيرة لحكام أبو ظبي خلال عامي سنة ١٨٤٨، ١٨٤٩.

وفي عام ١٨٥١ عود فيصل نشاطه في الخليج وحاول في هذه المرة أن يملك أسطولا خاصاً به كان الدولة السعودية الأولى تعتمد على مراكب القبائل أو الشبكات التجارية معها. وفي هذه المرحلة لم يقتصر فيصل على طلب الجزية من مسقط، بل وصل كلاً من البحرين وأبو ظبي بدفع «الركاة» لحكومة الرياض وهذه المأساة قد أسطول البريطان عداوات أمام ساحل الأحساء وضرب مواليه لتهديد السلطات السعودية. وبدون هذا الخلاف سوى بعد قليل على أسس حل الوسط، فاعتبرت بريطانيا أن الركاة لا تفي التبعة السياسية، وبالتالي لا تتعارض مع سياسة الوسم الزامن، كما أن فيصل أخذ يميل عن صدقة السلطات البريطانية في الخليج. وكنت في رسالة عامة إلى كسمول التيم العام ١٨٥٤ (٣) يذكر وجود اتفاق بين أسلافه وبين الإنجليز، تعهد فيه السعوديون بالحفاظ على السلامة لمدة مائة عام وتعهدت بريطانيا بتوكل الساحل من

(٢) الدولة السعودية ج ٥ - م ٥٥٥ - ٥٥٥

الكويت حتى عمان تحت تصرف الدولة السعودية باعتبارها نائبة عن الدولة العثمانية في شبه جزيرة العرب .

ولهذا الخطاب أكثر من مغزى ، فهو يشير إلى اتفاق لا يوجد له أصل في جميع الوثائق المعروفة ، كما أنه يجعل السعودية تابعة للدولة العثمانية وهو ما سقننيه الحكومة السعودية في مناسبات أخرى^(١) .

ومهما كان فيصل بن تركي أكثر حرصاً من أسلافه على مراعاة التقارب مع الإنجليز فإن السلطات البريطانية لم تطمئن قط إلى وجود هذه الدولة الكبيرة نسبياً ، والتي تتطلع للسيطرة على الإمارات والشيخات المرتبطة معها بمعاهدات . ويلاحظ أنه بينما سكت حكام مسقط عن معارضة الحكم السعودي في البوحي من ١٨٥٣ - ١٨٦٩ ، كان الإنجليز يحرضون حلفاءهم باستمرار على التحرش بالوهابيين هناك ، كذلك تدخلوا باسم البحرين سنة ١٨٥٩ لأن فيصلاً كان يلجئ إليه بعض مشايخ آل خليفة المطالبين بالحكم ، ولكن أخطر صدام وقع بمناسبة ثورة القبائل النافرية في أواخر عهد نوبني سنة ١٨٦٥ واستيلائهم على ميناء صور تماماً كما حدث عام ١٨٢٠ حينما استولى البوحي على الليناء ، ومن المعروف أن هذه القبائل تتخذ من المبادئ الوهابية في كثير من الأحيان شعاراً لثورتها ضد حكام مسقط . وقد تعرض بعض المهنود الذين يعتبرون رعايا إنجليز في ذلك الوقت لخسائر مادية من جراء هذه الثورة ، لذلك حمل بيلى المقيم العام البريطاني في الخليج حكومة الرياض مسئولية هذه الأحداث وطالب بغرامة كبيرة ، فلما رفض الطلب ظهر على رأس حملة بحرية أمام القطيف وهدد بتدمير الليناء (يناير عام ١٨٦٦) إذا لم يجب طلبه في خلال ١٨ يوماً .

(١) S. L. B. Vol. 113. مرفق بخطاب كابل إلى حكومة بومباي بتاريخ ١٨٥٤/١/١٤

تصادف هذا التهديد مع موت أكبر شخصية في تاريخ الدولة السعودية الثانية - فيصل بن تركي - وظهور شبح الحرب الأهلية بين ابنه عبد الله وسعود ، لذلك سارع عبدالله الذي تسلّم السلطة في بداية الأمر إلى استرضاء الإنجليز ، فأرسل عبدالله بن مانع إلى مقر المقيم العام في بوشهر لتقديم الغرامة والاعتذار ، وفضلاً عن ذلك أصدر تصريحاً هاماً في أبريل عام ١٨٦٦ أعلن فيه عبد الله بن فيصل عن رغبته في صداقة الدولة البريطانية ، وتعهد باحترام مصالح رعاياها في المناطق التابعة له . وأهم من ذلك تعهد بعدم المساس أو الهجوم على أراضي الشيخات والقبائل المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا^(١) . وبالفعل توقفت التطلعات السعودية نحو الخليج فترة من الزمن ، وحينما يرد عبد العزيز آل سعود في هذا القرن إلى الدولة السعودية حيويته وقوتها ويعظم من أجل ذلك بالمعارضة البريطانية ستبرز بريطانيا هذا التعهد للاحتجاج على النشاط السعودي في منطقة الخليج .

٣ - البحرين والادعاءات الفارسية

نرض آل خليفة أثناء حكمهم للبحرين لأطاح جميع الدول المجاورة ، ولقد لجأوا أحياناً إلى استرضاء هذه الدول بدفع الإتاوات كما أنهم استعانوا ببعضها على البعض الآخر في أحيان أخرى . وكان أقرباء آل خليفة في قطر يحسدونهم على حكم تلك الجزر النفية وخاصة البحار المشهور رحمة بن جابر وهو الذي أغرى سعوداً عام ١٨١٠ بالاستيلاء عليها . فلما نجح آل خليفة في استرداد سلطتهم عاد يفرى السيد سعيد عام ١٨١٦ بضماً إلى مسقط مما أدى إلى إرسال حملة فاشلة على نحو ما رأينا . ولم تنقطع غارات رحمة الانتقامية على سفن البحرين إلا عند مقتله في المعارك البحرية عام ١٨٢٨ ، لذلك كان من المتوقع أن يرحب حكام البحرين بنظم تأمين الملاحة التي فرضتها بريطانيا بالقوة على مشيخات ساحل عمان ، غير أن بريطانيا لم تكن في ذلك الوقت قد اتخذت بعد سياسة واضحة إزاء البحرين في إطار مبدأ الوضع

وميس وزراء فارس مذكرة هامة رداً على هذا الخطاب . فاهتم بإثبات حكم القاجارين البحرين ولو فترة قصيرة . واستخرج لهذا السبب عملة ذهبية مفروقة في البحرين باسم الشاه عام ١٨١٧ وهذا في حد ذاته أمر مشكوك فيه إذ لم يثبت أن البحرين كانت لديها دار لسك النقود في ذلك الوقت . والأخطر من ذلك أن رئيس وزراء إيران ادعى في المذكرة بأن « الشهور السائدة لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة أن الخليج الفارسي من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزائره وموانيه بدون استثناء ينتمي إلى فارس ، بدليل أن الخليج يسمى بالفارسي » وستتولى بعد ذلك المذكرات بين فارس وبريطانيا ، وكان حكم البحرين لا يذكر لأنفسهم شيئاً . وفي عام ١٨٤٨ ادعت مذكرة فارسية أخرى بأن « لية أهل البحرين من فارس وأنهم يريدون الانضمام إلى فارس »^(١) .

لم تمر بريطانيا هذا الموضوع اهتماماً فظلت تتعامل مباشرة مع رؤساء البحرين على أنهم حكام مستقلون . وبناء عليه عقدت مع محمد بن خليفة اتفاقاً بشأن حظر تجارة الرقيق ١٨٤٧ . ومن الواضح أن السياسة البريطانية لم تهدف قط إلى المحافظة على إمارة عربية ، بل كان دفاعها عن حكومة العتوب في البحرين جزءاً من السياسة العامة التي تتبعها في الخليج . ألا وهي احترام الوضع الراهن . ولما لم تغير موقفها حيناً استطاعت بمحاولات السعوديين ضم الجزر ، بل إن متاولمها لتتدخل السعودي كانت أشد . ذلك أنه بعد أن يش عبد الله من مؤازرة حكومة طهران حاول أن يجمع بعض الرؤساء العرب في الجزر والسواحل الجنوبية مما أثار الرعب لدى محمد بن خليفة ، وأخذ يقطع إلى حليف آخر فاتجه إلى الدولة العثمانية ، وكان ذلك في عهد تولى بالمرستون لوزارة الخارجية وهو من أنصار التوسع الاستعماري ، ولذا رأى في هذا الحادث مناسبة لبحث إمكان وضع البحرين تحت الحماية البريطانية . ولو أن السلطات المحلية لم تأخذ بهذا المشروع نظراً لوفاء

عبد الله بن خليفة جد قبيل ، والاعتقاد بأن حكومة البحرين مقبم بشي من الاستغناء^(١) .

لم يتحقق ظن الحكومة البريطانية ، فقد التجأ محمد بن عبد الله للطلاب بالسلطة إلى فيصل بن تركي وأعلن نفسه تابعاً له واستعد لغزو البحرين أو على الأقل مهاجمة السفن التابعة لها . وقد جرت هذه الأحداث ببريطانيا إلى جنوب موالي الأحساء أكثر من مرة وخاصة ميناء الدمام الذي اتخذ منه محمد بن عبد الله آل خليفة مقراً له . وقد دمر الأسطول البريطاني هذا الميناء الصغير سنة ١٨٥٩ وذلك حيناً قام محمد بن خليفة بمحاولة جديدة لغزو الجزر . ومع ذلك لم يعتبر حاكم البحرين هذا السل كاتياً لتأمين حكمه فكان يطالب بتسليم حصصه داخل بلاد العرب . وكما هو معروف لم تكن بريطانيا مستعدة لتحمل مثل هذه الأعباء .

أخذ محمد بن خليفة حاكم البحرين ينمي قوته البحرية . وفي نفس الوقت رأى أن يوطد صلاته بالدول الإسلامية الكبيرة المجاورة ، فكان يرفع أحياناً علم فارس وأحياناً أخرى العلم العثماني ، مما يدل على أن مظاهر السيادة لم تكن تعني هؤلاء الحكام الصغار طالما أنهم يتمتعون بسلطة فعلية في أقاليمهم . وربما دفعه إلى ذلك تأنيب القوم العام له حيناً أراد أن يستخدم أسطوله الجديد في مهاجمة الأحساء بنفسه . وذهب حاكم البحرين في تحدى بريطانيا إلى حد دعوة وكلاء من بغداد ومن طهران للإقامة في بلاده . وقد اختارت فارس أحد الأشخاص المعروفين بعدائهم للإنجليز ويدعى ميرزا مهدي خان ليشملها في البحرين . وبذل البعث الفارسي نشاطاً كبيراً حتى انتزع محمد بن خليفة بأفضلية إعلان تبعية لفارس والاعتراف بسيادتها ودفع جزية سنوية لحكومة طهران (أبريل ١٨٦٠) .

ومهما كان لهذا الإعلان من مغزى بالنسبة للادعاءات الفارسية فإن

الملاهبسات تدل على أنه لم يصدر إلا لأسباب تتعلق بمنازعات أميرية ، ولم تكن الحكومة الفارسية على كل حال قادرة على وضعه موضع التنفيذ كما لم يكن محمد بن خليفة نفسه يرضى بالتنازل عن سلطاته لو أنه علم بأن فارس تمتلك القوة البحرية الكافية لاحتلال بلاده.

اعتبرت بريطانيا هذا الإعلان غللاً بسياسة الوضع الراهن ، ولذلك أسرع جونس المقيم العام في بوشهر بإبلاغ النبا إلى رولنس الوزير الانجليزي بطهران ، ووصف هذا الحادث بأنه شديد الخطورة بالنسبة لبريطانيا . ولكن رولنس أكر ألا يثير هذا الموضوع في مناقشة دبلوماسية صاخبة قد تلفت نظر الدول الأوروبية الأخرى وخاصة روسيا وتؤدي إلى تدخلها في سياسية منطقة الخليج .

لذلك اكتفى رولنس بنصح الحكومة الفارسية بعدم القيام بأي عمل عسكري في الخليج قبل طرح المسألة للبحث في لندن^(١) . ولكن عندما تلقى رسل وزير الخارجية في ذلك الوقت تقرير رولنس عن مشكلة البحرين أحاله إلى مكتب الهند وبعد مشاورة مع الحاكم العام بكلكتا في ٢٨ فبراير سنة ١٨٦١ قرر أنه لا بد من إعلان البحرين إمارة منفصلة عن الدول المجاورة . وبذلك اتخذت بريطانيا الخطوة الحاسمة التي كانت تتردد في اتخاذها من سنة ١٨٤٠ ويلاحظ أنها اتخذت في الوقت الذي تحول فيه حاكم البحرين عن صداقتها ، ولذلك اضطرت لاستعمال وسائل الضغط لفرض شروطها على حاكم البلاد ، ولو أنها اتخذت نفس هذا القرار قبل سنة ١٨٦٠ لما احتاجت إلى استخدام مثل هذه الوسائل .

خرج جونس على رأس أربع سفن حربية بريطانية ، وبعد حصار لميناء النامة قدم نص معاهدة جديدة إلى محمد بن خليفة لتوقيعها . وتشير مقدمة المعاهدة إلى أن البحرين إمارة قائمة بذاتها وتحدد أهدافها كما يلي :

(١) F. O. 60 vol. 249 رسالة من جونس إلى رولنس بتاريخ ١٧/١/١٨٦٠ وقد وضع رولنس السفير البريطاني في طهران مؤلفاً هاماً عن الصراع البريطاني الفارسي في آسيا بعنوان : England and Russia in the east.

« نظراً للاضطرابات التي أحدثتها القبائل البحرية ، فإن محمد بن خليفة أعلن انفتاحاً إلى معاهدة الصداقة والسلام الدائم التي تهدف إلى تقدم التجارة وسلامة جميع الشعوب التي تستعمل هذا البحر للاحتيا » و« تحوى المعاهدة على الشروط الآتية^(١) : تأكيد جميع المعاهدات السابقة بين البحرين وبريطانيا ، تعهد شيخ البحرين بالامتناع عن أى اعتداء بحرب أو الاشراف على أعمال القرصنة ، مادامت بريطانيا تحده بالعون اللازم لحفظ جميع ممتلكاته من اعتداءات القبائل التي تسكن الخليج . وتنفيذاً لهذا التعهد يقبل شيخ البحرين أن يجبر المقيم العام البريطاني بكل حادث اعتداء يقع عليه في أقرب وقت ممكن ، ويقبله حكماً بينه وبين المعتدين . وتعهد ألا يتخذ هو أو أحد رعاياه أى إجراء معضاد بدون موافقة الحكومة البريطانية ، إذا رأت بريطانيا ضرورة ذلك . وتعهد المقيم البريطاني بأن يتخذ من جانبه الإجراءات اللازمة ضد المعتدين على شيخ البحرين أو رعاياه . كما يقبل شيخ البحرين الأحكام التي يصدرها المقيم ضد أحد رعاياه إذا كان معتدياً . يستطيع الرعايا البريطانيون الإقامة والتجارة في البحرين دون قيد لحريتهم ، على أن يدفعوا جرعة عن بضائهم لا تزيد على ٥ ٪ من قيمة تلك البضائع ، ويتمتع هؤلاء الرعايا بامتيازات الدولة الأولى بالرعاية . وأخيراً تحال الخلافات بين الرعايا البريطانيين وبين أهل البحرين إلى المقيم البريطاني في بوشهر إذا لم يستطع الوكيل المحلي في البحرين تسوية هذه الخلافات . وكذلك المقيم البريطاني منح وساماته بشأن المنازعات التي تقع بين رعايا الإمارة وبين أحد سكان موافى الخليج التابعة لقبائل حاينة لبريطانيا .

وقعت هذه المعاهدة في ٣٠ مايو سنة ١٨٦١ وهي بمثابة تطبيق لاتفاقات الهدنة التي سبق عقدها مع مشيخات الساحل بالنسبة لجزر البحرين ، يضاف إلى ذلك الامتيازات الفئوية والقضائية التي أدخلت من قبل في مسقط ولكن البحرين لم تصل بعد إلى نظام الحماية الرسمي .

(١) Aitchison vol. 7.p. 51

لم تكفل الاتفاقية حسن التعام باستمرار بين محمد بن خليفة وبين الأعيان
في سنة ١٨٦٧ بعد توقيع المعاهدة بست سنوات شن محمد بن خليفة غارة على
جزيرة قطر التي كان يعتبرها من تواجده ، ومع ذلك فقد احتربتها بريطانيا عماله
لاتفاق سنة ١٨٦١ لذا أئذره المقيم البريطاني بالعودة إلى بلاده ، ولكنه استمر
حمله الانتقامية في قرى قطر . وقبل أن تتدخل السلطات البريطانية بالفعل رد
قبائل قطر نفسها بهجوم مضاد مما أحدث خسائر كبيرة في الجانبين ، لذلك قد
بيل محاصرة البحرين في أغسطس سنة ١٨٦٧ ولم يكن في استطاعة محمد بن
خليفة المقاومة ففر إلى داخل بلاد العرب تاركا السلطة لأخيه علي بن خليفة
ولم يرفع الانجليز حصارهم إلا بعد أن تعهد الحاكم الجديد باحترام اتفاق سنة ١٨٦١
وعلاوة على ذلك قبل عدة شروط تأديبية فرضها المقيم العام ، ومما جاء في مقدم
تلك الشروط « بأن محمد بن خليفة أو ترك عملا من أعمال القرصنة فإن منته
الشرعية كحاكم للبلاد قد زالت عنه »

أما الشروط ذاتها فكانت غاية في القسوة ، فهي تقضي بتسليم جميع السفن
الحربية التي تمتلكها الأسرة الحاكمة من آل خليفة . ودفع مبلغ مائة ألف دولار
غرامة إلى المقيم البريطاني ، يدفع منها ٢٥ ألفاً فوراً ويقسط الباقي على ثلاث
سنوات . إبعاد محمد بن خليفة نهائياً عن حكم البلاد وتسليمه إلى المقيم العام
في حالة عودته إلى البحرين . وإذا حالف الحاكم هذه التعهدات يعتبر هو
نفسه فرساناً . تعيين وكيل دائم لحاكم البحرين في بوشهر حتى يتلقى إرشادات
المقيم العام .

بلاحظ أن هذه الشروط كانت تعنى سير البحرين بسرعة أكثر من غيرها
نحو الحماية ، إذ أن تجريدها من القوى البحرية يجعل بريطانيا بضرورة الحال
مسؤولة عنها . وقد أدركت الحكومة الفارسية منزى هذه التطورات ، ولذلك
عاودت التذكير بادعائها لدى حكومة لندن .

وبمذه المناسبة أحاب كلارندون وزير الخارجية على خطاب محسن خان السفير
الفارسي بتصريح هام في ٢١ أبريل سنة ١٨٦٩ ومع أن التصريح غامض بعض
الشيء إلا أن فارس اتخذته أساساً دعماً لادعائها حينما أثارت قضية البحرين في
عصبة الأمم سنة ١٩٢٧ . ويشير التصريح إلى أن هدف بريطانيا من الاتفاقات
السابقة مع حكام البحرين هو منع الاضطرابات البحرية وتجارة الرقيق . وقد
عقدت هذه الاتفاقات في وقت لم يكن لفارس فيه أى تمثيل في تلك الجزر . ومع
هذا إذا كان بإمكان فارس أن تؤدي هذه المهمة فإن بريطانيا زحبت بذلك لأنها
ستخفف عن أعبائها ، وهي واثقة من أن الشاه لا يرضى بالاضطرابات وتنبؤ
الحكومة البريطانية أن تغير الشاه بعد ذلك بجميع الإجراءات التي تتخذها بشأن
البحرين مقدماً ، إلا إذا دعت الضرورة اتخاذ إجراء سريع فتقوم بإبلاغه به بعد .
والنقطة الهامة التي استندت إليها فارس هي قول كلارندون بأن بريطانيا كانت
تجدهم في السابق أحفاجاً فارس بالنسبة لبحرين ، أما الآن فستولى عيانتهم
هذه السلطة .

ومن الواضح أن هذه العبارة لا تعنى اعترافاً بانسيادة كما ستؤكد الحكومة
البريطانية نفسها بعد ذلك بقيل^(١) .

لم يستسلم محمد بن خليفة بعد خروجه من البحرين ، بل ذهب إلى الكويت
حيث حول آل الصباح التوسط بينه وبين أخيه . وقبل على بن خليفة عودته
على مسئوليته . وقد لاحظ محمد أن الأسياخ عام من حكم أخيه الذي أنقل الناس
بالضرائب - ربما للوفاء بالقرارات التي فرضتها بريطانيا ، ولذلك رأى الفرصة
ساحية لاسترداد السلطة مما استدعى تدخله عسكرياً بريطانياً ثانية . وفي أثناء
محاولته انتزاع الحكم من أخيه اتصل محمد بالحكومة الفارسية التي أرسلت من

(١) انظر مضمون التصريح في Hurewitz p. 172 vol. 1
وقد ناقشه كل من : Adamiyat Chapter 5 —
Farugi p. 78 S.Q

جديد مهدى خان كممثل لها في البحرين غير أنها كانت عاجزة عن فعل شيء ما لتأييده عسكرياً.

وقد كشفت هذه الأحداث المتكررة لفارس كيف أن افتقادها لقوة البحرية هو الذي أضعف مركزها في الخليج العربي ولم تكن بريطانيا ترحب بقيام دولة بحرية أبداً كانت في تلك المنطقة ، لذلك أنجحت فارس منذ عدة سنوات إلى الولايات المتحدة لمساعدتها في بناء أسطول دول أن تظهر نتيجة هامة . وفي أوائل سنة ١٨٧٠ استدعت خبيراً فرنسياً يدعى بوداي فاقترح أن تزور فارس لفرنسا جزيرة خراج مدة ٩٩ سنة مقابل مساعدة فرنسا في بناء الأسطول الفارسي . ولم تنجح الحرب السبعينية العرصة لتتابع هذا المشروع ، حينئذ عرضت بريطانيا أن تقوم بنفس المهمة إذا تنازلت فارس عن ادعاءاتها في البحرين^(١).

بمستحق مما سبق :
في أواخر القرن التاسع عشر ، عندما أصبح طرأ اهتمامها بالبحرين ، ولكن على فرض أن بريطانيا لم تفعل ذلك فإن القوى العربية المختلفة كانت في البحرين تلك قوات بحرية لا يستهان بها في ذلك الوقت أنفسهم ، وكانوا يستعدون أن يردوا عن أنفسهم محاولات الفرس . وهذا الافتراض نفسه يستند من أقوال مايو الحاكم البريطاني لهذه فقه بحث في سنة ١٨٧٠ بمذكرة إلى الحكومة الفارسية يقول فيها إن بحارة فارس ما كانت تستطيع أن تمنع بالأمس ولا وجود الأسطول البريطاني في الخليج ، ولو نزلت بريطانيا عن الاهتمام بأمن الملاحة فإن مسقط وغيرها من الإمارات العربية ستعرض شواطئ فارس وملاحتها للخطر ، وقد يظهر منافس آخر جديد هو الدولة العثمانية التي لم تكن تهتم حتى الآن بوضع قوة بحرية لها في الخليج^(٢).

(١) أبرز فروع P. 87 Faragei هذا الحادث الدلالة على سقوط حق فارس في البحرين .

(٢) فلا عن جمال زكريا لادم من ١٧٣ رسالة تحت الطبع

٤ - ظهور إمارة قطر

في ظهور قطر كوحدة سياسية متأخراً عن مشيخت الساحل الجنوبي الأخرى ، وكانت شبه الجزيرة تخضع أحياناً للدولة السعودية ، وأحياناً لإمارة البحرين ولما كان النظام القبلي هو السائد في قطر فكثيراً ما كانت بعض القبائل تلحق ولائها بالبحرين ، والبعض الآخر لحكومة الرياض ، وقد لا تتبع حكومة من الحكومات المنظمة لسياسياً .

وأم قبائل قطر هي آل النعيم التي لها فرع كبير في عمان ، والناصر التي تنتشر أيضاً في أبو ظبي ، ثم بنو هاجر . وبذلك على أن التوزيعات القبلية لا تخلق دائماً التفتتات السياسية . ومن الناحية المذهبية انتشرت الحركة الوهابية في قطر ، ومع ذلك فإن صلاتها بالبحرين ظلت قوية .

وربما يرجع ذلك إلى أن آل خليفة أنفسهم نشأوا في قطر وطغوا بدعوى حق السيادة على مبدأ الزيادة التي حرموا منه لغزو البحرين حتى بعد قيام إمارة قطر في سنة ١٨٦٨ وفي أوائل القرن التاسع عشر اتخذ رحمة بن جابر من خور حديد على الساحل الغربي لشبه الجزيرة وكرماً لهاجة سفن صيد الفؤوق وخاصة من البحرين . وما أن تحصل آل خليفة من هذا الحظر المأمم حتى استردوا مع نفوذهم في شبه الجزيرة .

ومالئت الدولة السعودية أن تمت في عهد فيصل بن تركي ، فاحتل السديري طرأ في سنة ١٨٥١ ومطالب حكومة البحرين بتأخيرات الجزية فكانت نفسها عن نفسها وعن قبائل شبه جزيرة قطر أيضاً . ولذلك يستند البعض بأن عبارة « البحرين وتوابعها » التي وردت في معاهدة سنة ١٨٦١ المتعددة مع بريطانيا كانت تعني قطر وأولو أنه لم ينص قط عليها بالاسم .

وفي الستينات من القرن التاسع عشر تعددت ثورات قبائل قطر ضد حكومة البحرين^(١) ولم تشارك قبائل النعيم في بداية الأمر . لذلك لم تنجح الثورة التي قام بها عيسى بن طريف سنة ١٨٦٣ وكان محرك تلك الثورات المكون المكونة على القبائل رغم فقر البلاد والتي ترهقهم بها الحكومات المختلفة . وفي سنة ١٨٦٦ تجمعت معظم قبائل قطر تحت قيادة محمد آل ثاني الذي كان يعمل جامعاً للضرائب لحساب آل خليفة ، ولكن نظراً لعدم وفائه بجميع الالتزامات أرسل محمد آل خليفة أحد أقربائه للقيام بهذه المهمة ، ولذا عم السخط شبه الجزيرة واضطرت حكومة البحرين إلى الاستعانة بأبو ظبي أحياناً وبالحكومة الرياض أحياناً أخرى ، واتسع نطاق القتال مما أعطى بريطانيا الفرصة للتدخل في النزاع ، فاعتبرت تدخل البحرين منافياً لمعاهدة سنة ١٨٦١ وتوسعت لتنظيم العلاقة بين البلدين على أساس أن يدفع آل ثاني مبلغاً معيناً للبحرين نيابة عن قبائل النعيم . ويجوز أن يدفع مكوساً أخرى للحكومة الرياض نيابة عن القبائل التي تسلم بالولاء له^(٢) ، ولا يعني ذلك تبعية قطر لأي من الحكومتين . وهكذا صار لقطر إمارة مستقلة تحت زعامة آل ثاني . وينتمي آل ثاني إلى قبيلة المعاضيد وهي ليست أكبر قبائل قطر ومع ذلك فقد حافظت على الإمارة لأنها راعت كيانات القبائل الأخرى . ويتضح مما سبق أن بريطانيا هي التي ساعدت على قيام هذه الإمارة ووجدت في أحداث سنة ١٨٦٨ فرصة لربط قطر بمجلة نظام الهدنة .

على أن المخطط البريطانية لم توفق في الاحتفاظ بالنفوذ على قطر مثل المشيخات الأخرى ، ففي العام التالي لقيام الإمارة انتزع قائم آل ثاني السلطة من أبيه ، ورأى أن يتخلص من أعباء الضرائب التي تثقل قبائل شبه الجزيرة ، ووجد في العثمانيين حلفاء طبيعيين يحمونه من أطماع آل خليفة الذين ارتبطوا

(١) الزبيدي ص ١١٣ وما بعدها .

(٢) أنظر سمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٢٨٠ وما بعدها .

ارتباطاً أوثق بمجلة بريطانيا . ولذا استسير قطر في خط مغاير للمشيخات حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

إن سياسة الوضع الراهن التي اتبعتها بريطانيا طوال القرن التاسع عشر هي التي أدت إلى هذا التفكك الذي نشاهده الآن في شرق جزيرة العرب ، وهي التي استفادت من ذلك التفكك في نهاية الأمر .

ومع أن هذا الخط الملاحة البخارية أصبح أسرع طريق المواصلات بين أوروبا والهند إلا أن الأوساط المختلفة في بريطانيا لم تشأ أن تجعل مواصلاتها مع الهند تحت رحمة مصر وفرنسا ، لذلك ناقش كل من مجلس العموم ومجلس إدارة شركة الهند الشرقية سنة ١٨٣١ موضوع إنشاء خط ملاحى آخر عبر الخليج نهري دجلة والفرات .

ولهذا الغرض أرسلت بعثة فنية برئاسة الكولونيل تشيسى طالت بأحاء العراق وانتهت إلى صلاحية النهرين للملاحة البخارية .

والحق إن ولاية بغداد اعتبرت منذ زمن طويل حلقة مكملة لطريق الخليج العربى ، ولما تطلعت بريطانيا إلى إحراز تقوذ هناك منذ أوائل القرن التاسع عشر . وليس بواحد تلك السياسة في تأييد الانجليز لأحمد المليك الكرج سليمان كوشك الذى أراد إعلان استقلاله عن حكومة استامبول سنة ١٨٠٧ وكانت العلاقات بين بريطانيا وبين الدولة العثمانية قد انقطعت ، فأرسل كاتنج وزير الخارجية آنذاك إلى القنصل البريطانى في بغداد يحثه على تأييد الحركة^(١) ، لهذا كان من المتوقع أن تعمل الدولة العثمانية بعد إسقاط دولة المالك الكرج في العراق سنة ١٨٣١ على مقاومة التسلل البريطانى ، والذى حدث هو العكس فقد تعاونت السلطات العثمانية مع بعثة تشيسى وى سنة ١٨٣٥ صدر فرمان برفض لسفيتين بريطانيتين بالملاحة في الرافدين بصورة منتظمة . ثم سمحت السلطات العثمانية بعد ذلك بأن تلتحق بهما سفينة حرية لاجراسه . ولم تعد بريطانيا تخطى لنقل البريد على هذا الخط وحسب ، بل فتحت شركة الهند الشرقية أسواقاً جديدة في آسيا الوسطى عبر الخليج .

(١) F. O. 60. vol 1 (١) خطاب من كاتنج إلى مارفورد جونز بتاريخ ١٨٠٧/١/١٠ .

الفصل الثامن

المظاهر العامة لتنفيذ البريطانى

١ - الخليج وطرق المواصلات

برزت أهمية الخليج الاستراتيجية بالنسبة للهند أثناء الحروب النابوليونية ولم تغير نظرة المستعمرين البريطانيين للخليج بعد القضاء على تقوذ فرنسا في الشرق ، إذ لم يمض زمن طويل على ذلك حتى بدأ الزحف الروسى نحو الجنوب في اتجاه فارس ، وتعرضت تلك البلاد من جراء هذا التنافس الاستعماري لاحتكاك عسكريين بريطانيين : الأولى من سنة ١٨٣٨ إلى سنة ١٨٤٢ والثانية من سنة ١٨٥٦ - ١٨٥٧ ونزلت كلتا الحملتين بشواطئ فارس للتأخذه للخليج .

وحق بدون تهديد الدول الأوروبية الأخرى كانت بريطانيا تعتبر الخليج العربى طريقاً هاماً من طرق المواصلات وأسرعها بين الهند وأوروبا ، وقد رأينا كيف استخدمته في القرن الثامن عشر لنقل البريد ، وى الثلاثينات من القرن اتانى أخذت الملاحة البخارية تحمل عمل الملاحة العربية الشراعية في المحيط الهندي وبالتدريج أخذ دور الملاحة العربية يقتصر على التجارة بين اللواتى الصغيرة في الخليج وى شرق أفريقيا .

وبخاصة انتشار الملاحة البخارية تجددت الحاجة التقليدية بين طريق البحر الأحمر والخليج العربى ، وقد أنشأت بريطانيا خطاً ملاحياً يصل بين بومباي والسويس على أن يرتبط بالخط الفرنسى الذى يصل ما بين مارسيليا والاسكندرية

لم تنف المشروعات البريطانية عند خطوط الملاحة ، ففي سنة ١٨٥٦ أرادت بريطانيا أن تربط الخليج بالبحر الأبيض عن طريق خط حديدي يمر بولابي بندا وحلب . وإذا كان هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ فذلك لأن الحكومة البريطانية رفضت أن تضمن حقوق الساميين .

كذلك أصبح الخليج العربي من أبوى المناطق في العالم التي مدت بها الأسلاك البرقية ، فقد كشفت ثورة الهند سنة ١٨٥٧ عن ضرورة نقل الأنباء على وجه السرعة ، وحرصت بريطانيا على إنشاء شبكة برقية تمتد من الهند إلى الخليج ثم عبر العراق أو إيران . وكانت الدولة العثمانية من جهتها تعمل على الاستفادة من خطوط البرق لتأكيد سلطتها في الولايات ، ولذلك أنشأت لحسابها شبكة برقية تصل ما بين الأستانة وبنداد ، وقد ربطت هذه الشبكة بالخط البريطاني ، وقد رأت بريطانيا تأمينا لمواصلاتها البرقية أن تنشئ خطا آخر من بوشهر إلى طهران ببنداد ، وذلك لعدم اعتمائها إلى وجود سلطة عثمانية قوية جنوب العراق .

وقد استدعت خطوط البرق عقد اتفاقات مع مسقط والشيخات العربية المختلفة أولا للسماح بإقامة المنشآت ، ثم للتمهيد بالمحافظة عليها . وقد شملت هذه الاتفاقات النص على معاقبة الذين يلحقون الأضرار بأعمدة البرق (١٨٦٤ - ١٨٦٥) .

٢ - مسألة تجاره الرقيق

مارال الخلاف دأرا حول أهداف بريطانيا من مكافحة تجارة الرقيق ، فيدعى معطر المؤرخين الإنجليز أن العوامل الإنسانية كانت تحتل الدرجة الأولى ، لكن الشائع عند غيرهم هو أن بريطانيا حققت من وراء ذلك مصالح اقتصادية وسياسية . وتشتمل المصلحة الاقتصادية في أن الاستعمار أخذ يتوغل في القارة الإفريقية في القرن التاسع عشر ، فمن مصلحة بريطانيا كدولة مستعمرة أن تبقى اليد العاملة في

مستعمراتها . والا تسمح بنقلها إلى الخارج . ومن الناحية السياسية كانت الاتفاقات التي تعقد بين بريطانيا من جهة والدول الأوروبية أو الآسيوية والإفريقية من جهة أخرى تمنح الأسطول الحربي البريطاني حق التفتيش على سفن الدول المتعاقدة ، مما أكسبه نفوذا أعظم فوق البحار .

والذي يعنيها هنا هو بيان كيف كانت مكافحة الرقيق مظهرا من مظاهر النفوذ البريطاني في الخليج . يدلنا على ذلك مثلا أنه حينما طلبت الدولة العثمانية عام ١٨٤٧ مشاركة بريطانيا في مكافحة تجارة الرقيق بالخليج العربي قوبل طلبها بالرفض .

وبينا كن الأوروبيون يركزون نشاطهم في نقل الرقيق من غرب أفريقيا إلى العالم الجديد ، كن العرب يعملون على الساحل الشرق لأفريقيا ، واشتهر العربانيون بصنعة خاصة بهذا النوع من التجارة وحققوا من ورائها أرباحا هائلة . ولم يكن الرأي العام حتى في أفريقيا نفسها قد تطور بعد ليستفكر هذا النوع من الممارسات الاجتماعية ، فإن رؤساء القبائل الأفريقية هم الذين كانوا يسترقون مواطنيهم نتيجة حروبهم القبلية ، ثم يحملونهم إلى الموانئ ليبيعوه للتجار الأوروبيين أو العرب .

ويرجع أول تدخل بريطاني في هذه المسألة بمنطقة الخليج إلى مفاوضات سنة ١٨٢٠ التي نصت على أن تجارة الرقيق نوع من القرصنة ، ولكن دون تحديد الوسائل التي تكفل وضعها موضع التنفيذ . أما أول معاهدة محددة عقدت مع السيد سعيد حاكم مسقط سنة ١٨٢٢ وكان فاركور حاكم جزيرة موريشيس هو الذي أهتم بهذه القضية ، نظرا إلى أن تلك الجزيرة تقع قريبا من ساحل أفريقيا الشرق . نبهت القيم العام بالخليج إلى مسقط حيث صادف استسلاما تاما من حاكمها ، بل إن السيد سعيد لم يفقد روح الخجلة نحو حلفائه حينما قال إن هذه الاتفاقية ستكشف عما خسرنا فاجحة ، ولكن حتى لو ترقب عليها خسائر أعظم لتعلمنا نفس الشيء . إرضاء للحكومة البريطانية . وقد حظرت معاهدة سنة ١٨٢٢ على التجار العرب

أن يبيعوا الرقيق في الأقطار التابعة لدول مسيحية . وهذا يعني إقبال المستعمرات البريطانية والفرنسية والبرتغالية في وجه التجار العرب — ولوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ سمح للأسطول البريطاني بتفتيش السفن العمانية في المحيط الهندي وراء خط يقع على ستين ميلاً من ساحل أفريقيا الشرق ، أي أن تجارة الرقيق بين شرق أفريقيا والخليج استمرت دون تدخل خارجي إلى أن كان عقد معاهدة الصداقة والتجارة بين بريطانيا وبين مسقط فاستغلت الأولى هذه الفرصة لتتفقد رقابتها على الملاحة العربية ، وألحقت بالمعاهدة أنظمة جديدة للتفتيش وذلك بتوسيع المنطقة التي يسمح فيها للسفن البريطانية بتتبع السفن العمانية ، وإباحة حق التفتيش لسفن البحرية الهندية بالإضافة إلى سفن البحرية الملكية في الخليج كان نادراً في ذلك العصر . كما استاء السيد سعيد لهذا الوضع لأنه اعتبر مماوسة سفن تملكها شركة تجارية لحق التفتيش على سفنه إهداراً لمركزه الأدبي أمام رعاياه .

وكان لسعيد مبرر قوي لهذا الاستياء ، فإن نظرة حكومة الهند إلى مكافئة تجارة الرقيق كانت أكثر تأثراً بالأهداف السياسية المحضة ، وتريد أن تخضعها بصراحة أداة لتقوية نفوذها في البلدان المجاورة . وقد رأينا كيف رفضت حكومة الهند إشراك الدولة العمانية معها في إجراءات المكافئة . وكتب هنل بهذا العدد يقول : « إن الدولة العمانية ستخذ هذه الرقابة حجة لإرسال أسطول حربي إلى الخليج ، وسيكون هدفها الحقيقي هو إعادة توطيد نفوذها في بلاد العرب . فلا بد إذن من توقيع اتفاق بين الدولة العمانية بضمين لبريطانيا وحدها حق التفتيش ^(١) » .

بدل على ذلك أيضاً أن فرنسا عارضت مبدأ التفتيش البحري ، ورفضت أن تشترك مع بريطانيا في ممارسته حتى لا تطالب هي الأخرى بالرضوخ له . لذلك كله لم تتم الإجراءات ، البريطانية فصرح شيل السفير البريطاني في طهران

سنة ١٨٤٢ بأن تجارة الرقيق قد ازدادت في منطقة الخليج رغم الإجراءات البريطانية . لذلك تدخل أوردن مرة ثانية وعرض على السيد سعيد حظر تجارة الرقيق بصفة تامة .

أثار هذا العرض الذعر في نفس السيد سعيد لأنه لا يريد أن يفقد صداقة الإنجليز ، لذلك عرض حلاً وسطاً ^(٢) وهو أن توقف التجارة بين الممتلكات الأفريقية وبين الممتلكات الآسيوية من السلطنة . وعلى هذا الأساس تم عقد معاهدة جديدة في أكتوبر سنة ١٨٤٥ وهي تنص بالإضافة إلى ما ذكر على تدخل السيد سعيد لدى الرؤساء الآخرين في الجزيرة العربية حتى يتمتعوا عن جلب الرقيق من ممتلكاته الأفريقية . وأهم من ذلك الترخيص للسفن البريطانية بتفتيش السفن العمانية في جميع أنحاء المحيط الهندي والخليج بما في ذلك المياه الإقليمية . فإذا ثبت مخالفتها للمعاهدة جاز للسلطات البريطانية القبض على البجارة ومصادرة السفينة .

وعكسنا أن تصور إلى أي مدى أساء البحارة الإنجليز استخدام حق التفتيش إذا عرفنا أنه كانت تصرف لهم مكافآت مالية بمقتضى قانون صدر في سنة ١٨٤٨ ^(٣) وينص على منح البحارة مبالغ معينة عن كل رأس تضبط من الرقيق ، أو عن كل طن من حمولة السفينة المصادرة . ويعترف المؤرخون الإنجليز بسوء استخدام الأسطول البريطاني لحق التفتيش ، وكيف كانت السفن العربية تصادر أحياناً لجرد أن بحارتها من الزنوج . كذلك كان من السهل إلقاء التهم على أي حاكم عربي يخالف في سياسته الأوامر البريطانية .

أرغمت مشيخات ساحل عمان على عقد معاهدات وخضعت سفنها للتفتيش البريطاني وطبقت عليها معاهدة سنة ١٨٤٥ المعقودة مع مسقط . ثم أدخلت

(١) FO. 84. vol 540 خطاب من السيد سعيد إلى أوردن في أبريل سنة ١٨٤١
(٢) G. P. G. vol 2. P. 1485
(٣) سنة ١٨٤٨

البحرين في هذا النظام ، وتمهد شيخها بالإضافة إلى ذلك بتسليم جميع السفن التي قد تضبط في موانيه حاملة الرقيق .

وإذا كانت الإمارات الصغيرة قد استسلمت لإجراءات التفتيش البريطانية ، فإن الدول الكبيرة نسبياً مثل فارس والدولة العثمانية قاومت التدخل البريطاني ، لا ينطوي عليه من انتهاك لسيادتها . ولجأ بالمرستون إلى أسلوب التهديد لكل من حكومتى الآستانة وطهران . ورغم ذلك لم تستطع أن تفرض نفس الشروط التي سبق أن فرضتها على الإمارات العربية .

حاولت فارس أولاً أن تصغر تصريحاً مقصوداً من جانبها بحظر استيراد الرقيق من أفريقيا ، غير أن بالمرستون هدد بأن إجراءات التفتيش البحرية قد طبقت على الرافيل بالرغم من أنها رفضت عقد اتفاقية بهذا المعنى . فمن الأفضل تنظيم استفتيش عن طريق معاهدة . وبمقتضى هذه معاهدة سنة ١٨٥٨ مع فارس (١) التي تضمنت على عدة محتلفات مثل المستكشف السفن التابعة للحكومة من حق التفتيش . كما يشترط حصول صباط من الفرس عند استعمال هذا الحق من جانب بريطانيا ، وكذلك نصر المعاهدة على الاكتفاء بمصاهرة الرقيق دون التسبب لهمة بحمله . فاما السفينة وبجارتها فيجب تسليمها إلى أقرب ميناء فارس (٢) وبعد نشوب الحرب الإنجليزية الفارسية سنة ١٨٥٦ ، ١٨٥٧ . وما ترتب عليها من ازدياد النفوذ البريطاني في فارس استطاعت بريطانيا أن تفرض معاهدة جديدة معه ١٨٥٩ تسمح بمقتضاها بتفتيش جميع السفن الفارسية دون استثناء ، وينطبق ذلك على السفن الأجنبية الموجودة في المياه الإقليمية الفارسية .

فكان تعاون الدولة العثمانية ضرورياً لتنفيذ سياسة إلغاء تجارة الرقيق ، وذلك لأن كثيراً من الأفطار الواقعة على الخليج العربي والبحر الأحمر تقرر لها بالسيادة ، وتوقع عليها على سفنها . وقد تم عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر في هذا الشأن سنة ١٨٧٧ . أما الدولة العثمانية فكانت قد اكتفت بإصدار تصريح من جانبها بحظر التجارة بين ولاية بغداد وشرق أفريقيا . ولم تدخل في معاهدة رسمية مع بريطانيا إلا في

(١) Aitchison. vol. 10, P. 76

سنة ١٨٨١ ونقضى هذه المعاهدة بأن يكون حق التفتيش سارياً على الطرفين ، ولكن من الواضح أن بريطانيا هي التي مارست تطبيقه فعلاً . كذلك نصت المعاهدة على أن تسلم السفن المخالفة لأمر ساطة عثمانية لمحاكتها ، بخلاف الإمارات العربية الصغيرة التي تركت هذا الحق للمحاكم البريطانية .

كانت عمان هي أكثر أقطار الخليج تأثراً بالإجراءات المضادة لتجارة الرقيق ، وذلك لأن النظام الاجتماعي والاقتصادي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقيق . وقد أدى ذلك إلى قيام عدة ثورات ضد حكومة مسقط التي استسلمت لبريطانيا في هذا الشأن . ومن جهة أخرى استمرت التجارة تمارس سرّاً ، ولجأ الهانيون إلى نقل الرقيق برّاً من شرق أفريقيا إلى الصومال ثم يعبرون خليج عدن إلى حضرموت نخباً للورود بالبحر ما أمكن . وتصح عن ذلك أن ازدادت الآلام التي يتحملها رقيق ابن الرحمة (١) .

ورغم أن الإجراءات البريطانية لم تعد عملياً في إحداث تغيير في مجتمع شبه الجزيرة العربية ، فقد مضت بريطانيا في تشديد المعاهدات المضادة للرقيق ، ففي سنة ١٨٧٣ أقر الدكتور هنري فريزر رغبة في البرلمان البريطاني حول هذا الموضوع ، وقام برحلة في المحيط الهندي زار خلالها كلا من مسقط وزنجبار ، وأجبر الحكومتين على التمسك بإلغاء تجارة الرقيق نهائياً ، وكان رغش سلطان زنجبار يتابع لاستئناف دفع الإعانة السنوية إلى مسقط فأصبح مضطراً إلى إلغائها نهائياً ، وحلت بريطانيا محل زنجبار في تقديم إعانة سنوية لتلك الإمارة العربية التي ازدادت قواها في نهاية القرن التاسع عشر . وأخيراً ألغى نظام الرق نفسه في إعلان صدر عن سلطان مسقط سنة ١٨٩٧ .

لقد كان من الأجدي لمكافحة نظام الرق مساعدة المجتمع على الأخذ بأساليب

(١) انظر من هذا الموضوع Colomb

الحضارة الحديثة وهذا هو المنهج الذي اتبعته الإدارة المصرية مثلاً في السودان . أما بريطانيا فقد جعلت من مكافحة الرق أداة للتدخل في شئون عمان الداخلية بما في ذلك حق محاكمة المخالفين لأوامر الإلغاء ، واتسمت هذه المحاكمات بالعرف ، وبروح الاستعلاء حتى تعرضت لانتقاد بعض الكتاب الإنجليز أنفسهم . ولم تكن بريطانيا مهتمة لأن تلعب دور ناشر الحضارة في بلاد العرب ، وهكذا استمر الرق شائناً في شبه الجزيرة مدة طويلة وانتظرت الحكومة السعودية حتى عام ١٩١٢ لكي تصدر التشريعات الرادعة للرق .

٣ - التدخل الاقتصادي

كانت إجراءات مكافحة الرقيق حجة لمضاعفة دوريات الأسطول البريطاني في الخليج العربي . ولا شك أن السيطرة البحرية على مياه الخليج هي التي أدت إلى التدخل المستمر في جميع المشكلات السياسية أو العسكرية التي شهدتها المنطقة بالمعنى الجغرافي الواسع . فمن الخليج امتد التدخل البريطاني إلى قلب ولاية بنگال وسنرى كيف قاومت بريطانيا الإجراءات الثمانية لتسليم شط العرب ، كما أنها أخذت تتوسط في الخلافات على حدود ولاية بنگال بين الدولة العثمانية وبين فارس ، وأصبحت طرفاً في المعاهدة التي وقعت سنة ١٨٤٧ بهذا الشأن .

وفي الجنوب أوقفت بريطانيا تعاملات حكومة طهران للامتداد إلى المحيط الهندي وبسطت حمايتها على الإمارات الإسلامية في بلوختان وأحققتها بمستعمرات حكومة الهند . وهي التي استخدمت خبراءها للتخطيط الحدود بين تلك المحبة وبين فارس في السبعينات .

وقد حلت الملاحة البخارية البريطانية بالتدريج محل الملاحة العربية الشراعية ، وأصبحت أهم وسيلة لنقل التجارة الخارجية بين فارس وولاية بنگال من جهة ،

وبين الشرق الأقصى وأوروبا من جهة أخرى .

وأصبحت السفن البريطانية تتردد على ميناء بوشهر بصفة دائمة . وبلغت التجارة البريطانية هناك نحو مليون جنيه سنوياً في أوائل القرن العشرين . ولما كانت فارس كسوق للاستهلاك تتقدم على القسم العربي من الخليج ، فقد اهتمت بريطانيا بفتح الطرق البرية بين موافى الخليج وبين مرا كز العمران الرئيسية في فارس^(١) وكانت شركة للنش صاحبة امتياز الملاحة في الرافدين تسمى للحصول على امتياز مماثل في نهر قارون الذي يقع معبده عند شط العرب . وأرسلت المهندسين لدراسة الملاحة التي بُنيت صلاحيتها إلى مسافة ١١٧ ميلاً في الداخل ، غير أن بريطانيا ظلت تصطدم بمعارضة شديدة من الحكومة الفارسية ، لأن مثل هذه الامتيازات كانت تتبعها في العادة سيطرة سياسية وعسكرية أحياناً . ومما زاد مخاوف حكومة طهران من هذا الأمر وقوع إمارة الحمرة العربية على مداخل النهر فصار هناك احتمال بأن يؤيد الإنجليز نزعة شيخ الحمرة إلى الاستقلال التام . وأخيراً استقر الرأي عام ١٨٨٨ على فتح النهر للملاحة الدولية دون احتكار شركة من الشركات . ومع ذلك فقد تبين أن السفن الإنجليزية وحدها تقريباً هي التي استفادت من هذا النظام . وكانت الخطط البريطانية تأمل في إقامة خط حديدي بالإضافة إلى فتح نهر قارون للملاحة كمشروع إنشاء خط بين بوشهر وطهران ، غير أن مثل تلك المشروعات كانت ذات طابع سياسي ، وتحتاج إلى اتفاقات دولية .

كانت بريطانيا تتمتع طبقاً لمعاهدة معقودة عام ١٨٤١ مع فارس بحق الدولة الأولى بالرعاية ، وقد نصت تلك المعاهدة أيضاً على حق تعيين قناصل ووكلاء تجاريين في جميع المدن الفارسية مع الضمانات الكافية لحايتهم ، ولكن الأطماع الاستعمارية تطورت من تلك الامتيازات العادية إلى الرغبة في احتكار بعض السلع . فعرض مشروع على حكومة طهران بأن تحتكر شركة بريطانية تجارة التبغ ، فأثار ذلك رد

(١) Curzon Persia and the Persian Question

فعل عنيف في الأوساط الوطنية بفضل نشاط جمال الدين الأفغاني ، ولم تتمكن الشركة من وضعه موضع التنفيذ . كذلك تطلع الإنجليز إلى الاستيلاء على إدارة الجمارك الفارسية مقابل قروض يمنحونها لحكومة طهران ، غير أن الوطنيين أجبروا الشاء على استخدام فنيين من دولة ليس لها نفوذ في الخليج مثل بلجيكا .

ولا شك أن النفوذ البريطاني في الخليج هو الذي مهد السبيل للحصول على امتياز للنفط في المنطقة من حكومة فارس عام ١٩٠١ وخلاصة القول إننا نفس منذ القرن التاسع عشر بوادر تقسيم فارس إلى منطقتي نفوذ بين بريطانيا وروسيا .

وفي ولاية بغداد استفاد الإنجليز أكثر من غيرهم من الدول الأوروبية بنظام الامتيازات نتيجة تفوقهم في الخليج ، إلا أنهم اصطدموا هنا أيضاً بمعارضة وطنية كما هو الحال في فارس . فأراد بعض المصلحين العثمانيين إنشاء شركة ملاحية وطنية للرافدين حتى تكسر احتكار شركة للش البريطانية كما عملوا على تحصين شط العرب لحمايته من الأسطول البريطاني .

ويعد انتشار الجاليات الهندية في وادي الخليج مظهراً من مظاهر النفوذ الاقتصادي البريطاني ، فقد استقر الرأي على اعتبار هؤلاء رعايا إنجليز يتمتعون بالامتيازات القنصلية ، وكانوا يعرفون في هذه الأقطار بالبانيين ووصل كثير منهم إلى مراكز عالية في مسقط وفارس . وقد أداروا الجمرع لحكومة مسقط في كثير من الأحيان . وباستثناء المسلمين منهم لم تندمج الجاليات الهندية في البيئات الوطنية ، بل كانت تفتقر تنمية ثروتها للعودة بها إلى الوطن حينما تصنع الفرصة .

٤ - الاتفاقات المانعة

اكتسب النفوذ البريطاني أقوى صوره في الساحل الجنوبي الشرق لشبه جزيرة العرب ابتداء من قطر حتى مسقط . فقد اتخذها هنا شكلاً قانونياً بمقد الاتفاقات المانعة في أواخر القرن التاسع عشر .

وفي السابق كانت العلاقات بين بريطانيا ومشيخات ساحل عمان تعتمد من التعهدات المفردة بالامتناع عن القرصنة وتجارة الرقيق . وقد أصبحت هذه التعهدات أداة قوية في يد الإنجليز بفضل تفوقهم البحري . ويبدو أن السلطات البريطانية أساءت استخدام قوتها في فرض الغرامات على المشيخات ، فكانت تلزم بدفع مبالغ كبيرة من المال لأبسط الأسباب . فشلا ألزم شيخ أبو ظبي بدفع مائة ريال لأنه أطلق عبارات نارية على قطع من الأغنام يمتلكها أحد رؤساء القبائل من غير أتباعه ، واعترف بادجر بأن خزانة المقيم العام في بوشهر امتلأت بالأموال نتيجة تلك الغرامات .

وكانت البحرين منذ عام ١٨٧٠ هي محور النفوذ البريطاني في المنطقة العربية ، فلن الشيخ عيسى بن علي بن خليفة الذي تولى الحكم في هذا العالم يصل إلى السلطة إلا نتيجة التدخل العسكري البريطاني لتنحية أبيه بحجة مخالفته للتعهدات السابقة . وفي عهد الشيخ عيسى الطويل الأمد (١٨٧٠ - ١٩٣٤) كبلت البحرين بسلسلة من الاتفاقيات حولتها إلى شبه مستعمرة . ويرجع أول اتفاق من هذا النوع إلى عام ١٨٨٠ وهو عبارة عن تعهد من طرف واحد أعلن فيه شيخ البحرين بأنه لا يتفاوض أو يدخل في اتفاق مع دولة أجنبية بدون إذن الحكومة البريطانية . وكذلك لا يسمح بإقامة مستودع في أراضيه إلا بمشورتها . ثم أكل باتفاق ثان عام ١٨٩٢ تعهد فيه حاكم البحرين بعدم التنازل أو رهن أو تأجير جزء من أراضيه إلا بإذن الحكومة البريطانية ، وعدم اعتماد ممثلين للدول الأجنبية في بلاده^(١) .

هو إذن نظام الحماية الذي من أهم مظاهره الإشراف على السياسة الخارجية للقطر الموضوع تحت الحماية . ولكن بريطانيا لم تشأ أن تسمى هذه الاتفاقات صراحة بهذا الاسم ، بل وصفتها بأنها الاتفاقات التي تجعل العلاقات مقصورة على بريطانيا

(الاتفاقات المابعة أو exclusive treaties) وفي نفس العام ١٨٩٢ عقدت اتفاقات مابعة مع المشيخات ، ويبدو أن ذلك جاء في أعقاب نشاط مبينين من الفرس ترددوا على بعض الإمارات منذ عام ١٨٧٧ ولما استنشرت الحكومة البريطانية في مسقط عن هذه الزيارة قيل لها إن هناك مشروع تحالف بين دول وأبوظبي من جهة ، وبين فارس من جهة أخرى . وبعد قليل عاد مندوب طهران يحمل أعلاماً فارسية لرفعها فوق مراكب المشيخات^(١) وقد أثار ذلك احتجاجات بريطانية في طهران ، ثم رؤى قطع السبيل على فارس وورعا على فرنسا أيضاً بهذه هذه الاتفاقات المابعة التي صيغت تماماً على صور اتفاقات البحرين .

وفيما يلي نموذج لأحدى هذه الاتفاقيات وهي المقودة مع الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي :

إني لا أدخل أبداً في قرار ما ولا معاورة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الإنكليزية .

٢ - بغير رضا الدولة البهية الإنكليزية لا أقبل أن يسكن في حوزة ملكي وكيل من دولة غير الدولة البهية الإنكليزية .

٣ - أبداً لا أسلم ولا أبيع ولا أرهن ولا أعطي للتصرف شيئاً من ممالك لأحد إلا للدولة الإنكليزية .

وتعتبر هذه المعاهدات سارية حتى الوقت الحاضر وما زالت بريطانيا ترفض تسمية المشيخات بالعميات ، وحتى تناسب ظروف العصر المعادي للاستعمار اكتفت بوصف غامض ، فأطلقت عليها اسم الإمارات المرتبطة بمعاهدات خاصة مع بريطانيا .

ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩١٤ مضت بريطانيا في فرض الاتفاقات التي تحكم سيطرتها السياسية والاقتصادية على البحرين والشيخات ، كاتفاقات خاصة

بمنع تجارة الأسلحة عام ١٨٩٨ وهي توخض للسفن البريطانية بتفتيش السفن الموجودة في المياه الإقليمية للإمارات .

كذلك حصلت على تعهد من البحرين والشيخات بعدم منح شركات أجنبية امتيازات خاصة بالؤلؤ إلا بمشورة الحكومة البريطانية . وفي نفس الوقت عينت وكلاء دائماً في البحرين عام ١٨٩٣ ثم رفع بعد ذلك إلى درجة مستشار ، ووسعت اختصاصاته ، وصار من بينها الإشراف على الأمن ، وفي عام ١٩١١ تعهد حاكم البحرين ألا يسمح للدول الأجنبية بإقامة مكاتب برية في بلاده . ولهذا الموضوع أهمية خاصة لأن الدول الأوروبية كانت تحصل على حصانة لدوائر البريد التابعة لها داخل الأقطار الشرقية .

وأخيراً بلغ هذا التدخل ذروته في إصدار قانون عام ١٩١٣ يجعل البحرين خاضعة لتنظيم القانون المدني والجنايا المعمول به في الهند (كما لو كانت مستعمرة) .

اختلف إذن وضع الإمارات قبيل الحرب العالمية الأولى . فالبحرين تحولت إلى مستعمرة وإن لم تحمل الاسم ، وصارت المشيخات الست محميات فعلاً . أما مسقط فإن النفوذ البريطاني استند فيها إلى الصلات التاريخية التي نشأت منذ عهد السيد سعيد أكثر مما استند إلى وضع قانوني . وسنرى كيف أن بريطانيا حاولت أن تدعى بأن مسقط لم تفقد استقلالها يوماً ما ، ويرجع ذلك إلى اعتبارات دولية .

فقد تعهدت في تصريح ثنائي مع فرنسا عام ١٨٩٢ باحترام استقلال كل من مسقط وزنجبار ، ولكن ذلك لم يمنع بريطانيا في أكثر من مناسبة من التدخل العسكري لتتخذه الحكام الذين لا يستلمون لها ، وتعيين آخرين تتفق سياستهم مع رغبتها . حدث ذلك مثلاً عام ١٨٧٠ لإسقاط حكم عزان بن قيس وتعيين تركي بن سعيد .

والحق إن مسقط لم تفلت من زمام الاتفاقات التي تلتصق من حياتها ، ففي عام ١٨٩١ فرض على فيصل بن تركي اتفاق سرى مقابل الاعتراف بحكومته .

ونص هذا الاتفاق على التمهيد بعدم تأجير أو رهن جزء من أراضيه لإبداء الدولة
الحكومة البريطانية . وجاء في المادة ١٣ أنه لا يجوز للسلطان أن يتدخل في
النزاعات التي تقع بين البريطانيين وبين رعايا الدول الأخرى ، سواء كانت متعلقة
بأمور مدنية أو جنائية . وهذه أمور تقتضي من السيادة اختصاصاً صريحاً . ومع
ذلك فإن الاتفاق لا يمنع من الاتصال بدول أجنبية ، وهذا هو الفرق بين وضع
مسقط وبين البحرين أو الشبكات ، وبناء عليه أعادت فرنسا افتتاح قنصيتها في
نهاية القرن التاسع عشر . وفرضت مسقط لفترة جديدة من التنافس الدولي دون
أن يبال ذلك من قوة النفوذ البريطاني .

وحلقة القول إن بريطانيا صارت تعتبر الخليج قبيل الحرب العالمية الأولى
بحيرة بريطانية ، وقد أطلقت على نفوذها هناك اسم السلام البريطاني
Pax Britannica . وكانت تثير ضجة كما أرادت دولة أخرى أن تمارس في مياه
الخليج أو قرب سواحلها لوثاً من النشاط السياسي أو الاقتصادي .

الفصل التاسع

العثمانيون

تختلف مفاهيم الدولة والسيادة عند العثمانيين عنها في وقتنا الحاضر . فهي
تسبب أحياناً على الرعاة الروحية ، وأحياناً على القهر العسكري ، ولكنها لا ترتبط
بالأرض وبالمواطن ، كما هو متعارف عليه في عصرنا . وعلى ذلك فمن الصعوبة
يمكن تحديد مدى امتداد السلطة العثمانية على شاطئ بلاد العرب . وقد
يسط الإنجليز نفوذهم على الساحل الجنوبي دون أن يحدث ذلك رد فعل في
الدولة العثمانية .

أما بالنسبة للأحساء فقد كان الوضع مختلفاً . وفي قطر كان غامضاً لمحة طويلة .
وقد أشرنا إلى أن فيصل بن تركي السعودى اعتبر نفسه في بعض المناسبات تابعاً
للعثمانيين ، لذلك احتجبت حكومة الآستانة على ضرب الأسطول البريطاني للدمام سنة
١٨٥٩ كذلك دفع شيخ البحرين العلم العثماني سنة ١٨٥٨ وطلب إرسال وكيل
من ولاية بغداد . ونحن نعرف الآن رد الفعل البريطاني .

غير أن بسط السلطة العثمانية في بلاد العرب لم يتخذ شكلاً جديداً إلا منذ
سنة ١٨٧٠ وقد مهدت لذلك عوامل مختلفة تضافرت جميعاً على دفع العثمانيين نحو
الخليج ، فمنها فتح قناة السويس مما هيا للأسطول العثماني الالتفاف حول بلاد
العرب للوصول إلى الخليج . ومنها تولى مدحت باشا حكومة بغداد (١٨٦٩ -
١٨٧٢) وكان يمثل فريق المصلحين الذين يرون ضرورة تثبيت السلطة الفعلية في
جميع المناطق التي تخضع للدولة اسماً ، وأن خير وسيلة للتعويض عن الخسائر
الإقليمية في البلقان هو تأكيد السلطة العثمانية في البلاد الإسلامية التابعة لها .

وطيبي أن يكون المجال أمام وإلى بغداد هو بلاد العرب (١). ثم منعت زمة موافقة للزحف إلى بلاد العرب حينما مات فيصل بن تركي سنة ١٨٦٦ فوقع زل على السلطة بين ابيه عبد الله وسعود ، واستنجد الأول بالعثمانيين الذين لم يدا طلبه إلا بعد مجيء مدحت باشا إلى ولاية بغداد . وأخيراً بعد النشاط المتزايد في بلاد العرب جزءاً من سياسة الإصلاح العثمانية التي امتدت آثارها إلى اليمن ، إذ أرسلت في نفس الوقت حملة لاسترداد السلطة فيها سنة ١٨٧١ .

خرجت حملة الأحساء بقيادة نافذ باشا في أبريل سنة ١٨٧٠ وجرت ورامها عديداً من القبائل العربية التي تنزل جنوب العراق ، كما ساعدها الصباح حاكم الكويت بوضع عدد كبير من مواكبه تحت تصرفها .

وسرعان ما تجاوز مدحت باشا أهدافه الأولى ألا وهي مساعدة عبد الله على استرداد السلطة ، وأخذ يتدخل في شئون نجد الداخلية حتى ندم عبد الله على استنجاده بالعثمانيين ، لأن ذلك أضاع هيئته لدى الوهابيين التمسكين بمبادئ الإصلاح الديني وسعى العلماء للتوفيق بين الأخوين ولكن ذلك لم يحل دون استمرار العثمانيين في التقدم في شبه الجزيرة ، وقد واثمهم الفرصة حينما اتصل بهم قائم آل ثاني ، وقبل إقامة حاميات عثمانية في بلاده . وقد دفعه إلى ذلك مقاومة ادعاءات حاكم البحرين في شبه جزيرة قطر ، وكان ذلك بمثابة أول احتكاك بين الإنجليز والعثمانيين . فالأولون يساندون شيخ البحرين والآخرين يساندون حاكم قطر .

وفي نهاية سنة ١٨٧١ زار مدحت باشا المناطق التي أخضعت حديثاً وشرع في تنظيم إدارتها بتقسيمها إلى ثلاثة قطاعات : القطيف على الساحل ، والمهوف عاصمة الأحساء . والبديع ، وقد اشتهرت منذ ذلك الوقت باسم الدوحة . ولم ير الشيخ قاسم في وجود الحامية العثمانية تعارضاً مع مركزه كزعيم لقبائل قطر .

(١) انظر على حيدر بن مدحت باشا بحثاً بالفرنسية عن أعمال أبيه انظر : Baydar, Medhat Pacha et Son Œuvre, Paris, 1908

وقد صار العثمانيون منذ ذلك الوقت يعتبرون أنفسهم ورثة للدولة السعودية وباللون بالجزيرة التي كانوا يحصلونها من بعض إمارات الخليج مثل البحرين ، كأن وجودهم في قطر أثار مشكلة الحدود بينها وبين أبوظبي ، ولهذا كله أخذت السلطات البريطانية في الخليج تتحرك لإيقاف الزحف العثماني (١) .

٢ - النزاع البريطاني العثماني في قطر والبحرين

بالغ الإنجليز كعادتهم في تصوير أطماع الدول الأخرى بالخليج حتى ولو كان الأمر متعلقاً بدولة غير أجنبية عن المنطقة كالدولة العثمانية ، إذ أن كثيراً من عرب الخليج كانوا يسمون لها بزعامه العالم الإسلامي . أما السلطات البريطانية فذكرت أن امتداد العثمانيين يهدد استقلال الإمارات ، وبما يجدر ذكره أن مفهوم الاستقلال الذي استخدمته السلطات البريطانية في هذا الصدد يختلف تماماً عن مفهومنا في الوقت الحاضر ، فهو يعني وجود سيامي لمنطقة معينة بصرف النظر من كون هذا الكيان خاضعاً لدولة أخرى أو موضوعاً تحت حمايتها . وحتى لو أخذنا بهذا المفهوم للاستقلال فإن العثمانيين لم يلقوا كيان الإمارات العربية ، ولم يعتبر وجودهم في قطر مثلاً متناقضاً مع بقاء آل ثاني كأمراء لشبه الجزيرة ، فضلاً عن ذلك فإن العثمانيين ساعدوا آل الصباح بعد حملة بلاد العرب على توسيع نفوذهم ، وفضلوا في نهاية الأمر الإدارة غير المباشرة . فمهدوا إلى رؤساء قبليين كبن عريعر زعيم قبيلة بني خالد بإدارة بعض مناطق الأحساء . واكتفوا بإقامة حاميات في القطيف والمهوف والدوحة ، وحتى هذه الحاميات اضطر العثمانيون إلى إقامتها نظراً لعدم ملائمة المناخ الحار لحياة الجند ، ولأن هذه البلاد الفقيرة كانت تتطلب نفقات هائلة ، ولم يكن بعض هذه الحاميات يتجاوز بضع عشرات من الجنود .

(١) نشرت حكومة الهند عدداً من الوثائق المتعلقة بالسياسة العثمانية في بلاد العرب انظر Turkish jurisdiction along the Arabian coast of the Persian Gulf.

بادرت بريطانيا إلى الاستفسار عن أهداف الحملة الثانية سنة ١٨٧٠ -
سنة ١٨٧١ وقد أحيا وزير الخارجية بأن نجدا وتواجهها « الأحساء » قطر من
أمالك الدولة ، أما الإمارات الأخرى فليس لحكومة الآستانة اطلاع فيها .
ولا شك أن وزير الخارجية العثماني كان يعني بالإمارات الأخرى تلك الواقعة
على ساحل عمان .

وإذن فقد صار هناك شبه تعارف على أن القسم الجنوبي من الساحل العربي
منطقة نفوذ إنجليزية ، والقسم الشمالي تابع للعثمانيين . ولقد انحصر النزاع أولاً
المنطقة الوسطى : قطر والبحرين ، ودور حول ثلاث نقاط : التطلعات العثمانية
البحرين ، وحدود قطر الجنوبية المشتركة مع إمارة أبوظبي ، ثم عدم استقرار السلطة
في قطر واتجاه بعض قبائلها بالولاء إلى حكام آخرين غير آل ثاني .

تطلع العثمانيون إلى البحرين بمناسبة زيارة مدحت باشا للحاميات الثانية في
الأحساء وقطر سنة ١٨٧١ فقد أرسل من هناك موظفاً تركياً كبيراً وصل به
الشيخ عيسى بن خليفة إقامة مستودع للوقود تستخدمه السفن المشايخ . وبقل
إن الشيخ رحب بهذا الطلب وقبرع بأرض البناء .

أما بريطانيا فقد اعتبرت ذلك تهديداً لنفوذها السائد في البحرين وأجبرت
الحكومة العثمانية على التراجع عن الخطوة .

ثم أثبت مسألة جنسية البحارة المقيمين في ولاية بغداد ، واستخدمت
بريطانيا أسلوب التهديد مرة أخرى كي لا تعتبرهم الدولة العثمانية مواطنين . ومن
الغريب أنها قبلت تصوية على أساس اعتبار البحارة من الرعايا الفرس ، وكانت
خطة بريطانيا ألا يتحول البحارة إلى مواطنين عثمانيين في العراق ، أو إلى مواطنين
إيرانيين في فارس .

ومما يسترعى الانتباه أن كلا من فارس والدولة العثمانية اعتبرت أن بريطانيا

في الطرف الآخر المعنى بمسألة البحرين ولم تفتأ الدولة العثمانية تذكر بحقوقها في
الجزر طوال القرن التاسع عشر ، وإن كانت هذه المحاولات أشبه بادعاءات
رمزية^(١) .

كان الإنجليز يرجون أن يقف الزحف الثاني عند الأحساء ، غير أن تحول
قائم آل ثاني إلى محالفة العثمانيين أفسد حسابات الإنجليز ، وبمجيء العثمانيين إلى
نظر أثبت مسألة حدودها الجنوبية في خور المديد ، وهي منطقة مجدية تتكون
من تاريج خلجانية تقع عند قاعدة شبه الجزيرة . ولولا وقوع هذا النزاع
ولاستمراره حتى الوقت الحاضر لما دخل خور المديد في حسابات التاريخ .

وفي ذلك الحين كانت قبيلة القبيسات تسكن الخور وقد هاجرت إليه فراراً
من حكم البوفلاح في أبو ظبي

ويبدو أن شيخ القبيسات خلد بن نهجان تطلع إلى تكوين إمارة مستقلة
أسوة ببحرانه . فكتب إلى المقيم العام البريطاني سنة ١٨٦٩ شارحاً موقفه على
التحو التالي :

لقد جئنا في الأصل من أبو ظبي ، غير أننا منذ أيام جدى صرنا تابعين لقطر .
ونحن نريد الآن أن نضع هذا السكان تحت الحماية البريطانية . فنرجو أن ترسلوا
لنا راية وكتاباً لكي نكون دليلاً على ذلك^(٢) .

وإذن فإن شيخ القبيسات يعتبر الحماية البريطانية أساساً لتكوين إمارته
أو للاستقلال حسب التصور البريطاني الذي أشرنا إليه . ولو قبل الإنجليز هذه
لتكونت فعلاً إمارة عربية جديدة جنوب قطر .

لم يكن يوسع السلطات البريطانية أن تتخذ موقفاً واضحاً إزاء تلك المنطقة

(١) Farugi, p. 68

(٢) عمال والساحل ابون العليج ص ٢٠٠

غير المطروقة ، ويبدو أنها اعتبرت خور العديد تابعاً لفطر عند عقد الاتفاق مع آل ثاني سنة ١٨٦٨ ثم أملت المصالح الخاصة على الإنجليز تغيير موقفهم بدخول العثمانيين وانصالحهم بشيخ القبيسات . ورأى بيلي المقيم العام أن الحيلة تقتضي اعتبار خور العديد جزءاً من أبو ظبي ، لا تركها مشيخة صغيرة مجاورة للعثمانيين لأنها في هذه الحالة قد تطلب حمايتهم كما فعل آل ثاني . وقد عرف الشيخ ابن خليفة حاكم أبو ظبي هذه المخاوف الإنجليزية واستغنى فادعى بأن راسلوه مطالبين بخور العديد ، وأنهم أرسلوا علماً عثمانياً إلى بطي بن خالد القبيسات الجسدي . وهكذا دفع بالإنجليز إلى استخدام القوة لإجبار القبيسات على رفع علم الهدنة البحرية ولكنهم لم يملئوا رسمياً أن الخور من إمارة أبو ظبي إلا في سنة ١٩٠٥ وفي هذه الأثناء لم تنقطع المنازعات فطر وأبو ظبي ، واشتعلت بين الإمارات حرب طويلة (١٨٨١ - ١٨٩٠) أيد الإنجليز خلالها سديهم شيخ أبو ظبي واستخدموا القوة أكثر من ضد فطر (١).

كان الاتفاق الموقود بين قطر وبريطانيا سنة ١٨٦٨ يتطوى على التزم ضمني بالكيانات القبلية ، إذ تعهد آل ثاني بتأدية الجزية نيابة عن بعض القبائل إلى البحرين وبعضها الآخر لحكومة الرياض . ومع أن قاسماً لم يلتزم بهذا العهد إلا أن الشعور القبلي ظل قوياً ، واستمر آل النعيم مثلاً يتجهون بولائهم إلى البحرين ، بينما اتصل زعماء قبائل أخرى مباشرة بالحامية العثمانية في النجدة ونتج عن ذلك أن حكام البحرين طالبوا بميثاق الزبارة الذي تسيطر عليه قبيلة آل النعيم ، فأجاب العثمانيون بتحريض قبائل ابن علي وبنو هاجر لمهاجمة قطر سارت قطر حقلاً خصباً للصراع الإنجليزي العثماني . وكان من المتوقع أن يظل

(١) تطالب السعودية الآن بخور العديد ولذلك خصص العرض السعودي لمشكلة الخور دراسة وإفنية لهذه المسألة .

انظر عرض السعودية ج ١ ص ٢٤١ - ٢٥٥ ويؤيد العرض مطلب فطر في هذه الحالة على أساس أن سلطة السعودية كانت ضعيفة في ذلك الوقت ، وأن آل ثاني حفظوا حكامهم مؤقلاً في كونهم أصحاب الحق بخور العديد .

الشيخ عيسى بن خليفة تأييد الإنجليز في هذا الصراع . وفي أكثر من مرة تعرضت موانئ فطر لدفاع الأسطول البريطاني ، وساءت العلاقات بين قاسم آل ثاني وبين الإنجليز حتى سحبت الجالية الهندية من قطر سنة ١٨٨٧ وأخيراً دمر الأسطول البريطاني ميناء الزبارة سنة ١٨٩٥ فاندثر منذ ذلك الوقت . ولم تعمل الدولة العثمانية أكثر من الاحتجاج بالطرق الدبلوماسية ، ولعل ذلك الموقف هو الذي جعل قاسماً يتحول بالتدريج عن ولائه للعثمانيين .

ورغم أن زعيم فطر يحمل رتبة قائمقام إلا أنه اتصل بالسلطات الإنجليزية مباشرة ، وربما كانت الجزية الكبيرة التي تطالب بها الدولة العثمانية هي أهم سبب لاستيائه ، وليس معنى ذلك أنه تحول فجأة من التحالف العثماني إلى التحالف البريطاني ، بل بقي موقفه متأرجحاً حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

الفصل العاشر

العرب والنزاع العثماني البريطاني

قبل الحرب الاولى

١ - مسألة الكويت

أشرنا إلى ضعف السلطة العثمانية في جنوب العراق ونزعة القبائل هناك إلى الاستقلال عنها ، لذا كان من باب أولى أن تتمكن إمارة الكويت من التور دون أن تصطدم بالعثمانيين . وقد أتاحت مصادر الثروة المختلفة نحو الكويت خلال القرن التاسع عشر ، قبل ظهور النفط بوقت طويل . فمنها المساهمة في أعمال القوس على اللؤلؤ . ومنها وقوع الكويت في منتهى خليج عميق يصلح لرسو السفن الكبيرة . ومنها استخدام شمال شبه الجزيرة العربية لهذا الميناء للاتصال بالعالم الخارجي .

وبواسطة المال تمكن آل الصباح من جمع قبائل من نجد والأحساء أثناء الانتميات الحربية على الأقل ، غير أن سلطة الأمراء الثابتة لم تتجاوز الميناء وما حوله إلى مسيرة يوم واحد . ولا شك أن مجاورة الكويت للدولة الإسلامية الكبرى جعل علاقاتها بالعثمانيين أمراً حيوياً ، بخلاف إمارات الخليج الأخرى . ويعرود الوقت نشأ نوع من التبعية إبان القرن التاسع عشر^(١) . ومن مظاهر هذه التبعية حمل سفن الكويت للعلم العثماني وإن لم تعلّق هذه القاعدة بصورة عامة ، فكان بعض أهل الكويت يرفعون علم ساحل السلام الأحمر ، وبعضهم الآخر يحمل أعلاماً أوربية ليستفيد من الامتيازات الممنوحة للأوربيين في ولاية بغداد .

(١) استخدم بعض الكتاب الأوربيين عبارة السيادة لوصف العلاقة بين الكويت وبين الدولة العثمانية وهذا المفهوم الغريب لا يمكن استخدامه بدقة في الحالة التي نحن بصدددها . انظر مقدمة الكويت في دائرة المعارف الإسلامية .

وحينما قضى العثمانيون على داود باشا آخر مماليك الأسرة القرجية سنة ١٨٣١ حاولوا أن يمدوا نفوذهم إلى الكويت وذلك عن طريق إلزام شيخها بدفع جزية ، ولم يستمر هذا الوضع طويلاً نظراً لضآلة الأسطول العثماني بالخليج . وبالتالي فقد كانت حكومة الآستانة هي التي تحتاج إلى مساعدات أسطول الكويت للدفاع عن شط العرب ، لذلك تحول الأمر إلى دفع إعانة سنوية لحاكم الكويت في منتصف القرن التاسع عشر . وقد ذكرنا من قبل كيف اشترك آل الصباح بجانب العثمانيين في حملة الأحساء سنة ١٨٧٠ وعلى أثر ذلك صدر فرمان يحدد علاقة الكويت بالدولة العثمانية ويعطيها صفة قانونية .

فبمس فرمان على جعل الكويت سنجقية وهذا لا يسقط حق أسرة الصباح في توارث حكمها . ويختار أعضاء الأسرة الحاكم ثم ينصبه السلطان ويعينه لقب قائمقام^(١) وذلك سياسة واقعية استلها مدحت باشا وهي تلائم أحوال شبه جزيرة العرب . وبقيت العلاقات حسنة بوجه عام بين آل الصباح وبين العثمانيين حتى استولى الشيخ مبارك على السلطة سنة ١٨٩٦ فقلب أوضاع الكويت رأساً على عقب .

كان مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٦) مولماً بالمؤامرات ، استخدمها للوصول إلى السلطة كما استخدمها في علاقاته بالقبائل والدول الأجنبية . ولم يصل مبارك إلى الحكم إلا على أشلاء أخوين دبر قتلها ، هما محمد الحاكم السابق والجراح ، وفي اليوم التالي للحادث قاجاً مجلس الأسرة واستخدم التهديد لكي يظهر بإعلان إمارته . غير أن تلك الطريقة أثارت استياء الكثيرين وجعلت الدولة العثمانية تردد وقتاً طويلاً قبل أن تصدر فرمان التنصيب في العام التالي . وترغم المعارضة في الكويت يوسف آل إبراهيم أحد أعيان البلاد ، فذهب إلى

(١) إن النظام القائم في إمارات الخليج هو أن الأسر الحاكمة تختار الأمير عند وفاة أو من أحدهم دون أن تتحدد بنظام الوراثة الدقيق .

البصرة حيث وجد ترحيباً من واليها حمدي باشا^(١) وأيد الرجلان حقوق أبناء الحاكم المقتول في أن يرثوا السلطنة . ورأى السلطان عبد الحميد أن يلتزم منه الفرصة لكي يقوى نفوذهم في الكويت ، وطالب بالتحقيق في حادثة القتل فاتهم مبارك الشيخ يوسف آل إبراهيم ، وعلى أثر ذلك صدر فرمان بتنصيبه قائم سنة ١٨٩٧ .

تحسنت العلاقات بين الشيخ مبارك وبين العثمانيين قليلاً لكن دون أن تتحقق الثقة بين الطرفين ، ولم تساعد الظروف الخارجية على استمرار هذا التحسن ، فإن والي البصرة ظل يظهر خصومته للشيخ مبارك . ومن جهة أخرى كانت المناوشات بين آل الصباح وآل الرشيد تتكرر من حين إلى آخر ، وبعد أن تخلص هؤلاء من خصومهم آل سعود تطلّعوا إلى احتلال منفذ على البحر يساعد على استيراد حاجاتهم من الخارج وخاصة الأسلحة دون رقيب .

ولما كان العثمانيون يحتلون العقير فلم يبق أمامهم سوى الكويت ، وفي حالة وقوع نزاع على نطاق واسع بين آل الرشيد وبين الكويت فمن الأرجح أن يساعد العثمانيون حلفاءهم من آل الرشيد .

هل كانت هذه الملابسات مبرراً كافياً لكي يطلب الشيخ مبارك الحماية البريطانية ؟ لقد بحثت هذه القضية حتى في أثناء حياة شيخ الكويت المتأمر ، وأتيح للشيخ رشيد رضا أن يسلّطه عن سبب هذا التحول . ومن المعروف أن هذا الفكر اللبناني كان يعيل إلى الإنجليز في بعض الأحيان ، لذلك أجاد في تقرير موقف مبارك حينها قال : لقد صرح لي بأن الدولة العثمانية كالآب الرومي ولكن الآب يقسو أحياناً على أبنائه ، وقد طالبت إلى حكومة الأستانة في أحد

(١) تحولت البصرة في نهاية القرن التاسع عشر من متصرفية إلى ولاية ، وهذا في حد ذاته مظهر من مظاهر اهتمام العثمانيين بالخليج وحبه جزيرة العرب .

الأيام مفادوة البلاد على أن تعين لي راتباً سنوياً ونسيت الخدمات التي قدمتها لي بمغنى عندما اشتركت مع مدحت باشا في حملة الأحساء ، كما تعاون آل الصباح مع حكام البصرة لقمع قبائل المنتفق^(٢) .

اقترح الشيخ مبارك فكرة الحماية البريطانية في أوائل سنة ١٨٩٨ فتوبل هذا الطلب بالرفض من جانب حكومة الهند وهي الجهة التي كانت ترسم السياسة البريطانية في الخليج العربي آنذاك .

ولعل حكومة الهند كانت تسلم بأن القسم الشمالي من الخليج المتاخم للأحساء حتى شط العرب داخل في إطار الدولة العثمانية ، وتجعل من قطر والبحرين حداً لتدخلها السافر في القسم الجنوبي .

إذن ما الذي حدث خلال عام واحد لكي تنير تلك الحكومة رأيها وتقبل حماية الكويت في يناير سنة ١٨٩٩ ؟

أولاً : التوصيات التي قدمها السكولونيل ميد المقيم العام البريطاني في الخليج وهي تخص على قبول الحماية وتبرز أهمية الكويت على النحو التالي : يملك الكويت ميناء ممتازاً فإذا أصبح تحت حمايتنا فسيكون من أهم موانئنا في الخليج « الفارسي » فبالإضافة إلى احتمال جعل الكويت في المستقبل نهاية الخط حديدي من الأسكندرون أو بورسعيد فإننا بقبول الإشراف على هذا البناء سنضمن حماية تلك المشروعات ، ومن جهة أخرى فإن تجارة الكويت نشطة مع البصرة ومع سوريا ونجد ، لذا سنقال تجارة الرقيق والقرصنة ضربة قاضية حينها تصبح الكويت تحت حمايتنا^(٣) وقد تعددت المذكرات البريطانية في

(١) عبد العزيز الرشيد من ١٤٠٠ وبعدها
(٢) F.O.78 N. 5113 رسالة السكولونيل ميد إلى حكومة الهند بتاريخ ١٨٩٧/٤/٢٠
(٣) ١٨٩٧/٤/٢٠ - الخليج العربي والعلاقات الدولية من ١١٧ .

تلك الحقبة وكلها تشير إلى ضعف الروابط التي تصل بين الكويت والدولة العثمانية، وبالتالي تبرر لبريطانيا قبول الحماية دون أن يكون في ذلك مساساً بمبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية.

ثانياً : التنافس الدولي على المشروعات العمرانية وخاصة مشروعات الميناء الحديدية كما تبيننا الآن من رسالة السكولونيل ميد.

وفي ذلك المهد كان ينظر إلى الامتيازات كأنها مظهر من مظاهر القوة السياسية وفي ١٨٩٨ صدر الامتياز الخاص بمد سكة حديد بغداد لصالح شركة ألمانية، وفي نفس الوقت راجت الشائعات عن وجود مشروع روسي لخطين البحر المتوسط، وبين الخليج، كما وجد مشروع بريطاني لخط حديدي بينا عند بورسعيد وينتهي عند الكويت ماراً بسوريا وشمال شبه الجزيرة. وفي جميع الأحوال ستكون للكويت أهمية عظمى بالنسبة لتلك المشروعات.

وأخيراً عن كبرزون كما عاينا للهند في نهاية سنة ١٨٩٨ وقد جاء إلى المنصب وفي رأسه أفكار توسعية تختلف تماماً عن تلك الآراء التي عجز عنها سنة ١٨٩٢ في كتابه « فارس والسألة الفارسية » وفيه أيد سيطرة العثمانيين على القسم الشمالي من الخليج، لكن وجود قوى أوربية من وراء الدولة العثمانية أثار المخاوف في نفس رجل الاستعمار البريطاني، لذلك بادر بالواقعة على وضع الكويت تحت الحماية البريطانية، وبناء عليه وقع الاتفاق بين السكولونيل ميد والشيخ مبارك في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ :

١ - يعهد الشيخ مبارك عن نفسه وعن ورثته بألا يستقبل في بلاده وكلاء أو ممثلين لدولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية.

٢ - يعهد بألا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن جزءاً من أراضيه للحكومة أو لرعايا دولة أجنبية، كما لا يسمح باحتلال جزء من أراضيه أو

استخدامه لأي غرض آخر دون موافقة الحكومة البريطانية. وينطبق هذا على جميع الأراضي التي تقع في حوزة الشيخ مبارك والتي قد تكون الآن قد آلت إلى ملكية أحد رعايا دولة أجنبية^(١).

وبلاحظ أن الاتفاق لم ينص صراحة على أن تمثل بريطانيا الكويت في الخارج، غير أن تطبيقه من الناحية العملية أدى بالكويت إلى هذا الوضع خاصة بعد سقوط الدولة العثمانية.

كما أن عقد الاتفاق تم لمواجهة ظروف مؤقتة هي الخوف من أن تضم الكويت إلى الإدارة العثمانية المباشرة. وبعد سقوط الدولة العثمانية استمرت بريطانيا تمارس نفس الدور لمنع ضم الكويت إلى قوة السعوديين الصاعدة في شبه جزيرة العرب، وهكذا بقي الاتفاق ساري المفعول حتى سنة ١٩٦١.

اتفقت مصلحة الطرفين المتعاقدين : بريطانيا والكويت على جعل الاتفاق على السكتمان. فبريطانيا لا تريد أن تسوء علاقاتها بالدولة العثمانية ما أمكن. أما الشيخ مبارك فكان حريصاً على عدم المساس بالبساتين العديدة التي منحها العثمانيون لآل الصباح في البصرة بمناسبة اشتراكهم في حملة الأحساء. ولهذا السبب أيضاً بقيت سفن الكويت تحمل العلم العثماني.

لم تكن هذه الأحداث لتمر دون أن تشعر السلطات العثمانية بمحدث شيء ما، وازداد شكها في نوايا الشيخ مبارك، ومع ذلك استجابت حكومة إستانبول لرغبة الإنجليز في عزل حمدي باشا والي البصرة، ولم تجرؤ على أن تسوى موضوع نهاية خط بغداد مباشرة مع الشركة الألمانية، فاضطر استمرش القنصل الألماني بالآستانة إلى القيام بزيارة لشيخ الكويت لكي يستأذنه في استخدام جزء من أراضيه حتى يصل الخط إلى رأس الكاظمة على خليج

السكوت . وقد رفض الشيخ مبارك التفاوض مع المبعوث الألماني تنفيذاً لوعده مع بريطانيا ، وأبلغ الأخيرة بهذه الزيارة .

ثم أتاحت للعثمانيين فرصة للانتقام من الشيخ مبارك بعد أن لحقت به هزيمة منكرة في الصريف وهي أعظم المارك التي دارت بينه وبين آل الرشيد سنة ١٩٠١ وكان الشيخ مبارك قد استعد للمعركة استعداداً عظيماً فأتى بالمرتزة من قبائل مطير والمتنق والعجمان ، غير أن هذا الجيش البدوي لم يصمد أمام جيش الرشيد الذي دربه العثمانيون ، وفعلاً استعدت الدولة العثمانية لاحتلال السكوت بعد موقعة الصريف وأرسلت بارجة حربية إلى الخليج غير أنها راجعت بمجرد ظهور الأسطول البريطاني .

ولا شك أن هذه المواقف الضعيفة المتتالية من جانب الدولة العثمانية كان لها أكبر الأثر على توجيه سياسة الأمراء العرب وتفضيلهم الارتباط ببريطانيا مع أنها دولة دخيلة يختلف وضعها تماماً عن وضع الدولة العثمانية . والدليل على ذلك أن عبد العزيز آل الرشيد بعد أن رأى نفسه وقد حرم من جنى عمار انتصاره في الصريف فكر في الاتصال بالقنصل البريطاني في البصرة ، ولعب دور الوسيط أحد الأعيان العراقيين ويدعى فهد باشا ، ويبدو من رسالة راسلوا القنصل البريطاني في البصرة إلى السفير في استامبول أن ابن الرشيد ذهب إلى حد طلب الحماية البريطانية ، على أن تزوده بريطانيا بالأسلحة وتترك له الفرصة لكي يمزق الشيخ مبارك ويحل محله أحد أبناء أخيه ، كما وعد ابن رشيد بوضع بلاده تحت تصرف الشركة البريطانية التي تنوي مد الخط الحديدي من بور سعيد إلى السكوت^(١) وأخيراً حدد بالاتصال بالروس إذا قبل طلبه بالرفض .

(١) F. O. 78 N. 5173 رسالة من راسلوا إلى أوكوتور السفير البريطاني في استامبول بتاريخ ١٩٠١/٩/٣ .

ويقال إن فهد باشا تعرف في هذا الأمر من تلقاء نفسه . وعلى كل فقد رفضت بريطانيا هذا الطلب لأنه يؤدي إلى تورطها في نجد ، وربما كان كيرزن الحاكم العام مستعداً لأن يعد التفوذ البريطاني إلى قلب شبه الجزيرة لمنع التدخل العثماني هناك ، لكنه لم يجد تأييداً من حكومة لندن . أما الشيخ مبارك فإنه بعد أن أعلن إلى فاعلية الحماية البريطانية رأى أن يتجنب بقدر الإمكان الاصطدام بالدولة العثمانية واتباع معها سياسة المصالحة ، ورافق فعلاً محسن باشا وإلى البصرة الجديد إلى الفاو حيث جدد ولاه للسلطان ، وفي نفس الوقت رفض إقامة حامية عثمانية في أراضي السكوت .

يتضح مما سبق أن اتفاق ١٨٩٩ زاد من حدة الصراع حول السكوت ذلك أن الاتفاق لم يلبغ الميادة العثمانية ولم تشجع بريطانيا فكرة اتصال السكوت تماماً عن الدولة العثمانية وهي التي اقترحت أن تستقر سفن السكوت في حمل العلم العثماني مع إضافة كلمة « كويت » في وسطه .

وحينما تكررت محاولات العثمانيين لبسط نفوذهم إلى السكوت لتكوين الشركة الألمانية من تنفيذ مشروعاتها ، اضطرت بريطانيا إلى التصريح بوجود الاتفاق ، وأثار ذلك احتجاج الحكومة العثمانية إذ أعلن وزير خارجيتها توفيق باشا أن هذا الاتفاق يعد خرقاً لمعاهدة برلين عام ١٨٧٨ وأجاب سالتيري وزير الخارجية البريطاني بأنه ليس في النية إعلان السكوت محمية بريطانية ، ولكن حكومة استامبول هي التي قد ترغبنا على ذلك^(١) وقد توصل الطرفان إلى تسوية مؤقتة لوضع السكوت على أساس عدم التدخل في شئون الداخلية ، أو بعبارة أخرى سلمت الدولة العثمانية بالوضع الراهن ، غير أن هذا الوضع الغامض أفسح المجال لانتهاكه بواسطة كلا الطرفين المتنازعين : بريطانيا والدولة العثمانية ، ففي سنة ١٩٠٢ جدد يوسف آل إبراهيم محاولاته لغزو السكوت بتأييد العثمانيين ، واستفجد مبارك بالإنجليز الذين ردوا الزحف عند الفاو ، واضطرت الدولة العثمانية إلى إنكار تأييدها للحركة . وفي

(١) B.D.W. vol 10 مذكرة بريطانية عن وضع السكوت بتاريخ سبتمبر ١٩٠١ .

العام التالي أقام العثمانيون حامية في أم القصر وصفوان وحاولوا احتلال جزيرة بيل وأثار ذلك قضية جديدة تتعلق بمحدود إمارة الكويت ، فادعى مبارك بأنّها تنتمي للفاو شمالاً ، وإزاء ذلك أصدر بلفور وزير الخارجية تصريحاً في مجلس العموم ذكر فيه صراحة بأن شيخ الكويت تحت الحماية البريطانية ، ولكنه رفض أن يؤيد في ادعائه بامتداد حدوده إلى الفاو .

وفي خلال السنوات التالية أخذت بريطانيا توطد نفوذها بالكويت تدريجاً دون أكثر من بالشكايات القانونية أو النصوص ، حتى تحولت إلى حجة ضلّام ١٩١٤ وكانت السلطات البريطانية تتفاوض عن مد الكويت بالأسلحة رغم أنّها حصلت على حق تفتيش السفن في المياه الإقليمية للكويت منذ عام ١٩٠٠ وفي عام ١٩٠٣ منح الشيخ مبارك لقب سير أثناء جولة اللورد كيرزن بالخليج . وفي العام التالي عين وكيل سياسي بريطاني دائماً بالكويت . وتعهد حاكمها بالآلا يسمح لبريطانيا بإنشاء محطات بريد . وفي عام ١٩٠٨ صدر تأكيد للتعهدات الواردة في اتفاق سنة ١٨٩٩ والقاضية بعدم التنازل عن شيء من أراضي الكويت دون مشورة الحكومة البريطانية . وفي نفس الوقت تنازل الشيخ مبارك عن قطعة أرض على امتداد ميلين لبريطانيا مقابل ٦٠٠٠٠ روبية ، وأعطيت تلك المنطقة الساحلية من الضرائب . وبهذه المناسبة ضمنت بريطانيا توارث أمرة الصباح لحكم الكويت . وفي أغسطس سنة ١٩١٠ تعهد الشيخ مبارك بعدم منح الشركات الأجنبية امتيازات لاستغلال الأسفنج أو اللؤلؤ إلا بإذن من الحكومة البريطانية ، ولم يمنع ذلك شيخ الكويت من اتصاله بالدولة العثمانية وبالعالم الإسلامي .

وقد انضم مع الشيخ طالب النقيب والشيخ خزعل خان حاكم الحمرة إلى حزب حرّيت واختلفت المآرض ، وقبرع للدولة العثمانية عند وقوع الاعتداء الإيطالي على طرابلس ، ولكن عند قيام الحرب العالمية الأولى قرر الشيخ مبارك قطع صلاته

نهائياً بالدولة الإسلامية والإسهام مع بريطانيا في غزو العراق متجاهلاً الرأي العام في الكويت^(١) .

(١) دراسة علاقة الكويت ببريطانيا في هذه الفترة يمكن الرجوع إلى سلسلتين من الوثائق:

١ — F.O. 406 وهي تبدأ سنة ١٩٠٠

٢ — Kowit Confidential in Secret Library

وتوجد السلسلة نسخة مصورة في كلية الآداب بجامعة عين شمس

٢ - إحياء الدولة السعودية

اختفى الحكم السعودي من نجد إبان المقد الأخير من القرن التاسع عشر حينما استولى آل الرشيد على الرياض سنة ١٨٩١ ، وخرج عبد الرحمن بن فيصل آخر من حكم نجد من الدولة السعودية الثانية ليطوف بين القبائل الوالية ، وبه اللطاف إلى الكويت ، وكان يصطعب معه في حياة المنفى ابنه عبد العزيز الذي سيكون له شأن كبير في تاريخ شبه جزيرة العرب .

وبالرغم من التحالف التقليدي بين العثمانيين وبين آل الرشيد ، فإن حكومة الآستانة شجعت الشيخ مبارك على حسن استقبال اللاجئين السعوديين ، بل قدمت لهم إعانة سنوية عن طريق شيخ الكويت ، ويرجع ذلك الوقت إلى الدولة العثمانية اتبعت سياسة حفظ التوازن في شبه جزيرة العرب كوسيلة من وسائل الاحتفاظ بالسلطة ، فإذا كان آل الرشيد قد تخلصوا من خصومهم ووجدوا لهم نجد تحت سيطرتهم فمن الأفضل إبقاء آل سعود كشوكة يمكن أن يهددوا بضم آل رشيد إذا ما انحرفوا عن الولاء للدولة العثمانية .

وفي الكويت أتبع للأمير السعودي الشاب أن يطلع على أوضاع السياسة الدولية في الخليج ، ولس بنفسه مدى النفوذ البريطاني وتفوقه على الدولة العثمانية وهذا هو ما جعله في رأينا يتجه مبكراً إلى التفكير في الاستعانة بالتأييد البريطاني وذلك عن تقاليد أسلافه السعوديين الذين كانوا يمثلون القوة العائدة لسيطرة البريطانية في شبه جزيرة العرب . ولقد اتفقت مصالح السعوديين مع آل الصباح بالكويت سنة ١٩٠١ عن أن يتابع الخطة الرامية إلى استرداد نجد ، ففي يناير سنة ١٩٠٢ شن غارة مفاجئة على الرياض واستولى عليها بواسطة مغامرات روين حولها أقاصيص خيالية عن بطولة أمير نجد الجديد .

إن الاستيلاء على الرياض لم يكن سوى نقطة بداية ، وكان الطريق أمام عبد العزيز آل سعود مليئاً بالعقبات لأن الدولة العثمانية أخذت تقدم مساعداتها لآل الرشيد حينما لاحظت تصاعد قوة السعوديين باطراد . على أن السعوديين فكروا في الاستعانة بالإنجليز حتى من قبل أن يصطعدوا بالعثمانيين . وحسب المصادر السعودية^(١) نفسها طلب عبد الرحمن الفيصل ذلك منذ سنة ١٩٠٢ حينما كان يتأهب لمخادرة الكويت ليعود إلى عاصمته القديمة ، ولمح إلى أن الروس كانوا يريدون الاتصال به وتلت ذلك محاولات مختلفة من جانب عبدالعزیز آل سعود لكي يقدر بالتحالف مع بريطانيا ، وفي فبراير سنة ١٩٠٦ ذكر صراحة أنه يريد تأييد الأسطول البريطاني في حملة تهدف إلى إخراج العثمانيين من الأحساء . وبين حاجته إلى ذلك الإقليم الذي يملكه بالعالم الخارجي وعرض في مقابل ذلك التأييد امتيازات غير محددة تحصل عليها بريطانيا في بلاده ، ومنها إقامة قنصلية في الرياض .

كان يرعى كوكس هو الذي يشغل في ذلك الوقت منصب المقيم العام البريطاني في الخليج ، فزج بهذه الفكرة وتلبأ لابن سعود بمستقبل زاهر وبث بالهيج التالية لإقناع حكومة لندن بقبول الاقتراح السعودي^(٢) فهو من جهة يساعد على مكافحة القرصنة التي تجددت بسبب فوضى العثمانيين ، ومن جهة أخرى سيصبح ابن سعود تحت الرقابة البريطانية فلا يجرؤ على مهاجمة ممتلكات الساحل التي تحميها بريطانيا ، غير أن حكومة لندن كانت ما تزال متمسكة بالسياسة التقليدية التي ترفض التورط في داخل الجزيرة .

وتبين من خطاب يرعى كوكس كيف أن إحياء الدولة السعودية في نجد آثار من جديد القلق على وضع الممتلكات الست في ساحل عمان ، وحسب المصادر السعودية^(٣) لم يشعر حكام تلك الممتلكات بالخطر إلا في سنة ١٩٠٦ حينما قام عبدالعزیز

(١) عرض السعودية ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) انظر . جريف Grave b. 106 ترجمة حياة السير يرعى كوكس .

(٣) عرض السعودية ج ١ ص ٢٧٨ .

بشاطر حربى فى الركن الجنوب الشرقى من نجد قرب عمان . أما فى سنة ١٩٠٢
فقد بعث زايد بن خنيقة حاكم أبو ظبى - بنى - ابن سعود على استرداده للبرارى .
أما فى سنة ١٩٠٦ فقد جمع هذا الحاكم مؤتمراً من الشيوخ المت^(١) ليعتبر
فى أمر الدفاع عن بلادهم ، وهدد بتأديب حاكم دى لأنه امتنع عن حضور المؤتمر
ثم عقد محاضرة دعوية مع سلطان - سقط - أى أن حلفاء الإنجليز المرتبطين بهم
بمجاهدات نكثوا الواجهة الدولة السعودية الناشئة ، أما قسم آل ثانى -
قطر فكان وضمه خلفاء ، فهو غير مرتبط حتى ذلك الوقت بمجاهدة مع الإنجليز
كما أن انتشار الدعوة السلفية فى بلاده كانت تقويه من آل سعود . ومنذ وضع
سنوات حول أحد إخوته أن يفتقر منه السلطة وطلب تأييد الإنجليز . ثم لأنه
رفض هؤلاء الاغتراش فى المؤامرة غير أنها كانت تجعل قاعاً على كل حال حرج
تسكتل الشيوخ الدائرة فى فلك بريطانيا . وعلى العكس ذهب قائم الترحيب
بأبن سعود حينما ظهر قرب ساحل السلام أواخر سنة ١٩٠٥ .

والحق إن الانجماوات العامة للدولة السعودية الجديدة يمكن تسمح فطانتهم
الانجماوات وذلك بلمى لابتلاع الشيوخ كما كان من الحاضر أن يحدث في عهد
السلوة السعودية الأولى ، لذلك صار غلبه الأحساء هو الجبل الطبيعي لإرثه صنع
عبد العزيز آل سعود .

ومضاه عن ذلك فإن الأخصاء كان في معظم الأحيان إقليماً قاصداً لنحوه.
في سنة ١٩١٣ هبطت الظروف لنزول الإقليم ، فالشامانيون بواجون صعبون
في البقال ، وقد اضطروا إلى إتصاص حسيانهم في أطراف الدولة الأخرى حتى
فدرت في الأخصاء بنحو ٤٠٠ رجل ، كذلك ترامت أنباء المخابرات الإنجليزية
الغالبية إلى مسامع أمير نجد ، فغشى أن يقرر شئ بالنسبة للأخصاء ، بقدم عليه
سبل المستقبل . و في مايو من سنة ١٩١٤ من غارة له العدة على الحيات الغالبية من
بصافى مقاومة تذكر ، وقد التفتت بعض تلك الحيات إلى البحر من أجل
البحر من أجل

بذل الأخير إلى العثمانيين . وحققه الأمر به . وقدمه موفى الحجاز . وانت
بريد . بعد قليل في مشروع اتفاق عقده مع الحكومة العثمانية . فإن الأحكام
حقية في منطقة نفوذه . وسرى كيف أن هذا الاتفاق قد ولدهم . ولذلك
فمن السلطات العثمانية أن وصل إلى تسوية على أساس حل وسط مع ابن سعود .
بحوث أحداث في هذا الشأن بين عمر فوزي مرديني وإلى البصرة . وبين ابن
سعود من جهة سنة ١٩١٣ . وهنا تختلف المصادر السعودية عن المصادر الانجليزية
كلاهما . إن هذا القضية التاريخية أصبحت من الحجج التي استخدمها الفريقان
في موضوع النزاع على الحدود . فالمصادر الانجليزية ترى أن ابن سعود أحمر
وكلاً . البريطاني سنة ١٩١٣ . عن هذه الأحداث . وقد فيها تستلبي إلى عقد
على قريب مع الدولة العثمانية . ثم أمر عرض الحكومة البريطانية أمام هيئة
حكماء الدولية سنة ١٩٥٥ . سحرة من هذا الاتفاق وهو مؤرخ في رجب سنة
١٣٣٥ هـ (مايو سنة ١٩١٤)^(١) . وذلك كرت المصادر الانجليزية أنه عشر على نص
الاتفاق في ترشيح لبصرة عند استيلاء الانجليز عليها سنة ١٩١٤ . وحسب
هذا الاتفاق أعلنت نجد ولاية غداية فسيه وضع الكويت من حيث أن
سعود يتولون حكمها . حتى أن يصدر بذلك قرار من استمبول . أما الأحكام
بحكم عبد العزيز أن سعود لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد . وتبقى الدولة العثمانية
عبرت هناك في القصب والعرعر . وحتى ابن سعود أن يستخدم العلم العالي . ولا
بجوار . أن يفتد اتفاقاً . ويمنح امتيازات الدولة اأحمية دون موافقة الدولة العثمانية .
بناء على هذا الاتفاق صدر قرار بفتح عبد العزيز آل سعود لقب المشايخة .
ولأن مصادر السعودية بعيداً عن عقد اتفاق يتضمن العلاقات بين نجد الدولة العثمانية
عندها تؤكد على حلو محضات المشاكل العربية السعودية من مثل هذا الاتفاق^(٢)
مع أهمية موضوع في قضية النزاع على الحدود بين السعودية والشيخات
المتنافسة . وبين الأخيرة ترى أن وجود هذا الاتفاق في بعض صفات ابن سعود

وافق على مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ الذي يضيّق حدود نجد الشرقية ويوسع من امتداد الشيوخات في داخل شبه الجزيرة .

أما النظرية السعودية فتحاول أن تثبت عدم التزام الحكومة السعودية بشروط الاتفاق الإنجليزي العثماني وهي تستند فعلاً إلى أسس أقوى من الناحية القانونية . أولاً إن مشروع اتفاق سنة ١٩١٣ لم يبرم ، ثانياً توقيعهُ في ٢٩ يونيو أي بعد استيلاء ابن سعود على الأحساء بنحو شهرين ، وبالتالي تصرف الدولة العثمانية لأرض لا تملكها فعلاً ، ثالثاً أن الاتفاق بين ابن سعود والعثمانيين سنة ١٩١٤ هو إن صح فإنه لا يلزم السعودية بشيء لأن أحكام الرياض كانوا يجملون اتفاق سنة ١٩١٣ ، رابعاً إن السلطات الإنجليزية لم تسكت لهذا الاتفاق وتجاهلته في جميع تصرفاتها منذ أن دخلت في الحرب ضد الدولة العثمانية سنة ١٩١٤ .

٣ - مشروع الاتفاق العثماني البريطاني سنة ١٩١٣

إذا كان الاتفاق الإنجليزي العثماني لسنة ١٩١٣ لم يبرم فإن له أهمية خاصة في تاريخ الخليج ، فقد أصبح من جهة مثار جدل بمناسبة الخلاف على الحدود بين السعودية وبريطانيا ، ومن جهة أخرى يعد هذا الاتفاق مظهراً جديداً من مظاهر نهوض حكومة الاتحاديين في المحافظة على حقوق الشعوب التي كانت تحكمها الدولة العثمانية بصفة عامة والشعب العربي بصفة خاصة .

وهو دليل على عجزهم أمام تغلغل النفوذ البريطاني في الخليج بالرغم من أنهم تسلموا الحكم على أساس تثبيت سلطة الدولة في جميع المناطق التي تتبعها اسمياً . وصانع الاتفاق هو إبراهيم حق باشا الذي عرف بميوله الإنجليزية ، وقد اختلف في هذا الاتجاه مع ولاية البصرة وبنداد الذين كانوا أكثر حرصاً على مقاومة التغلغل البريطاني .

لقد استمرت المفاوضات نحو عامين (١٩١١ - ١٩١٣) لأنها تناولت عدداً

من موضوعات الخلاف بين البلدين ، منها مسألة الرسوم الجمركية وخط حديد بنداد ومناطق النفوذ في الخليج العربي ومسألة شط العرب . وبإستثناء الموضوع الأول فإن السائل الأخرى متشابهة وهي التي تهتم مؤرخ الخليج .

وبما زاد المفاوضات تعقيداً أن جهات الاختصاص البريطانية اختلفت فيما بينها على بعض الموضوعات ، مثال ذلك النقطة التي يجب أن ينتهي عندها النفوذ العثماني في الخليج ، فرأى البعض أن يكون ميناء العقير في الأحساء هو نهاية الامتداد العثماني ، أما هاردينج حاكم الهند العام فرأى أن وجود العثمانيين في الخليج أشد خطورة من روسيا أو فرنسا لأن لهم تأثيراً على بعض الأحكام العرب تحت ستار الجامعة الإسلامية ، ولذلك ذهب إلى المطالبة بإسقاط سيادتهم عن الكويت . وعلى كل فقد اتفق الرأي على إحراج قطر من منطقة نفوذهم . وبين هذين الرأيين وقف جرای موقفاً وسطاً فأقترح على حكومة الهند ربط هذا الموضوع بقضية سكة حديد بنداد « في حالة إشراك بريطانيا في الخط فلا مانع من الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت شريطة أن تكون مشيخة مستقلة بشؤونها الداخلية ويمكن أن تدفع جزية للدولة العثمانية . وعند منح بريطانيا امتياز القسم الجنوبي من الخط في هذه الحالة سيتيسر مده إلى خليج الكويت ، ولا شك أن حاكم الإمارة سيرحب بهذه الفكرة لأنها تساعد على إنعاش بلاده »^(١) .

تساهل العثمانيون في موضوع قطر كما أنهم تنازلوا رسمياً عن جميع الادعاءات السابقة في البحرين . أما بالنسبة للكويت فقد تمسكوا بحق السيادة عليها مع تصديق حدودها ما أمكن لما للإمارة من امتيازات خاصة وكانوا يخشون بحق أن تستخدم الكويت كستودع لتجارة الأسلحة وتهريبها للقبائل المشاعية في جنوب العراق . في هذه الأثناء تسلم حق باشا أمر المفاوضات مع الإنجليز وكان يرى أنه من الجاز أن تتفق بريطانيا مع ألمانيا مباشرة بشأن خط حديد بنداد

(١) B. D. vol. 10 part 2 لرسائل بين جرای ونوفيق باشا وزير الخارجية العثمانية .

وتتجاهل الدولة العثمانية كما سبق للألمان والروس أن فعلوا ذلك في مؤتمر وندس. لذلك صرح للإنجليز بأن الدولة العثمانية لا تريد أن ترى دولة أخرى في الخليج. بريطانيا، وهي تتنازل تماماً عن الادعاءات في البحرين مقابل شروط بسيطة من ألا يتدخل الإنجليز في شؤون البحارنة المقيمين في الدولة، وأن تخفض الإمارة رسم مصائد الأولو بالنسبة للرعايا العثمانيين وأن يعترف باحتلال العثمانيين لجزيرة الخواوية الواقعة جنوب القطيف.

والحق أن موضوع حدود الكويت وتقسيم الجزر التابعة لها وتلك التابعة للعثمانيين كان أكثر الموضوعات إثارة للجدل، فقد طالب العثمانيون بتضييق حدودها من جهة العراق والأحساء والاعتراف بها كجزء من ولاية البصرة، وسريان القوانين العثمانية فيها، وبقاء كثير من الجزر في يد العثمانيين لأنهم يريدون مشاركة الإنجليز في حراسة أمن الملاحة بالخليج. وقد رفضت بريطانيا رفضاً باتاً هذه الفكرة الأخيرة كما أنها لم توافق على أن تصرف حكومة الاستشارة على شؤون الكويت الخارجية أو تنظيم الولاية فيها، وإنما سلمت فقط بسيادة رمزية. وكل لابد من ذكر تفاصيل عديدة لتنظيم وضع الكويت المعقد في هذا الاتفاق وستتناول فيما يلي تحليل الأقسام الهامة من الاتفاقية^(١).

القسم الأول: خاص بالكويت:

- ١ - تشكل الكويت فضاء مستقلاً مستقلاً ذاتياً، ويرفع شيخ الكويت العلم العثماني كما كان في السابق مع إضافة كلمة «كويت» إليه.
- ٢ - وتتعهد الحكومة العثمانية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الولاية وإنما تصدر فقط القرارات الخاصة بالتصديق، كما لا يجوز لها أن تحتل عسكرياً.

(١) انظر نص مشروع الاتفاقية 194. 190. 2.p. 10 Part 2. B.D.W. انظر Hurewits vol. 1, q. 272.

جزءاً من أرض الكويت المحددة في المواد التالية. ويجوز لحاكم الكويت أن يعين وكلاء لرعاية مصالحه في الولاية العثمانية.

٣ - تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقات المعقودة بين الكويت وبريطانيا وخاصة اتفاق يناير سنة ١٨٩٩ كما تقر بالامتيازات التي منحتها شيخ الكويت في أراضيها للرعايا البريطانيين.

٤ - تعلن الحكومة أنها لن تعقد اتفاقاً جديداً أو تسمى لاحتلال الكويت طالما أن الدولة العثمانية لم تنقص هذا الاتفاق.

الواد ٥ - ٧ خاصة بتخطيط الحدود وهي تخرج أم القصر وصفوان من الكويت، إذ سبق للعثمانيين احتلالها بينما تضم جزيرة بوبيان وواوية للإمارة رغم ادعاءات العثمانيين السابقة. وتجمل خور الزبير نهاية الحدود الشمالية والقرين في نهاية الحدود الجنوبية.

٨ - في حالة مد خط حديدي إلى الكويت تتفق الحكومتان البريطانية والعثمانية على تنظيم حمايته.

٩ - تحترم أعلام شيخ الكويت في البصرة وتعفى من الضرائب. ومن اللاخط أن القضية مستثيرة خلافات بعد استقلال العراق.

القسم الثاني: قطر.

مادة ١١ - تتنازل الدولة العثمانية عن السيادة في قطر ويحكمها بالولاية أمرة آل ثاني، وتتعهد بريطانيا على حكم البحرين من محاولة ضم شبه الجزيرة.

وبشأن الاتفاق على الأحساء ونجد على أنهما سنجقية عثمانية، ويخطط حدودها الشرقية من قطر حتى عمان، وهذه المادة هي التي أصبحت محور الجدل في قضية الحدود.

١٢ - يسمح للبحارنة بصيد الأولو في جزيرة الخواوية التي دخلت ضمن سجن الأحساء.

وَمَا يَذْكُرُ أَنَّ حَامِيَةَ عُمَانِيَّةً كَانَتْ مَاتَزَانٍ مُرَابِطَةً فِي الدَّوْحَةِ عِنْدَ عُنْدِهَا
الِاتِّفَاقِ ، غَيْرَ أَنَّ الشَّيْخَ كَانَ يَتَصَرَّفُ بِدُونِ أَنْ تَتَدَخَّلَ فِي شَتُونِهِ وَقَدْ أَحْلَاهُ
الْإِنْجِلِيزُ فِي سَنَةِ ١٩١٤ .

القسم الثالث : البحرين :

١٣ - تَنَازَلُ الدَّوْلَةُ الْعُمَانِيَّةُ عَنْ جَمِيعِ ادِّعَاءِهَا السَّابِقَةِ فِي الْبَحْرَيْنِ ، وَنَاحِيَةِ
جَهَةِ أُخْرَى تَعْلَنُ الْحُكُومَةُ الْبَرِيطَانِيَّةُ أَنَّهَا لَا تَتَوَيَّ أَنْ تَقْضِيَ الْبَحْرَيْنِ (أَيْ أَنْ
تَحُولَهَا إِلَى مَسْتَعْمَرَةٍ) .

١٤ - تَقْتَعِدُ بَرِيطَانِيَا بِإِثْرَامِ الْبَحْرَيْنِ إِلَّا بِفَرْضِ وَسُومٍ إِسْثَابِيَّةٍ عَلَى الرِّعَايَةِ
الْعُمَانِيَّةِ الَّذِينَ يَشْتَقِلُونَ بِصَيْدِ الْوَلُؤُلُ .

١٥ - يَعْتَبَرُ الْبَحَارَةُ الْقَيْمُونَ فِي الدَّوْلَةِ الْعُمَانِيَّةِ أَجَانِبَ ، وَيُرْعَى الشَّامِلُ
الْبَرِيطَانِيُونَ مَصَالِحَهُمْ . وَهَكَذَا فَرَضَتِ الْحُكُومَةُ الْبَرِيطَانِيَّةُ وَجْهَةً نَظَرًا فِي
النَّقْصَةِ . أَمَّا مَهْدَاهَا بِعَدَمِ ضَمِّ الْبَحْرَيْنِ فَجَرَدَ صِيغَةً شَكْلِيَّةً ، إِذْ أُنْزِلَ الْجُزُءُ تَحْوِيلًا
لِلْمَسْتَعْمَرَةِ فَعَلًا كَارِثًا سَنَةَ ١٩١٤ .

القسم الرابع : الملاحه في الخليج العربي .

١٦ - تَقَرَّرَ الدَّوْلَةُ الْعُمَانِيَّةُ بِأَنَّ بَرِيطَانِيَا تَقُومُ بِحِرَاسَةِ الْمَلَاكَةِ فِي الْخَلِيجِ مِنْ
نَظَرِ حَتَّى الْغَيْطِ الْمُنْدِيِّ ، وَتَسَلِّمُ بِجَمِيعِ التَّنْظِيمَاتِ الَّتِي أُدْخِلَتْهَا بَرِيطَانِيَا فِي السَّاحِلِ
كَالْحِجَرِ الصَّحِيِّ وَإِدَاوَةِ الْفَنَارَاتِ وَالْقِيَامُ بِأَعْمَالِ الشَّرْطَةِ الْبَحْرِيَّةِ ، وَتَحْتَفِظُ الدَّوْلَةُ
الْعُمَانِيَّةُ بِحَقُوقِهَا فِي الْمِيَاهِ الْأَطْلَعِيَّةِ وَالسَّوَاهِلِ الْخَارِجَةِ لَهَا . وَسَتَرَى بَعْدَ قَلِيلٍ كَيْفَ
أَنَّ الْإِتِّفَاقَ الْخَاصَّ بِشَطِّ الْعَرَبِ قَدْ نَقَضَ هَذَا الْمَدَامُ .

وَأَخِيرًا نَعْنُ الْإِتِّفَاقِيَّةَ عَلَى تَسْكَوِينِ لَجْنَةٍ لِمُؤَادَةِ الْخُدُودِ عَلَى الطَّلِيمَةِ وَوَجْهٍ
مَدْرُكَةٍ تَقْصِيْفِيَّةٍ بِهَا . وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ هَذِهِ اللَّجْنَةَ لَمْ تَشْكَلْ قَطَّ نَظَرًا لِعَدَمِ بَرِيَّةِ
الِاتِّفَاقِيَّةِ مِمَّا يَنْقُصُ مِنْ قِيَمَتِهَا فِي مَوْضِعِ تَخْطِيطِ الْخُدُودِ .

٤ - مَسْأَلَةُ شَطِّ الْعَرَبِ

فَتَحَ مَشْرُوعَ إِتِّفَاقٍ سَنَةَ ١٩١٣ الْبَابَ لِقَسْوِيَّةٍ خِلَافَاتٍ أُخْرَى مُعَاقِفَةً بَيْنَ
بَرِيطَانِيَا وَالدَّوْلَةِ الْعُمَانِيَّةِ ، مِثْلَ مَشْكَلَةِ خُطِّ بَغْدَادِ ، وَمَوْضُوعِ شَطِّ الْعَرَبِ . وَتَسْتَقَاوِلُ
الْمَوْضُوعِ الْأَوَّلِ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي . أَمَّا شَطِّ الْعَرَبِ فَيُطْلَقُ عَلَى الْقِسْمِ الْأَخِيرِ مِنَ
الرَّافِدَيْنِ الَّتِي يَبْدَأُ عِنْدَ التَّقَاءِ النَّهْرَيْنِ وَيَنْتَهِي عِنْدَ مَصِيبِهِمَا فِي الْفَاوِ . وَكَانَتْ
كُلُّ مِنَ الدَّوْلَةِ الْعُمَانِيَّةِ وَفَارِسَ قَدْ عَقِدَتْهُمَا إِتِّفَاقًا خَاصًّا بِتَخْطِيطِ الْخُدُودِ بَيْنَهُمَا ،
جَعَلَ شَطِّ الْعَرَبِ دَاخِلًا فِي الْأَرَاغِي الْعُمَانِيَّةِ عَلَى أَنْ تَنْتَهِيَ حُدُودُ فَارِسَ عَلَى
شَاطِئِ الْأَيْمَنِ . وَأَقَرَّ الْإِتِّفَاقُ مَبْدَأَ حُرِيَّةِ الْمَلَاكَةِ الدَّوْلِيَّةِ فِي هَذَا الْمَرْمَلَاتِيِّ الْوَاقِعِ فِي
مَنْطَقَةِ حُدُودِهِ . وَفِي ذَلِكَ الْحِينِ كَانَتْ بَرِيطَانِيَا تُؤَيِّدُ مُطَالِبَ الْعُمَانِيِّينَ بِاعْتِبَارِ
أَنَّ فَارِسًا كَانَتْ خَاضِعَةً لِلنَّفُوذِ الْإِسْلَامِيِّ ، وَفِي أَفْحَمَتِ الدَّوْلَتَانِ الْأَوْرُيَّتَانِ نَفْسَهُمَا
عَلَى الْإِتِّفَاقِ بِحُجَّةِ ضَمَانِهِ .

وَفِي نَهَايَةِ الْقَرْنِ تَغَيَّرَتْ نَظَرَةُ بَرِيطَانِيَا إِلَى الْمَشْكَلَةِ ، إِذْ أُمِصِحَتْ تَسْمِيَةُ بَنِي
الْأَعْرَابِ بِالْقُوَّةِ الْمَسْكُورَةِ فِي الْخَلِيجِ ، وَبِالْثَّانِي اعْتَرَضَتْ عَلَى قِيَامِ الدَّوْلَةِ الْعُمَانِيَّةِ
بِتَحْقِيقِ شَطِّ الْعَرَبِ ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ التَّحْقِيقَ حَقٌّ طَبِيعِيٌّ ، وَقَدْ جَاءَ فِي أَغْطَابِ
عُزُومِ مَعْرِ وَإِحْسَاسِ الْعُمَانِيِّينَ بِأَنَّ بَرِيطَانِيَا لَا تَحْتَرَمُ سَلَامَةَ أَرْضِهِمْ .

وَقَدْ اسْتَعْدَمَتْ حُكُومَةُ الْمُنْدِ الْبَرِيطَانِيَّةِ فُلُوسًا لِتَحْقِيقِ أَمْدَانِهَا ، فَخَفَّتْهَا عَلَى
الِادِّعَاءِ بِأَنَّ تَسْلِيحَ شَطِّ الْعَرَبِ يَتَعَارَضُ مَعَ مَبْدَأِ حُرِيَّةِ الْمَلَاكَةِ . وَأَحَابَ وَزِيرِ
خَارِجِيَّةِ الْعُمَانِ بِأَنَّ مِنْ حَقِّ فَارِسَ أَنْ يَحْصِنَ الشَّاطِئَ الْأَيْمَنَ بِمَا فِي ذَلِكَ
أَرْضَ بَارَةِ الْحَمْرَةِ دُونَ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَسَاسٌ بِحُرِيَّةِ الْمَلَاكَةِ فِي شَطِّ الْعَرَبِ
أَوَّلَ سَبْعِ قُرُونٍ .

وَمَا كَانَتْ هَذِهِ الْإِمْرَةُ الْأَخِيرَةُ تَقَعُ بِمَحَافِظَةِ شَطِّ الْعَرَبِ ، فَتَقِظُ السَّالْطَاتِ
الْبَرِيطَانِيَّةِ فِي الْخَلِيجِ أَنَّ تَحْرُصَ الشَّيْخِ خَزَعَلَ عَلَى حَاكِمِهَا الْعَرَبِيِّ السَّكِيِّ
بَنِي الْعُمَانِيِّينَ كَمَا سَتَفْعَلُ مَعَ كَثِيرٍ مِنْ سُلُوكِ الْأَمْرَاءِ فِيهَا بَعْدَ .

لم تفلح هذه المناورات فليجأت بريطانيا إلى التهديد باستخدام القوات
١٨٨٩، وصرحت بأن تخمين شط العرب يهدد مصالحها التجارية وهذا القدر
شعبي بوجود أضرار استعمارية جنوب العراق آنذاك. وقد اكتشفت الوثائق
عن وجود مشروعات باستغلال الأراضي الزراعية في جنوب العراق بواسطة
شركات بريطانية (١).

بقيت مسألة شط العرب معقدة حتى غدت نسبة معظم الملاحات في مشروع
اتفاق سنة ١٩١٣ فامسكن النفوس إلى نسبة فرعية حصة بهذا المشروع
وبلاحظ أن الاتفاقية أكدت التفضل البريطاني في جنوب العراق. فهو نشأ
الامتيازات السابقة، وتحول شركة نفط إلى شركة احتكارية هذا إلى حد
على بيع السفن المتأدية التي تستخدم في ملاحاة النهرين لهذه الشركة.

وتمرد قادة حدة عربية بريطانية مشتركة لتسيير الملاحة. وهدد العراق
في شط العرب والإضافة إلى ذلك حصلت بريطانيا على احتكار السبيل على
الخط ومشروعات التوسيع الأخرى في جنوب العراق. وبعد أن أصدر
استفاد أنهم قد أحرروا قسما في إقليم الحيرة (أو عوسجان الناحية الغربية)
من تحت الأمانية. سدا حاصلا بتضمين الولاية في تلك الإمارة مع التسيير
استغلالها الذاتي.

لم تسكن مشكلة السلطة في جنوب العراق بحماية على زعماء الاتحاد والوقوف
في استمبول. وكان أحدهم ويدعى إسحاقيل حتى ألبس ولاية مدية سنة ١٩١٠
مشكا من نظام السلطة هناك. والحق أن السلطات البريطانية لم تسكت في إقرار
الأمراء المستقلين على حدود الدولة من أنصت رؤساء العشائر التي تزل جنوب
العراق وكان معظمهم ينحاز إلى الكويت إلا أن استخدم بالمتحيزين، ذلك بعد

(١) مذكرة كرون من وزير الخارجية بتاريخ ١٨٨٩
F.O. 78 N. 1684

واضحاً أن حكومة استمبول قد نهأت بعقد اتفاقية سنة ١٩١٣ التي تمد
مطهر من مطاهر عجزها عن الدفاع عن الولايات العربية. وقد برزت
الحكومة الاتحادية اتفاقية شط العرب مثلاً بأنها باعت السفن التجارية لشعبي
شعباً سفناً حربية. ولم يقتنع أوصفيون العرب شيء من ذلك فعبرت عنهم
عن ادنيائها من سياسة الاتحاديين كما يرى المؤرخون العرب في اتفاق سنة ١٩١٣
بإرهاص تفسير العلم العربي بين الدول الاستعمارية أثناء الحرب العالمية الأولى (١)

(١) داهم المصري - العلم العربي والدولة العثمانية.

الفصل الحادي عشر التنافس الدولي

اضطرت بريطانيا إلى تسوية خلافاتها مع الدولة العثمانية لأنها ليست غريبة عن منطقة الخليج العربي . أما بالنسبة للدول الأوروبية التوسعية فقد أبدت تصبلاً تاماً في سياستها ، حتى قال روزن أحد الصحفيين الألمان « إذا عطس ألماني في الخليج خيل لبريطانيا أن أركان الامبراطورية قد زلزلت » وفي مثل هذه الظروف لا بد وأن تتوقع أن يبالغ الإنجليز في تصوير أطماع الدول الأخرى ، ومن ثم يجب أخذ الوثائق البريطانية في هذا الموضوع بشيء من الحذر .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر انحصر التنافس الدولي في ثلاث صور : نشاط فرنسي متقطع في مسقط ، تغفل النفوذ الروسي في فارس ، تسلل الألمان إلى ولاية بندا عن طريق حصولهم على امتياز خط حديد بندا .

١ - عمان والتنافس الانجليزي الفرنسي

رأينا كيف شجع الانجليز على انفصال زنجبار عن مسقط مما أثار عليهم حنق ثويني ابن السيد سعيد حاكم عمان . وقد أتجه خليفة السيد سعيد بفكره أحياناً إلى نابليون الثالث ، غير أن النشاط الفرنسي المحدود كان منصباً في ذلك الحين على القسم الأفريقي من السلطنة . وبلغ هذا النشاط ذروته في زنجبار سنة ١٨٦١ حتى لجأ الانجليز إلى التهديد بالقوة لمرقعة الشروعات الفرنسية في شرق أفريقيا ، وانتهت الأزمة باقتراح بريطاني بأن تتعهد الدولتان باحترام استقلال سلطان زنجبار وفي أثناء المحادثات حول هذا الموضوع^(١) اقترح الفرنسيون

(١) F.O. 84 vol. 1178 الرسائل المتبادلة بين توفيل وزير الخارجية وكاول السفير البريطاني في باريس — انظر كذلك الجزء الثاني من الدراسة الوثائقية التي نشرها كوبلاند عن شرق أفريقيا Coupland, exploitation of east Africa

أن يشمل التمهد سلطنة مسقط أيضاً . ويقال إن هذه الإضافة جاءت نتيجة خطأ أحد الموظفين في وزارة الخارجية البريطانية . وعلى كل فإن بريطانيا لم تترض على أن تتعهد باحترام استقلال مسقط لأنها كانت تدرك أن تقودها مستمد من واقع السيطرة البحرية في الخليج وليس نتيجة اتفاقات دولية .

صدر التصريح الثنائي في ١٠ مارس سنة ١٨٦٢ وبمقتضاه تتعهد الحكومتان الفرنسية والإنجليزية باحترام استقلال سلطنتي مسقط وزنجبار . ولم يمنع هذا التصريح بريطانيا من أن تخفي في تدعيم تقودها في عمان دون معارضة ، بل إنها عرفت النشاط الفرنسي الذي تجدد في نهاية القرن ، وفرضت حمايتها على زنجبار سنة ١٨٩٠ مما يؤكد أن هذا التصريح كان عديم القيمة ، ولذا يمكن القول بأن تاريخ عمان في هذه الفترة كان يدور في الحقيقة حول تقاطعين : مشكلة السلطة في الداخل وموقف الإنجليز من حكام مسقط ومن الثورات الداخلية .

لم يجد ثويني بداً من الاستعانة بالإنجليز لمواجهة تلك الثورات رغم أنه لم ينتفرحهم تدخلهم لقصل زنجبار ، ذلك أن الثورات الداخلية تعددت في عهده فنفا عسيان أخيه تركي حاكم صحار ، وتجمع الأباضيين تحت زعامة عزان بن قيس ، ومطالبتهم بإحياء الإمامة . وقد أشرنا إلى تدخل الإنجليز لحماية ثويني من ثورة قبائل صور التحالف مع الوهابيين .

لقد انتهت حياة ثويني بطريقة مفاجئة لم تأت عن طريق أي من تلك الحركات السياسية ، بل عن طريق اغتيال عائلي ، إذ غدر به أحد أبنائه ويدعى سالم وقتله سنة ١٨٦٦ ولم يجد الحاكم الجديد أمامه من أنصار سوى النافرية الرتبطين بالحركة الوهابية ، لذلك رفض الانجليز التعاون مع سالم وفكروا في أن يؤيدوا أخاه تركي للاستيلاء على السلطة ، ولكنهم اكتشفوا أن له خطة للاستيلاء على زنجبار فتدخلوا عن هذه الفكرة .

ويلاحظ أن بريطانيا واجهت في تلك الحقبة قوى عديدة متصارعة في عمان لكنها تفتق جميعاً في معاداة السيطرة البريطانية ، فبالإضافة إلى أن تركي يريد إعادة توحيد السلطنة ، كان الأباضيون تحت زعامة عزان بن قيس ينتقدون على حكام مسقط استسلامهم للأجانب ويدعون إلى نبذ الاتفاقات التي عقدها السيد سعيد والتي تمنحهم امتيازات عديدة . أما سالم حاكم مسقط ١٨٦٦ - ١٨٦٨ فإن ارتباطه بالوهابيين كان يبعده عن الانحياز . وانتهى هؤلاء إلى أقلية التزام الحياد أمام تلك القوى المتصارعة وتركوا مسقط تسقط في يد عزان بن قيس سنة ١٨٦٨ وحاول سالم دون جدوى الاستمارة بالسعوديين ، فإلهم كانوا مشغولين في ذلك الوقت بالحرب الأهلية حتى أنهم تركوا واحات البويعي تقع في يد عزان بن قيس سنة ١٨٦٩ .

جمع عزان بن قيس بين السلطة في مسقط وبين الإلمنة كما كان الحال في سادة عهد أسرة السيد سعيد ، غير أن حكمه لم يتجاوز علمين لأن ظروفًا مختلفة تحت صده «الغناوة الذين أشوه انقسموا على أنفسهم» ، وتدخل العلماء الأباضيون في شئون الحكم حتى إنهم منعوا كثيراً من السكوس وزادوا حكومة مسقط فقراً^(١) وأهم من ذلك اعتبرت السلطات البريطانية إحياء الإمامة ضربة لنفوذها في مسقط ، ولذلك عادت واتفقت مع تركي بن سعيد على خطة تهدف إلى تسليمه الحكم في مسقط بعد أن يتعهد بالتنازل عن سياسته الزامية إلى التدخل في زنجبار .

كان تركي منذ فشل عصيانه الأول قد لجأ إلى بومباي ، وهناك روض على طاعة السلطات البريطانية حتى عفت عنه سنة ١٨٦٩ وأخذت تعد له العدة للعودة إلى عمان . وفي سبتمبر من العام التالي وصل على ظهر سفينة بريطانية وأخذ يجمع القبائل التي حاصرت مسقط ، وقتل عزان أثناء المعركة غير أن استيلاء تركي على

العاصمة بهذه الطريقة جعل مركزه ضعيفاً في الداخل واقتصرت سلطته على الشريط الساحلي بينما تعرض داخل البلاد لحالة من الفوضى التامة ، كانت الإمامة تبرز خلالها من حين إلى آخر حتى استقر وضعها بمحض الشيء سنة ١٩١٣ .

اشتدت قبضة بريطانيا على عمان في عهد تركي بن سعيد ، فهي التي تدفع الإعانة السنوية بدل سلطان زنجبار ، وهي التي تؤيد السلطان ضد ثورات القبائل أو الأحزاب الدينية المعادية . وفي ١٠/٢/١٨٧٥ حصلت على مزيد من الامتيازات الجركية ، وعندما أقيمت الاحتفالات الخاصة بإعلان فيكتوريا إمبراطورة على الهند دعى تركي لحضور الاحتفالات في دلهي .

ومع أن بريطانيا ضمنت توارث الأسرة للحكم في أواخر عهد تركي فإنها ساءت ابنه فيصل عندما آلت إليه السلطة سنة ١٨٩٠ ، وهكذا أجبرته على توقيع اتفاق جديد ينتقص من سيادة البلاد انتقاصاً واضحاً في ١٩ مارس سنة ١٨٩١ ، إن أهم ما في الاتفاق الجديد هو النص على تعهد حاكم مسقط بعدم التنازل أو تأجير جزء من أراضيه إلا بإذن الحكومة البريطانية^(١) . وفيها عدا ذلك فإنه توسيع للامتيازات التي سبق لبريطانيا أن حصلت عليها في معاهدة الصداقة المعقودة سنة ١٨٣٩ سواء أكانت امتيازات اقتصادية أم قضائية . وقد نص صراحة على أن الهنود يعتبرون رعايا بريطانيين . ومن الواضح أن التعهد بعدم التنازل يتناقض والتصريح البريطاني الفرنسي لسنة ١٨٦٢ ، لذلك رأت بريطانيا أن تحيط الاتفاق بسرية إلى أن تجدد النزاع بينها وبين فرنسا في مسقط فاضطرت إلى إعلانه .

ولا ينطوي اتفاق سنة ١٨٩١ على مبدأ الحماية الرسمية ، لأنه لا يلبي المعاهدات المعقودة مع الدول الأخرى وهي فرنسا والولايات المتحدة وهولندا ، والتي تسمح لهذه الدول باعتماد قناصل لدى السلطان . وبناء عليه لم تعترض بريطانيا على

تعيين نائب قنصل فرنسي في مسقط سنة ١٨٩٢ ، غير أن بغاة الإمبراطورية مثل كيرزن اعتبروا اتفاق سنة ١٨٩١ خطوة لوضع عمان تحت الحماية البريطانية فعلا ، فكتب في العام التالي « إننا نعطي إمام مسقط معاشه السنوي ونعطي عليه سياسته الخارجية ، وكل تدخل أجنبي في شئون مسقط يعتبر موجهاً ضد بريطانيا وإن مقتنع بأنه لن يمر زمن طويل حتى تعلن الحماية بصفة رسمية وحينئذ يرفع عن صاحبة الجلالة على قلعة مسقط » (١).

نمرض حكم فيصل مثل أسلافه للقلاقل الداخلية ، وحلفاء لمعلم الثورات السابقة زعم المداوية لا الفارسية التمدد سنة ١٨٩٥ وقد اضطر السultan إلى لاحق بالقلعة لأن الثوار تمكنوا من دخول مسقط ، إذ أن التأييد البريطاني أتى متأخراً في هذه المرة لذلك أمرها فيصل في نفسه ووثق صلته بأوتاني ممثل فرنسا الذي رفع إلى درجة قنصل سنة ١٨٩٨ مما يدل على تجديد اهتمام فرنسا بهذا الجزء من شبه جزيرة العرب . وكان أوتاني مثل كثير من القناصل الذين يعيشون في أقطار منعزلة بشعرون بالحاجة إلى إشباع صوتهم للعالم ويتمتعون بالمبالغة في تصوير الأزمات الدبلوماسية . وبالإضافة إلى ذلك كان الشيخ عبد العزيز كان السلطان هو حقة الصلة بين فيصل بن تركي وبين القنصل الفرنسي . وينتمي هذا الشيخ إلى مدينة سور التي حصل كثير من أصحاب التراك فيها على الحماية الفرنسية . ومن ثم لو لبسط أوتاني بتأامرات السياسة القبلية . وقد دعت جميع هذه الأسباب فيصلا إلى الاستجابة لعلم المرشحين بإقامة مستودع في عمان . واختر مكان يعرف برأس الحصنة لهذا الغرض ، وقد فتح هذا الامتياز بدو على معاهدة الصداقة الموقعة بين السيد سعيد وفرنسا في سنة ١٨٤٤ .

كان كيرزن قد تولى في ذلك الحين حكومة الهند ، فاعتمد موقفاً متشدداً من هذا الموضوع ، وأرسل سفينة حربية لتهديد السلطان مع إنذاره بسحب

(١) B. D. W. vol. 10 Part 2 الرسائل من جري ووثيق . انشا وري .
الخارجية النهائية .

الامتياز ، ولم يستسلم فيصل لحسب بل إنه صعد على ظهر السفينة وعبر عن أسفه للقائد البريطاني .

كان موقف فرنسا في هذه القضية يستند إلى أسس قانونية أقوى ، فهو يمتنى مع التصريح الثاني لسنة ١٨٦٢ وهو التصريح الذي لا يمكن أن تلقى معاهدة عدم التنازل لسنة ١٨٩١ ، وعلاوة على ذلك جاء الحادث في أعقاب أزمة فتوى ، ولهذه الأسباب معتمدة لم تشأ الحكومة البريطانية في لندن أن تزيد الشككة تنفيذاً واقترح سارزري أن يعترف لفرنسا بحقها نظرياً في إنشاء مستودع على أرض عمان على أن تتفق الدولتان لاحياز مكان آخر بعيداً عن الخليج العربي لإقامة المستودع ، وذلك لأن الاعتقاد السائد لدى المستعمرين لبريطانيين هو أنه طالما لا توجد لفرنسا مصالح تجارية أو ملاحية نشطة بالخليج فإن إقامة مستودع هناك لا يمكن أن يكون إلا لتحقيق أغراض توسعية . وفي أغسطس سنة ١٩٠٠ تم الاتفاق بين ممثلي الدولتين في مسقط على إقامة المستودع الفرنسي في السكاه على ساحل حضرموت .

نمت هذه الأحداث بامورد كيرزن إلى أن يرسل قنصلاً جديداً في مسقط تتوفر فيه صفات الخرم والحيوية ، ووضع اختياره على برسي كوكس . وهذا النص ، وكان وجوده في مسقط بداية عهد طويل من نشاط استمراري واسع في العالم العربي ، وسينتهي به الطاف إلى العراق ، وضع خلافاً لأسس الانتداب البريطاني الذي أدار شؤونه فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الأولى .

كان خطة كوكس هي أن يعيد الثقة التقليدية بين حاكم مسقط وبين التجار وذلك عن طريق تزويده بالسلاح وتأييده ضد التمرد المستمر في الداخل . ولم يلبح الأمر لتحقيق هذا الغرض أنه كان يقدم لسلطان قروضاً من جيبه الخاص . كما قام بحملة جريئة طاق خلالها معظم المراكز الداخلية وانتهت به

الرحلة في أبو طي . ويبدو أنه أدرك خلال تلك الرحلة مشكلة السفينة في عمل فلم يشأ أن يسكف بلاده عناء تغيير أوضاع السائد هناك منذ زمن طويل^(١).

وهكذا يموه اهتمام الباحث ليركز حول الأزمات الدبلوماسية التي تجددت بين فرنسا وبريطانيا في مسقط وتدور تلك الأزمات حول نقطتين : الأولى تتعلق بحمل السفن المانية لأعلام فرنسية ، والثانية بمسألة تجارة السلاح . ومن الواضح أن كلتا الأمتين نشأت عن وجود نظام الامتيازات . فحسب هذا النظام كان يسمح للدول الأوروبية بأن تحتج على بعضها لبعض رعايا الدول الآسيوية والأفريقية ، وكان هذا الامتياز يتفق في الأصل للأشخاص الذين يعملون في القنصلية ولكن كثيراً ما كانت الدول الأوروبية تسيء استخدام هذا الحق ، وفي مسقط منحت فرنسا عدداً من أصحاب السفن وخاصة من مدينة صور جنسيتها ، مما كان يفتح لها ملاً دفع أمر الفرنسي على سفنهم ، وبالتالي تنضمهم بجميع الامتيازات التي للأحاط . وقد تبين أن الحكام الفرنسيين في جزر كومور وفي جيبوتي كانوا يمنحون المانيين أوراقاً تصفى عنهم الجنسية الفرنسية .

كانت بريطانيا تتصرف بنفس الطريقة مع بعض الحكام الوطنيين في منطقة المحيط الهندي ، لكنها اعترضت بشدة على تصرفات الفرنسيين في مسقط بسحب الجنسية الفرنسية عن المانيين مستندة إلى تصريح سنة ١٨٦٢ الخاص بحظر مسقط ، أي أنها اعتبرت منح الجنسية الفرنسية لأصحاب السفن متناقضاً مع هذا الاستقلال . وكان أهل صور يقولون على طبع الجنسية الفرنسية لكي يفتشوا من القنصل البريطاني من جهة ، ومن سلطة حاكم مسقط من جهة أخرى ذلك أن فرنسا كانت قد نفذت جميع الاتفاقيات الخاصة بحق تفتيش السفن ولم توقف على إجراءات مؤتمر بروكسل لسنة ١٨٩١ بقصد مسكافة تجارة الرقيق .

شرعت حكومة الهند في إثارة هذه القضية سنة ١٨٩٦ وحشد السامعان على الاحتجاج بل أنها دفعت إلى القيام برؤية لصور حيث سحب الأوراق من بعض

من الهيئة التي حصلت على الجنسية الفرنسية . وبما كانت هذه القضية قد برزت بوصفها التنازل عن رأس الحصة فقد شددت على حكومة الهند على دس بن تركي إلى حد أنها قطعت عنه الإعانة السنوية في سنة ١٨٩٧ وفي سنة ١٩٠٣ اخذت الرع من جديد بعد أن تخاضت بريطانيا من حرب البوير التي انتهت كاهن وأجبرت حاكم مسقط على التفاوض على المانيين الذين يتمتعون بحرية الجنسية ويديعهم السجن مما اضطر فرنسا إلى إرسال سفينة حربية جنهم في أوائل سنة ١٩٠٤ أي في موعد اقتربت فيه الدولتان من توقيع لاتفاق ودي ، لذلك توقف النزاع عند هذه النقطة وانفتحت الدولتان بعد قليل على ربح الخلاف إلى محكمة العدل الدولية .

صدر حكم المحكمة في يونيو سنة ١٩٠٥ وكان يقرب إلى وجهة النظر البريطانية^(٢) فهو يقرر على أن المانيين يجب أن يحضروا بمسألة القضية لمحاكمة في جميع الأحوال ، أما بخصوص حمل الأعلام الفرنسية فيميز حكم بين طيقتين : الأولى التي حصروا على الامتياز قبل سنة ١٨٩٢ وهم أن يستمروا في حمل الأعلام الفرنسية . وهؤلاء الذين جعلوا عليها بعد هذا التاريخ يسقط عنهم الامتياز . وقد احتج عام ١٨٩٢ لأنه يصحق الموعد الذي تقرر فيه تعديل نظام بروتوكول الخاص بالتفتيش البحري ومسكافة تجارة الرقيق ، لا يجوز التعرض سبة المانية التي ترفع العلم الفرنسي حتى في مياه مسقط الإقليمية . ويتبع حكم من انقل امتياز تنفع السفن بالجنسية الفرنسية من شخص إلى آخر حتى يترك من ورثته . ولهذا النص مغزى هام ، فإنه أصبح مقدراً للأعلام الفرنسية أن تخلط بعد مدة من عمل .

(١) Bureau-Millon, les Boutriers de la mer des Indes

مر كذا البحث الذي قدمه فيروز الماجر سنة ١٩٩٦ والذي يتفق حكمه العدل الدولي، مر كذا المراجع

٢٠

وبناء على هذا الحكم شرع مندوبو الدولتين المتنازعتين في تعيين السفن التي يجوز لها أن تتمتع بحمل العلم الفرنسي طبقاً لحكم محكمة العدل الدولية فتبين أنها لا تزيد عن ثلاث وعشرين . وقد اختفت جميعاً بعد الحرب العالمية الأولى .

أما موضوع تجارة الأسلحة فإن عمان كانت مستودعاً خصباً لتوزيع الأسلحة لا في شبه الجزيرة فحسب ، بل في فارس وبلوختان أيضاً ، وطبقاً لنظام الامتيازات كانت الشركات الأوروبية الخاصة لا تخضع للرقابة فستطيع بيع الأسلحة للمواطنين العرب دون أن تملك حكومة مسقط حق التدخل في ذلك .

وكما حدث بالنسبة لقضية الأعلام طالبت بريطانيا أن يشرف السلطان على تجارة السلاح في بلاده وعرضت في مقابل ذلك التنازل عن بعض الإعانات التي تتمتع بها التجارة البريطانية في الجزائر وتونس . غير أن أصحاب الشركات الفرنسيين مارسوا ضغطاً على حكومتهم حتى تقاوم الإجراءات البريطانية . وتدل الرسائل^(١) المتبادلة بين الحكومتين خلال عامي ١٩١٢ - ١٩١٣ على أن فرنسا احتجت تارة بمعاهدة سنة ١٨٤٤ وتارة أخرى بالتصريح الثنائي لسنة ١٨٦٢ ، وبناء عليه رفضت فرنسا فكرة التحكيم في هذه القضية ، لأن بريطانيا لم تكن طرفاً في معاهدة ١٨٤٤ التي تمنحها الامتيازات في مسقط .

ولما لم تكن فرنسا تملك قوة فعالة في الخليج ؛ فإن المساومة في هذه المسألة كان مقصياً عليها بالفشل . وقد لجأ السلطان فيصل بن تركي إلى إنهاء المعاهدة ، ولا شك أنه فعل ذلك تلبية لرغبة بريطانيا . وأخيراً اضطرت فرنسا إلى قبول مبدأ التعويض . وبتوقف تجارة السلاح سنة ١٩١٤ انتهت المصالح الفرنسية في مسقط ، ومنذ ذلك الوقت لم تجد فرنسا حاجة إلى إقامة تمثيل قنصلي هناك .

(١) نقرت وزارة الخارجية الفرنسية تلك المراسلات على حدة . انظر ثبت الراج

٢ - الإطاع الروسية

في سبتمبر سنة ١٨٩٩ وضع اللورد كيرزن مذكرة هامة عن سياسة بريطانيا^(١) في فارس والخليج العربي . وتندر الرسالة بوجود أطماع دولية متعددة تهدد النفوذ البريطاني وتكمن خطورتها في أنها ليست صادرة عن دولة واحدة بل عن دول عديدة وأكثر ما يخشاه كيرزن هو أن يكون الفرنسيون والروس قد نسقوا سياساتهم في الخليج نتيجة وجود تحالف بين الدولتين منذ سنة ١٨٩٢ . ومنذ زمن طويل كانت السلطات البريطانية في الهند تنظر بعين القلق إلى تسلل النفوذ الروسي إلى طهران ، غير أن هذا النفوذ كان يتمثل في الضغط على الشاه ، وبالتالي توجيه سياسته توجيهاً معيناً . أما في نهاية القرن التاسع عشر فإن وكلاء الروس أخذوا يترددون على جنوب فارس وموانئها المتاخمة للخليج ، وكان ظهور طبيب أو قنصل أو تاجر يكفي لكي يشير قلق البريطانيين ، وهكذا أخذ كيرزن يعدد مظاهر التسلل الروسي والفرنسي في منطقة الخليج كتمعين قنصل روسي في شيراز ، وعيى آخر إلى لفجة ، واستقرار بعض الأطباء الروس في بندر عباس بالإضافة إلى تعيين نائب قنصل فرنسي في بوشهر ، وإنشاء خط ملاحى بين تلك المدينة وبين بومباي تابع لشركة اليساجيرى ماريتيم الفرنسية . وربط كيرزن بين ذلك كله وبين اختيار الشاه للبلجيكي لإدارة الجمر في موانئ الخليج بتأييد من فرنسا .

وأخذ حاكم الهند الاستعماري يضخم في الشائعات ، فالبعثة العلمية الفرنسية التي تزور حوض القارون تريد فتح خط ملاحى هناك بنافس الخط البريطانى ، وللندوب الروسي الذي ظهر في لفجة يسمى لإقامة حامية روسية في جزيرة قشم . ومع أن الروس تقوا من قبل وجود أية أطماع في جزيرة قشم لدى السفير البريطاني في بطرسبرج ، وذلك لعدم تحمل أعباء الدفاع عنها ، ومع أن أميل

(١) أنظر فيها في Hurewitz vol. I, p. 219-240

إلى تصديق هذا الفنى فأبى أعتقد أن الروس لن يسكفوا عن الحصول على مبدئ
فى الخليج ٥

وفى أواخر التسمينات امتد نشاط الروس إلى ولاية بغداد وما حولها من
أراضى الدولة العثمانية . وفى الوقت الذى كان الألمان يفاوضون فيه لإنشاء خط
بغداد ، كان كابست رجل الأعمال الروسى يضع مشروعاً لإنشاء خط آخر يصل
بين منطقة الخليج وبين حوض البحر المتوسط ، ويقترح أن تكون الكويت
هى نهاية ذلك الخط . لذلك قيل إن قبول الحماية البريطانية للكويت كان
مرجعه مواجهة الخطر الروسى أكثر من مقاومة خط حديد بغداد الألمان ،
كذلك فإن تصريح لاندراون عن الخليج فى مايو سنة ١٩٠٣ ذكر روسيا
بالاسم ولم يشر إلى ألمانيا ، مع أن هذا التصريح صدر فى أعقاب منح امتياز خط
بغداد . ومما جاء فيه « . . . يجب أن نعتبر إنشاء قاعدة بحرية أو ميناء محصن فى
الخليج » الفارسى « من جانب أية دولة أجنبية أخرى تهديداً خطيراً للمصالح
البريطانية وبشكل تأكيد يجب أن نقاومه بجميع الوسائل التى تحت تصرفنا »^(١)
وأخيراً أنشأ الروس خطاً ملاحياً متقطعاً بين أوديسا والخليج ، ولما كان هذا
الخط يعمد بالخسارة على الدولة فقد استنتجت بريطانيا أنه تمهيد للأطماع
التوسعية .

كان أمام بريطانيا خطتان لمواجهة الروس فى فارس ، فرأى البعض أن تدعم
بريطانيا نفوذها فى الجنوب وذلك عن طريق تشجيع العشائر وخاصة البختيارية
على الاتصال وتزويدهم بالأسلحة ، وينطبق ذلك أيضاً على إمارة الحمرة ، فإن أميرها
العربى فى ذلك الوقت كان خزعل خان صديق الشيخ مبارك والإنجليز ، وهو
ينزع إلى الاستقلال ، فيمكن حمايته ضد الشاه كما حمت بريطانيا الكويت ضد
العثمانيين . وقد طلب الشيخ خزعل فعلاً عقد معاهدة مع بريطانيا على نسق معاهدة

(١) G.P.G. vol. I. p. 369—370

الكويت لسنة ١٨٩٩ ، غير أن بريطانيا أعطت للمحمرة ضمانات أقل من تلك
التي أعطتها للكويت من قبل . فتعمدت بحماية الإمارة ضد العدوان الخارجى
وتأييد شيخها طالما بقى محافظاً على الولاء للشاه ، ويتصرف طبقاً لتعليمات الحكومة
البريطانية . وهى تؤيد استقلال فارس وفى نفس الوقت تضمن توارث الحكم فى
أمره خزعل خان^(٢) ويرى الفريق الثانى أن تلك الخطة ستزيد من فارس ضعفاً
وبالتالى توقعها فى أحضان روسيا ، ولذا نصحو بقوة حكومة الشاه ومساعدتها
ضد الحركات الانفصالية . وفعلوا كان الروس يكتسبون قوذاً متزايداً بسبب
الاضطرابات الداخلية وحمايتهم لأفراد الأسرة القاجارية الرجعيين المعادين للحركات
الاستورية . وفى سنة ١٩٠٠ قدموا إلى فارس قرصاً بملبوسى جفيه وحصلوا مقابل
ذلك على إدارة الجمارك الواقعة على الحدود الشمالية ، ثم حصلوا على إعفاءات من
الجرم الفارسى فى سنة ١٩٠٢ ، وقد نصح ماهان أحد السياسيين الأمريكين
المرونيين لبريطانيا بأن تقمع مع فارس نفس الخطة التى اتبعتها مع الدولة العثمانية
سنة ١٨٧٨ حينما تدخلت لحمايتها من الأطماع الروسية ، واعتقد فى كتابه « آسيا
والسياسة الدولية » موقف بريطانيا من الدول الوطنية المتأخرة للخليج العربى .

إن النهاية المحتومة للخطة الأولى هى تقسيم فارس إلى مناطق نفوذ ، وهذا
ما انتهت إليه السياسة البريطانية . فما هى الأسباب التى رجحت تلك الخطة أولاً:
وجود الاتفاق الودى الذى جعل من فرنسا صديقاً للطرفين المتنازعين فى فارس ،
ومكنها من أن تلعب دور الوسيط لتسوية هذا الخلاف . ثانياً : هزيمة روسيا فى
الحرب مع اليابان ، وشعور الإنجليز بأن أخطار توسعها قد قلت . ثالثاً : رغبة حزب
الأحرار فى التخفيف من أعباء التوسع الاستعمارى ، ذلك التوسع الذى نحمل له
حزب المحافظين ، وقد انتقل الحكم إلى الأحرار على أثر انتخابات سنة ١٩٠٦
وتبناً السبيل لإجراء المفاوضات مع روسيا^(٣) .

(١) انظر رسالة هاردنج السفير البريطانى فى طهران بتاريخ ١٢/٧/١٩٠٢ نقله عن
جال زكريا باسم

(٢) B.D.W. vol. 6. p. 325—576

ومن المعروف أن الاتفاق البريطاني الروسي لسنة ١٩٠٧ قد سوى جميع الخلافات الرئيسية في آسيا الوسطى ، وفيما يتعلق بموضوعنا قسمت فارس إلى ثلاث مناطق : شمالية تدور في فلك النفوذ الروسي ، ووسطى محايمة ، وجنوبية تخضع للنفوذ البريطاني . ولم يكن الإنجليز راضين عن هذا التقسيم ، فأصرروا على أن يضيفوا تحفظاً تعترف بمقتضاه روسيا بالمصالح البريطانية في الخليج ولكنهم لم ينجحوا في إدخال هذا التحفظ في صلب الاتفاقية ، واقتصر الأمر على اعتراف روسيا بالتصريحات الواردة أثناء المفاوضات ، والتي جاء في خلاصتها أن روسيا تنفق وجود أية أطماع لها في الخليج ، غير أن بريطانيا ألحقت الاتفاقية بذكر توضيحية هي عبارة عن رسالة قدمها سفيرها في بطرسبرج ، وجاء فيها أن الحكومة الروسية لا تنسك المصالح البريطانية الخاصة في الخليج وفي نفس الوقت تعتمد الحكومة البريطانية بالمحافظة على الوضع الراهن وعدم التعرض للتجارة المشروعة لأية دولة أخرى .

والحق إن اتفاق سنة ١٩٠٧ لم يرض كلا الطرفين بالنسبة لفارس والخليج العربي ، فانتقده اللورد كيرزن كما أن الروس لم يلتزموا به في بعض المناسبات ، فحينما جرى الاجتماع بين ويلهلم الثاني وقيصر روسيا في بوتسدام ^(١) بحث إمكان إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية الروسية من بحر قزوين حتى بلوخستان أو ساحل كرمان ، أي في جنوب فارس الواقع في منطقة النفوذ البريطانية . وعلاوة على ذلك اتفق مبدئياً على ربط تلك الشبكة بفروع خط بغداد ، كما وافق الروس على إنشاء خط ألماني آخر يصل إلى أصفهان . نعم لم تعد هذه المحادثات مجرد وضع المشروعات ، غير أن ذلك كان كافياً في عهده لإثارة ضجة في بريطانيا . ومن جهة أخرى كان لاتفاق سنة ١٩٠٧ أثر بعيد على فارس التي لم تستشر في هذا الأمر ، وأخذت الحركة الوطنية فيها تبتثي الشعور المعادي لسلك من بريطانيا وروسيا ، غير أن بريطانيا إذا كانت قد فشلت في كسب نفوذ سياسي

بسبب معارضة الحركة الدستورية فإنها قد أحرزت نجاحاً اقتصادياً هاماً حينما حصلت على أول امتياز هام للنفط في جنوب فارس سنة ١٩٠١ .

٣ — ألمانيا وخط حديد بغداد

بالرغم من أن مشروع خط حديد بغداد لم يتحقق قط على يد الألمان فقد أثار الامتياز ضجة دولية عظمى ، لأنه كان يمس مصالح استعمارية عديدة متصارعة ^(١) ، فاعتبرته روسيا مهدداً لأطباعها في شمال إيران ورغبتها في أن تستأثر بشبكة المواصلات التي تصل ما بين بحر قزوين والخليج العربي . وعلى هذا النحو أيضاً خشيت فرنسا أن يفرب النفوذ الألماني إلى ولايات الشام . أما بريطانيا ففطرت إليه من زاوية وجودها في الخليج . وقد أشرنا إلى أن بريطانيا كانت أول من فكر في مد خط حديد يصل ما بين الخليج وبين حوض المتوسط ، وذلك إبان استعداد ديليسبس لشق قناة السويس ، غير أنها راجعت عن المشروع لأسباب اقتصادية . والحق أن حكومة استامبول هي التي حرصت على ربط ولاياتها بشبكة مواصلات حديثة باعتبارها خير أداة لتوطيد سلطة الدولة . ولذلك فإن السلطان عبد الحميد الثاني هو الذي حث أسدقاءه الألمان على مد خط بغداد ومنحهم في مقابل ذلك تسهيلات كثيرة لأن المشروع يكلف نفقات هائلة .

وكان الألمان قد بدأوا منذ سنة ١٨٩٢ في مد شبكة عبر آسيا الصغرى تصل إلى إسكيشهر ثم تقرر مد خط إلى قونية . وفي سنة ١٨٩٩ أعلن السلطان عن طرح مشروع خط حديد بغداد الذي لا بد وأن ينتهي عند ميناء على الخليج وكانت هناك فرصة أمام رموس الأموال الأجنبية من مختلف الجنسيات للحصول على امتياز المشروع . وفي ذلك العهد شاع تأليف الاتحادات الرأسمالية الدولية ولم تمانع بريطانيا أو فرنسا في بداية الأمر من إشراك رموس أموالها مع

الاستثمارات الألمانية لتنفيذ المشروع . فعادوا انقردت به ألمانيا في نهاية الأمر
أولاً : يبدو أن بريطانيا انشغلت عن ذلك الموضوع بحرب البور ١٨٩٩-١٩٠٢
وثانياً اعترضت بعض الجهات التي لها مصالح مباشرة في الشرق الأوسط على المشروع
بصفة عامة ، وعلى اشتراك الألمان فيه بصفة خاصة . ومن أم تلك الجهات شركا
لش صاحبة امتياز الملاحة في النهرين ومن الواضح أنها ستفقد مواردها عند
تنفيذ المشروع . أما حكومة الهند فقد اعترضت لأسباب استراتيجية إذ أنها سارن
تعتبر الخليج العربي منذ مدة طويلة خطاً أمامياً للدفاع عن الهند / وعلى ذلك فإن
سيطرة الألمان على خط يصل إلى الخليج يعتبر مهدداً لآمن المستعمرة الكبرى
صياً وأن ألمانيا أخذت في نفس الوقت تدعم قوتها البحرية وتنافس بريطانيا
في ميدان الاستعمار . ودعا بعض السياسيين الألمان إلى ما عرف « بالزحف نحو
الشرق » . صدر عقد الامتياز في مارس سنة ١٩٠٣ لصالح البنك الألماني وتحت
العقد شركة خط حديد بحداد امتيازات أخرى عديدة في الولاية كما تمكك التعدي
في مسافة معينة حول الخط وبناء عدة فروع أخرى في أنحاء فارس والهند
وللشركة أن تفتش المستودعات اللازمة لتأمين سير الخط الحديدي وتشرف على
حراستها بالتشاور مع وزارة الحربية الألمانية . وتقرر أن ينتهي الخط عند ميناء
على الخليج وإن لم يحدد عقد الامتياز مكان هذا الميناء (١) .

ولاشك أن صدور هذا الامتياز في أعقاب حصول روسيا على امتيازات
اقتصادية هائلة بين عامي ١٩٠٠ ، ١٩٠٣ في فارس هو الذي جعل بريطانيا
تشعر بتهديد مركزها في الخليج تهديداً مباشراً ، وتعمل رد الفعل في حادتين :
الأول تصريح لا زداون في مجلس العموم والثاني قيام اللورد كيرزن بحجة في
الخليج وهو أول حاكم عم يذهب بعيداً في جولاته إلى تلك المنطقة . وقد نين
من خلال تلك الزيارة أن النفوذ البريطاني يتركز على الشاطئ العربي ، أما
الشاطئ الفارسي فكان ما يزال مجالاً لنشاط دول أخرى غير بريطانيا ، إذ أقامت

(١) انظر نص الامتياز في Hurewitz vol. 1. p. 252

كل من فرنسا وروسيا وألمانيا قنصليات في بوشهر وبعض المدن الجنوبية
في فارس .

ويحذر بنا في هذه المناسبة أن نستطرد قليلاً لفتين كيف عامل اللورد كيرزن
الرؤساء العرب أثناء تلك الجولة ، فقد جمعهم في الشارقة وخطب فيهم قائلاً :

« إن الروابط التي تربط بيننا قد جعلت من بريطانيا الدولة الأمرة فيكم ،
والحافظة على الصالح بين القبائل وما بقيت لكم رابطة بأحد من الدول الأخرى ،
وكل واحدة من الحكومات المعروفة باسم الحكومات ذات المعاهدة غير
البريطانية ، وألا تقبل من الدول الأخرى وكلاً ، وأن لا تترك من يدعاً شيئاً من
بلادها - هذه الشرائط واجبة على كل واحد منكم ، وهكذا هي واجبة من
جانب الثاني على الحكومة البريطانية أيضاً ، فما دامت الشايخة عين عليها بالصدق
لا يمكن لأحد أن يغير حقوقكم وحريتكم » .

وقد تعهد كيرزن فعلاً بعدم التدخل في شئون الشيوخ الخاصة ، ولكن
هذا التعهد لا ينفذ على احترام لهم بل على رغبة في التخفيف من الأعباء ،
بد أن حاكم الهند العام حينها عبر عن انطباعه عن تلك الجولة شبه مجلس هؤلاء
الرؤساء بجماعة من الغربان تصيح ولا تعرف شيئاً عن آداب الحديث (٢) وفي
الكويت استقبل الشيخ مبارك اللورد كيرزن استقبالاً حاراً ، وقد وجده حاكماً
الهند العام أكثر تنوراً من رؤساء الساحل ، ولذا منحه اقماً بريطانيا العليا . وقد
اتفقت مصلحة حاكم الكويت مع بريطانيا في معارضة خط حديد بغداد ، أو على
الأقل مده إلى الكويت وبشبه موقف مبارك في ذلك موقف شريف مكة من
سكة حديد الحجاز ، فإن هؤلاء الرؤساء العرب الملتزمين بالاستقلال الذاتي كانوا
يون في طرق المواصلات الحديثة مقدمة للقضاء على استقلالهم . وقد أخذت
الحكومة العثمانية في الاعتبار مقاومة حاكم الكويت ، ولذا شرعت في إعداد

(٢) Fraser, India under Lord Curzon, p. 72-115.

منطقة المستنقعات الواقعة غرب شط العرب لكي يمد بها الخط وينتهي عند نقطة أخرى مثل خور عبدالله ، ماراً بمدينة الزبير ، ولو أن هذه الأماكن لا تظاهري صلاحيتها للملاحة خليج الكويت العميق مما يضر بمصالح المشروع .

لم تنقطع المعارضة البريطانية بعد انصراف الدولة العثمانية عن ضم الكويت أو إجبارها على قبول مد الخط الحديدي في بلادها ، ذلك لأنها كانت تعتبر المشروع في ذاته جزءاً من خطة ألمانية واسعة للزحف نحو الشرق ، وأخذت تبع جميع أوجه النشاط الألماني الأخرى مهما كانت بسيطة وتبالغ كالعادة في تصوير أهدافها . مثال ذلك القول بأن إنشاء خط ملاحى منتظم من مهبّرج إلى الخليج العربي ينطوي على أهداف سياسية لأنه يعود على أصحاب السفن بخسائر كبيرة . كذلك سجلت المظاهرات البريطانية مع كثير من القلق تكوين شركة وينج هوس في ميمبورج سنة ١٨٩٦ لاستغلال الأسماك البحرية في أنجة . وقد أُنشئت سنة ١٨٩٨ فروعا أخرى في البصرة وبندر عباس ، وجرت شائعات بأن الشركة تسمى لإقامة مستودعات في إحدى جزر الخليج .

دار هذا الصراع دون أن تضع الشركة الألمانية مشروعها موضع التنفيذ ، فند سارت أعمالها يبطئ شديد ، وفي سنة ١٩١٢ لم يسكن قد تجاوز الخط حلب واسكندرونة ، وبعد عقد الاتفاق الرومى البريطانى سنة ١٩٠٧ تكثفت الدولتان لمعارضة المشروع الألمانى . ورات الحكومة الألمانية أن تساموم روسيا على اقتراد ونوصت معها إلى اتفاق سنة ١٩١١ تنازلت بمقتضاه عن الفرع المتجه شرق خاتين إلى فارس . أما بالنسبة لبريطانيا فقد تمت تسوية الخلاف معها نتيجة الاتفاق البريطانى الممانى سنة ١٩١٣ .

وقد رأينا كيف تحاذل الاتحاديون أمام الإنجليز في الخليج ، وربما فكر بعضهم في أن مصلحة الدولة أن تقيم نوعاً من التوازن بين المصالح الأوربية في الإمبراطورية العثمانية ، ولذلك أخذ الاتحاديون في الاعتبار المطالب البريطانية في

الابتعاد الألمان بمد الخط الحديدي إلى الخليج ، وقد عبر عن ذلك حقياً باشا في نهاية سنة ١٩١٠ بقوله :

إن الدولة العثمانية لا تعارض المطالب البريطانية بخصوص القسم الجنوبي من خط حديد بغداد ، ولكنها تتألم لتشجيع الكويت على الاتصال ، وترى في ذلك مقدمة لاستيلاء بريطانيا عليها ، بل وبسط نفوذها في جنوب العراق . هذا بالإضافة إلى أن الكويت صارت مركزاً لتهرب السلاح وإثارة الاضطرابات . وقد أجابت الخارجية البريطانية بأن التخلي عن الكويت يؤدي إلى فقدان هيبتها في منطقة الخليج بأسرها ، ومع ذلك يمكن التفاوض بهذا الشأن مع ربطه بموضوع خط حديد بغداد^(١) . هل كان ذلك الجواب يعنى أن بريطانيا مستعدة لإعادة شيء من السلطة العثمانية في الكويت مقابل حصولها على القسم الجنوبي من خط حديد بغداد ؟ إن هذا هو ما يفهم من رد الخارجية البريطانية ، غير أن الدولة العثمانية لم تحصل بمقتضى اتفاق سنة ١٩١٣ على أكثر من السيادة الرمزية ، أما بريطانيا فقد استطاعت أن تحقق كثيراً من أهدافها بالنسبة لخط حديد بغداد ، وقد اتفق على ذلك مبدئياً في سنة ١٩١٣ مع الدولة العثمانية ثم جرت محادثات موازية بين الراسمالين الإنجليز والألمان وانتهت في يونيو سنة ١٩١٤ إلى عقد اتفاق على أساس الحل الوسط^(٢) .

وبمقتضى الاتفاق حصل الإنجليز على امتياز من اخط الواقع جنوب البصرة وإضافة إلى ذلك يكون لهم عضوان في مجلس إدارة خط حديد بغداد . وتمهد لأن يمد إعطاء أية أفضلية سواء بالنسبة للرسوم أو الأسبقية في استخدام الخط ، وعدم السماح حتى لطرف ثالث بإقامة ميناء على الخليج .

أما بريطانيا فقد تعهدت بفتح شط العرب للملاحة الدولية وإجراء تحسينات

(١) B. D. W. vol. 10 Part 2. p. 31 تصريح حقياً باشا بتاريخ ١٩١٠/١٢/٢١

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٩٩ — ٣١٢

لتيسير الملاحة فيه، والكف عن معارضة استثمار الأموال في المشروع . ووافق ألمانيا على إسهام بريطانيا بـ ٤٠ ٪ لإقامة المنشآت التابعة للخط الرئيسي .

إن من الأمور التي تسترعى الانتباه هو أنه قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت معظم الخلافات بين بريطانيا وفرنسا من جهة ، وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى قد سويت ، فبالإضافة إلى اتفاق سنة ١٩١٣ وتسوية موضوع خط بغداد في العام التالي ، تم اتفاق مماثل بين الرأسماليين الألمان والفرنسيين على الفروع الممتدة إلى الشام ، فلماذا إذن خاض الاتحاديون الحرب بجانب دول الوسط ؟ هل بذلك على أن زعماء الدولة العثمانية عقدوا تلك الاتفاقيات وهم مكروهون على مواجهة ضغط الدول الأوروبية ، وأن ذلك لم ينسهم الضربات التي تلقتها الدولة العثمانية من قبل على يد الإنجليز في مصر والفرنسيين في تونس ، ولذلك وجدوا في الحرب فرصة لاسترداد هيبة الدولة العثمانية ؟

الفصل الثاني عشر

الحرب العالمية الأولى ونتائجها

١ — الرؤساء العرب في شمال الخليج

لم تدخل الدولة العثمانية الحرب إلا بعد مضي ثلاثة أشهر من قيامها في أوروبا ، وفي خلال تلك المدة لم تنقل حكومة الهند بحث الإجراءات التي يجب اتخاذها في منطقة الخليج العربي في حالة خوض العثمانيين الحرب بجانب دول الوسط ضد الحلفاء . وكان رأي بيرسي كوكس^(١) المقيم العام في الخليج هو ألا ترسل بريطانيا قوات عسكرية إلى المنطقة إلا بعد وقوع الحرب فعلاً ، وهدفه من ذلك هو ألا تظهر بريطانيا أمام السكان عظمى المعتدى . ولم تأخذ حكومة لندن بهذا الرأي ومنذ شهر أكتوبر سنة ١٩١٤ أى قبل إعلان العثمانيين الحرب أرسلت بعض القوات للرباطة في البحرين وتحولت تلك الجزر منذئذ إلى قاعدة حربية بريطانية .

ما هي أهداف الأعمال العسكرية البريطانية في الخليج ؟ في بداية الأمر كانت الأهداف محدودة وتكاد تقتصر على حماية آبار النفط في مسجد سليمان الواقعة في إقليم الأهواز والتي يربطها خط أنابيب بعبدان ، وهي جزيرة صغيرة تقع وسط شط العرب ، وقد أسست فيها مصفاة لتكرير النفط . وفي ذلك الحين بدأت البحرية البريطانية في استخدامه للوقود ، وأصبح من الضرورات الهامة لكسب الحرب . ولتأمين الآبار كان لا بد إذن من احتلال منطقة شط العرب مع جزء من أراضي فارس .

وبعد نجاح الإنجليز في تحقيق تلك الخطوة دون كبير عناء ، نصح قواد الحملة

بالتوغل شمالاً وراء البصرة ، وكانوا يأملون في الاتصال بحلفائهم الروس عبر أراضي الدولة العثمانية . ومن جهة أخرى أصبح العراق مركزاً لنشاط البعثات الألمانية في الشرق الأوسط ، ولذلك اعتبرت القيادة البريطانية احتلاله أمراً هاماً لمنع نسل الأعداء نحو الهند ، ومن المعروف أن هزيمة البريطانيين في كوت المارّة أمام العثمانيين قد عطلت تحقيق هذه الأهداف حتى سنة ١٩١٧ ، لذلك استمرت مملكة الخليج مدة طويلة مجالاً مفتوحاً للصراع الدولي وخاصة في فارس .

أما الرؤساء العرب في شمال الخليج فكان معظمهم مهيئاً للصداقة البريطانية ولقد كرم من هؤلاء ثلاثة هم : خزعل خان حاكم المحمرة ، والشيخ مبارك حاكم الكويت ، وعبد العزيز بن سعود سلطان نجد والأحساء . وتحتل الإماراتان الأوليان مواقع هامة بالنسبة للخطط الحربية البريطانية ، فأنابيب النفط تمر بأراضي عربستان كما أن الكويت تقع خلف خطوط الحملة الزاهية لاحتلال البصرة .

ولم يجد الإنجليز عذراً في كسب ود كل من حاكم الكويت وعربستان فعدوا الأول بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية والثاني بالاستقلال عن فارس ولكن القضية كانت تتعلق بموقف الشعوب وميل الغالبية إلى الدولة العثمانية ، وقد نبه انشيسون الموكل بالشئون الخارجية في حكومة الهند وصاحب مجموعة المعاهدات الشهيرة ، نبه إلى أن معظم سكان الخليج من العرب متعلقون بالدولة العثمانية بحكم العاطفة الدينية ، وينطبق ذلك على أهالي عربستان^(١) مما يؤكد لنا أن الانجاء السائد في ذلك الوقت هو اعتبار سكان الإمارة جزءاً من الشعب العربي في الخليج . وقد أكدت الأحداث توقعات إنشيسون إذ أن معظم المشار في جنوب العراق لم تقبل التعاون مع الغزاة ، مع أن بريطانيا وضعت خطة لكي يتولى زعماء المشار إدارة دولة جديدة في العراق تؤسس تحت إشرافها .

وبعجود إعلان العثمانيين للحرب قامت السلطات البريطانية بإعلان

(١) مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسي لعربستان

الكويت إمارة مستقلة (١٩١٤/١١/٣) وأصدت التبليغ الآتي إلى الشيخ مبارك : يجب على الرؤساء العرب التعاون مع الحملة البريطانية لتحرير البصرة من العثمانيين . ومهمة الشيخ مبارك هي القيام بهجمة المراكز العثمانية في أم القفر وصفوان وجزيرة ببيان . وتتعهد بريطانيا بحماية الكويت ، بمحذودها الجديدة بعد ضم هذه المواقع . منع جميع الإمدادات عن القوات التركية وعرقلة مواصلاتها ، والتعهد بحماية طرق المواصلات البريطانية . وفي مقابل ذلك توجه السلطات البريطانية الشكر إلى حاكم الكويت ، وتعهد بعدم رد البصرة إلى العثمانيين وبمهاجمة أملاكه في شط العرب له ولورثته ، مع إعفائها من جميع الضرائب والاعتراف باستقلال الكويت تحت الحماية البريطانية^(١) .

وثمة نقطتان هامتان تستألفتان النظر في هذا التبليغ ، الأولى : هي الدعوة إلى تحرير البصرة ، فهل كانت بريطانيا تريد أن تجتذب هؤلاء الرؤساء العرب إلى مفهوم جديد للقومية على أساس فكرة العروبة ومعارضتها بفكرة التضامن الإسلامي تحت راية العثمانيين ؟ .

هناك شك كبير حول هذا الاحتمال ، إذ أن حكومة الهند التي أدارت حملة العراق كانت ضد بحث الحركات القومية في الشرق بصفة عامة . وقد اختلفت بهذا الصدد مع حكومة لندن حينما اتفقت مع الشريف حسين على أساس تزعم حركة قومية عربية مناهضة للعثمانيين .

النقطة الثانية : هو وصف الكويت بأنها دولة مستقلة تحت الحماية البريطانية . ويفسر القانونيون هذا التناقض بالتمييز بين مصطلحين Protectorate أى محمية ، وهذه هي التي تفقد استقلالها ، أما الأقطار الموضوعة تحت الحماية Under protection فلا تفقد بالضرورة استقلالها ، وهذه هي حالة الكويت .

(١) Huxewitz vol. 2. s 4 انظر كذلك السيد نوفل - الأوضاع السياسية لإمارة الخليج العربي المعق ٦

تمكن الشيخ مبارك من التغلب على ميل غالبية السكان إلى الدولة العثمانية ، بخلاف حاكم الحمرة الذي استسلم للمعارضة وامتنع عن حضور مؤتمر الكويت الذي دعت إليه بريطانيا أسدقاءها من الحكام العرب في نهاية سنة ١٩١٤ .

ولهذا السبب نفسه نصح بيرسي كوكس الذي صار لاحقاً سياسياً بحمة العراق أن تعلن بريطانيا بأنها تنوى البقاء في البصرة . وذلك لتفت في عقد زعماء العرب في تلك المنطقة ، بالرغم من أن حكومة لندن كانت تحفظ إزاء تلك التصريحات التي تثير الشكوك بين دول الحلفاء ذات المطامع في أشلاء الدولة العثمانية . وكان على الشيخ مبارك أيضاً أن يبرر موقفه أمام الأقطار الإسلامية حتى اضطر إلى إغراء بعض الصحفيين بالمال لنشر المقالات التي تدافع عنه في الصحف المصرية . وعلى كل فقد ذهب حاكم الكويت إلى حد تأليف قوة صغيرة ساهمت بالقدر الذي يتناسب معها في حملة العراق ، ومع ذلك لم يمر التعاون بين الكويت وبريطانيا دون إثارة مشكلات عويصة ، فقد اشتد التدخل البريطاني بحجة الحرب في شئون الكويت كفرض الرقابة على الميناء لمنع الاتجار مع الأعداء . وبعد وفاة الشيخ مبارك سنة ١٩١٥ خلفه الشيخ جابر الصباح الذي أبدى عطفاً على العثمانيين فقابل الإنجليز ذلك بتشديد الرقابة حتى وضعوا الكويت في حالة حصار تقريباً ، مما أثار سخط الأهالي الذين يشتغل معظمهم بالتجارة ، واضطرت بريطانيا إلى اتباع أسلوب الملاينة فوعدت التجار بالتعويض عما لحقهم من خسائر من جراء الحصار . ومن الجدير بالذكر أن هذا التحول في موقف حكام الكويت أتى بعد إحراز الإنجليز انتصارات عسكرية هامة في العراق ، بينما أن الشيخ مبارك نفذ سياسة التعاون التام مع بريطانيا أثناء تمترها في الحملة وتعرضها لهزيمة كوت المارة .

لم يصادف ابن سعود نفس تلك المشكلات حينما مال إلى التعاون مع البريطانيين ، فإن ارتباط دولته بالحركة الوهابية جعلها منذ القدم خضعا تقليدياً

الدولة العثمانية وهي ترفض زعامتها الروحية رفضاً باتاً ، فضلاً عن ذلك فإن ابن سعود مشتبك في معارك مستمرة مع آل الرشيد حلفاء العثمانيين في نجد ، وقد دعى ابن سعود بدوره إلى مؤتمر الكويت غير أنه اعتذر بحجة انشغاله بالحرب في نجد وإن كان السبب الحقيقي يرجع إلى استيائه من عقد المؤتمر عند الشيخ مبارك ، إذ تولد بين الرجلين شيء من التحاسد والتنافس .

هل كانت هذه الملامات تبرر لابن سعود أن يضع بلاده غتاراً تحت الحماية البريطانية ؟ لسنا هنا في مجال الحكم على سلوك ابن سعود وإنما يكفي أن نشير إلى أن مفهوم السيادة والاستقلال كما نعرفه الآن لم يكن تدركه الغالبية العظمى من الناس في نجد والأحساء . ومن القريب أن يثير إعلان التبعية للعثمانيين ضجة عند الوهابيين في عهد عبد الله بن فيصل في القرن التاسع عشر ، بينما لا نكاد نسمع عن اعتراض واحد على معاهدة دارين التي وضعت الدولة السعودية في مصاف إمارات الخليج الواقعة تحت الحماية البريطانية . وكان ابن سعود قد طلب في أوائل سنة ١٩١٥ إرسال مندوب بريطاني ليقم لديه في الرياض ، واختير الكاتب شكسبير للقيام بهذه المهمة ، وقد تلقى المندوب البريطاني حقه أثناء إحدى المارك مع آل الرشيد ، وفي نهاية العام ذهب ابن سعود إلى دارين قرب القطيف حيث قابل بيرسي كوكس وعقد معه معاهدة مانه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٥ .

وبمقتضى المعاهدة تعترف بريطانيا بسلطة ابن سعود في نجد والأحساء والجيل والقطيف وما يتبعها من موانئ وسواحل ، على أن تعين حدودها فيما بعد . وتقرر بتوارث الأسرة السعودية لهذه الأملاك . وتشمل المعاهدة معظم اللبادى التي رأيناها في المعاهدات المماثلة الأخرى مع إمارات الخليج مثل عدم التنازل وعدم التأجير أو الرهن لجزء من أراضي الإمارة إلا بإذن الحكومة البريطانية وكذلك عدم الاتصال بالحكومات الأجنبية ، وإذا اتصل به مندوبون عن الحكومات الأجنبية فعلى ابن سعود أن يخبر السلطات البريطانية بذلك . على أننا نلاحظ وجود (م ١٥ - الميارات)

ببندين جديدين في تلك الاتفاقية : الأول : هو تعهد الحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود بالطريقة التي تراها هي أكثر فائدة في حالة تعرض أراضيها لعدوان خارجي بدون استشارة. والثاني : هو تعهد ابن سعود مثل أسلافه من قبل ألا يعتدى أو يتدخل في البحرين أو قطر أو مشيخات ساحل عمان الواقعة تحت الحماية البريطانية أو التي ترتبط معها بمعاهدات خاصة (١).

الظاهر أن هدف ابن سعود من عقد هذه الاتفاقية هو الانتفاع من طوفان الحرب وذلك بتلقي إعانات بريطانية تساعد في حربه المصرية مع آل الرشيد. وفلا خصصت لابن سعود منذ عقد الاتفاقية وحتى سنة ١٩٢٤ إعانة سنوية قدرت بخمسة آلاف جنيه، ومن الناحية الرسمية لم يخرج ابن سعود عن موقف الحياد في الحرب بخلاف الشريف حسين الذي صار حليفاً رسمياً للإنجليز. وقد فضل بعض الساسة البريطانيين هذا الأسلوب الذي اتبع مع ابن سعود لأنه يقلل من النفقات. أما التحالف الرسمي فقد كلف بريطانيا في وأبهم نفقات باعثة دون أن يحقق الأهداف التي تتلأم وهذه النفقات.

٢ - الحرب في فارس

منذ معاهدة تقسيم فارس سنة ١٩٠٧ اتفق الإنجليز مع الروس على معارضة الحركة الدستورية في فارس، كما نسقوا خططهم لمنع أي طرف ثالث من ممارسة نشاط هناك. وعلى هذا النحو استخدموا الضغط لإجبار الحكومة الفارسية على طرد شوستر الجير لاللي الأمريكي الذي أراد إدخال بعض الإصلاحات. ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يعيل الوطنيون للثقلون إلى التقارب من الألمان والهنريين خلال الحرب العالمية الأولى. أما زعماء القبائل فلم يعملوا إلى

تلك الدرجة من الوعي الوطني وظلوا مستعدين للتعاون مع أية دولة تزودهم بالمال والسلاح، وتحول دون خضوعهم للحكومة المركزية. ولهذا السبب أخذت ملات الإنجليز تتوثق بالقبائل النازلة في جنوب فارس قرب شواطئ الخليج ولا سيما البخيارية.

أما حكومة طهران نفسها فقد التزمت بإزاء الصراع الدولي بموقف الحياد إلا أن هذا الحياد لم يجنب فارس عدوان الدول المتصارعة من العسكريين. وقد اثرت إلى أن الألمان اتخذوا من قنصليتهم في بندا محورا لنشاط دبلوماسي واسع في الشرق الأوسط، بل وفي منطقة المحيط الهندي كذلك. فأعدت كثير من البعثات السرية للاتصال بالحكام وأهم هذه البعثات هي تلك التي أرسلت إلى فارس تحت قيادة راسموس وكان عليها أن تتصل بأنصار الألمان وأن تنظم حرباً غير رسمية ضد الإنجليز في مناطق النفط وعلى سواحل الخليج، وإذا انتهت الظروف ضل البعث أن تعرض حبيب الله أمير أفغانستان على مهاجمة الهند (١).

في ذلك الوقت كان الروس يمارسون ضغطهم على فارس من الشمال، والبريطانيون يحتلون مناطق آبار النفط، ومع ذلك فقد تمكن راسموس بتأييد أنصاره المديدين من الفرس من الاستيلاء على المنشآت البريطانية في شيراز ثم توجه بعد ذلك لحصار مقر الإقامة العامة في بوشهر، واضطرت بريطانيا بإزاء ذلك إلى نقل جزء من قواتها العامة في العراق، فقبل إن ذلك كان من أسباب هزيمتها في كوت المارة. ولأشك أن هذه الهزيمة قد أثرت على مركزها في فارس أيضاً فقد زحف الهنريون شرقاً إلى خاتمين وهددوا من جديد آبار مسجد سليمان، وقابل الإنجليز ذلك بإرسال حملة أخرى عبر سهل قرون لحية الآبار، وهكذا ازدادت أعباء بريطانيا الحربية في سنة ١٩١٦، ولم تكن ظروفها تسمح بفتح جبهة جديدة في فارس فضلاً عن وجود دعوة في بريطانيا لمحاربة حملة العراق

ذاتها . ومن ثم لجأت حكومة الهند إلى أسلوب شائع لديها وهو تكوين جيوش من الوطنيين يقودها ضباط بريطانيون . وفي جنوب فارس تشكلت قوة من هذا النوع تضم عددا من المهتود والقبائل الفارسية أو العربية التي لم تشارك حركة الوطنيين الثقيين في المدن ، وعهد بقيادة هذه القوة إلى بيرسي سايكس التي اشتهر أيضاً بكتابته عن تاريخ فارس ، وبفضل هذه القوة حافظت بريطانيا خلال العامين الأخيرين من الحرب ١٩١٦-١٩١٨ على سيطرتها في الخليج .

٣- بحث الإمامة في عمان

لم يكن أمام البريطانيين مشكلات تعرقل نفوذهم في المنطقة الواقعة جنوب قطر لولا أن مجددت حركة الإمامة الإباضية في عمان قبيل قيام الحرب العالمية . وقد سبق أن تبينا كيف أن بريطانيا استندت على أسرة البوسعيد للمحافظة على نفوذها في عمان ، ولذلك كثيراً ما أيدت بالقوة سلاطين مسقط ضد الثورات الداخلية ، فهل تعد الإمامة نوعاً من هذه الثورات ؟ هذا ما أراد حكام مسقط تأكيده .

والحق إن الإمامة لم تختف تماماً بعد سقوط عزان بن قيس سنة ١٨٧٠ فقد استمر أخوه إبراهيم يحكم في الرستاق حتى خلفه سعود بن عزان في سنة ١٨٩٨ ولم تنجح الإمامة في عهد هذين الأخيرين في تكتيل القبائل حولها أو حتى التمتع باحترام زعماء الإباضية ، ولذلك حينما قرر هؤلاء الزعماء إحياء الإمامة وقع اختيارهم على رجل من غير أسرة البوسعيد ، هو راشد بن سالم الخروصي في سنة ١٩١٣ وكان يزعم الحركة من الفاحية الدينية الشيخ نور الدين السالي صاحب تاريخ عمان الذي أشرنا إليه مراراً وذهب أنصار الإمامة إلى إبراز اختيار الخروصي على أنه مظهر من مظاهر الديمقراطية ، فإن عدم التقيد بالأسرة الحاكمة وعدم التزام مبدأ الوراثة في تعاقب الأنظمة منذ سنة ١٩١٣ هو في رأيهم دليل على النزعة الديمقراطية . وهذه مسألة نسبية قد لا تبقى صحيحة إذا ما قيس نظام الإمامة بمفهوم الديمقراطية المعاصر .

ماهي العوامل التي جعلت الإمامة تنجح في تثبيت أقدامها في هذه المرة خلافاً للمحاولات السابقة منذ هزيمة عزان ؟ يرجع ذلك أولاً إلى اتفاق عيسى بن صالح الحارثي زعيم الفاحية مع ^{الجنود} حيدر بن سليمان زعيم القبائل الهناوية على ضرورة إحياء الإمامة . وهذا الاتحاد بين الكتلتين القبليتين لم يتحقق منذ القرن الثامن عشر . ثانياً : اشتد الاستياء من حكام مسقط لاستسلامهم للإنجليز في إجراءات مكافحة بحارة الرقيق وتجارة الأسلحة .

بدر فيصل بن تركي — كما هو مألوف من حكام مسقط — إلى طلب المؤونة البريطانية ، ويبدو أن الأوضاع الدولية في ذلك الحين لم تسمح بإرسال مساعدات كافية ، ولجأ نويس الوكيل السياسي في مسقط إلى أسلوب التهديد فبعث برسالة إلى الإمام محذراً إياه بأن الحكومة البريطانية لن تسمح لأحد بمهاجمة مسقط أو مطرح ، وورد الإمام في رده بخروج فيصل بن تركي عن التعاليم الدينية مما أدى إلى عزلها أكثر من مرة ، كما ذكر بأن أهل عمان اعتادوا أن يدبروا شئونهم بأنفسهم . وأضاف موجهاً الحديث إلى المندوب البريطاني « . . . وأنتم معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أسر المسلمين ، ويلزمكم ألا تتعدوا علينا ، ومن تعدى علينا فانه يعيننا عليه . . » (١) .

وفي سنة ١٩١٤ استولى أنصار الإمام على سبائل مما مكثهم من الوصول إلى الساحل ، وتخرج مركز تيمور بن فيصل الذي ولي الحكم بعد ظهور حركة الإمامة بقليل ، ورغم ظروف الحرب فقد أرسلت بريطانيا قوات معظمها من المهتود لمساعدة السلطان ، ولو أن دورها اقتصر على الدفاع عن المنطقة الساحلية . ولم يقل ذلك من اهتمام السلطات البريطانية في الهند بأمر البوسعيد بدليل أن هاردينج الحاكم العام قام بزيارة لسقط في سنة ١٩١٥ وقد مال الإنجليز في معظم الأحيان إلى إيجاد تسوية بين السلطنة والإمامة على أساس الحل الوسط ، ولم تنقطع تقريباً للرسائل بين ممثليهم في مسقط وبين أنصار الإمامة . ويبدو من هذه الرسائل

(١) عرض السعودية ج ١ ص ٣٠٣ صورة من محفوظات الرياض

أن المانيين لم يعترضوا فقط على إجراءات مكافحة الرق وتجارة السلاح، بل طالبوا كذلك بحرية الملاحة العربية دون خضوعها لإجراءات التفتيش الخفيفة، وبعد نهاية الحرب نشط رونالد ونجت الوكيل السياسي الجديد في مسقط في محاولات اجتذاب الإمامة إلى الصلح، وذلك عملياً مع مبادئ السياسة البريطانية العامة التي سادت حينذاك، والتي تهدف إلى تخفيض النفقات والأعباء العسكرية في الشرق الأوسط. وما يسترعى الانتباه أن ونجت أخذ يهدد أنصار الإمامة في إحدى تلك الرسائل بعظم قوة بريطانيا في الشرق الأوسط وكيف أنها تمتلك نصف مليون جندي في العراق لقمع الثورة التي اشتعلت هناك^(١) وقد انتهت تلك المحاولات فشلاً إلى إيجاد تسوية تعرف باتفاق السيب ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ وقد كفلت الهدوء في عمان لمدة طويلة.

وتثير اتفاقية السيب تساؤلات عديدة، فهل كانت بريطانيا طرفاً فيها؟ ومن ثم الأطراف الحقيقيون الذين عقدوا الاتفاقية؟ وما زاد المسألة تعقيداً أن كلا من السلطان والحكومة البريطانية تعتمد عدم نشر الاتفاق حتى إن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة التي أرسلت في السبعينات لم تستطع أن تتوصل إلى أية نسخة أصلية. وحسب التفسير البريطاني جرى الاتفاق بين تيمور بن فيصل الحاكم الشرعي، وبين القبائل التي تسكن الداخل بقصد تنظيم العلاقة فيما بينهم. ولم يكن دور ونجت في هذا الاتفاق يزيد عن كونه وسيطاً، والدليل على ذلك استخدام كلمة شعب عمان للتعبير عن الطرف الثاني، ولم يرد ذكر الحكومة، كما أن الذين وقعوا الاتفاق كانوا زعماء القبائل مثل عيسى الحارثي وسليمان بن عبد المناوي.

(١) نشر مكتب إمامة عمان بالقاهرة عدداً من تلك الرسائل عن الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٣٢ وقد نقل تقرير الأمم المتحدة الخامس بعمان بعض تلك الوثائق - انظر أيضاً كتاب عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٩٦ وما بعدها.

وأجاب أنصار الإمامة على ذلك بأن الاتفاق معقود بين حكومتى السلطان التي يحكم الساحل، والإمام صاحب السلطة الشرعية في الداخل، وهو دليل في حد ذاته على الاعتراف بحكومة الإمامة وهو ملزم لبريطانيا التي كانت طرفاً فيه، لأن دور ونجت لم يكن الوساطة، بل كان نائباً عن حاكم مسقط الذي تتولى بريطانيا شؤونه الخارجية.

أما استخدام كلمة شعب عمان فهو نتيجة لطبيعة الإمامة الديمقراطية. ومن الجاز أن يكون ونجت هو الذي أقنع هذه العبارة حتى لا يشير الاتفاق إلى حكومة أخرى في عمان غير حكومة مسقط، وفات الحارثي أن يقبى إلى هذا الغرض. أما كون زعماء القبائل هم الذين وقعوه فذلك لأنهم كانوا يمتلكون السلطة الرئيسية في عهد عبد الله الخليل الإمام الجديد الذي اختير في سنة ١٩٢٠ قبيل توقيع الاتفاق، وإن ذكر أنصار الإمامة أنهم وقعوه بصفتهم شيوخاً. ومن الطريف أن حاكم مسقط الحالي سعيد بن تيمور صرح أمام لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بأن اتفاق السيب تنظيم داخلي للقبائل، وأنه بالإضافة إلى ذلك ليس ملزماً إلا لهؤلاء الذين وقعوه^(١).

ويحتوى اتفاق السيب على أربعة تعهدات التزم بها حاكم مسقط إزاء شعب عمان، ويقابل ذلك التزامات أربعة تعهد أهل عمان باحترامها، ويشار إلى تلك الالتزامات بعبارة حقوق أهل عمان وهي تشمل:

- ١ - تعيين الحد الأقصى للضريبة الجركية التي يحصلها السلطان في الواى وذلك بحجمها ٥ ٪ ويقال إن هذا الموضوع كان الهدف الرئيسى من اتفاقية السيب، إذ كان العمانيون يسعون للتخلص من تصف رجال الجرك في الواى التي هي منظم الوحيد لتصدير التمور.

٢ - رفع جميع القيود عن المانيين الذين يعمرون بمدن الساحل ، ولا يسمي السلطان أحداً من الهارين ، وعليه تسليمهم إذا طلب إليه ذلك .

٣ - يتمتع أهل عمان بالأمن والحرية في جميع مدن الساحل .

٤ - ولا يتدخل السلطان في شئونهم الداخلية .

أما حقوق السلطان فهي :

١ - مراعاة القبائل لحاكم مسقط فلا يهاجمون مدن الساحل .

٢ - تمتع سكان الساحل بحرية التجارة في المناطق الداخلية دون قيد .

٣ - على أهل عمان أن يردوا المجرمين الفارين من السلطان .

٤ - إذا حدث خلاف بين التجار يحكم بينهم حسب الشرع .

نستخلص من هذا الاتفاق ملاحظتين هامتين ، الأولى : غرض الفقرة الرئيسية التي تحدد طبيعة العلاقة بين عمان وبين سلطان مسقط ، وهل هي علاقة تبعية أم اتفاق بين دولتين منفصلتين ، فليس هناك أكثر من القول بمراعاة القبائل لحقوق السلطان .

ثانياً : يستشف من بنود الاتفاقية أن معظمها خصص لتنظيم مسائل تجارية وهذا نتيجة لكون موضوع السلطة والسيادة بأشكالها القانونية المحددة لم تكن تشغل المانيين في ذلك العهد .

تمخضت الحرب العالمية الأولى عن تدعيم السيطرة البريطانية في الخليج العربي بصورة تفوق كثيراً ما كانت عليه في السابق ، وباستثناء إحياء الإمامة

بأن جميع الأحداث ساعدت على توطيد تلك السيطرة ، من ذلك اختفاء الدول الكبرى التي تطلعت إلى الخليج قبيل الحرب : ألمانيا لأنها هزمت ، وروسيا التي انتهى فيها الحكم القيصري وأعلن القاعدون بشرة سنة ١٩١٧ تخليهم عن الأطماع التوسعية أو ما وصفوه بالأمبريالية القيصرية . أما الدولة العثمانية فقد اختفت تماماً من الوجود ، وحل البريطانيون محلها في العراق . وحتى لبعض الكتاب الإنجليز أن يصفوا الخليج في ذلك الوقت بأنه بحيرة بريطانية . كما أطلق كيرزن على القيم العام سنة ١٩١٧ بأنه ملك الخليج غير التوج .

ونظراً للنفوذ الجديد الذي اكتسبه البريطانيون في العراق وفي فارس ؛ وجد كيرزن الذي صار وزيراً للخارجية أن الفرصة قد حانت لإيجاد سلسلة من المعاهدات المتصلة ما بين مصر والهند ، ولهذا الغرض سعى لفرض معاهدة على فارس سنة ١٩١٩ منتهزاً الفراغ الذي تركته الشيوعيون في بداية عهدهم بالحكم بآسيا الوسطى . ومع أن هذا الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ إلا أنه من المناسب إبراز خلاصة له ، لأنه يدلنا كيف أن بريطانيا حاولت أن تضع فارس في مصاف الأنظار الواقعة تحت الانتداب مثل العراق ، فقد تعهدت فارس بأن تنجأ إلى بريطانيا لاستخدام جميع المستشارين الفنيين الذين يحتاجهم ، وهي التي تقدم الضباط لتدريب الجيش الفارسي كما تزوده بالمعدات ، وتقوم لجنة عسكرية مشتركة بتحديد حاجات فارس للدفاع ، كذلك تتولى بريطانيا بالاشتراك مع فارس إقامة الخطوط الحديدية وطرق المواصلات في جميع أنحاء البلاد ، وهي التي تقدم القروض لتنفيذ الإصلاحات بضم الجمارك أو غيرها من موارد الدولة .

لم يفيض مشروع كيرزن أن يخرج إلى حيز الوجود ، أولاً لما ذكرناه من أن اتفاق سنة ١٩١٩ مع فارس لم يبرم إذ رفضه المجلس « مجلس النواب » كما أن الثورة التي قادها رضا خان سنة ١٩٢١ كانت معادية للنفوذ البريطاني ، ولم تلبث أن عقدت معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي ووجد الإنجليز أمامهم في فارس من جديد صعوبات دولية .

ثانياً : لم يوافق معظم الساسة البريطانيين اللورد كيرزن على نظره التوسعية الشاملة ، بل على العكس عمدت الحكومة البريطانية إلى التخفيف من أعبائها العسكرية ما استطاعت في الشرق الأوسط ، ولأشك أن ثورة العراق الكبرى لسنة ١٩٢٠ قد نهبت الإنجليز إلى استحالة تنفيذ مشروعاتهم التوسعية بيسر أو بدون ثقلات عسكرية لمواجهة الحركات الوطنية .

ارتكز النفوذ البريطاني إذن طوال فترة ما بين الحربين على الشاطئ العربي . وفي الماضي كانت السيطرة البريطانية تنهض عند قطر ، أما الآن فإنها تتقدم من شط العرب شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً ، لا يخرج عن ذلك إقليم الأحساء لأن اتفاق سنة ١٩١٥ مع ابن سعود كان مائلاً دائماً وكانت قطر هي آخر الإمارات العربية التي كتبت بمعاهدة ممانعة في سنة ١٩١٦ .

ولم تنب قطر عن نظرات كيرزن الاستعمارية حينما كان حاكماً عاماً للهند ، فدعا آنذاك إلى إدخالها في نظام المعاهدات الممانعة ، غير أن السفير البريطاني في استامبول لم يشأ أن يثير تعقيدات جديدة مع الدولة العثمانية^(١) وفي سنة ١٩١٣ تنازل العثمانيون عن حق السيادة على قطر بشرط ألا تغير بريطانيا وضعها . ولم تلبث الحماية العثمانية أن أجليت عنها في سنة ١٩١٥ وانتهك الإنجليز اتفاق سنة ١٩١٣ . نعم كانت أمامهم حجة الحرب غير أنهم سيعودون ويتمسكون به في مناسبات أخرى . وهكذا سمحوا لأنفسهم بتغيير وضع قطر وتحويلها إلى عمية ، وحتى من قبل عقد المعاهدة بصفة رسمية ذكرت قطر في الاتفاق مع ابن سعود كوحدة من الإمارات المرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا .

ونحن نعرف الآن كيف أخضعت الإمارات العربية تدريجياً بواسطة سلسلة من المعاهدات المختلفة ، وبما أن قطر قد دخلت دفعة واحدة في وقت متأخر إلى

دائرة النفوذ البريطاني ، فقد شملت الاتفاقية التي وقعت مع الشيخ عبدالله بن قاسم في سنة ١٩١٦^(١) جميع القيود التي فرضت على الإمارات في السابق ، من ذلك التمسك بالناء تجارة الرقيق وما يقب ذلك من إجراءات التفتيش . أما تجارة الأسلحة فقد فرضت بريطانيا على حاكم قطر ألا يستورد منها إلا ما يحتاجه هو والعشائر التابعة له ، وقدرت هي هذه الحاجة بـ ٥٠٠ قطعة سنوياً ، ولا يجوز إعادة تصديرها ، كذلك لا يجوز لحاكم قطر أن يفرض رسوماً على الرعايا البريطانيين تزيد مما يدفعه رعاياه ولا تتجاوز بأى حال ٥ ٪ . ومن القيود الاقتصادية الأخرى عدم منح امتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال مصادم اللؤلؤ أو غيرها من الثروات الطبيعية .

ونص الاتفاق على إقامة وكيل بريطاني بالبدع « الدوحة » ومكاتب البريد وأعمدة للبرق مع ما يترتب على ذلك من إجراءات حمايتها .

وإذا تعرضت قطر للعدوان بدون إثارة فإن بريطانيا تستخدم مساعيها الجيدة لحماية الحاكم .

لقد كانت السعودية هي أول قطر في الخليج تخلص من قيد المعاهدات الممانعة ، ولحق بها الكويت بعد زمن طويل ، أما قطر والشيخات السبع في ساحل عمان فقد ظلت خاضعة لهذه المعاهدات حتى سنة ١٩٧١ ، في حين تلاشت إمارة عربستان منذ سنة ١٩٢٥ ، ولم يفدها التحالف البريطاني ، فتركت بريطانيا هذه الامارة العربية تقع في يد إيران وتندمج بفعل حكم طويل في الدولة الإيرانية الحديثة .

الفصل الثالث عشر

الكويت من الحماية الى الاستقلال

١

أثر الحرب العالمية الأولى

رأينا كيف أن التعاون الوثيق الذي ساد علاقات الشيخ مبارك الصباح بالإنجليز لم يرد دون إثارة معارضة داخلية . وطلما أن الشيخ مبارك كان على رأس الإمارة فقد استطاع أن يكبت هذه المعارضة أما خلفاؤه فقد خرجوا عن هذا الخط سيما وأن مقتضيات الحرب دفعت بريطانيا إلى فرض رقابة اقتصادية على الكويت . ومن شأن هذه الرقابة أن تثير سخط المجتمع التجاري .

صارت المشكلات الاقتصادية هي محور اهتمام السلطات البريطانية في علاقتها بالكويت أثناء الحرب . وحين كان الشيخ مبارك قائما في الحكم لم تنشأ خلافات بين هذه السلطات وبين الكويت . غير أنه قضى نحبه في نهاية سنة ١٩١٥ وتصادف ذلك مع رسم خطط جديدة لإزاء الولايات العربية في العراق والشام . فقد أخذت المجاعة تمتد شرى ، ورأى الإنجليز أن يشنوا حملة تجويع عن طريق الحصار الاقتصادي كوسيلة من وسائل الضغط على الدولة العثمانية ، وأبلغ الحكم العرب التحالفون مع بريطانيا في شبه الجزيرة بضرورة التعاون لإحكام الحصار . وبطبيعة الحال أصبح الكويت هو أعم الرأكر في عملية الحصار . وذلك بسبب موقعه ونشاط أهله الكبير في أعمال التجارة ونقلها من الهند إلى داخل شبه الجزيرة وماجاورها وبخاصة العراق .

فقد كانت القبائل النازلة في العراق تأتي للتزود بالموثون من الكويت . فأمرت

السلطات البريطانية بعدم بيع الموثون لهذه القبائل إلا إذا كانت تحمل تراخيص موقعة منها . وبناء عليه صرفت التراخيص للقبائل المتعاونة مع الاحتلال البريطاني في جنوب العراق . غير أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أغرى تجار الكويت بهرب الأطنعة إلى القبائل العراقية الأخرى ، وإلى دعايا إمارة آل الرشيد التحالف مع العثمانيين . فأرسل الإنجليز احتجاجات إلى الشيخ جابر حاكم الكويت خلال عام ١٩١٦ وأوائل سنة ١٩١٧ ، وإزاء هذه الاحتجاجات المتواصلة أبدى الشيخ جابر^(١) استعدادا لوضع مراقبين إنجليز على الحدود حتى يراقبوا عمليات سير القوافل .

لم يرض الشيخ جابر طويلا حتى تتضح سياسته إزاء الحصار البريطاني . أما خلفه الشيخ سالم فقد اشتهر عنه تعاطفه مع العثمانيين رغم أن مجريات الحرب كانت أخذت تشير بوضوح إلى قرب هزيمة الدولة العثمانية في الشرق العربي . ولعل سالا استهدف مراعاة مصالح التجار ، وهو أحدهم ، الذين تضرروا من الحصار ، وأرادوا أن يجمعوا من التعاطف الإسلامي مبررا لسلوكهم . ولما زادت شكوك الإنجليز أرسل المقيم البريطاني في الخليج ميمونا إلى الشيخ سالم طلب إليه أن يتأثر بريطانيا الرقابة على الحدود . وتردد الشيخ في الاستجابة لهذا الطلب ، واستشار التجار فشجعوه على المقاومة وحيفت وجه الإنجليز انذارا بضرورة وضع حدود الكويت تحت رقابة مفتشين إنجليز للتأكد من عدم تهريب الموثون إلى المناطق التابعة للدولة العثمانية . وبهذه المناسبة أخضعت الكويت للمرة الأولى لقوات احتلال بريطانية في سنة ١٩١٨ ، بينما كان النفوذ البريطاني يستند في السابق إلى الصلة المعنوية الوثيقة التي تربط بين آل الصباح وبين الإنجليز .

(١) انظر رسالة جابر إلى المقيم (حسين خلف : تاريخ الكويت السياسي ج ٢ ص ١١٤)

٢

المجتمع التجاري وأثره في الحياة السياسية

يمكن تقسيم أهل الكويت قبل كشف النفط إلى فئتين رئيسيتين: التجار الذين يتركزون في المدينة، ويمتثلون بمكانة ممتازة عند الحكام، وهم ينتمون إلى أصول متباينة، ليست بالضرورة عربية. أما الفئة الثانية فهم البدو الذين ينتمون إلى قبائل معروفة. ولم يكن ولاؤهم محددًا في جميع الأحوال.

ولهذا السبب أوقع البدو حكام شبه الجزيرة في منازعات حول الحدود وكان البدو يشكلون أغلب سكان الكويت قبل النفط لكن أثروا على الحكم كل أقل شأنًا من أثر التجار سكان المدينة. وقد كون هؤلاء ثروات لا بأس بها، سواء من أعمال النوص أو من نقل التجارة، حتى شعر مبارك الصباح بالحاجة إلى تعيين وكلاء لرعاية مصالحه ومصالح التجار الكويتيين في عجمان وغيرها من مدن الهند. وما يدل على اتساع أعمال التجار والأسرة الحاكمة بصفة خاصة أن سلطات الهند^(١) طالبت الشيخ سالمًا في سنة ١٩١٩ بمبالغ طائلة من المال عن الأرباح التي حققها في الهند. ويبدو أن الشيوخ كانوا ينظرون إلى التجار حسب أنسابهم، وكثيراً ما عنف الشيخ مبارك بعض الأثرياء ناعتاً إياهم بالأصل الوضع.

ومن جهة أخرى لم يقبل التجار تدخل الحكومة، سواء من تلقاء نفسها، أو تنفيذاً للأوامر البريطانية بصدد الحصار. وما زاد من عوامل الاستياء بين التجار والشيوخ احتكار هؤلاء لبعض السلع. وقد انتهزوا فرصة تولي الشيخ أحمد الجابر سنة ١٩٢١ فقدموا إليه عريضة لتأسيس مجلس شوري يبحث في شؤون البلاد المحلية. ولم يجد الشيخ أحمد الجابر مانعاً من الاستجابة للطلب، إذ لم يوضح

(١) المصدر السابق ج ٤ ص ١٦٨.

التجار أهدافاً محددة كالنص على سلطة تشريعية أو غيرها. وما يدل على ضعف الحركة في ذلك الوقت أن الشيخ لم يستدع المجلس الاستشاري، فترك بندر دون أن يحس به أحد. غير أن الوضع تبدل في نهاية الثلاثينات فلم تكن الحركة الإصلاحية المطالبة بإنشاء مجلس نيابي تعبر عن مجتمع التجار الذي يريد أن يساهم في السلطة فحسب، بل كانت الحركة متأثرة بالتيارات الفكرية الجديدة التي انتشرت في الشرق العربي، وكانت هذه التيارات تنقل إلى الكويت عبر العراق حيث تعلم بعض الشبان الكويتيين. ولعل الحركة الإصلاحية تأثرت بالتغيرات السياسية التي شهدتها العراق في سنة ١٩٣٦ حيث قام الجيش بمحاولة لتفويض الاتجاهات السياسية التقليدية وبعث الحياة في فكرة الوحدة العربية والتفكير الاجتماعي. وكانت إذاعة قصر الزهور، تنفذ هذه الاتجاهات، وتروج لها في بعض الأقطار العربية خارج العراق، ومن بينها الكويت وذلك بتشجيع من الملك غازي. ويمكن القول إن الكويت في ذلك العهد كانت تمر بمرحلة مشابهة لتلك التي مرت بها بعض الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر حينما أرادت البرجوازية التخلص من استبداد الملكية والمساهمة مع الملوك في السلطة. ومع ذلك فلا بد أن ندرك الاختلاف في أمرين: أولاً: وجود قوة أجنبية لها القول الفصل في أوضاع البلاد السياسية. وثانياً: اختلاف درجة الوعي بين البرجوازية التي تارت في أوروبا باسم العقد الاجتماعي، وبين طبقة التجار في الكويت. فلم يدرك التجار مثلاً مبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أو حتى القضائية إذ أرادوا أن يكون المجلس التشريعي ورئيسه مسئولين عن تنفيذ الشروعات العراقية، ويشرف عليها بصورة مباشرة. كما حول المجلس نفسه إلى سلطة قضائية لها اختصاص محكمة الاستئناف.

سبق تأسيس المجلس حركة توزيع لمشورات سرية ضد الحكومة تطالب بإنشاء هيئة تشريعية، وليست استشارية كما كان الحال سنة ١٩٢١ ورأى كل من الوكيل البريطاني وولي العهد عبد الله السالم أن من الأفضل الاستجابة لتقاعين بالحركة الإصلاحية حتى لا تتحول إلى أسلوب العنف.

وقد جرى انتخاب المجلس الشورى في صيف سنة ١٩٣٨ بواسطة ثمانية وخمسين أسرة، وهو عدد لا بأس به بالقياس إلى مجموع سكان الكويت آنذاك، علماً بأن مفهوم الأسرة في المجتمع العربي عامة يتسع لعدد كبير من الأفراد. وتكون المجلس من ٣٤ عضواً، واختار عبد الله السالم الذي ناصر الحركة رئيساً له. غسبرار الخلافت لم تلبث أن نشبت بين المجلس وبين الحكومة، إذ طالب بالاعلام في المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع بريطانيا. فاحتج للقيم البريطانية بأن الشئون الخارجية هي من اختصاص الحكومة البريطانية، وهي عند^(١) بين الشيخ وبين الإنجليز، وليس لطرف آخر حق النظر فيها.

وإذا سلم المجلس بهذا البدء، فقد كان من الصعب إقناعه بعدم الاختصاص فيما يتعلق باتفاقيات البترول، ذلك أن مهمته الرئيسية - كما نص القانون الأساسي - هي الموافقة على المسائل المالية. وقد كان هدف المجلس هو الاستفادة من عوائد البترول للمشروعات، ولذلك تطلع إلى زيادة هذه العوائد التي كانت تنفع نظراً تراخيص التنقيب. واقترح الوكيل السياسي في الكويت بهذه المناسبة اتباع نظام مشابه لما هو سار في البحرين، وهو تقسيم هذه العوائد إلى ثلاث حصص بالتساوي: حصة تخصص للشيخ، والثالث لأفراد الأسرة الحاكمة، والثالث الأخير يتفق على المشروعات العامة. وفي نفس الوقت اعترض الوكيل على أن المجلس في مناقشة عقد الامتياز ذاته.

اتخذ المجلس رغم قصر عمره قرارات جريئة، كإلغاء الاحتكارات التي كان يمارسها الشيخوخ في بعض السلع. وعلى خلاف ما هو متوقع لم يحتمل العراق بسبب هذه الخلافات المالية، بل إن المسألة الرئيسية التي أحدثت الفجوة النهائية بين المجلس وبين الشيخ، كانت تتعلق بإصرار المجلس على تنحية السكرتير الخاص للعالم، وهو فارسي الأصل. وللتفويض من هذا المأزق اقترح الشيخ أحد الجاهل على الوكيل البريطاني تعيين مستشار إنجليزي له كما هو الحال في البحرين. فلم تشجع الحكومة البريطانية هذا الاتجاه، لأن سياستها العامة هي عدم

الاصطدام بالحركات الشعبية، وتعيين المستشار في مثل هذه الظروف يجعلها تظهر بظهور الأداء في يد الشيخ، يستخدمها ضد الرأي العام المحلي. كثر خصوم المجلس فالإنجليز - رغم عدم تدخلهم في الشئون المحلية إلا أنهم شعروا بأن ترك النظام النيابي ينمو في الكويت، قد يتحول ضد مصالحهم الاقتصادية يوماً ما. ومن جهة أخرى أبدى ابن سعود تأييده للشيخ في مراعاة مع المجلس، وذلك لعمالين: خوفه من امتداد مثل هذه الحركات إلى بلاده. وقد وجدت بالفعل حركة مشابهة في نفس الوقت في دبي. والعامل الثالث: هو وجود أصدقاء للعراق الهاشمي بين أعضاء المجلس، والتعاطف بصفة عامة بين الحركة الإصلاحية وبين حكومة العراق.

وفي الداخل كون الشيعة عنصر معارضة للحركة، وذلك لأن واضعي قانون المجلس ميزوا بين الشيعة والسنة، فكان حق الشيعة مقصوراً على الانتخاب دون الترشيح للنياية وبالإضافة إلى ذلك شعر الشيخ بالمرارة لأن موضوع السكرتير يعتبر تدخلاً في حياته الشخصية، وذهب لقص المجلس. ولم هو جدير بالملاحظة أن عدداً من النواب قاوم قرار النص واعتصموا في حصن ولم يتقدموا إلا بعد تضيق اخناق عليهم وتأمينهم على مستقبلهم.

تم حل المجلس بعد تجربة دامت ستة أشهر، في ديسمبر سنة ١٩٣٨ ووعده الشيخ بإجراء انتخابات نيابية جديدة. وبالفعل جرت هذه الانتخابات في مارس سنة ١٩٣٩، ولم يعد الأعضاء الذين اشتهروا بصلايتهم إلى المجلس الجديد، فقلقت قد النظام هيئته، ولم يمارس المجلس سلطة تشريعية، بل تحول إلى مجلس مهمته إبداء النصائح. ويقال إن من أسباب ضعف التجربة ما استنزمت الحياة النيابية من إجراء إحصاء للتعرف على قوائم الناخبين. فاعتبر ذلك ماساً بالتقاليد، لأن حياة الأسرة في المجتمع العربي آنذاك مغلقة.

وهكذا اختفى المجلس الجديد عند قيام الحرب دون أن يشعر به أحد. ومهما كانت تجربة الحياة النيابية قصيرة العمر في الكويت، فإن أول الأجداد مارالوا بمشروعاتها بداية الرقي السياسي. وسمون عام ١٩٣٨ سنة المجلس.

٣

الكويت وجيرانه

دور التشكيل السياسي والحدود الجغرافية لكثير من البلاد العربية في الشرق بعد الحرب العالمية الأولى. وكان لبريطانيا دور حاسم في التشكيل. فهي التي توسطت في عدة مؤتمرات لتخطيط الحدود بين الكويت وجيرانها: العراق والسعودية. وكلا الجانبين تخضع بشكل ما لتفوق البريطان وترجع صعوبة تسوية الخلافات مع السعودية إلى أنها لم تكن منصوبة على موضوع الحدود، بل شملت عدداً من المسائل، كما أنها تعود إلى عهد سبق أيام أن استولى ابن سعود على الأحساء سنة ١٩١٣، وأصبح الشيخ مبارك ينظر بعين الحذر إلى ذلك اللاحق. القديم لديه، الذي صار أنظمتها شيئاً، وتشمل ممتلكاته مساحة تبلغ أضعاف الكويت، حتى إن مباركاً لم يدع القوة العثمانية لتقاضيها في الدفاع عن ممتلكاتها في الأحساء.

وفي أثناء الحصار الاقتصادي للبريطاني المضروب على الدولة العثمانية تدخل كل من ابن سعود والشيخ سالم التميمي، لأن رعاية الطرف الآخر من بين يومين بالشهيد منتهكين نظام الحصار. وفي أثناء بحث هذا الموضوع مع ابن سعود اقترح سان جون قلى المبعوث البريطاني لدى سلطان نجد ضم الكويت^(١) إلى السعودية. ومع أن بريطانيا لم تكن تنفق تمام

(١) انظر كتاب: History of Arabia

بنو الشيخ سالم، فإن أحداً لم يأخذ هذا الاقتراح مأخذ الجد، لأنه يتناقض مع مبدأ الذي وضعته بريطانيا أساساً لسياساتها في الخليج منذ زمن طويل، ألا وهو مبدأ المحافظة على الوضع الراهن. وسيتضح أثبت بريطانيا بهذا المبدأ حينما أرسل قواتها لصد الإخوان عن الكويت (أكتوبر سنة ١٩٢٠) ذلك أن ابن سعود كان قد^(٢) وطن البدو في بعض القرى شمال نجد وجمعهم على أسس دبية حول هذه القرى، ولكنه لم يستطع أن يزعج عنهم العصبية القبلية. وهكذا انكسرت رغبات محلية كان من أشهرها رعاة قبيلة مطير التي نمت حول فيصل الدويش، وانزل هذه المجموعة القبلية قريباً من حدود الكويت. وتحكم الصراع بين هؤلاء الدولتين، وبين مجتمع تجار الكويت للفتح على العالم الخارجي، شن الدويش حملة دعائية ضد الفساد التي نشرت في الكويت. وبسبب نشر الدعوة القبلية وتطهير الكويت من الفساد قرر أن يهاجم الكويت، ولا يستبعد أن تكون الرغبة في الحصول على اعتراف لتفوقه في اليد عاملاً حقيقياً حرك الإخوان نحو هذه الغامرة.

ألقى الإخوان هزيمة منكرة بأيدى الشيخ سالم في معركة بحيرة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وأصبح يسلمهم أن يستولوا على بقية البلاد. ووقع سالم في حيرة من أمره، فهو يواجه طلباً من فيصل الدويش بـ«علان»^(٣) أهله تحت لواء الحركة القبلية. وهذا يعني من الناحية السياسية القبلية فإن ابن سعود. ومن جهة أخرى لم تكن علاقته مع بريطانيا من نوع بحيث يبيع طلب السعادة منها. ولكن في هذه الظروف الصعبة تنازل عن كبرياءه وتقبل التدخل العسكري البريطاني. ولم يكن من الصعب على بريطانيا أن ترد الإخوان من حيث أتوا مستغدة لهذا الغرض بضع طائرات، وسفينة حربية رابطت أمام ميناء الكويت.

(١) انظر كتابنا: شبه جزيرة العرب في العصر الحديث.

(٢) عبد العزيز الرشيد تاريخ الكويت ص ٢١٦.

ولم يلبث الإنجليز أن تحولوا إلى وسطاء بين الطرفين ، ولم يكن ابن سعود يقيم نفس سياسة التصليب نحو جيرانه كما يفعل الإخوان . وهو على كل حال ما يزال مرتبطاً بمعاهدة مع بريطانيا هي معاهدة دارين التي تجعله أشبه بأحد أمراء الخليج التابعين للحماية البريطانية . وهكذا أسفرت الوساطة البريطانية عن عقد مؤتمرين : أحدهما في الكويت ، والآخر في العقير . وفي هذين المؤتمرين تم توزيع القبائل التابعة لكل إمارة . ولما كان التوزيع يقوم على أساس قبلي ، فقد كان من المصير رسم خط دقيق يفصل بين حدود البلدين على طول المناطق الصحراوية ، فبعض هذه المناطق تقرر عليها للعرى قبائل تابعة لكلتا الحكومتين . ومن هنا نشأت فكرة إقامة منطقة محايدة ، وذلك في القطاع الساحلي من الحدود ، وتشترك الدولتان في السيادة عليها ، وهو وضع ليس له نظير . وسيترتب على هذا الوضع بعض المشكلات المتعلقة بامتيازات النفط كما سنبين .

لم تكن تسوية الخلاف على الحدود هي نهاية للمشاكل . فقد ظهرت في العشرينات مشكلة اقتصادية استمرت تؤثر على العلاقات بين الطرفين حتى الحرب العالمية الثانية . ذلك أن ابن سعود كان بحاجة إلى فرض رسوم على البضائع التي تدخل بلاده ، لحد حاجات خزنته الخاوية . وقد اعتاد تجار الكويت قبل رسم الحدود السياسية التي هي ظاهرة جديدة في شبه جزيرة العرب أن ينفقوا بحرية من جهة إلى أخرى . فلما حاول ابن سعود أن يقيم مراكز على الحدود لتفتيش الجركى امتنع التجار الكويتيون . وأخذوا يتفننون في التهرب من هذه المراكز ، ومكنهم من ذلك طول الحدود وتعذر مراقبة الصحراوات الشاسعة . وفكر ابن سعود في أن يحول التجارة إلى ميناء العقير ، ولكن يبدو أن الميناء لم يستطع أن يجتذب عملاء الكويت ، لأن الأخير ميناء حر ، وفضلاً عن ذلك له سمعة

التاريخية وإمكاناته الطبيعية . ولما أخفق عبد العزيز آل سعود في الاتفاق على تنظيم مرور التجارة ، قرر ضرب حصار اقتصادي على الكويت ومنع رعاياه من التعامل معها . غير أن تجار الكويت لم يعدموا وسيلة في تهريب البضائع إلى السعودية . وتكررت شكاوى ابن سعود لدى الشيخ أحمد الجابر تارة ، ولدى الوكيل السياسي في الكويت تارة أخرى . ولم تشأ بريطانيا التدخل في هذه القضية إلا بمناسبة تبادل المراسلات بين ابن سعود وأحمد الجابر ، فقد اعتبرت هذه المراسلات المباشرة تجاوز الاتفاق سنة ١٨٩٩ الذي جعل العلاقات الخارجية للكويت من اختصاص الحكومة البريطانية . ونتيجة لذلك لم يكن يوسع ابن سعود أن يضع اقتراحاته لحل الأزمة موضع التنفيذ . ومن تلك المقترحات تعيين مراقب سعودي في جمر الكويت ، أو أن يقوم الشيخ بتحصيل الرسوم بنفسه من التجار الذين يتعاملون مع السعودية ثم يوردها لحكومة الرياض .

ومن الطبيعي أن تول مثل هذه الخلافات عندما يتفجر البترول فيسد حاجة السعودية ، ويفنيها عن مثل هذه الموارد البسيطة . وقد أشرنا إلى أن ابن سعود ساند الشيخ أحمد الجابر أثناء تعرضه لأزمة الحركة النيابية سنة ١٩٣٨ ولهذا الأسباب المتباينة ، وباعتبار بريطانيا صديقاً للطرفين ، فقد توسطت أثناء الحرب العالمية الثانية لإنهاء الحصار الاقتصادي السعودي . وفي ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ نجحت في إقناع الطرفين بمقدار معاهدة صداقة وتجارة ، سهلت سبل الاتصال والتعامل بين رعايا الدولتين .

وقد نصت الاتفاقية على ضرورة مرور القوافل من نقط حدود معينة وتعيين موظفين من البلدين عند هذه النقط . واشتملت الاتفاقية على ملحق خاص بتبادل^(١) المجرمين . وظلت العلاقات بين الكويت والسعودية تنمو بإطراد ،

(١) عمود بهجت سنان : الكويت زهرة الحاج العربي .

وكان من مصلحة شركات النفط العمل على تدعيم الاستقرار ، لذلك شجع توثيق العلاقات بين الكويت والسعودية .

وفي سنة ١٩٤٧ عقد الطرفان اتفاقية دفاع وأمن متبادل ، وتعهد كل فريق بتقديم المساعدة للآخر للمحافظة على الأمن . ومغزى هذه الاتفاقية هي تعاون الدولتين لتنظيم حركة تنقل القبائل ، ووضع إمكانيات السعودية للمحافظة على نظام الحكم في الكويت في وقت أخذت فيه مظاهر التدخل البريطاني في الخليج تتراجع رويداً رويداً . وسيوضح أثر ذلك عند إعلان استقلال الكويت سنة ١٩٦١ .

وكما كان موضوع تهريب التجارة عاملاً مؤثراً في العلاقات بين الكويت والسعودية ، فقد أثر كذلك على العلاقات مع العراق ^(١) . وهذا الخلاف شعبة طبيعية لاختلاف نظم التجارة بين جارين يأخذ أحدهما بنظام التجارة الحرة ، أو يضع حداً أقصى للضرائب الجمركية على الواردات كما تفعل الكويت ، بينما يأخذ الطرف الآخر بنظام الحماية الجمركية . وكان حاكم الكويت يرى نفسه من مسئولية تهريب البضائع إلى العراق ملقياً التبعة على القبائل التي تحمل الجنسية العراقية . بل إن موضوع جنسية القبائل المتنقلة على الحدود كان فيه مشار نزاع بين السلطات العراقية وبين الكويت . وقد ساند الإنجليز معارضة الشيخ لإنشاء مراكز مراقبة عراقية ، أو إرسال وكيل عراقي لميناء الكويت ليشرف على مكافحة التهريب . ولعل اهتمام حكام الكويت بتبرئة أنفسهم أمام العراقيين إنما يرجع إلى شعورهم بالحاجة إلى حماية أملاكهم القريبة من البصرة ، وهي بساتين للنخيل . كان الشيوخ يصدرون إنتاجها للخارج ويحققون من وراء ذلك أرباحاً غير قليلة . وقد احتاجوا إلى الحصول على تأكيدات جديدة من الحكومة العراقية بعد إنهاء الانتداب باستمرار العمل

(١)

Dickson : Kuwait and her neighbours.

بإغفاء هذه البساتين من الضرائب كما كان الحال في عهد الانتداب وكثيراً ما أثارت الحكومة العراقية المتعاقب لحكام الكويت . فهي تارة تطالب بإثبات حقوق الملكية وتحديد مساحة البساتين . وهي تارة أخرى تشجع حركات الشيبة المتفقة التي تزعمت حركة المطالبة بالحكم النيابي ، وحثت بعضهم على النادرة بالاتحاد بين الكويت والعراق تحت التاج الهاشمي ، على أساس أن ذلك وسيلة للتخلص من نظام الحماية البريطانية .

ومرة أخرى أزال ثروة النفط كثيراً من المشكلات المعلقة بين البلدين . فلم تعد البساتين ذات أهمية في نظر أصحابها كما قل نشاط الكويتيين في أعمال نقل التجارة ، وانصرفوا إلى استثمار أموالهم في باب المشروعات العمرانية الذي فتح على مصراعيه . يضاف إلى ذلك أن المياه التي كانت تجلب من شط العرب أمكن الاستغناء عنها جزئياً ، وذلك باستعمال المكشفات التي تحول المياه المالحة إلى عذبة ، رغم أن هذه الوسيلة باهظة النفقات وسرى بعد قليل كيف أن ثروة النفط قد قضت أيضاً على فكرة الاتحاد بين البلدين .

نمو الدولة الحديثة

حكم الشيوخ بطريقة النظام الأبوي ، بل اعتبروا ثروة النفط ملكاً خاصاً بهم . وشجعت بريطانيا هذا الاعتقاد ، فكان ممثلوها يرددون أن عقود الامتياز هي اتفاقات بين الشركة والشيوخ ، وليس لأحد آخر من رعايا البلاد أن يتدخل بشأنها . ولم يعرف الشيوخ الفصل بين السلطات ، فكانوا يمارسون سلطات قضائية إلا فيما يتعلق بالأجانب ، فقد طبق نظام الامتيازات القضائية على الكويت منذ سنة ١٩٢٥ وصار الفصل البريطاني المعتمد هناك يفصل في القضايا المرفوعة من الأجانب . وحينما بدأ الكويت إدارات حديثة

على أثر تصدير البترول سنة ١٩٤٦ وضع أفراد من الأمرة الحاكمة على رأس كل جهاز إداري فكان يديره بالطريقة التي تحلو له ، بحيث لم يوجد تسبيل في أبسط الأمور كالمرتبات ولم يكن أحد يستطيع التدخل لتعديل شيء على سبيل الشيوخ ، إلى أن أسست في أوائل الخمسينات دائرة للفتوى^(١) والفتوى ، وحاولت بقدر ما استطاعت أن تضع نظاماً للجهاز الإداري .

ويمكن القول أن النظام الإداري الحديث قد اعتمد على تشكيلين أوليين أسسهما عبد الله سالم الصباح عند توليه السلطة سنة ١٩٥٠ فالتشكيل الأول عبارة عن مجلس أعلى من شيوخ الذين يديرون الدوائر المختلفة : المالية ، المعارف ، الصحة ، الشرطة . وهو بمثابة نواة لمجلس وزراء . إلا أنه مجلس عائلي يتعرض لما يتعرض له الأمر الحاكمة من منافسات شخصية وكظهور هذا التنافس حاول عبد الله المبارك المستول عن الشرطة والجيش أن يتولى على الساطة فكشفت المحاولة وفر القائم بها إلى مصر .

والتشكيل الثاني يتمثل في ثلاثة مجالس منتخبة ، خصص أحدها للمعارف ، والثاني للشئون البلدية ، والثالث للإنشاءات . ويتكون كل مجلس من اثني عشر عضواً . والظاهر أنه قصد بهذه المجالس صرف الرأي العام عن تجديد المطالبة بالنظام النيابي ، إلا أنه كان من المستحيل الاستمرار على هذا الوضع الذي ليس له نظير في أي بلد من بلدان العالم . فالمجالس الفنية المتخصصة لا تقوم بديلاً عن النظام النيابي الذي يحدد سلطة الأمة . وحتى في ظل هذا النظام لم يحدث انسجام بين التشكيلين . فقد أصر الشيوخ على أن تقتصر مهمة هذه المجالس على التخطيط ، وألا تدخل في أعمال الإدارة اليومية . بينما أراد أعضاء المجالس أن يوسعوا من صلاحياتهم كبديل عن الهيئات النيابية المتعارف عليها . ومن جهة أخرى بدأ المبعوثون الكويتيون

(١) أنظر محمد يوسف العيسى : الكويت والمستقبل .

الذين تلقوا العلم في الخارج يهودون بالتدريج منذ ١٩٥٧ ، ولم يصبح في وسع الشيوخ أن يواصلوا حكمهم على الطريقة الأبوية . ومن هنا بدأ الإعداد لإنشاء دولة حديثة مستقلة ، سواء من ناحية التنظيمات الداخلية ، أو من حيث الإعداد لإلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ وإعطاء الكويت مكاناً دولياً معترفاً به .

وطبقاً للخطة التي اشتهر بها الإنجليز في معاملة محمياتهم الصغيرة في الشرق العربي ، مثل إمارة شرق الأردن ، فإنهم أطلقوا الحرية لهذه المحميات في ممارسة علاقاتها أولاً مع العالم العربي ، ثم مع بعض الهيئات الدولية الفنية بالتدريج ، وذلك كخطوة أولى نحو الاستقلال السياسي التام . وهكذا بدأت الكويت تشارك في أعمال الجامعة العربية ، وخاصة في المجالين الثقافي والاقتصادي منذ الخمسينات . كما أنشأت قنصليات في بعض العواصم العربية ، كما سمح لبعض الدول العربية بإنشاء قنصليات لها في الكويت . وذلك تسهيلاً لإجراء الاتصالات المباشرة في شتى المجالات باستثناء الناحية السياسية .

كذلك انضمت الكويت إلى اتفاقية البرق والبريد الدولية ، وإلى هيئة الصحة العالمية ، وهيئة التغذية والزراعة وغيرها من الهيئات الفنية التابعة للأمم المتحدة قبل إعلان الاستقلال الرسمي .

وفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ ، وبمناسبة الذكرى العاشرة لتولي عبد الله سالم الحكم أنقذ الامتيازات ، وتولت حكومة الكويت ممارسة السلطات القضائية على رعايا الكومنولث .

أما إعلان الاستقلال الرسمي فقد تم في ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ ، وهو يتضمن قسمين رئيسيين : القسم الأول عبارة عن تصريح بإلغاء معاهدة سنة ١٨٩٩ ، والقسم الثاني النص على أن هذا الإلغاء لا يمنع من مساعدة أي طرف لآخر إذا طلب إليه ذلك . ولم تلبث الكويت أن استخدمت هذا النص الأخير بالفعل وطلبت مساعدة بريطانيا عسكرياً لمقابلة التهديدات التي أطلقها

عبد الكريم قاسم . لقد جاءت هذه التهديدات مفاجئة لأن قاسم الذي ورث السلطة في العراق سنة ١٩٥٨ م. بشر إلى فكرة ضم الكويت من قبله . افتتح قنصلية عراقية هناك والأكثر من ذلك أنه هنا الحكومة الكويتية بمناسبة إعلان الاستقلال في ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ ولم تمر على هذه السنة خمسة أيام حتى فاجأ قاسم العالم في مؤتمر صحفي بأنه يعتبر الكويت جزءاً من الأراضي العراقية . وأخذ يردد الحجج التاريخية التي ألف استخدمها في قوائم أخرى مجاورة مثل عربستان ، بل إنه لمسح إلى أن الشاطئ الغربي للخليج كله يجب أن يدخل في تبعية العراق . ولم يتخذ أي إجراء ضد هذه المطالب موضع التنفيذ . لذلك يمكن القول إن أهم قنصلتين ترسخت هذه المطالب هما احتدام الجدل حول الأسانيد التاريخية ، فالعراق بشر وأثار التي تثبت أن الكويت كان جزءاً من ولاية بغداد العثمانية ، والكويت بشر ونق أخرى ليدلل بها كيف أن آل الصباح تنعموا باستقلال حكم الكويت منذ قيامهم في نهاية القرن الثامن عشر .

والنتيجة التالية هي دعوة كل من السعودية وبريطانيا إلى مد يد المساعدة للكويت طبقاً للاتفاقيات المعنودة . وقد تمكنت بريطانيا وحدها من الأداء ، وأرسلت خمسة آلاف جندي من المظليين في الحال ، بينما راجع بقدر آخر قوات زميرية . ففعل أنه سيعين حاكماً على الكويت . كما كان بغداد عين قائم مقامه في الماضي . ثم بنى أنشيرات القوات العراقية للكويت بحجة أنهم مواضون عراقيون^(١) .

وكان العرف هو الذي دفع شكوى إلى مجلس الأمن ، على أساس أن قول القوات البريطانية إلى الكويت يشكل تهديداً لأمن العراق .

(١) أهر الوثائق المنشورة من وجهة النظر الكويتية حول هذه القضية (الكويت والعراق ، أحمد فوزي : قاسم والكويت .

من رأى مصر أن تطرح هذه القضية أمام الجامعة العربية . أما وأنها قد طرحت أمام مجلس الأمن ، وج. ع. م. م. ممثلة فيه حينئذ ، فقد كان عليها أن تقدم مشروع خاص بها ، بالإضافة إلى المشروع الذي تقدمت به بريطانيا . وبسجل كلاً لمشروعين نصريح العراق بالاحوال إلى الطرق السليمة . وتصريح بريطانيا سحب قواتها حينما يطلب إنائها ذلك . وبدعو المشروع البريطاني الأطراف المعنية إلى احترام سلامة أراضي الكويت ومراعاة هدوء المنطقة . ويطلب إلى مجلس الأمن متابعة ذلك .

أما المشروع المصري فيؤكد على^(٢) سحب القوات البريطانية ، وبدعو إلى إنهاء الخلاف بالاتفاق بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية .

حتى مشروع البريطاني بتأييد أغلبية الثلثين (٧ من ١١) إلا أنه أبطل بعد لفتة السوفييتي ، بينما حصل مشروع المصري على ثلاثة أصوات . وبذا رفض مجلس الأمن عاجزاً عن الفصل في هذا النزاع . وهكذا نهياً للسير لإعادة النظر في الموضوع في مجلس الجامعة العربية الذي انعقد في ١٠ يوليو التالي . وتقدم العرب مشروع مؤداه : تعهد العراق باتباع الطرق السليمة وسحب القوات البريطانية على أن تحل محلها قوات عربية . وقبول الكويت عضواً في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة .

وبما أعطى العراق مهلة لتسكير ، وأجل انعقاد مجلس الجامعة عدة أيام ، برز اسم كمال بشد باطراد من هيئة التهديد والشماتة الشديدة بالضم أو التفاد . ولما انعقد مجلس الجامعة من جديد في ٢٠ يوليو تقدمت السعودية بقرار تم الموافقة عليه بالإجماع باستثناء العراق الذي كان يقطع الجامعة العربية . وبدعو الاقتراح الكويت إلى أن تعهد بطلب سحب القوات البريطانية

في أقرب وقت ، على أن تقوم بعض الدول العربية بتدعيم موقف الكويت عسكرياً ، ويتمهد العراق باحترام استقلال الكويت .

ومن المعروف أن أربع دول عربية قد اشتركت في تكوين قوات المد العسكري التي حلت بالتدريج محل القوات البريطانية ، وهذه هي : السعودية ، وج . ع . م . والسودان والأردن .

لماذا أثار قاسم هذه القضية^(١) الشائكة ، ووضع العراق في عزلة عن العالم العربي ، وذلك أثناء تورطه في مسألة الأكراد ، وبدء الحرب الأهلية في الشمال ؟ وما يزيد الأمر غرابة أن قاسماً أطلق كل هذه الصيحات دون اتخاذ أي إجراء عملي ، ولم يكن من الصعب مفاجأة العالم باحتلال الكويت بل مفاجأته بإرسال صيحات التهديد .

يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة بواحد من التعليقات الآتية :

(أولاً) : رغبة قاسم في إشغال الرأي العام بإثارة المشاعر القومية العراقية . وقد طرح القضية على أساس فكرة الضم بحجة الحقوق التاريخية وليست على أنها جزء من حركة الوحدة العربية .

(ثانياً) : كان قاسم يعتبر نفسه ممثلاً للاتجاهات اليسارية في العالم العربي . وهذا سبب موضوعي يجعله معادياً لنظام الحكم في الكويت ، ومميل هذا النظام نحو بريطانيا والغرب بصفة عامة . والأرجح أن قاسماً أخذ في الاعتبار احتمال المواجهة العسكرية مع بريطانيا في حالة احتلال الكويت . وقد ربط قاسم بين المصالح الإمبريالية ، وبين استمرار وجود الكويت ، صارباً مثلاً بتفضيل الكويت استخدام المكثفات للحصول على المياه العذبة وما تحققة الشركات الأجنبية من بيع آلات التكثيف من أرباح ، بينما أن قل المياه بأنايب من شط العرب أقل تكلفة .

(١) اهتم باحث يهودي بهذه القضية . انظر :

أخذت تهديدات قاسم تفقد وزنها بالتدريج . ففي سنة ١٩٦٢ شعر الكويت بأنه لم يعد في حاجة إلى مرابطة جميع القوات العربية في أراضيها . فأجليت القوات المصرية . أما القوات العربية الأخرى فقد بقيت حتى سقوط عهد قاسم في فبراير سنة ١٩٦٣ .

وطالما كان قاسم في السلطة فإن الاتحاد السوفييتي ساندته معنوياً في مسألة الكويت فاعترض على عضويته في الأمم المتحدة ، ولم يتمكن من الالتحاق بها إلا في مايو سنة ١٩٦٣ ولم يلبث النظام الجديد في العراق أن أنهى هذه القضية وعقد اتفاقاً مع الكويت في أكتوبر سنة ١٩٦٣ اعترف بمقتضاه باستقلال الكويت ، بل إنه وضع تسهيلات للمبادلات التجارية بين البلدين . وتعهد بتوفير كمية من الماء تقدر بـ ١٢٠ مليون جالون يومياً من الماء العذب ، مقابل ثلاثين مليون دينار قدمتها الكويت بمناسبة توقيع الاتفاق . ويلاحظ أن الكويت لم يسع لتنفيذ البند الخاص بالمياه العذبة ، فقد ظل بفضل عدم الاعتماد على الجار العربي في الشمال في مسألة حيوية كهذه .



التيارات السياسية والاجتماعية

إذا كان عام ١٩٦٣ قد شهد تدعيم مركز الكويت دولياً عن طريق التعاقد بالأمم المتحدة ، فقد تم فيه أيضاً إقرار دستور للبلاد ، بعد مرحلة انتقالية دامت نحو عشرين شهراً . وقد تم وضع الدستور بواسطة هيئة تأسيسية تتركب من عنصرى الانتخاب والتعيين . ويشكل للتخبون أغلبية أعضاء الهيئة ، وهم عشرون بالإضافة إلى الوزراء الذين انضموا إلى الهيئة بحكم مناصبهم . وكان عدد أعضاء مجلس الوزراء حينذاك أربعة عشر ، من بينهم

أحد عشر ينتمون إلى الأسرة الحاكمة . ولإعطاء عملية وضع الدستور شكلاً ديمقراطياً انسحب الأعضاء المعينون عند التصويت على الصيغة النهائية . ومن أبرز موضوعات الجدل التي أثّرت أثناء صياغة الدستور ما يتعلق بتحديد هوية الكويت ، فظهرت نزعة إقليمية ، أرادت استخدام عبارة « الأمة الكويتية » غير أن الغالبية لم تجد بأساً من خلع صفة « الأمة العربية » على شعب الكويت ، طالما أن ذلك لا يؤدي في الواقع إلى المساس بكرسي الدولة . فمعظم الدساتير العربية التي صدرت منذ نهاية الخمسينات تشير إلى انتماء شعوبها إلى الأمة العربية . ويقال إن القوميّين العرب قد فضلوا عبارة « الشعب الكويتي » من الأمة العربية على عبارة « الشعب الكويتي » التي تؤكد النزعة الذاتية .

وقد نص الدستور^(١) على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع ويرأس الأمير السلطة التنفيذية . ويجب عليه تعيين ولي العهد في خلال سنة من توليه . وذلك بطريقة تختلف عن الأنظمة الملكية التقليدية . وبالنسبة فإن آل الصباح مثل بقية الأسر الحاكمة في الخليج ، اختار لقب الأمير أو الحاكم ، ولم تتطلع إلى ألقاب الملكية . وقد نظم الدستور وراثته الحكم ، فاشترط أن تنحصر في ذرية الشيخ مبارك ويختار الحاكم ولي عهده ويذكره أمام مجلس الأمة . ويجب أن يوافق المجلس على هذه التزكية بأغلبية عدد^(٢) الأعضاء :

ويمارس مجلس الأمة السلطة التشريعية . وينتخب كل أربع سنوات بواسطة جميع الذكور البالغين الذين يحملون الجنسية الكويتية . وليس في اشتراط الجنسية ما يختلف عن القواعد الدستورية العامة . غير أن

(١) أنظر مجي الجبل : النظام الدستوري في الكويت .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٨٦ وما بعدها .

هذه القضية أثّرت على هيئة الناخبين بالنسبة للكويت نظراً لأنه وقع تمييز بين الكويتي الأصل ، وهو من كان يقيم هو أو أصوله في الكويت قبل عام ١٩٢٠ ، وبين مكاتب الجنسية الكويتية . وفي هذه الحالة لابد من مرور عشرين سنة قبل أن يحق له ممارسة الحقوق السياسية . وقد ضيق قانون للجنسية صدر سنة ١٩٦٦ الحقوق السياسية بالنسبة لهذه الفئات للتكوتة — كما تسمى — فاشترط أن تحسب العشرون سنة ابتداء من سنة ١٩٦٦ ونتيجة هذه الشروط هبط عدد الناخبين إلى أربعين ألفاً من مجموع السكان البالغ ٧٣٣ ألفاً ومنعوا فيما بعد إلى شرح الأسباب التي حلت بحكومة الكويت إلى التحرز من سيطرة الوافدين الأجانب على حياة البلاد السياسية ، سيما وأن هؤلاء يزيدون على نصف السكان .

وحسب الدستور يجوز للحاكم حل مجلس الأمة ، وفي هذه الحالة لابد من بيان الأسباب ، ودعوة الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد في مدة أقصاها ستون يوماً . ولا يجوز حله مرة ثانية لنفس السبب .

رغم قلة عدد الناخبين فقد قسمت البلاد إلى عشر مناطق انتخابية ، لكل منطقة خمسة مقاعد ، وبذا صار عدد أعضاء مجلس الأمة خمسين . وفي أول انتخابات جرت سنة ١٩٦٣ تنافس على هذه المقاعد ٢١٠ مرشحين ، فعلى أي برنامج دار التنافس في مجتمع الرفاهية ؟

لم تنشأ بالكويت أحزاب سياسية . وعندما استطاع حزب البعث في سنة ١٩٥٨ أن يتسلل إلى البلاد مقسماً وراء نوايا ثقافية ، بادرت الحكومة إلى إغلاق هذه النوادي ، وتشققت أعضائها في أعقاب الحفلات التي أقامتها النوادي بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة المصرية السورية في فبراير سنة ١٩٥٩ واستمر حظر قيام الأحزاب السياسية بعد الاستقلال . لذا فإن الموضوعات التي

يختلف عليها النواب أو المرشحون تتعلق بقضايا المحافظة على التقاليد ، وعلى الإسراع في التطور . وهناك اتجاهان سائدان : الاتجاه المحافظ ، الذي يمشك بالتقاليد الأمرية ، ويريد أن يحصر المراكز العليا في الأمر العريقة . أما الاتجاه الآخر الذي يقبل التطور فيرى توزيع المناصب حسب الكفاءات دون التقيد بالنسب .

وتحتل مشكلات تحرير المرأة وزيتها والاختلاط في الجامعات وغير ذلك من أمثال هذه الموضوعات اهتماماً كبيراً بين المرشحين ، ولدى الرأي العام الكويتي . وعند مناقشة تأسيس الجامعة اشترط مجلس الأمة عدم الاختلاط بين الجنسين ، غير أن هذه القضية أثارَت خلافات واصطدامات داخل الجامعة سنة ١٩٧١ ومع ذلك فالملحظ أن الكويت سارت بخطى أسرع من العودة مثلاً نحو تحرير المرأة .

وإذا كان قياس الأحزاب محظوراً ، فإن الاندفاع نحو الترشح به عوامل فردية ، الهدف منها في مجتمع الرفاهية هو إضافة وجهة السلطة إلى وجهة المال . وليس من المتوقع في مثل هذا المجتمع أن تتكون كتلتان على أساس طبقى تتخذ صفة أحزاب سياسية لها برامج اجتماعية . على أنه لا يمكن إغفال بعض المواقف الهامة التي اتخذها بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتي . وهي تتعلق بقضايا الوحدة العربية أو بمشكلات امتيازات النفط .

ومن أشهر القضايا الشائكة التي أثارها مجلس الأمة في بداية عهده مطالبة اثني عشر عضواً بإلغاء اتفاقية المساعدة المتبادلة مع بريطانيا المعقودة عند إعلان الاستقلال ، وذلك تمهيداً للاشتراك في مباحثات الاتحاد الثلاثي التي جرت في أبريل سنة ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق . وقد أجابت الحكومة بأنه ليس في الاتفاقية ما يمنع المشاركة في مباحثات الاتحاد ، ولم تعد موقفها

من مبدأ الاتحاد ذاته ، ولا بد أن تكون حكومة الكويت قد تنفست الصعداء عند رؤية هذه المباحثات تفشل بأسرع مما كان متوقفاً .

وبخصوص النفط أوقف مجلس الأمة اتفاقية سنة ١٩٦٥ مطالباً بمجاراة الدول الأخرى المنتجة التي تجاوزت نظام المناصفة في الأرباح ، وتطلعت إلى المشاركة في بعض أعمال صناعة النفط ، وتسويق جزء منه لحسابها . والخلاصة هو أنه لم يعد هناك من يدعى بأن اتفاقات النفط هي عقد بين الشركات والشيوخ بصفة شخصية .

ومن خلال المدة القصيرة التي عاشها مجلس الأمة حتى الآن ، يمكن القول إن أهم تكتل يشبه الحزب السيامي ، هو ذلك الذي تزعمه أحمد الخطيب ، وينتمي إلى حركة القوميين العرب ، وهي حركة ذات فروع ممتدة في بعض أقطار الخليج والجنوب العربي ، وكانت تؤيد عبد الناصر خلال فترة صراعه مع حزب البعث . ولم يزد الأعضاء المؤيدون لهذه الحركة في الدورة التشريعية الأولى عن ثمانية ، إلا أنهم اجتذبوا حولهم اهتماماً محلياً وعربياً كبيراً لتشددهم في معارضة الحكومة ولا سيما في بداية عهد صباح السالم الذي تولى السلطة في نهاية ١٩٦٥ .

وكان الحاكم الجديد قد بدأ عهده بمحاولة للتوسط بين السعودية ومصر في الصراع حول اليمن ، وذلك طبقاً لتقاليد تسير عليها حكومة الكويت حتى الآن ، وهي تهذيب الخلافات العربية بصرف النظر عن أسبابها وموضوعها . وهدفها من ذلك عدم التورط في تكتلات قد تمس وضعها ككيان قائم بذاته بحفظ بروتو لنفسه . وفي أثناء الوساطة طاف الأمير الصباح بمصر والسعودية وبعض إمارات الخليج ، وعاد مقتنعاً بأنه إذا أجبره القوميون العرب على ضرورة اختيار موقف من المعسكرين ، فمن مصلحته اختيار جانب السعودية . (١٧٢ - المغرب)

وقد شعر أن النواب المؤيدين للقوميين العرب يحاولون دفع الكويت إلى المسكر الآخر . لذلك اتخذ ضدهم بعض الإجراءات فأغلق صحيفة «الطليعة» التي تنطق بلسانهم وأمر بطرد بعض الفلسطينيين والسوريين من البلاد ، وشيخ خصومهم من المحافظين ، وعلى رأسهم عبد العزيز المسعيد صاحب مجلة «الرأي العام» ونصير السعدية . ولما حل موعد انتخابات الدورة الثانية في يناير سنة ١٩٦٧ سقط معظم مرشحي القوميين العرب ومن بينهم الخليل ، فانهت الحكومة تزيف الانتخابات ، واستقال بعض النواب احتجاجاً على ذلك ، إلا أن حدة الانقسام زالت أمام النكسة وأصدائها البعيدة في العالم العربي . فقد توقف «الراديكاليون» عن مهاجمة حكومة الكويت ، سيما وأنها صارت تسهم في الدعم المالي المخصص للدول التي وقعت ضحية الطوفان بالإضافة إلى مساعدات أخرى للفدائيين . ويبدو وكأن الحكومة شعرت بتضاؤل وزن المعارضة فوجدت من الأفضل امتصاصها في أسرع وقت . وهكذا عجلت بانتخابات الدورة التالية في سنة ١٩٧٠ وأفسحت المجال لأعضاء المعارضة القدامى كي يعودوا إلى المجلس .

وبتميز^(١) المجلس الجديد بأمرين : استبعاد بعض العناصر المتكونة التي استطاعت في الماضي التحايل على الترشيح . وثانياً دخول ثلاثة عشر كويتياً من خريجي الجامعات وهي أكبر نسبة من المثقفين ثقافة عالية تدخل المجلس . أشرنا فيما سبق إلى كثرة الوافدين من الخارج على الكويت بقصد العمل وتحت إغراء الأجور العالية والمجالات الواسعة ، ولم يكن ذلك هو السبب الوحيد في تزايد السكان بشكل مطرد ، فهناك أيضاً نسبة عالية في المواليد . فقد تضاعفوا ثلاث مرات خلال عشرين عاماً . وبلغ عدد السكان حسب آخر

(١) عزيز محمد حبيب : الكويت . سلسلة العالم العربي .

تعداد ٧٣٣ ألفاً ، منهم ٣٤٦ ألفاً من أصل كويتي ، وبنا يرجح عدد الوافدين قليلاً على عدد السكان الأصليين فيصل إلى ٥٣ ٪ . ومن أهم عناصر الوافدين الفلسطينيين الذين يقدرون بسبعين ألفاً ، وقد استقر عدد كبير منهم في البلاد ، وكون ثروات طائلة ، واحتل مراكز هامة ، ولو أنه توجد عدة وظائف أساسية مفتقة على المنحدرين من أصل كويتي ، كما هو الحال بالنسبة للعنق السياسية . وكان الاتجاه السائد باستمرار هو تضيق منح الجنسية الكويتية . قد صدر في يوليو سنة ١٩٦٦ قانون يقصر منح الجنسية على العرب القيمين في الكويت قبل سنة ١٩٤٥ أو الأجانب قبل سنة ١٩٣٠ ، وإذا كان أحد الأبوين غير كويتي فإن الإبن لا يكتسب الجنسية تلقائياً ، بل يخير عند بلوغ سن الرشد . وفوق هذه القيود جميعاً لا يجوز لوزارة الداخلية منح الجنسية الكويتية لأكثر من خمسين شخصاً سنوياً .

ومن الواضح أنه ليس لهذه القيود أهداف اقتصادية ، بل هي قبل كل شيء سياسية ، ذلك لأن اقتصاد الكويت قادر على امتصاص هذه الزيادة ، وقد احتسبت نسبة الزيادة من المواليد والهجرة فبلغت في السنة من سنة ١٩٥٧ — ١٩٦٥ (١٢٨) في الألف . غير أن المشكلة هي في النسبة العالية من المواليد التي تجعل أكثر من نصف السكان (٥٢ ٪) في سن أدنى من ١٥ سنة أي أن الغالبية مستهلكة وليست منتجة . والكويت بصفة عامة مجتمع استهلاكي . وتقدر^(٢) تكلفة الشخص الواحد بخمسة عشر مثلاً تقريبته في البلاد العربية الأخرى . ونتج عن ذلك أن التعليم والرعاية الصحية وغيرهما من الخدمات تستهلك نسبة عالية من الدخل ، وقد تقرر التعليم الإلزامي سنة ١٩٦٦ ، وبلغ عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية والثانوية ١١٠ آلاف ومع أن الفائض

(١) Rukai El Matlakd : Economic development and Reginol' Go-operation.

بعد ذلك يبقى هائلا ويمكن استثماره في مشروعات إنتاجية، إلا أن ذلك يتعذر لأكثر من سبب. فالصناعة لا تحتاج إلى رأس المال فقط بل يجب لكي تنمو وتزدهر أن تجد سوقا كبيرة، وسوق الكويت محدودة، ومن جهة أخرى فإن الخبرات الفنية ليست متوفرة. ولا تمدد المشروعات الإنتاجية بعض الصناعات الخفيفة كتعليب الأغذية وصناعة حفظ الأسماك. وتشمل الخطة الخمسية لسنة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ مشروعات لتنمية مصادر الدخل، ومن بين الصناعات البتروكيميائية.

وكثيراً ما أخذ على حكومة الكويت إيداع فائض دخلها في المصارف الأوربية. وتجنباً لهذا النقد، وربما لأسباب وطنية فعلية، خصصت الحكومة جزءاً من إيراداتها لمشروعات التنمية في البلاد العربية حتى من قبل الاستقلال. وعلى أثر قيام الدولة تأسس صندوق الكويت للمعونة العربية^(١) برأس مال قدره خمسون مليون دينار، ضوعف فيما بعد، وللصندوق شخصية مستقلة ومجلس إدارة من ثمانية أعضاء. ويمكنه إصدار سندات يكتب فيها الرأسمال الخاص، ذلك لأنه يستثمر الأموال بربح ربما يبدو قليلاً، إذ يتراوح بين ٣، ٤ ٪ ولكن محل أزمة تراكم المال الذي يجد صعوبة في مجالات الاستثمار. وكان السودان أول من لجأ إلى صندوق التنمية العربي، حيث اقترض مبلغ ٧٥ مليون دينار لتطوير السكك الحديدية، بفائدة قدرها ٤ ٪ ثم استغانت به الأردن في مشروعات إنتاج للفوسفات، ومشروعات التوسع في الري من هجر اليرموك. وقد خفضت فائدة القرض لهذا المشروع إلى ٣ ٪ لارتباطه بأهداف وطنية.

كذلك تسهم الحكومة الكويتية بنصيب كبير في البنك العربي الأفريقي الذي يمول مشروعات في أفريقيا، كما دعت إلى إقامة شركات عربية مساهمة

للتعاون في مشروعات وطنية هامة تتعلق (بتعريب) صناعة البترول كبناء أسطول عربي من ناقلات النفط. ولا يقتصر التعاون الاقتصادي العربي على الدولة، فتشجع الكويت الرأس مال الخاص على الاكتتاب في شركة استثمار أخرى تركز نشاطها في البلاد العربية، ويكون اختيارها للمشروعات مبنياً على أسس تجارية محضة. وقد أقبل الرأسماليون الكويتيون على المساهمة في هذه الشركة. وهكذا تعمل الكويت على تدعيم التعاون الاقتصادي العربي على أسس رأسمالية.

وقبل اكتشاف النفط في أبو ظبي خصصت الكويت نسبة كبيرة من مساعداتها لإمارات الخليج الفقيرة بصورة منفردة أحياناً، وفي إطار الجامعة العربية وصندوق التنمية التابع لها أحياناً أخرى. وأخذت على عاتقها إنشاء المدارس وتقديم المنح للطلبة كي يدرّسوا في مدارسها الثانوية ثم في جامعاتها، حتى قيل إن من بين أهداف إنشاء الجامعة تحويل طلبة الخليج عن جامعة البصرة وتوجيههم إلى الارتباط بالكويت.

كيف نشأت الطبقة الرأسمالية التي تملك أموالاً سائلة تستثمر في الداخل والخارج؟ هل هي امتداد للطبقة التجار القديمة التي برزت على مسرح السياسة سنة ١٩٣٨؟ أم أنها طبقة جديدة كوّنت أموالها نتيجة أعمال المقاولات وغيرها من الأعمال المتعلقة بصناعة النفط؟

لا شك أن اعتياد المجتمع الكويتي على الأعمال التجارية قد سهل التحول السريع من برجوازية تجارية إلى برجوازية الأعمال. كما أن الآفاق الجديدة للتشعب في ميدان الأعمال قد وسعت من قاعدة هذه الطبقة عددياً وزادت من ثرائها. بل يمكن القول إن كثيراً من وظائف الدولة تحول أصحابها إلى طبقة برجوازية متوسطة أو عليا. لذلك دار جدل حول إمكانية

وجود يسار في الكويت . وفي هذه الحالة ستكون البرجوازية الصغيرة في
مثلة اليسار في وجه البرجوازية العليا . إلا أن نفوذ هذه البرجوازية الصغيرة
ما يزال ضئيلاً إذا ما قورن بالبلاد العربية الأخرى . والفقر في الكويت
لا ينتمون إلى أصحاب الحرف الصغيرة ، بل إلى هؤلاء البدو الذين يعيشون
بعيداً عن المدينة ، ويرفضون التخلي عن لون حياتهم القديم ، ويصرون على
الاشتغال بالرعى . لذلك فإن التقسيم الاجتماعي الذي اتبعه بعض الدارسين
يأخذ الطبقة بالمفهوم الاقتصادي معياراً له . بل اعتبروا نمط الحياة أساساً للتقسيم
الطبقي . وعلى هذا الأساس يقسم سكان الكويت إلى مجتمع بحري ، أي يعيش
على البحر ، وآخر بدوي . ثم مجتمع المدينة الذي تتعايش فيه طبقات برجوازية
متفاوتة في ثروتها بين عامل النفط الذي يتقاضى أجراً عالياً ، وأصحاب
المقاولات والتوكيلات الذين كونوا رهوس أموال ضخمة ، وهذا النمط
الأخير من الحياة الاجتماعية هو الذي يحتذب بقية أقسام المجتمع ، وتشجع
الحكومة هذا التحول فتنفق أموالاً طائلة في بناء المنازل لإسكان البدو وتوطينهم
وبذا يصبح لون حياة المدينة على النظام المعصري هو أداة الانسجام الاجتماعي
في دولة الرفاهية ، وإزالة الفوارق التي تبدو عظيمة في بعض الحالات .

كذلك فإنه بحكم الثقافة المصرية ؛ أخذت تتلاشى هذه التفرقة الناجمة
عن التحيز للأصول القبلية . فقد كان المجتمع الكويتي يتميز بين قبائل كريمة
الأصل وأخرى وضيفة ، ويسمى أبناءها بالبياسر . وإذا كانت بعض مظاهر
التمييز ما زالت تؤخذ في الاعتبار عند عقد الزواج أو العلاقات الأسرية ،
فإن الوظائف وغيرها من مظاهر العلاقات العامة لا تتأثر بهذا التمييز .

الفصل الرابع عشر

البحرين

— ١ —

التكوين الاجتماعي والاقتصادي

تضافرت عوامل مختلفة جعلت البحرين أقرب الإمارات العربية إلى
نظام المجتمع الحضري ، تعيش على أرضها طبقات هذا المجتمع من زراع وتجار ،
وطبقة عاملة تشتغل في الزراعة أو في الغوص على اللؤلؤ . وقد أمكن زراعة
قسم كبير من أراضي البحرين التي امتلك معظمها الشيوخ ، مما جعل العلاقات
الإنتاجية أشبه بالمجتمع الإقطاعي .

وإذا كان الغوص قد شغل سكان الخليج من الكويت حتى عمان ، فإن
البحرين احتلت مكان الصدارة في هذه الصناعة . ويرجع ذلك إلى وضعها
كجزيرة ، وإلى أن أفضل المغاصات تقع قريباً من شواطئها ، ربما لوجود تيارات
المياه العذبة تحت سطح البحر في تلك المنطقة . ولذا فإن الغوص لعب دوراً
هاماً في حياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية . فكان الحاكم يترأس احتفالات
بدء الموسم في مايو ، كما أن الانتهاء من أعمال الغوص في نوفمبر كان يقترن
باحفالات شعبية عظيمة . وبما أن الغوص مسألة حيوية للبحرين ، فقد ظهر
رد فعل عنيف هناك حينما فكرت شركة بريطانية في سنة ١٨٧١ أن تنافس
العرب في هذه الصناعة وذلك بالحصول على امتياز لاستخراج اللؤلؤ ، وقد
عدلت الشركة عن ذلك إذ أدركت أن مثل هذا الامتياز يتطلب استخدام
القوة لصد العرب عن مقاومتها^(١) .

(١) أنظر مقالاً مفيداً عن هذا الموضوع في .

وكان معظم ربح الفوس يعود إما إلى الشيوخ أو أصحاب السفن. ومع ذلك فإنهم لم يزيدوا عن دور منتج للمادة الخام ، إذ كان اللؤلؤ ينقل إلى بومباي حيث ينظف ويثقب ، ومنها يصدر إلى أسواق الاستهلاك في العالم. وقد ظلت صناعة الفوس تنمو مع سهولة المواصلات العالمية وازدهار النظام الرأسمالي في أوروبا ، حتى كانت نهاية العشرينات ففرضت الصناعة لأزمته في نفس الوقت : الأزمة الأولى تتمثل في الكساد الاقتصادي الذي حل بالعالم بين عامي ١٩٢٩ — ١٩٣٢ . والأمر الثاني تمسك اليابانيين من إنتاج اللؤلؤ بنافس الطبيعي لرخس غنمه ، ولكن ما كادت هذه الأزمة تحل بصناعة اللؤلؤ حتى عوضت البلاد باكتشاف النفط ، وبدء تصديره قبل الإمارات الأخرى وذلك منذ سنة ١٩٣٢ ، لذا لم تتعرض البحرين لتلك الطفرة التي شهدتها بلدان الخليج الأخرى بسبب النفط ، سيما وأن كميتها في البحرين ظلت محدودة. حقيقة لقد تضاعف دخل البلاد عدة مرات ، ولكن الثروة ليست طارئة. ذلك أن مصادر الثروة لم تكن مقصورة على اللؤلؤ ، بل إن البحرين بحكم موقعها الجغرافي أصبحت مستودعاً لتجارة الخليج . وعن طريق الرسوم الجمركية حصل الشيوخ على مورد دخل هام ، مما كان يضابق المشتغلين بالتجارة أحياناً ، وسيرفع هؤلاء علم المعارضة على شكل حركة وطنية في أوائل العشرينات احتجاجاً على تلك الرسوم .

ورغم أن أهل البحرين ينتمون إلى نفس الأصول القبلية المنتشرة في شبه جزيرة العرب ، إلا أن الروح القبلية ذابت في ظل هذا المجتمع التجاري الصناعي. بل إن الانقسامات الطائفية ربما كانت أقل حدة منها في بعض أقطار أخرى كالعراق. ويقدر عدد الشيعة بنحو ٤٠٪ ، ويبدو أن آل خليفة لم يظهروا أشكالاً^(١) من أشكال التعصب ضد الشيعة ، لذلك لم يجمع هؤلاء على التطلع نحو إيران.

(١) Foreign Office : Handbook of the Persian Gulf, 1920.

والعامل الذي كان يجذب غالباً الدول المحيطة بالخليج إلى القسطنطينية عليها كان إما الطمع في ثروتها بعيدة الشهرة ، أو المنافسات الشخصية التي تميز بها حكم آل خليفة . فقد استعان بعضهم على بعض بالدولة السعودية أحياناً ، وبإيران أو الدولة العثمانية ، أحياناً أخرى . وعرض هؤلاء المتنافسون التبعية لهذه الدولة أو تلك . فإذا أخذنا في الاعتبار أن مفهوم التبعية في ذلك الوقت كان قائماً على أساس شخصي ، فإنه يمكن استبعاد هذه الأحداث من الحجج التاريخية التي استخدمها كل من العرب والإيرانيين لإثبات أودحض مبدأ السيادة الإيرانية في البحرين .

فالسيدة — كما نفهمها الآن — هي انبثاق عن رغبة الشعب . والسيدة العربية لكان البحرين كانت وما تزال غالبية بشكل واضح ، كما أن الجزر تقع قريباً جداً من الساحل العربي للخليج . حقيقة حكم الفرس البحرين فترة من الوقت ؛ كما وجدت جالية إيرانية اختلفت في حجمها من حين إلى آخر ، إلا أن عديدًا من أبناء الجالية كانوا يفقدون بمرور الزمن لفتهم الفارسية . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الذين استقروا كيد عاملة زراعية . أما المهجرات التي أتت متأخرة بعد عقد الاتفاقيات مع بريطانيا فكانت تمثل غالباً فئة التجار النشطة التي كونت ثروات كبيرة ، وتعالى على الاندماج في المجتمع العربي . أما الذين احتفظوا بلفتهم فلم يزيدوا عن ثمانية آلاف عندما اتخذت الادعاءات الإيرانية شكلاً جدياً في أواخر الخمسينات من هذا القرن . وهؤلاء لا يمثلون سوى ٤٪ من مجموع السكان .

ومن جهة أخرى فإن الصراع السياسي حول البحرين لم يدور بين إيران وحكام الجزر ، بل انحصر منذ سنة ١٨٢٠ بين حكومة طهران وبريطانيا ولم تكن هذه قد اكتسبت صفة قانونية بعد في البحرين ، فهي لم ترتبط

معها إلا بمعاهدات تنظيم الملاحة. لذلك فإن الاتفاقية التي لم توقع قط والتي كانت قد عقدت سنة ١٨٢٢ بين ممثل شركة الهند الشرقية وإيران تعتبر ساقطة من الأصل. كما أن المذكرات الرسمية التي تبودلت للمرة الأولى بين لندن وطهران في هذا الشأن قد تمت سنة ١٨٤٥ ، بينما أن أول معاهدة تعطي لبريطانيا بعض الامتيازات في البحرين تعود إلى سنة ١٨٦١ ولعل هدف المعاهدة كان رغبة بريطانيا في المحافظة على مصالح رعاياها من الهنود . ومن المعروف أن هؤلاء انقشروا في جميع إمارات الخليج إلا أن معظم هجراتهم في القرن التاسع عشر اتجهت إلى البحرين أغنى تلك الإمارات .

وقد انقطع تطلع إيران إلى البحرين بعد عقد المعاهدات الانفرادية بين (١٨٨٠ ، ١٨٩٠) ولم تتجدد إلا حينما اعتلى آل بهلوى السلطة وأرادوا أن يحبوا مجد إيران مقلدين في ذلك أساليب مصطفى كمال في تركيا . فبمناسبة عقد معاهدة بين بريطانيا والسعودية سنة ١٩٢٧ وورود اسم البحرين كأحدى الإمارات العربية التي لا يجوز للسعودية التدخل في شأنها ، قدمت إيران مذكرة إلى عصبة الأمم تذكر بحقوقها في السيادة على البحرين وردت بريطانيا في ذلك الحين على تلك المذكرة مفندة الحجج الإيرانية .

ومنذ أن انتشرت الثقافة العصرية بين العرب في الخليج أو العراق خاصة ، تولى كتاب^(١) عرب عن طريق الكتابات التاريخية والقانونية إدارة الجدل مع الكتاب الإيرانيين .

(١) ان أشهر المؤلفات الإيرانية التي اعتمدت التاريخ لإثبات حق السيادة على البحرين هو كتاب :

Admyette : Rehrain Islands 1954.

ومن أشهر المؤلفات التي أثبتت الصفة العربية لبحرين كتاب حسين البعارنة بالإنجليزية .

The Legal Status of the Ara Bian Gulf States.

أمامنا الناحية الواقعية فإن بريطانيا هي التي تصدت للمطالب الإيرانية منذ أن اكتملت سيطرتها على البحرين ، حتى أصبحت هذه الأخيرة نقطة ارتكاز لوجودها في الخليج . ومع أن البحرين لم تعلن مستعمرة بصفة رسمية ، إلا أنه طبقت عليها قوانين الهند قبيل الحرب العالمية الأولى وصارت أشبه بالإمارات الهندية المحمية و شبه القارة ، والتي يديرها وكلاء سياسيون تعينهم حكومة الهند البريطانية . ولهذا الحكومة أساليبها التسلطية في معاملة الشعوب الآسيوية . وقد عوملت البحرين بنفس الطريقة ، واستلم الشيخ عيسى لجميع مظاهر النفوذ البريطاني . كما أن البحرين اتخذت قاعدة للأسطول البريطاني أثناء تأهبه للحملة في جنوب العراق . لذلك سنبدا الحركة الوطنية في البحرين كرد فعل على السيطرة السياسية والإدارية البريطانية . وعلى الشيخ عيسى الذي لم يحم مصالح شعبه ولا سيما التجار من هذه السيطرة .

٢

تطور الحركة الوطنية

قد يكون من الأدق وصف للرحلة الأولى من الحركة الوطنية بأنها كانت مجرد معارضة لبعض الأنظمة الداخلية ، كما أنها اقتصرت على فئة من الوجاهة واتخذت طابعاً دينياً ، ولم تطرح للمناقشة موضوع المعاهدات التي تربط البحرين بمجلة النفوذ البريطاني . ففي سنة ١٩٢٠ توجه الشيخ عبدالوهاب الزباني على رأس وفد يضم اثني عشر وجيهاً إلى الشيخ عيسى آل خليفة وطالبوه بالسعي لإسقاط القوانين المدنية والجنائية المطبقة على أهل البحرين بناء على قرار حكومة الهند سنة ١٩١٤ بحيث لم يعد الشرع يطبق إلا في الأحوال الشخصية ، فطالبوا بتطبيقه في جميع أنواع القضايا . وتضمنت

مطالبهم أيضاً إقامة مجلس شورى وإخراج الجمارك من دائرة اختصاص السلطات البريطانية التي أضرت بمصلحة التجار الوطنيين ، وراعت مصالح التجار المنود والأجانب .

إذن قد اتحدت المشاعر الدينية والمصالح الاقتصادية لدفع المعارضة إلى البروز في هذا الوقت المبكر بالنسبة لإمارات الخليج . ويدعى آدميات^(١) المدافع عن حق السيادة الإيرانية^(٢) في البحرين أن الثامن بالحركة هم ممثلو الشيعة الذين استهدفوا ضم البلاد إلى إيران . وهذا غير صحيح ، لأن أسرة الزيداني من الأمر السنية المعروفة التي كان لها فضل في إقامة المدارس الليلية ونشر التعليم الحديث بين أهالي البلاد منذ أوائل العشرينات . ولم يكن بوسع الشيخ عيسى أن يجادل في مطالب تطبيق الشريعة الإسلامية ، فوعد ببحث هذه المسألة مع المستشار البريطاني . ومع أنه أغفل للوضوعات الأخرى من المطالب الوطنية ، إلا أن الإنجليز اعتبروه^(٣) متراجهاً إزاء المعارضة ، وطلبوا إليه التخلي عن الحكم لابنه حمد سنة ١٩٢٣ ، متناسين عهداً طويلاً من التعاون الوثيق .

لم تختلف هذه المرحلة الأولى من المعارضة دون أن تترك أثراً ، فشر التعليم المصري ، ومحاولة الحكومة اللحاق بالأهالي في هذا المجال ، وإن مدارس على النمط الحديث في سنة ١٩٢٦ ، كل ذلك أدى إلى ظهور طبقة من الشبان المتعلمين تعليماً عالياً أولياً ، كانوا على كل حال أكثر تنوراً بالنسبة لاجتياح العام في بيئة الخليج . ويمكن القول إن هذه الطبقة من

(١) Adamyale, p. 193

(٢) وقد تابعه جال زكريا قاسم في وصف الحركة بأنها عرقية . انظر الإمارات العربية في الخليج العربي ص ١٦ .

(٣) أمين الربيعي : ملوك العرب ج ٢ ص ٨٣ .

المتعلمين تفتى أيضاً إلى التجار الذين تأثروا بعهد الكساد . وقد حاول تجار البحرين أن يخرجوا عن نطاق أعمالهم التقليدية وانتشروا في الإمارات الأخرى ، ووصل نشاطهم إلى شرق أفريقيا . إلا أنهم كانوا غير راضين عن تسلط الرأسمال البريطاني وتفوق شركة النفط التي لم يستفد من وجودها سوى الشيوخ .

وبعبر عبد الرحمن الباكر عن مشاعر وآمال هذه الطبقة البرجوازية الصغيرة — إن صح التعبير — التي حملت لواء المعارضة في الثلاثينات ضد السيطرة الاقتصادية والسياسية البريطانية المؤيدة من الشيوخ . لذلك كان هؤلاء التجار أسبق العناصر إلى المطالبة بالحكم النيابي ، بل وتأسيس نقابات العمال التابعين لشركات النفط . وقد كان للباكر صلة بحركة وقعت في دحي سنة ١٩٣٨ واستهدفت إقامة مجلس شورى يساهم في الحكم مع شيوخ البلاد من آل مكتوم . ويروي الباكر كيف أنه اضطر إلى إصدار نشرة في دحي كانت تكتب بخط اليد على هيئة مجلة عرفت بصوت العصفير . غير أن الإنجليز تتبعوا هذا اللون من النشاط الطاريء في الشبكات ، فاضطروا الباكر إلى مغادرة البلاد ، كما قضاوا على مجلس الشورى في نشأته . وتكونت في البصرة جمعية مناصرة الخليج التي ضمت أنصار التقدم في الكويت والبحرين والشبكات .

عرفت البحرين الصحافة السياسية قبل غيرها من الإمارات الأخرى . وفي أثناء الحرب الثانية شجع الإنجليز إصدار مجلة لتقل أنباء المعارك إلى البحرين وبلدان الخليج الأخرى . إلا أن هذه الصحافة الحكومية تحولت بعد الحرب إلى منبر يعبر عن الانتماءات الجديدة^(١) في البحرين . وقد أسس الباكر

(١) انظر مثلاً عن التطور التقافي بالبحرين مجلة « المجتمع الجديد » البعرائية .

سنة ١٩٤٩ مجلة « صوت البحرين » التي تتميز عن غيرها من الصحف بإعطاء مزيد من الاهتمام للقضايا الاجتماعية . فهي تشن حملة عن نظام الرق ، وتطالب كلا من السعودية وقطر بإلغائه لأنه يتنافى مع المبادئ الإسلامية . ثم اعتقلت إلى مهاجرة شركات النفط ، وبيعت استغلالها لليد العاملة العربية حتى أثار ذعر أصحاب شركة أرامكو . ويستخلص من ذلك كيف أن صوت البحرين خرجت عن النطاق المحلي البحراني إلى التعبير عن منطقة الخليج العربية بصفة عامة .

وتلت صوت البحرين صحيفة أخرى هي « القافلة » لصاحبها علي سيار . كما تأسست بعض النوادي التي كانت ملتقى للشبان المثقفين الذين قادوا الحركة الوطنية في قمة مجدها من سنة (١٩٥٤ — ١٩٥٦) .

كان الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة من أهم العقبات التي حالت دون تبلور الحركة الوطنية في البحرين . ويمكن القول إن التغلب على هذا الانقسام هو الذي مهد لمولد المرحلة الهامة من تاريخ الحركة سنة ١٩٥٤ قد شهد مجلس بلدي المنامة صداما طائفيًا بين أعضائه في سنة ١٩٥٢ ، فأخذ الشبان المثقفون يسكفون هذا التيار باسم الجبهة الوطنية . وكانوا يصدرن باسم الجبهة منشورات سرية تحمل توقيع الكف الأحمر ، تنقل بين البحرين وقطر والسعودية . ورغم تتبع السلطات لنشاط هؤلاء الشبان ، فإنهم تمكنوا من تكوين هيئة وطنية رسمية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ اشترك فيها السنة والشيعة جنباً إلى جنب . وحاولت الهيئة أن تتخذ شكل حزب سياسي بتكوين جبهة عامة تضم مائة وعشرين عضواً . ولجنة تنفيذية تتكون من ثمانية أعضاء . واختارت عبد الرحمن الباكر أميناً عاماً لها .

ومع أن الهيئة الوطنية في البحرين تعتبر من أكثر الحركات نزوعاً إلى

التقدمية بالقياس إلى منطقة الخليج — كما سنشير إلى ذلك فيما بعد — إلا أنها لم تفكر في المساس بأوضاع الأمر الحاكم . ويعمل قادة الهيئة ذلك بأن الخطة هي عدم التورط في نزاع مع الإنجليز والأمر الحاكم في نفس الوقت . وأن الأولوية أعطيت لمكافحة السيطرة البريطانية ، مع التشديد على ضرورة إدخال النظام النيابي وتأسيس النقابات العمالية .

ويتميز برنامج الهيئة بنقاط هامة عديدة ^(١) تستألف النظر . فهي تعبر عن أمنية إقامة اتحاد لإمارات الخليج . بل ترى أن هذا الاتحاد جزء من حركة الوحدة العربية الكبرى . ويضم الاتحاد الكويت والبحرين وقطر والمشيخات السبع . أما سلطنة مسقط وعمان فلا بد من أن تنتظر فترة من الوقت إلى أن تتطور ، ويجب أولاً الاتحاد بين الإمامة والسلطنة . وتقوم الكويت بتمثيل الاتحاد في الخارج . أما القوة العسكرية التي يستند إليها الاتحاد المقترح فيجب أن تتضافر في تكوينها الدول العربية المختلفة . ويتألف مجلس الاتحاد من الأمراء الحاليين بشرط أن يعتمدوا على مجلس تشريعي منتخب يراعى في تكوينه عدد السكان . ويقوم المجلس التشريعي بسن القوانين المدنية والجنائية كما اقترح البرنامج إقامة محكمة عليا للاتحاد ، وشدد على ضرورة السماح للعالم العرب في شركات النفط وغيرها بتكوين نقابات .

يضح من هذا البرنامج أن حركة البحرين لسنة ١٩٥٤ سبقت إلى فكرة الاتحاد التي طرحت للمناقشة في أواخر الستينات . ولم تذهب إلى حد إلغاء الكيانات السياسية المتعددة ، كما ستفعل اللغثات الوطنية التي ظهرت في وقت متأخر ، وكانت أكثر نزوعاً إلى روح الثورة ، مثل الجبهة الشعبية لتحرير

(١) الباكر : من البحرين إلى المنق ، ص ٧٧ وما بعدها .

الخليج. كذلك تبني البرنامج وجهة نظر البحرين في كيفية تشكيل الأنموذج، ألا وهو أخذ عدد السكان في الاعتبار عند تكوين أية هيئة منتخبة.

بلغ اهتمام قادة الحركة بالمسألة النقابية لدرجة أنهم جعلوها محور المناقشة مع الشيخ سليمان آل خليفة حينما اقترحوا عليه أخذ رسوم على الأنايب التي تحصل بتحول السعودية إلى معامل التكرير في البحرين. وقد وعد الشيخ بأنه إذا حصل على هذه الرسوم، وعلى تطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح فسوف يسمح بتكوين النقابات. وقد ظفر الشيخ سرّاً برسوم على الأنايب تعود إلى جيبه الخاص وتراجع فيها وعد به الوطنيين.

سعت الهيئة إلى إقناع الحاكم عن طريق المدكرات الرسمية، أو الإقناع الشفوي، بل إنها وسطت الملك سعود، فما كان منه إلا أن نصح الوطنيين بإطاعة الحاكم الشرعي. وإزاء تصلب الشيخ سلمان وجأته في لقائه مع قادة الحركة، اضطر هؤلاء إلى الخروج على الأساليب الشرعية. ويرى الباكر أن دعيماً شقيق الحاكم فاتحه في تدبير محاولة لخلع أخيه على أن ينفذ مطالب الوطنيين إذا أيدوه في محاولته. وحينئذ استنفهم الباكر من القند البريطاني عن موقف حكومته من هذه الحركة، وعلم منه أن بريطانيا لن تؤيده فتراجع عن فكرة التأمير.

لم يقتصر تأثير الحركة على منطقة الخليج، بل إن من أهم سميات هذه المرحلة من الحركة الوطنية في البحرين، هي تفاعلها التام مع أحداث العام العربي بأسره. فقد عاصرت الحركة مساعي بريطانيا لجر بعض إمارات الخليج إلى حلف بغداد، وكان للوطنيين أعظم الأثر في إحباط تلك المحاولات. فبه الذين دبّروا المظاهرات العادية لسويعين لويد وزير خارجية بريطانيا التي قام بزيارة للبلاد في أوائل سنة ١٩٥٦، وعلى العكس من ذلك تطلّعوا إلى الحكومة

العربية وممثلها فاستقبلوا أنور السادات بأقوى مظاهر الخفاوة والترحيب. وزدّت أصداء المدوان الثلاثي في البحرين بشكل ليس له نظير في الإمارات الأخرى، فلم يقتصر الأمر على المظاهرات العادية للإنجليز، بل تجاوزها ذلك، فتمروا أنايب بتحول على نمط ما فعله عمال سوريا. وبثبت لنا هذا الحادث أهمية المنصر الهائل في هذه المرحلة من الحركة الوطنية. ولا غرو فالطبقة^(١) العاملة في البحرين تمثل ثقلًا اجتماعيًا كبيراً من حيث حجمها، ذلك لأن استقلال النفط لم يقتصر على أعمال الاستخراج، بل أنشئت في البحرين أهم معامل التكرير التي أعدت لاستيعاب جزء من إنتاج البلاد المجاورة. فضلاً عن ذلك فإن كثافة السكان في البحرين سمحت باستخدام اليد العاملة المحلية بعكس الإمارات الأخرى التي احتاجت إلى استيراد اليد العاملة من الخارج. وليس معنى ذلك أن قيادة الحركة في تلك الحقبة انتقلت إلى الطبقة العاملة، فقد ظلت مستندة إلى البرجوازية الصغيرة أو المتوسطة من المثقفين.

وفي أعقاب رد الفعل العنيف على أحداث السويس، قوت السلطات البريطانية استخدام القوة ضد الهيئة الوطنية وقادتها. واعتبرتهم خارجين على الساطة الشرعية. وبناء على ذلك بقي بعض قادة الهيئة إلى سبت هيلانة وبعضهم الآخر أبعد عن البلاد. وصدر حكم بالاعتقال مدة خمسة عشر عاماً ضد عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشعلان وغيرهما ممن كانوا منفين في المستعمرة البريطانية الثانية. وسيصدر عفو عن هؤلاء جميعاً عند انتهاء عهد الشيخ سلمان.

وقد أثار هذا الأسلوب في معاملة الوطنيين المعارضة العالية البريطانية واستفكرت أن تسخر الحكومة البريطانية لخدمة بعض الحكام الإقطاعيين الذين يحرمون شعوبهم من التمتع بثروة النفط. ولكن سرى كيف أن حزب العمال لم يدخل تغييرات هامة على السياسة البريطانية في البحرين عند عودته إلى السلطة في

(1) Middle East Journal, Summer, 1955

سنة ١٩٦٤ ففي العام التالي وقعت حركة عمالية محضة استهدفت الدفع عن العمل الذين استغنت عنهم شركة نفط البحرين (بابسكو) وتضامن الطلبة مع العارضي إضرابات واسعة النطاق. وتصادف ذلك مع رسم خطط بريطانية لتوسيع القوة العسكرية في البحرين. لذلك صممت حكومة العمال على رفض مطالب هذه الاندس الأخيرة واكتفت بدفع تعويضات للعمال المسرحين.

لغقت هذه الحركات الوطنية على اختلاف مراحلها نظر الإنجليز قبل التوجه إلى ضرورة إحداث تغيير في النظام الإداري العتيق، وإفساح المجال للأمر التقديري، وعلى رأسها الأسرة الحاكمة، كي تحل بالتدريج محل بريطانيا في إدارة شؤون البلاد. وذلك حتى لا تنمو الحركة الوطنية وتتخذ طابعاً أكثر يسارية. ففي سنة ١٩٥٦ شرع في إنشاء الدوائر الوطنية المختلفة. وفي أعقاب انتفاضة سنة ١٩٦٥ ردت الرقابة عن الصحف. فظهرت صحف جديدة عربية وإنجليزية، كما انتشرت الدوائر الثقافية والرياضية، وعلى رأسها نادي خريجي الجامعات. على أنه لم يثبت بعد الوزن الكبير لهذه الفئة من المثقفين، ذلك أن بريطانيا أعدت بذكاء قتل السلطة بالتدريج إلى الفئات التقليدية، فلما حان موعد الاستقلال كانت التيارات التقليدية التي برزت سنة ١٩٥٦، ١٩٦٥ قد احتوتها هذه الفئات التقليدية.

خطوات الاستقلال

كان الطريق نحو الاستقلال يبدو أمام البحارنة مائلاً بالعقبات أكثر من الشيفات الأخرى. فالوضع القانوني والإستراتيجي للبحرين يجعل بريطانيا أشد أصراراً على التدخل في شؤونها الخاصة. وقد عبر المستشار تشارلس بيجرير صبراً عملياً عن هذا الاتجاه، وذلك بفرض سيطرته على شؤون البلاد الداخلية.

والخارجية بشكل أثار أعنف المشاعر الوطنية، ولذا جاء إبعاده عن البحرين بعد ثلاثين عاماً من الخدمة فيها، أي في سنة ١٩٥٧ بمثابة نهاية لعهد بفيض من الحكم المباشر. وكان القصد من إبعاده هو امتصاص الغضب الذي تجسدت سنة ١٩٥٦ بالطاعرات المنيعة التي دلت على أن سياسة باجريف لم تعد ملائمة لروح العصر.

أما العقبة الثانية التي كانت توحى بصعوبة نيل الاستقلال فهي تشدد إيران في دعاواها بخصوص البحرين. وفي الماضي كانت إيران تكتفي بتقديم المذكرات التي تضمن الأدلة على وجود حق لها في السيادة على الجزر، ومنذ الحرب الثانية عدلت عن هذا الأسلوب الدبلوماسي وراحت تتخذ بعض الإجراءات الرمزية لإثبات سيادتها. فبمناسبة تعرض البحرين لنارة من السلاح الجوي الإيطالي سنة ١٩٤٠، أقمعت إيران نفسها بالاحتجاج لدى حكومة روما، كذلك اعترضت على تمثيل البحرين في بعض الهيئات الفنية التي ألحقت بهيئة الأمم المتحدة كاتحاد البريد الدولي. أو في المؤتمرات كال مؤتمر الاقتصادى الآسيوى. كما اعترضت على ورود اسم البحرين كإحدى دول الخليج العربى في بعض وثائق الأمم المتحدة.

وعندما قام محمد مصدق رئيس الوزراء الإيراني بتأميم النفط سنة ١٩٥١ تذكر « حقوق إيران في البحرين » وكيف أن تلك « الحقوق » تقتضى أن يسرى التأميم على الشركة العاملة هناك. وبهذه المناسبة أمارت حكومة (١) مصدق المسألة أمام هيئة الأمم المتحدة، ولم تأخذ المنظمة الدولية الجديدة هذا الموضوع مأخذ الجد مثلاً حدث في عهد العصبة من قبل. هذا مع ملاحظة أن الاتحاد السوفيتى مال إلى تأييد إيران في هذه الحقبة التي اصطدمت خلالها بالمصالح الرأسمالية البريطانية. وكان حزب توده الشيوعى ما يزال يحتفظ بنفوذ قوى، وبسمى أحياناً للتغلغل في البحرين.

وانتوت الادعاءات الإيرانية فترة من الزمن وراء المشكلات للعقبة التي تعرضت لها إيران منذ تأميم النفط، ولم تعد إلى إثارة الموضوع إلا بعد أن ارتبطت

بحلف بندا سنة ١٩٥٥ ، وأصبحت تأمل في توقف معارضة بريطانيا شريكها الحلف ، واتخذت منذ ذلك الوقت مزيداً من الإجراءات المتشددة ، فصارن تطالب الطائرات التي تهبط في البحرين بالحصول على تصريح من السلطات الإيرانية . ولم تعد تعترف بجوازات السفر البحرانية وكانت الجاسمة العربية قد أخذت تحمل عمل بريطانيا منذ سنة ١٩٥٤ في تبني الدفاع عن عروبة البحرين أمام اللطحات الدولية ، وتكلفت بصياغة المذكرات والحجج لمواجهة كل إدعاء إيراني ، كما شددت بعض الإذاعات العربية لهجتها ضد إيران وحكومة الشاه بصفة خاصة . فإذا بتلك الأخيرة تقابل حملة الدعاية بإتخاذ مواقف متطرفة لاستند إلى الواقع . فأصدرت في سنة ١٩٥٧ قراراً باعتبار البحرين المديرية الرابعة عشرة ، وخصص لها مقعدين في مجلس النواب .

لم تستند إيران من عضويتها في الحلف المركزي لتحقيق أطماعها التوسعية في الخليج . وسوف تثبت الأحداث بعد ذلك كيف أن الأحلاف لم تعد أعضاها الآسيويين في منازلهم المحلية . فقد تعرضت باكستان في نهاية سنة ١٩٧١ لهجوم شامل من الهند أدى إلى انفصال قسمها الشرق ، ولم يتحرك الحلف لإتخاذها . ومن باب أولى لم تكن بريطانيا لتقبل التخلي عن سياستها التقليدية التي تعود إلى القرن التاسع عشر وهي المحافظة على الوضع الراهن في الخليج . هذا بالإضافة إلى إدراكها لأهمية رأي الشعب في وقتنا الحاضر ، وكيف أن شعب البحرين يعتبر نفسه جزءاً من الأمة العربية .

ويبدو أن الشاه نفسه امتنع بهذه الحجة ، وإذا به يفاجئ العالم في مؤتمر محلي عقده في دلهي في يناير سنة ١٩٦٩ بأنه يقبل حق تقرير المصير في البحرين . ولم يتنازل الشاه في هذا التصريح عن الحقوق النظرية لبلاده في البحرين ، بل قال (رغم أن البحرين كانت تابعة لإيران ، فإنني لا أريد أن أقيم حكمي على غير رغبة السكان ، وإلا صار احتلالاً بالقوة) .

ماهي العوامل التي دعت الشاه إلى إحداث هذا التغير الجذري بعد عهد طويل من الدعاية لحق إيران في السيادة على البحرين ؟ يمكن تقديم التفسيرات الآتية :

أولاً : قبل عقد الشاه للمؤتمر الصحفي بقليل تم في أكتوبر سنة ١٩٦٨ اجتماع بينه وبين الملك فيصل في السعودية . وأعلن في نهاية الاجتماع عن اتفاق الدولتين على تنسيق سياستهما في الخليج بعد انسحاب بريطانيا . فليس بمستبعد أن يكون فيصل قد أقنع الشاه بأن استمرار المطالبة بالبحرين قد يؤدي إلى بروز عناصر وطنية تقدمية في الإمارة ، وأن من الأفضل ترك السلطة بيد آل خليفة تدعيا للأنظمة الحاكمة المحافظة الأخرى .

ثانياً : أدرك الشاه تعثر المباحثات بين الإمارات التسع ومن بينها البحرين لإنشاء دولة اتحادية عربية كبيرة ، وهو ما رفضه إيران بصفة عامة ، وكانت إيران قد احتجت في بداية الدعوة لإنشاء الاتحاد في فبراير سنة ١٩٦٨ ، فلم تلبث أن رأت تغلب النزعة الذاتية لدى لحكام العرب وتضاؤل احتمال انضمام البحرين إلى الاتحاد المقترح ، على نحو ما سنفصله فيما بعد .

ثالثاً : زوال المخاوف الإيرانية من وجود صلات بين التيارات الوطنية في البحرين ، وبين الجمهورية العربية المتحدة ، تلك الصلات التي لسناها بوضوح خلال الفترة ما بين ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ ، وبعد حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ضعف تأثير الحركة الوحدوية العربية النابعة من القاهرة .

رابعاً : من المحتمل أن تكون بريطانيا قد اتفقت مع إيران على أن تترك لها فرصة احتلال الجزر الثلاثة التابعة لمشيخات ساحل عمان في مقابل التخلي عن المطالبة بالبحرين .

وأخيراً فإن حجة الشاه التي ذكرها ، وهي عدم الرغبة في احتلال أراض بالقوة يرفض أهلها التبعية لإيران ، تشكل عاملاً هاماً من عوامل تغيير السياسة الإيرانية .

أزال تنازل إيران عن دعوها عقبة رئيسية كانت تعيق في سبيل استقلال البحرين ، إلا أن ذلك التنازل يتطلب اتخاذ إجراء ما للتعرف على رغبات السكان إذا مستقبل بلادهم . وصار أمام البحرين الاختيار بين أمرين : قيام دولة مستقلة ، أو الالتحاق بدولة الاتحاد . وقد اضطرت البحرين إلى اختيار السبيل الأول بد أن أبدى وقدما استعداداً لبعض التنازلات من أجل إنجاح مشروع الاتحاد . وكانت بريطانيا منذ القضاء على الحركة الوطنية سنة ١٩٥٦ تعمل على تدعيم حكم آل خليفة ، وذلك بتسليم بعض السلطات تدريجياً إلى العناصر الموالية لهم .

ففي سنة ١٩٥٦ تأسس مجلس إداري من خمسة أعضاء يضم أربعة من الأسرة الحاكمة بالإضافة إلى مستشار حكومة البحرين البريطاني . ويشرف هذا المجلس على تطوير مصالح الحكومة المختلفة التي بلغت ٢٢ مصلحة ، يعمل بها غالبية من الموظفين البحارنة . وكان هذا الإجراء بعيداً عن أماني الحركة الوطنية . ولم تتخذ الخطوة التالية تمهيداً للاستقلال إلا سنة ١٩٧٠ بعد تعثر مباحثات الاتحاد وزيارة ممثل الأمم المتحدة لتقصي الحقائق عن تقرير المصير . ففي أبريل سنة ١٩٧٠ تقرر تكوين مجلس دولة من ١٢ عضواً هم أشبه بوزراء ، لأن هذه الدوائر مارت نواة للوزارات التي نشأت بعد إعلان الاستقلال . وقد خضعت إحدى هذه الدوائر للشئون الخارجية .

ويرأس مجلس الدولة أحد أعضاء الأسرة الحاكمة وكان عددهم بالمجلس أربعة ، بينما نلاحظ أن أعضاء مجلس وزراء قطر الذين ينتمون إلى الأسرة الحاكمة يبلغون ستة من مجموع التسعة أعضاء . ومع ذلك فقد احتفظ الأعضاء الأربعة من آل خليفة بالوزارات المهمة مثل الشرطة والدفاع والخارجية . وقد دل قيام هذا المجلس على ميل حكومة البحرين إلى اختيار طريق الاستقلال .

تقرير المصير وإعلان الاستقلال

رغم أن دعوى إيران في السيادة على البحرين لم تكن قائمة على أساس واثق ، فقد رأى قطع الطريق نهائياً عن كل دعوى يحتمل أن تتجدد في المستقبل . كما أن إجراء تحقيق في تقرير المصير من شأنه أن يسقط دعاوى الشاه دون إرفاق ماء الوجه . وإلا فإنه لم يكن هناك سبب قوي لطرح مستقبل البحرين أمام الأمم المتحدة ، ولم تعرف أروقة المنظمة الدولية عن أي طريق تدخل إلى معالجة موضوع البحرين : هل يجري استفتاء رسمي للسكان تحت رقابة الأمم المتحدة ؟ لقد رفض العرب هذه الفكرة لأن عروبة البحرين ليست موضع شك ، والاستفتاء سابقة خطيرة قد تطالب بها إيران أو أية دولة أخرى في الإمارات الصغيرة بساحل عمان ، والتي نفذ إليها هجرات أجنبية على نطاق واسع .

لذلك طرحت حلول أخرى من بينها رفع المسألة إلى لجنة تصفية الاستعمار . فآثر اعتراض بأن البحرين ليست من الناحية القانونية مستعمرة ، كما اقترح نظر القضية أمام محكمة العدل الدولية ، فاحتج بعض موظفي الأمم المتحدة بأن المسألة ليست ذات طابع قانوني .

وأخيراً استقر الرأي على تكوين لجنة لتقصي الحقائق . وأصر أوثان السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك على ضرورة تدخل مجلس الأمن لتشكيل اللجنة . وقد لوحظ أن اختيار الأعضاء سيثير مشكلات سياسية ، لذا رأى بحجب هذا الأسلوب فيكلف الأمين العام باختيار مقنود شخصي يتقضي الحقائق في البحرين ، ثم يرفع تقريره إلى مجلس الأمن ويحتفظ به كإحدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد أثار الاتحاد السوفيتي اعتراضاً إجرائياً ، وهو أن إرسال مبعوث شخصي

للتحقيق دون أخذ رأى الأعضاء الخمسة الدائمين ، يعتبر تعدياً على اختصاصات هؤلاء الأعضاء . وأجيب بأن الأطراف المعنية في القضية قد قبلت جميعاً هذا الإجراء ، وتعهدت باحترام النتائج التي يتوصل إليها المبعوث الشخصى . ثم إن مهمة هذا المبعوث هي تقصى الحقائق ، وليست إجراء استفتاء رسمى .

اختار أوثانت مساعدته الإيطالى ونسبير جوشياردى لتقصى الحقائق قام بزيارة البحرين في أبريل سنة ١٩٧٠ واستخدم جميع وسائل الاتصال بالأهل مما لم يكن مألوفاً في البعثات الدولية السابقة كاستخدام الإعلان عن طريق الصحافة والإذاعة . ويرجع ذلك إلى أن حكومة البحرين كانت خريصة على أن تجمعه بأكبر عدد ممكن من السكان لتؤكد كدها من أن مؤيدى الانضمام إلى إيران يشكلون أقلية لا تذكر . كما يسرت سبل الاتصال بين المبعوث الدولى ، وبين المواطنين المنحدرين من أصل إيراني . وقد أكد كثيرون منهم الرغبة في الاستقلال .

وحسب تقرير جوشياردى لم يخرج عن الإجماع في المطالبة بالاستقلال سوى قلة ضئيلة طالبت الاتحاد بإيران . ومن بين هذه الأقلية الإيرانية من طالب بالاستقلال للبحرين ، وحذف متعمداً وصف الدولة بالعربية ومنهم من اقترح إنشاء علاقات خاصة مع بريطانيا أو إيران (لحماية استقلال البلاد) .

أما الغالبية العظمى فقد طالبت بالبحرين دولة مستقلة . أو كعضو في اتحاد للخليج إذا قبلت وجهة نظر البلاد في شكل الاتحاد . ومع أن الصفة العربية للدولة لم تكن موضع سؤال ، فقد أصر الكثيرون على إضافة عبارة « دولة عربية » ولاحظ التقرير اختفاء الروح الطائفية . فقد زار علماء الشيعة والسنة معاً المبعوث الدولى وأعربوا جميعاً عن موافقتهم على الاستقلال ، مما أكد عدم تعلق الشيعة بإيران خلافاً لما كان راسخاً في الأذهان (١) .

(١) أنظر تقرير جوشياردى في وثائق الأمم المتحدة .

سبقت البحرين الإمارات الأخرى إلى إعلان استقلالها في ١٤ أغسطس سنة ١٩٧١ واقرن إعلان الاستقلال بمقد معاهدة صداقة مع بريطانيا تنص على التشاور المتبادل في حالة اشتباك أحد الطرفين في حرب . وقد لاحظ المعلقون أن اختيار كلمة « التشاور » أريد به تجنب كلمة « المساعدة » العسكرية ، لأن ذلك يتعارض مع قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج .

ومن المعروف أن البحرين كانت تضم أهم القواعد البريطانية في الخليج ، وعلى رأسها قاعدة « الحفير » البحرية . وقد تم إخلاؤها في شهر ديسمبر التالى . ثم كشفت مناقشات الكونجرس عن أن وزارة الدفاع الأمريكية استأجرت قسماً من هذه القاعدة ابتداءً من اليوم الذى تم فيه إخلاء بريطانيا لها .

وكما حدث بالنسبة للاتفاق الصرى الذى عقد مع المغرب بشأن تأجير قاعدة جوية ، فقد انصب اعتراض الكونجرس على تحمل الولايات المتحدة هذه الالتزامات الخارجية دون أخذ موافقة السلطة التشريعية مقدماً . وابتنى رد وزارة الدفاع على أن هذا الإبحار يتعلق بأعمال الأسطول الأمريكى في المحيط الهندى ، ولا يرتب عليه أى التزام سياسى أو عسكري . كما أن عدد المستخدمين في القاعدة لا يزيد عن ٢٦٠ شخصاً . ثم بررت الوزارة موقفها سياسياً بأن تلك ضرورة عليها تغفلت الأسطول السوفيتى في المحيط الهندى . فلا بد من إثبات الوجود الأمريكى في بعض المواقع القريبة منه .

وعلى أثر نشر هذه المناقشات نفت حكومة البحرين أن يكون هناك أى اتفاق عسكري مع الولايات المتحدة . وذكرت أن الأمر يتعلق ببعض التسهيلات الاقتصادية لشركات مدنية أمريكية ، حيث يتعذر على حكومة البحرين الناشئة الاستفادة من المبانى الشاسعة في القاعدة .

ومما كان الأمر فإن مناقشات الكونجرس الأمريكى أثارت بعض المتعصب أمام حكومة البحرين . وبجانب هذه المتعصب الخارجية ، هناك مشكلة داخلية

أخرى تواجهها تلك الحكومة الناشئة . فالدعوة إلى إنشاء مجلس نيابي قديمة في البحرين ترجع إلى الخمسينات . ومع أن الجفاح التقدمي من الحركة الوطنية قد وقع بشدة إبان الحكم البريطاني ، فقد جددت بعض الصحف الدعوة للحكم النيابي منذ تأسيس مجلس الدولة في سنة ١٩٧٠ . وعند إعلان الاستقلال تباطأت حكومة الإمارة في منح البلاد نظاماً دستورياً على نحو ما طالبت به سحب البلاد وعملها وأنديتها الثقافية ذات التأثير في الرأي العام . وربما مالت إلى إقامة مجلس استشاري غير ملزم لها على نسق ذلك المجلس الذي تأسس في دولة الإمارات المتحدة ، غير أن مجتمع البحرين - كما رأينا - بلغ درجة من التقدم تسمح بقيام نظام دستوري ، وهو غير خاضع للمؤثرات القبلية .

وتحت ضغط الرأي العام أصدرت حكومة البحرين دستوراً في نهاية عام ١٩٧٢ ، يعتبر بمثابة حل وسط بين الحكومة والرأي السائد لدى الشعب . فهو ينص على قيام سلطة تشريعية غير خاضعة للسلطة التنفيذية ، لكن هذه السلطة تتركب من أعضاء معينين وآخرين منتخبين بواسطة الاقتراع العام .

الفصل الثاني عشر

قطر ومشيخات ساحل عمان

١

استقلال قطر

تشكل قطر شبه جزيرة في مواجهة البحرين . ولذلك ارتبطت تاريخياً بالجزر . كما أنها تعد حلقة اتصال بين البحرين وبقية ساحل عمان الذي تتصل به براً . ومن ثم فقد هيئت لها وقتاً ما أن تلعب دوراً رئيسياً في مشروع إقامة دولة اتحادية للإمارات التسع . غير أنها لم تكن تتوفر لديها ، لا مساحة أبوظبي ، أو زوتها النفطية ، كما لم تصل إلى درجة البحرين من حيث كثافة السكان . وبالتالي فقد أملت النزعة الذاتية على حكومتها التخلي عن فكرة الاتحاد وإعلان قسمها دولة قائمة بذاتها .

لقد عاشت قطر في عزلة عن العالم الخارجي ، وذلك إبان العهد الطويل الذي حكم خلاله عبد الله بن قاسم آل ثاني (١٩١٣ - ١٩٤٩) ولم تكن المعاهدة المأهولة التي عقدها مع بريطانيا سنة ١٩١٦ سوى تأكيد لهذه العزلة ، لأنها قضت على ما تبقى من احتمالات الاتصال مع البلدان العربية المجاورة ، وركت لبريطانيا شأن الاتصال حتى فيما يتعلق بتسوية خلافات الحدود مع السعودية ، وهي خلافات نشأت عن منح امتيازات النفط ، ورغبة الشركات في أن تعرف حدود امتيازاتها ^(١) .

(١) أنظر حول مشكلات الحدود : عرض المملكة السعودية بخصوص التعكيم حول واحات البورني .

وبما اهتمت بريطانيا بهذه القضية ، فإنها أغفلت تماماً الشؤون الداخلية ، لذلك لم تشهد قطر أى تغيير اجتماعى أو اقتصادى إلى أن شرع في تصدير النفط سنة ١٩٤٩ ، فحتى ذلك الحين لم تنشأ بالبلاد مدينة واحدة ، ولم تعد الدولة العاصمة الحالية قرية لصائدى السمك . وازداد أهل قطر فقراً نتيجة كساد صناعة اللؤلؤ . فلما تم اكتشاف النفط ، أراد الحاكم الطاعن في السن اعتبار هذه الثروة ملكاً خاصاً له ، طبقاً للعقيدة القبلية التي ترى في الحاكم أبا يصر في الأرض والناس كيف شاء . حقيقة إن أسراً حاكمة أخرى في شبه الجزيرة العربية لم تعرف التمييز بين الملك الخاص للحاكم ، وبين ميزانية الدولة . إلا أن الشيخ عبد الله بن قاسم قد بالغ في هذا الخلط إلى حد أنه أثار اعتراضات التجار ، وم الفئة الوحيدة التي بلغت قدراً من التنور في قطر ولما كانت السن قد تقدمت به من جهة أخرى ، فقد آثر التنازل لأحد أبنائه في نفس الوقت الذي بدأ به استقلال النفط .

ولم يكن خلفه على بن عبد الله يفضل كثيراً من حيث رغبته في تطوير البلاد . فأساء التصرف في الثروة الطارئة . ولم يقبل إنشاء المدارس المعصرية إلا في نطاق ضيق إبتداء من سنة ١٩٥٦ معتمداً على مدرسين مصريين . أما إنشاء الإدارات الحديثة فلم يتم إلا بضغط من الوكيل السياسى البريطانى في الدوحة الذى رأى تشر شركات النفط في أعمالها بدون وجود إدارة تعنى بالأمن والطرق وغيرها من الشؤون العمرانية .

ويبدو أن الحاكم لم يرق له هذا التحول ، فتخلى عن الحكم لابنه أحمد سنة ١٩٥٩ ، ومنذ ذلك الوقت انتقلت قطر إلى مرحلة جديدة فخرجت عن عزلها السابقة وانضمت إلى عضوية الأوبك ، واشتركت في بعض ألوان النشاط الاقتصادى والثقافى في الجامعة العربية . كما خصص الحاكم الجديد نصيباً كبيراً للمشروعات العمرانية ، بما في ذلك محاولة خلق بيئة صالحة للزراعة في ظروف صعبة . وبناء مصنع للأسمت نظراً إلى أن أعمال البناء قد بدأت من المعر ،

وكانت تكلف أضعاف تفقاتها في البلاد الأخرى . فواد البناء واليد العاملة أيضاً مستوردة من الخارج .

كانت شبه جزيرة قطر تعتبر من أشد مناطق شبه الجزيرة من حيث قلة السكان . فلم يزد عددهم قبل اكتشاف النفط عن ٢٥ ألفاً وقد تطلبت ستاعة البنول ، وما رتب عليها من أعمال عمراية كبناء المساكن وشن الطرق ، وإنشاء الأجهزة الإدارية الحديثة : استخدام الخبترات واليد العاملة من الخارج . وقد وفد معظمها من العالم العربى فإيران وباكستان والهند ، بالإضافة إلى عدد قليل من الأوربيين .

وطالما كانت البلاد مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا ، لم تنشأ بها مشكلة للجنسية . ذلك لما عدد السكان سواء عن طريق الهجرة أم تزايد نسبة الوليد ، حتى تجاوز عددهم ثمانين ألفاً عند الاستقلال . ومن المؤكد أن قطر المستقلة تواجه مشكلة إيجاد توازن بين السكان الأصليين وبين الوافدين من مختلف العناصر .

تطور المجتمع القطرى في السقينات بدرجة أقل سرعة من تلك التي شهدناها في الكويت مثلاً . وقد سمح الحاكم أحمد بن على بتيسير الاتصالات مع العالم الخارجى ، لكنه تعرض للتقيد بسبب استشاره بربع دخل النفط لحسابه الخاص . كما أنه عاصر إقامة الاتحاد ، ووقف حائراً بين رغبته في تزعم الاتحاد وعدم توفر الإمكانيات لذلك . فبالرغم من أسبقية قطر على أبوظبي في استقلال النفط ، إلا أن إتاحها تجدد تقريباً عند عشرة ملايين طن منذ سنة ١٩٦٣^(١) ونهيات سبل الزعامة أمام الشيخ زايد بن سلطان بسبب الثروة وتفتح على العالم بصورة أفضل من حاكم قطر . ومنذ سنة ١٩٧٠ أشارت الدلائل إلى نية حاكم قطر في تأسيس دولة مستقلة ، فقد أصدر دستوراً مؤقتاً ، وكون مجلساً للوزراء برئاسة ابن أخيه الشيخ خليفة بن حمد ، وخصص دائرة للخارجية ، مما يؤكد انصرافه عن فكرة الاتحاد .

(1) Middle East and North Africa, Persian Gulf States

وقد اقترن إعلان استقلال قطر في أول سبتمبر سنة ١٩٧١ مثل البحرين بماهدة صداقة مع بريطانيا. وحسب الدستور المؤقت كان لابد من تكوين مجلس نيابي يسام في الحكم ، غير أن الحاكم أجل تنفيذ هذا النص على أساس أن مجتمع قطر لم يتهيأ بعد لإجراء انتخابات وكان هذا التأجيل من بين البرهان التي ذكرها خليفة بن حمد لاستيلائه على السلطة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٢ وبعد هذا الاستيلاء حلقة في سلسلة من التغيرات التي شهدتها إمارات الخليج منذ عزل الشيخ شخبوط من إمارة أبو ظبي سنة ١٩٦٦ ، وتشهد هذه التغيرات إحلال حكام أكثر استنارة من الحكام المحافظين حتى يكونوا أكثر ملاءمة لروح العصر . ولا تتجاوز هذه التغيرات نطاق الأسر الحاكمة حيث يعتقد مجلس الأسرة ليبارك الحاكم الجديد . وفي حالة قطر لم يكن خليفة بن حمد بحاجة إلى اتخاذ أى إجراء لأنه كان يمارس السلطة الفعلية منذ توليه رئاسة الوزارة سنة ١٩٧٠ كما أن الحاكم المخلوع كان متجنباً عن البلاد في هذه الأثناء.

٢

ساحل عمان قبل إنشاء الاتحاد

لم يتضح تشكيل الإمارات السبع على النحو الذي انتهت إليه إلا في أوائل القرن العشرين . فلم تنقطع المنازعات الأمرية حتى الأربعينات ، وذلك لأن نظام الهدنة الذي فرضته بريطانيا أوقف الحروب البحرية فقط .

ويمكن تقسيم المشيخات إلى ثلاث فئات . الكبيرة ، وهي أبو ظبي ودبي ، والمتوسطة وهي الشارقة ورأس الخيمة : والصغيرة التي يقل عدد سكانها عن عشرة آلاف وهي أم القيوين والعجمان والفجيرة .

احتلت أبو ظبي مكانتها كأكبر مشيخة من حيث المساحة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أى أنها تفوقت على اتحاد القواسم قبل أن يتفقت ، وبلغت أبو ظبي تلك المكانة بفضل حاكمها القوي زايد بن خليفة (١٨٥٥ - ١٩٠٨) وإن كان يجب الاعتراف بأن ملايسات عصره هي التي ساعدته على ذلك ، فإن أسطول القواسم كان معداً للحروب البحرية ، ومن ثم فقد أهميته بعد فرض نظام الهدنة .

أما بنو ياس فكانوا يمتلكون سفنًا صغيرة ، يمكن استخدامها في التجارة وسيد الأملاك أو أعمال النوص . كذلك طاهر زايد الحرب الأهلية بين آل سعود ، واختفاء دولتهم فترة من الوقت في نهاية القرن التاسع^(١) عشر ، مما هيأ له أن يحل محلهم في واحات البويري ، بل إن نفوذه امتد إلى إقليم الظاهرة في عمان ، ووصل إلى مدينة عبري ، وبلغ نفوذه من القوة إلى حد أن سلطان مسقط أصبح يستعين به لقمع ثورات القبائل في بلاده .

ثم أخذ شأن الإمارة يضمحل بالتدريج بعد نهاية عهد زايد بن خليفة ولو أن حكم بن حمدان بن زايد (١٩١٢ - ١٩٢٢) انسم بحسن الإدارة ونهضة المنازعات القبلية ، ثم تعرضت المشيخة لهزة عنيفة بعد مقتل حمدان على يد أحد إخوته ، وتلت ذلك سلسلة من الاغتيالات أفقدت أسرة البوفلاح هيبتها وانصرفت بعض القبائل التي تكن المشيخة مثل المناصير ، عن الولاء لها ، وانجبت إلى آل سعود .

نداركت الأسرة مغنية هذه الخصومات ، فتمهد أفرادها عند اختيار شخبوط بن سلطان سنة ١٩٢٨ شيخاً للإمارة بأن يلتزموا جميعاً بطاعته والولاء له ومما هيأ له فرصة البقاء طويلاً عدم تورطه في الخلافات السابقة ، إذ كان متغيباً في الشارقة أثناء وقوع الاغتيالات . ولاكنه من جهة أخرى أصبح عقبه في سبيل التقدم بعد

(١) Kelly Jone Eastern Arabian Frontiers

اكتشاف النفط ، إذ كان يرى في تقاليد البدو ، وعدم الاختلاط بالعالم الخارجي ، أو التأثير بمنجزات الحضارة المعاصرة مثلاً أعلى يجب أن تسير عليه أبو ظبي كما كانت منذ قرنين . ولذا صار ينظر إلى ثروة النفط نظرة يشوبها عدم الاكتراث . وانتقد جيرانه من الشيوخ الذين عرضوا بلادهم لمزات اجتماعية بسبب ما أدخلوه من تغييرات في نظام الإدارة والاقتصاد والتعليم . ولم يقبل إلا تحت إلحاح شديد فتح مدرسة ابتدائية في سنة ١٩٦٣ ، ولم يلبث أن أغلقها بعد قليل . وعند إقامة افتتاحها حرص على اختيار المدرسين من أقطار عربية لها ميول غربية .

كذلك رفض الشيخ شخبوط مقترحات بريطانية لتنفيذ خطة خمسية تستهدف إنشاء بعض المشروعات العمرانية ، رغم توفر الأموال اللازمة لذلك .

وبينما عارض الإنجليز في مشروعات التعمير ، تعاون الشيخ شخبوط معهم إلى أقصى حد في المنازعات الإقليمية مع المملكة العربية السعودية . ومن العرف أن شركات النفط صاحبة الامتياز في أبو ظبي يمتلك معظم أسهمها بريطانيون فدفعوا الشيخة إلى التمسك بالبورمي وغيرها من المواقع التي كانت شركة أرامكو تحض السعودية على بسط سلطانها عليها . ولعل هذا هو من الأسباب التي جعلت مركز شخبوط يتحرج لأن السعودية ، وإن كانت قد صممت منذ حرب اليمن سنة ١٩٦٣ إلا أن علاقاتها ببريطانيا تحسنت ، ولم تمد هذه تحتاج إلى بقاء الشيخ شخبوط الذي يشير وجوده ذكريات الخلاف مع السعودية .

ومن جهة أخرى فإن شركات البترول تفضل^(١) التعامل مع حاكم مستدير ، على التعامل مع رجل مثل الشيخ شخبوط الذي يرفض التمشي مع روح العصر ، مما قد يؤدي إلى إقبحار مضاد . وكان الشيخ زايد بن سلطان شقيق الحاكم قد عرف بميله إلى التطور منذ أن كان حاكماً لبعض مناطق الحدود ، فأغضى العين عن نقل بعض الأشخاص الذين يماونون في التطوير وهكذا اتفقت جميع الأطراف على أنفضلية

(1) Daily Telegraph 15 — 9 — 1969.

خلف شخبوط وتولية زايد . وعت العملية في أغسطس سنة ١٩٦٦ دون إرافة دماء . كالغداد أعلن أن مجلس الأسرة هو الذي قرر هذا التغيير .

شهدت أبو ظبي في السنوات الأولى من حكم الشيخ زايد طفرة لم يحدث مثلاً لها في بلدان الخليج الأخرى نظراً لأنه بدأ من الصفر ، لينطلق دفعة واحدة نحو التوسع في الخدمات والتعمير ، ولأن الإمكانيات كانت تبدو أعظم من أي مكان آخر إذا قرن الدخل بعدد السكان . ففي سنة ١٩٦٦ قدر سكان الإمارة بسبعة عشر ألف نسمة . بينما وصل الدخل إلى ٣٥ مليون جنيه . وفي سنة ١٩٧٠ قفز عدد السكان إلى ٥٥ ألفاً وارتفع الدخل إلى ١١٠ مليون جنيه . مما يجعل دخل الفرد في أبو ظبي أعلى مستوى في العالم بأمره .

وقد يبدو غريباً بعد ذلك أن يحدث عجز بسيط في ميزانية الإمارة خلال عام ١٩٦٩ . ويرجع ذلك إلى ما تكلفه المشروعات من نفقات باهظة ، وإلى وجود عدد كبير من الفاسمين الذين يريدون الإثراء بسرعة ، مع قلة الخبراء المحليين لمراجعة أعمال الشركات وضبط حساباتها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن طموح الشيخ زايد السيامي جعله يتوسع في برامج الخدمات والإنشاءات ، لا بالنسبة لإمارته فقط ، بل مد هذه الخدمات إلى جيرانه ، وقدم العون لعدد من عربية أخرى .

ونمة خطة خمسية لأبو ظبي (١٩٦٨ — ١٩٧٣) بقدر الإنفاق عليها بـ ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات ، وبناء عليه يمكن تقدير ما حققته شركات المقاولات ، والأعمال الأخرى من أرباح طائلة .

وفي الوقت الذي كانت فيه أبو ظبي منعزلة عن العالم ، بدأت مشيخة دبي مبكرة ، وبدون وجود النفط ، تسير في طريق التقدم . ويرجع الفضل في ذلك إلى حاكمها الشيخ سعيد آل مكتوم (١٩١٢ — ١٩٥٨) فقد استطاع أن يجعل من ميناء دبي المنفذ الرئيسي لتجارة ساحل عمان . وذلك نتيجة حسن الإدارة ،

والعناية بتطوير الميناء . ولهذه الأسباب ولعدم التزمّت في الحياة الاجتماعية الجذنين دبي إليها الوافدين من الإمارات المجاورة ومن إيران ، وأصبحت أكبر مدينة في ساحل عمان ، إذ تضم ٣٥ ألفاً .

وقد شهدت دبي أولى المدارس العصرية في المنطقة . ولا شك أن الرسوم الجركية هي التي مكنت الشيخ سعيد ثم خلفه الشيخ راشد من المضي في تطوير البلاد

وفي الخمسينات سلمت بريطانيا برجنجان كفة دبي ، فنقلت إليها مقر الوكيل السياسي بدلا من الشارقة . وتنتمي أسرة آل مكتوم الحاكمة في دبي إلى فرع من فروع بني ياس ، هو بوقلاسة ، أي أنها تمت بصلة القرابة إلى أسرة أبو ظبي . ومع ذلك فإن العلاقات بينهما كانت سيئة في أغلب الأحوال . وقد شهدت المشيختان آخر الحروب القبلية في ساحل عمان سنة ١٩٤٨ ، وتلتبت مشيخة أبو ظبي في تلك الحرب نظراً إلى أن أسلوب الشيخ شخبوط في الحكم كان أكثر إغراء لقبائل البادية . وقد أرغمت دبي على دفع غرامة حرية ، إلا أن ذلك لم يوقف تقدمها .

• • •

اعتبرت إمارة الشارقة نفسها وريثة لدولة القواسم القديمة ، رغم انفصال رأس الخيمة منذ زمن طويل ، وخلق آل الشارقي ولائم للقواسم وتأسيس المشيخة السابعة وهي الفجيرة في منتصف هذا القرن .

ويمكن القول إن شأن الشارقة أخذ يضمحل منذ وفاة سلطان بن مقرن الثاني ١٨٦٦ ، ثم أخذت تسترد بعض شهرتها التاريخية حينما خاضت حروباً مع الإمارة الشقيقة وهي رأس الخيمة ، التي تنتمي أسرتها إلى فرع من فروع القواسم . وقد استطاعت أن تستولي على بعض المواقع التي كانت في الماضي ملكاً لدولة القواسم الكبيرة ، وتقع عند ساطنة مسقط مثل خور فكان وكلمة ، وهي لا تتصل بأرض الإمارة .

ثم نالت الشارقة شهرة عند ما أقامت بريطانيا فيها قاعدة جوية سنة ١٩٣٧ وقد صارت فيما بعد من أكبر القواعد في منطقة الخليج . وكانت بريطانيا تدفع إيجاراً سنوياً مختلف في تقديره ، ولكنه كان على كل حال يكفي لتطوير المشيخة محدودة السكان . وقد شرع حاكمها الشيخ صقر بن سلطان (١٩٥١ - ١٩٦٥) في إنشاء بعض المدارس الحديثة ، ولعل أهمها بالتعليم يرجع إلى كونه أديباً وشاعراً . ومنذ أن ظهر التنافس بين مشروعات التنمية البريطانية ونشاط الجامعة العربية في هذه المنطقة ، مال الشيخ صقر إلى التطوير عن طريق الجامعة العربية ، مما حدا بالسلطات البريطانية إلى تشجيع انقلاب داخل الأسرة ، وقيل إن مجلسها اختار ابن عمه الشيخ خالد للإمارة (يونيو سنة ١٩٦٥) ومنذ ذلك الوقت حاول الشيخ صقر أن يؤكد على أنه كان ضحية لتعلقه بحركة القومية العربية ، بل يقال إنه فكر في رفع شكوى إلى الأمم المتحدة ، غير أن المنظمة الدولية لم تلتفت إلى المنازعات الثانوية

وليس لبقية المشيخات تاريخ خاص يجدر تسجيله ، فكل من العجمان والفجيرة وأم القيوين ، عبارة عن شريط ساحلي لا يزيد طوله عن عشرة أميال . وتتميز رأس الخيمة بماضيها التاريخي المشهور ، فقد قامت في أوائل القرن التاسع عشر القر الرئسي لاتحاد القواسم . كما أنها تمتد في الداخل حيث تقوم بعض الواحات وتجري فيها التجارب على زراعة النخلة .

ورغم ضآلة هذه المشيخات فقد كانت تفصل بينها حواجز جركية . وأخذ بعضها يصعد في الخمسينات جوازات سفر مما يعني الشروع في إكساب جنسية خاصة . ولم يكن من الممكن تحول هذه المشيخات إلى دول قائمة بذاتها . وللأسف أتت المبادرة نحو فكرة الاتحاد من بريطانيا .

مباحثات الاتحاد

عبر بعض المثقفين من أبناء الخليج عن ضرورة قيام اتحاد بين الإمارات في الثلاثينات . غير أن الخطوة الإيجابية تمت عن طريق المستشارين البريطانيين الذين نصحوا في سنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس استشاري للحكام السبعة يجتمع مرتين في السنة للنظر في الأمور المشتركة . وأهم النتائج التي تمخضت عن هذا المجلس هو إنشاء قوة شرطة مختلطة عرفت بالحرس المهاني Omani Levies ، وكان الماحور^(١) كلارنس مان من مؤسسي هذا الحرس . وكان الهدف الرئيسي من إنشائه هو حماية أعمال التنقيب عن النفط ، كما استخدم في منازعات الحدود مع السعودية . لذلك نظرت كل من مصر والسعودية إلى مشروع اتحاد ساحل عمان على أنه خطة استعمارية ، وانتقدته الدولتان على غرار ما فعلتا إزاء الاتحاد الذي أقامته بريطانيا في الجنوب العربي .

على أن الحكومة البريطانية لم تتحسس لتطوير اتحاد ساحل عمان ، بخلاف اتحاد الجنوب حيث وجد مركز قيادي في مستعمرة عدن . وعند اكتشاف النفط أصبحت الحاجة ملحة إلى إدخال تفضيلات إدارية ومشروعات طرق وهو ما لا يتأتى في ظل أوضاع التفكك القائمة . يتضح ذلك مثلاً عند تقرير إيجاد عملة موحدة لساحل عمان بعد أن كثرت التداول ، وصار هناك تضارب بين العملات المعترف بها (الروبية الهندية ودينار البحرين ، بجانب الجنيه الاسترليني) ولما وضعت بريطانيا خطة لإنشاء مكتب يختص بالشؤون الاقتصادية ، وتوحيد العملة ، ولم تسكن هذه الإجراءات قد تجاوزت المجال الاقتصادي في حدود ضيقة ، كما قررت بريطانيا الانسحاب ، فأصبح الاتحاد ضرورة سياسية لاستقرار الاستقرار

(١) انظر مؤلفه عن "الوطني" مشار إليه سابقاً

في ساحل عمان . ولم تعد هناك شبهة في أن يكون هذا الاتحاد أداة لخدمة مصالح استعمارية .

أخذت كل من دبي وأبو ظبي زمام المبادرة لإعلان اتحاد فيدرالي فيما بينهما في ١٩ فبراير سنة ١٩٦٨ ، ووجهتها في نفس اليوم دعوة إلى بقية الإمارات للانضمام إلى هذا الاتحاد . فانعقد اجتماع في دبي يضم حكام الإمارات التسع ، وأعلن في ٢٧ فبراير عن قبوله لمبدأ تشكيل اتحاد ، بيد أنه لم يتم الاتفاق في هذا الاجتماع إلا على الخطوات التمهيدية واتضح فيما بعد أن المباحثات كلها انتقلت إلى المرحلة التنفيذية تعثرت ولاقت معارضة من عدة أطراف . لذلك كان المخرج دائماً هو الاكتفاء بتنظيم الرحلة الانتقالية .

وقد اتفق في اجتماع دبي^(١) المنعقد في ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ على الأسس التالية : تشكيل مجلس أعلى من الحكام تكون رئاسته بالتناوب ، وذلك في موعد أقصاه ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٨ ويكون هذا المجلس هو السلطة العليا في الدولة الاتحادية ، على أن تتخذ الخطوات التأسيسية فيما بعد . ولم يقيض لهذا المجلس الأعلى الاتحادي أن يتشكل بالنسبة للإمارات التسع ، وإنما اقتضت ثلاث سنوات في مباحثات حول شكل الاتحاد واختصاصات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وكيفية تكوين المجالس القبلية .

ولما كان قد تعذر الاتفاق على هذه الأمور وغيرها من التفاصيل المختلفة ، فقد تشكل الاتحاد من إمارات ساحل عمان وحدها .

بدأت قطر في هذه المرحلة الأولى من مباحثات إنشاء الاتحاد وكأنها تأخذ زمام المبادرة في شتى الموضوعات ، فتقدمت بمذكرة تدعو إلى اتخاذ الخطوات التأسيسية مباشرة ، وانتخاب رئيس الاتحاد وتعيين العاصمة ، وتشكيل مجلس

(١) انظر مقالاً مؤلف في مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر سنة ١٩٧١ تحت عنوان " اتحاد إمارات الخليج العربي " .

وزراء اتحادى ، بينما آثرت معظم الإمارات الأخرى التمهّل . وطرح مذكّرة قطر في لجنة تحضيرية اجتمعت في أبوظبي في مايو سنة ١٩٦٨ وتكشفت في هذا الاجتماع الخلافات العديدة التي تباعد بين وجهات النظر ، ووزعت مراراً منشورات ضد فكرة الاتحاد . لذا بادرت حكومة قطر إلى إرسال مبعوث إلى السعودية ، التي تربطها بها وشائج خاصة متينة ، لتطرح أمام حكومة الرياض الأساليب التي تمزق قيام الاتحاد . وإذا وزيرى خارجية السعودية والكويت يكتلان جهودهما ويتوسطان في حل بعض تلك الخلافات حتى تمهد السبيل لعقد جلسة ، حضرها حكام الإمارات التسع في ٦ ، ٧ يوليو سنة ١٩٦٨ ، وقد أسفر هذا الاجتماع عن نتائج لا بأس بها ، غير أن مداها يقتصر على المرحلة الانتقالية ، إذ أن أسباب الخلاف الرئيسية لم تسو حتى يمكن الاتفاق على الوضع الدائم للاتحاد .

وفي هذا الاجتماع اتفق على صياغة دستور اتحادى في خلال ستة أشهر ، واختير الدكتور عبد الرزاق السنهورى لصياغة هذا الدستور ، على أن يستعين بمن يشاء من الخبراء ، كما اتفق على أن يتحول اجتماع الأمراء إلى مجلس أعلى ينتخب في كل دورة رئيسه بالتناوب ، وحددت اختصاصات هذا المجلس خلال الفترة الانتقالية بحيث تقتصر على الدعوة للاجتماعات عند طلب أحد الأعضاء ، وإدارة المناقشات وغير ذلك من الأمور الإجرائية المحضة .

كذلك استقر رأى على أن تعقد دورات المجلس الأعلى في عاصمة إحدى الإمارات ، مع التنوع بقدر الإمكان ، وبما يتم تعيين مقر دائم . والجهاز الاتحادي الوحيد الذي انبثق عن هذا الاجتماع ؛ هو المجلس الاتحادي المؤقت الذي تمثل فيه الإمارات بالتساوى ، يواقع عضو لكل إمارة . وتصدر قراراته بأغلبية الثلثين . وكان النزوع إلى قاعدة الإجماع شديداً ، وخاصة من جانب الإمارات الصغيرة التي هي أشد تمسكاً بكياناتها . ولذلك لم توافق هذه الإمارات على مبدأ صدور قرارات المجلس المؤقت بالأغلبية ، إلا بعد عرضها على المجلس الدائم الذي سيتشكل فيما بعد حسب ما يقرره الدستور .

والواقع أنه حدث لبس في هذا الاجتماع ، فإن الموافقة على إصدار دستور ملزم للاتحاد يعنى أن الدوقة المقترحة ستكون فيد إليه . ولا نظن أن الحكام كانوا مستعدين للالتزام أمام دستور موحد ، وإعسا تصوروا اتحاداً من نوع الاتحادات التعاقدية التي تربط الأعضاء بميثاق ، لا بدستور . وكانت كلمة ميثاق هي المستخدمة إبان الاجتماع الأول الذي انعقد في دبي خلال شهر فبراير السابق .

أخذت إمارة أبوظبي تشارك قطراً في تصدر الحركة الاتحادية منذ اجتماع الحكام الثاني ، فقد انعقد الاجتماع في أراضيها ، واختير الشيخ زايد أول رئيس للمجلس الأعلى بصفته المؤقتة ، بينما كاف الشيخ حمد آل ثاني ولي عهد قطر برئاسة المجلس الاتحادي التنفيذي المؤقت . وقد شرع في سن بعض الإجراءات التي تتعلق بالنقد والبريد والواصلات ، ولم يحل الأمر حتى بالنسبة لهذه الإجراءات التنفيذية من الاستطام باعتراضات الإمارات المتنوعة . فثلا اعترضت دبي على أن تشرف هيئة اتحادية على الموائى ، إذ يقتصر عمل هذه الهيئة على الواصلات التي تربط بين الإمارات . وربما كان دافع دبي هو رغبتها في الاستقلال بإدارة ميثاقها الكبير الذي يدور عليها دخلاً لا بأس به .

كذلك سادف المجلس الاتحادي المؤقت مشكلات دستورية ، لأن التعبير الكلف بوضع الدستور لم يتمكن من التوفيق بين وجهات النظر ، بسبب تنلب الزعة الذاتية ، فستدما اقترنت نهاية المجلس المؤقت ، وغدامن الضروري إحلال مجلس وزراء اتحادى محله ، اشترطت بعض الإمارات ومنها البحرين أن يكون الوزراء الاتحاديون مقترعين . وتجدد الجدل حول كيفية تكوين المجلس الاستشارى الذى يمثل الأمالى . وهل تراعى فيه نسبة السكان ، أم يتم تمثيل الإمارات بالتساوى ؟ ورفض قراح لأبوظبي على أساس الحل الوسط ، تمثل البحرين ستة أعضاء وتمثل بقية الإمارات بأربعة لكل منها . وكانت الإمارات الصغيرة هي الأشد تمسكاً بمبدأ التساوى ، والحق إنه كان

أمام البحرين كثير من مبررات المشكوكى ، فساكنها - كما ذكرنا - يزيدون على سكان الإمارات مجتمعة . وفيهم أكبر عدد من التعلين ، ومع ذلك لا تقل الإمارات الأخرى تمييز البحرين بزيادة بسيطة في التثليل . كما لوحظ تجنب أن تكون النامة أو غيرها من مدن البحرين مقراً لإحدى الاجتماعات الرئيسية أو الفرعية . ولم يحتل البحارنة مراکز رئيسية في الأجهزة الاتحادية .

ومما يدل على تغلب النزعة الذاتية تمسك الإمارات باختيار منطقة عابدة لإنشاء العاصمة الاتحادية ، واقتراح إنشاء مدينة خصيصاً لهذا الغرض في المنطقة الحامدة الواقعة بين دبي وأبو ظبي بعيدة عن الساحل ، واعترضت البحرين على هذا التمسك الذى يكلف ميزانية الاتحاد نفقات باهظة دون مبرر (حوالى ٥٠ مليون دينار) .

وربما استطاعت الإمارات الأخرى أن تبرر موقفها إزاء البحرين بالرغبة في تجنب الاستطدام بإيران التى شنت حملة عنيفة على فكرة الاتحاد بسبب إدخال البحرين ضمن أعضائه ، إلا أن موقف الإمارات لم يقبل حتى بعد أن راجت إيران فى دعواها ملكية البحرين . ولعل فكرة إنشاء اتحاد إمارات ساحل عمان فقط كانت تراود حاكم أبو ظبي منذ أن تكشفت تلك المشكلات العويصة .

ففى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٨ صرح الشيخ زايد بن سلطان فى لندن بأنه إذا لم يتم اتفاق بين الإمارات التسع فمن الممكن إقامة اتحاد من الإمارات السبع أو حتى من بعض تلك الإمارات . كما لوحظ أن أبو ظبي أخذت تنمى قواتها الحلية بما يتجاوز حاجات الإمارة . فأصبحت تحتك جيشاً برياً من خمسة آلاف رجل ، بالإضافة إلى ثلة من الطيران . وقد كان موضوع استخدام القوات العسكرية من بين الخلافات العديدة التى اعترضت سبيل الاتحاد . وكما جرى بالنسبة لختلف السائل الخلافية ، اتفق على حل وسط ، وهو إمكان وجود قوتين ، إحداهما محلية والأخرى اتحادية . ومع هذا اشترطت إمارة أبو ظبي عدم مرابطة القوات الاتحادية

فى المناطق المتنازع عليها . ولم يحل ذلك الموقف دون اتخاذ أبو ظبي مقراً للاجتماع الثالث لمجلس المحكام (١ ، ١٤ مايو سنة ١٩٦٩) وكان موعد نهاية المجلس المؤقت يقرب ، ولابد من تشكيل الوزارة الاتحادية ، لكن اختلف حول توزيع النامب ، فشكت لجنة لدراسة هذا الموضوع ، ولجنة ثانية لدراسة الدستور الذى قدمه حينذاك الدكتور السنهورى ، ولجنة ثالثة تتوفر على بحث نتائج تقارير الخبراء العسكريين البريطانيين حول تنظيم الدفاع عن المنطقة . وكما يقال إذا - أردت أن تدن مشروعاً خوله على لجان . ولذا اعتبر المراقبون السياسيون أن هذه الدورة انتهت بالفشل الفريع .

وكان المحكام شعروا بسوء تأثير ذلك على الكويت والسعودية اللتين تحسان للاتحاد ، ولذلك سارع ممثلو كل من البحرين وقطر وأبو ظبي بالسفر إلى الرياض والكويت ، حيث شرح كل وفد أسباب الفشل من وجهة نظره ، كأعقب هذا المؤتمر زيارات قام بها حكام دبي وأبو ظبي وقطر إلى لندن ، وكانهم يريدون التعرف على موقف بريطانيا من إماراتهم فى حالة فشل الاتحاد .

على أن هناك نتيجة إيجابية وحيدة ترتبت على الدورة الثالثة ، وهى تكليف لجنة من الفقهاء العرب بوضع دستور مؤقت خلال شهرين حيث تعذر الاتفاق على دستور دائم ، على أن يعرض هذا الدستور بعد ذلك على خبير للمراجعة ، ويقدم خلال شهر ثالث للدورة الرابعة للمحكام . وقد وقع الاختيار على الدكتور وحيد رافى^(١) المستشار لحكومة الكويت بمراجعة الدستور المؤقت . وقد ذكر فى البحث الذى نشره عن هذا الموضوع فى مجلة القانون الدولى المصرية كيف أنه لم يشأ أن يقصر دوره على المراجعة ، بل رأى - خدمة لتحقيق الاتحاد - أن يسد جميع الثغرات فى الدستور المؤقت ، بحيث صار نصاً متكاملاً ، وأنه حاول بقدر استطاع أن يحدد من شمول قاعدة الاجماع التى تمرق سير الفظم الاتحادية .

(١) أنظر بمحة القيم عن دستور الاتحاد فى المحلة المصرية لقانون الدول عدد ١٩٧١ .

لذلك لقي الدستور المقترح معارضة من عدة جهات ، مثلاً لم توافق الإمارات الفقيرة على حرية تنقل رؤوس الأموال والتكثف داخل أعضاء الاتحاد ، لأن ذلك يفتح للإمارات المنتجة للنفط السيطرة التامة على اقتصاد الإمارات الفقيرة .

وقد انعقدت الدورة الرابعة في أبوظبي (٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٩) وراس الشيخ زايد بن سلطان الدورة باعتباره حاكم الإمارة المضيئة ، ولم يلبث أن انتخب رئيساً لمجلس الاتحاد لمدة سنتين ، فشرع في تشكيل الوزارة الاتحادية وحيث طالب سقر بن حميد القاسمي شيخ رأس الخيمة بوزارة الدفاع أو الداخلية . وبعد جدل عنيف خصصت للإمارة وزارتا الأشغال والزراعة .

ومنعاً للشعب الخلافات حول المناصب الوزارية ، رؤى تشكيل لجنة ثلاثية تمثل قطر وأبوظبي ودبي لاختيار الوزراء ، على أن ترشح كل إمارة ثلاثة من مواطنيها ، وتختار اللجنة الثلاثية الوزراء من بين هؤلاء المرشحين . وتم الاتفاق على تعيين خليفة بن حمدان آل ثاني ، ولي عهد قطر ، رئيساً لأول وزارة اتحادية . وفي هذه الدورة تنازلت البحرين عن رأيها في ضرورة مراعاة عدد السكان عند تكوين المجلس الاستشاري خلال الفترة الانتقالية ، ووافقت على أن يتكون المجلس من ٣٦ عضواً بواقع أربعة لكل إمارة ، كما لم تتر مطالب واسعة في المناصب الوزارية : كل ذلك في سبيل إنجاح مشروع الاتحاد ، مع ملاحظة أن الضغط الإيراني كان قد أخذ يخف في هذه الحقبة .

ويبدو أن بعض المسؤولين في تلك الدورة أحسوا أن الاتحاد يوشك أن يكون أمراً واقعاً ، لذلك تلقفوا أول فرصة للسكك منه ، وقد أتيت هذه الفرصة عندما دخل الوكيل السياسي البريطاني على الحكام أثناء اجتماعهم ، وألقى كلمة حثهم فيها على تأسيس الاتحاد حتى يتوفر الاستقرار عندما يتم انسحاب بريطانيا في نهاية سنة ١٩٧١ .

حتفث غادر حاكم رأس الخيمة الاجتماع توجاً ، ورفض توقيع أي بيان مشترك

كما احتج حاكم قطر وغادر البلاد بعد قليل ، بينما أكد الشيخ زايد بن سلطان للأعضاء أن بريطانيا ما تزال مسئولة رسمياً عن الإمارات ، وأن الوكيل السياسي لم يتنعم الاجتاع ، بل دخل بتصريح منه ، غير أن ذلك لم يقنع خصوم الاتحاد ، فأسد حاكم رأس الخيمة بياناً ندد فيه بموقف بريطانيا الذي كان بمثابة ضربة لمية للحكام . وسيتبين فيما بعد كيف أن هذا الحاكم ظل متردداً في الالتحاق بالاتحاد بعد قيامه بعدة أشهر .

ورغم هذه النهاية المؤسفة ، صدر بيان يعلن عن استئناف دورة اجتماع الحكام خلال أسبوعين ، والمقصود بذلك هو تغطية الفشل الذي منى به الاجتماع ، لأن الخلافات كانت قائمة حول مختلف المسائل منذ بدء الدورة ، لذلك عندما وجه الشيخ زايد الدعوة في الموعد المحدد لم يلق رداً إلا من خمس إمارات ، ولم يقدر لمجلس الحكام التسعة أن ينمقد بعد ذلك . وكل ما تحقق في هذا المجال هو اجتماع لنواب الحكام في يونيو سنة ١٩٧٠ لدراسة ميزانية الاتحاد ، وحتى هذا الموضوع لم يحظ بتقارب وجهات النظر ، وبات واضحاً منذ بداية عام ١٩٧٠ أن كلا من قطر والبحرين يتجه نحو إعلان استقلاله كدولة قائمة بذاتها ، غير أن أحداً لم يجرؤ بعد على التصريح بترك الاتحاد .

توفقت المباحثات نهائياً في أكتوبر سنة ١٩٧٠ فجددت كل من الكويت والسعودية وساطتها للتغلب على العقبات الرئيسية ، مثل مسألة الإجماع على القرارات فاقترحت أنه في حالة اعتراض أحد الأعضاء في مجلس الحكام الأعلى ، يعاد النظر في القرار بعد شهر ، وفي تلك الحالة تكون موافقة سبعة من الأعضاء التسعة لصدور القرار . وبخصوص العاصمة اقترح تأجيل تعيينها إلى ما بعد إنشاء الاتحاد . كذلك أجل موضوع كيفية التمثيل في المجالس الاتحادية إلى أن يجري إحصاء دقيق للسكان ، وحتى يتم ذلك يؤخذ بمبدأ التمثيل بالتساوي بين الإمارات واشتمل الاقتراح على التمييز بين قوات محلية للأمن واتحادية للدفاع . ويتضح من ذلك كله أن الوساطة انصبت على تأجيل المشكلات دون حلها .

وفي نفس الوقت أدلت بريطانيا بدلوها في محاولات التوفيق ، وكان مثلها ولیم لوز يتردد على الخليج طوال عام ١٩٧١ بأذلا كل جهده لإقامة دولة اتحادية حتى لا تتعرض المنطقة للاضطراب بسبب تفككها الشديد . ومن بين الفترات البريطانية أن تتمتع الإمارات الأربع الكبيرة نسبيا بحق الفيتو ، أى أن إجماع وحدها يكون ضروريا لصدور القرارات . فأصرت الإمارات الصغيرة على مبدأ المساواة . وهكذا نجد عدة أطراف تعمل على عرقلة قيام الاتحاد التساعي . فالإمارات الصغيرة تفضل اتحاداً محدوداً ، لا تضع فيه شخصيتها . وإمارة قطر فقدت الأمل في زعامة الاتحاد ، فلا هي ذات ثروة أو مساحة تضارع أبوظبي ، ولا هي توازي البحرين في عدد سكانها ورفيهم . وصارت إمارة أبوظبي تفضل الاتحاد السباعي ، حيث زعامتها له مؤكدة ، وإذا لم تكن هذه الزعامة منفردة ، فلا بأس من أن تدخل دبي كشريك ثان .

وكان الشيخ زايد قد أخذ يطور قواته المسلحة بشكل يتجاوز حجم الإمارة فصارت تضم خمسة آلاف رجل ، علاوة على ثلة من القوات الجوية . ولاشك أن هذا الاهتمام بالقوات المسلحة إنما كان تمهيدا لتزعم الاتحاد .

وبالفعل قام الشيخ زايد بإعلان الاتفاق على الاتحاد بين ست إمارات في ساحل عمان في ١٨ يوليو سنة ١٩٧١ ، وحسب النظام المعلن للاتحاد ، تتمتع كل من أبوظبي ودبي بمركز ممتاز فيه ، فتشترط موافقتهما على أي قرار يصدره المجلس الأعلى ، ولكل منهما ثمانية مقاعد في المجلس الاستشاري . وقد تقرر إنشاء هذا المجلس خلال المرحلة المؤقتة ومدتها خمس سنوات ، يقرر بعدها شكل النظام التثابي . وفي خلال هذه المرحلة المؤقتة تختار كل إمارة ممثلها بالطريقة التي تروقها . وقد خصمت ستة مقاعد للامارتين المتوسعتين : الشارقة ورأس الخيمة . وأربع عشرة للإمارات الصغرى : العجمان ، والفجيرة وأم القيوين .

أثار امتناع رأس الخيمة عن الالتحاق بالاتحاد عند إعلائته عدة تساؤلات ، فقيل أنها فعلت ذلك لتسكها بجزيرتي طوبى السفلى والعليا ، وهي لا تريد إخراج

الاتحاد وتوريطه بالوقوف أمام إيران التي تنوى الاستيلاء على الجزيرتين . وقيل أن السبب في ذلك يرجع إلى المنازعات الأسرية بين حاكم رأس الخيمة ، والشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة . وقد دلت الأحداث فيما بعد على وجود هذا النزاع ، إذ قدم حاكم رأس الخيمة التسهيلات لصقور بن سلطان القاسمي ، كي يدخل إلى الشارقة في ١٤ يناير سنة ١٩٧٢ محاولا الاستيلاء على السلطة فيها .

أما الشيخ زايد فقد صرح في مؤتمر صحفي في ٢٦ يوليو^(١) سنة ١٩٧١ بأن امتناع رأس الخيمة يرجع إلى الاختلاف حول النظام الاتحادي ، فهي تريد أن تتمتع بحق الفيتو في المجلس الأعلى ، وتطبق مبدأ المساواة في المجلس الاستشاري .

ومهما تكن الأسباب ، فقد قرر حاكم رأس الخيمة الالتحاق بالاتحاد بعد إعلان قيام دولة الإمارات المتحدة كدولة مستقلة في ٢ - ١٢ - ١٩٧١ . ولا شك أنه وجد نفسه بعد اختفاء بريطانيا عاجزاً عن مواجهة مسئوليات الدولة . وفي ختام هذا الفصل يجدر بنا أن نقسأل : هل ألتى قيام الاتحاد الفزعات الذاتية لدى الأعضاء ؟

هناك منطقة أخرى في شبه جزيرة العرب تتشابه في تركيبها الاجتماعي والتقلي مع ساحل عمان ، وهذه هي منطقة الجنوب الناحية لعدن ، وقد مرت بتجربة النظام الاتحادي في ظل الامارات ، ولكن لم يقيض له البقاء بعد الاستقلال . وفرضت حكومة اليمن الجنوبية الديمقراطية نظاماً موحداً لا يستترف بالكيانات السابقة . واذاً فإن الفزعة الذاتية ترتبط بنظام الإمارة نفسه . والشكل الاتحادي الذى اتفق عليه بين الإمارات السبع مازال في المرحلة المؤقتة ، وهو لم يلمس كليات لا سياسياً ، ولا اقتصادياً ، فثروة النفط في دبي وأبوظبي تعتبر دخلاً خاصاً لكل إمارة ، وهي التي تخصص ما نشأ منها لتنفقات الاتحاد . ولم تلعب القبة الإيمانية التي تحمت عن هذا الاتحاد هي وجود قوات مسلحة

(1) Daily Telegraph 26 - 1971

مشتركة ، الهدف الرئيسى منها هو المحافظة على الأنظمة القائمة ، فبينما وقعت هذه القوات متفرجة على استيلاء ايران على الجزر الثلاث التى كانت تابعة للاتحاد ، نجدها تتحرك بسرعة لقمع محاولة الشيخ مقر بن سلطان الاستيلاء على السلطة فى الشارقة ، وقد نجحت فى مهمتها . على أن التعايش فى ظل جيش واحد ، لا يكون من جهة أخرى أداة لتحطيم الروح القبلية بين أفراد القوات المتحالفة . وبذا يتحول الجيش إلى أداة فعالة من أدوات الاتحاد الحقيقى .

الفصل السادس عشر

مسقط وعمان

إذا كانت دولة عمان قد أخذت تتمتع بالاستقرار بعد الاستقلال فقد شهد هذا القطر مراعاة شبه مستديم بين قسمه الساحلى والمنطقة الداخلية ، فبينما خضع القسم الأول لحكامه من أسرة البوسعيد ، اعتادت القبائل فى الداخل أن تكون أحلافاً قوية تتيح لها الاستقلال عن تبعية البوسعيد ، مثل حلف الهناوية والنفارية ، كما أن قبائل إقليم الظاهرة التجأت أحياناً إلى حكام بعيدين عنها مثل آل سعود فأعلنت ولائها لهم لمجرد أن تفلت من التبعية لأية سلطة منظمة . ويرجع هذا الخلاف بين المنطقة الداخلية والساحلية إلى أسباب اقتصادية أيضاً . فساكن الساحل الذين أزرعوا من أعمال التجارة والنقل البحرى وجدوا من مصلحتهم أن يستقر النظام وينتشر الأمن فى ظل حكومة مسقط ، بينما تطلت القبائل فى الداخل ، والتى عاشت منعزلة عن العالم الخارجى بأسباب دينية . فاحتجت بأن سلاطين مسقط قد خرجوا عن أسول الإسلام وتحالفوا مع الكفار ، وتوارثوا الحكم ، بينما أن المذهب الإباضى يقتضى عدم توارث الإمامة . وهكذا وجدت القبائل فى نظام الإمامة ستاراً لتبرير نزعتها القبلية . ونظراً لوجود هذا الانفصال شبه الدائم بين الداخل والساحل ، اخترنا هذه الثنائية فى عنوان الفصل .

- ١ -

انبعاث الإمامة وسقوطها

اعتبر المعلقون العرب في وقت ما أن حركة الإمامة في عمان صورة من صور الحركة القومية العربية المعادية للاستعمار البريطاني . وربما كان ذلك صحيحاً بمقياس عصر ما قبل الحرب العالمية الأولى ، أي أيام انبعاث الإمامة سنة ١٩١٣ ، ولكن كان من الخطأ استمرار هذه النظرة في الخمسينات ، لأن الإمامة لم تعد نظاماً مثالياً بلاءً العصر .

ولقد تعرض البوسعيد لكثير من الانتقادات بسبب توثيق صلاتهم بالإنجليز واستسلامهم للإجراءات التي اقترحها هؤلاء عليهم مثل تحريم تجارة الرقيق وحظر تجارة الأسلحة ، ومنح بريطانيا حق الرقابة لتنفيذ هذه الإجراءات .

وقد حاول السيد فيصل بن تركي حاكم مسقط من البوسعيد في نهاية عهده أن يزيل بعض أسباب النقد ، فقترب إليه زعماء الأباضية ، وحاول أن يظفر منهم بلقب الإمامة ، ولكن الزعماء الدينيين اختلفوا معه حول بعض الأمور ، منها تحريم استيراد الخمر والدخان ، وتجول البشرين بحرية في البلاد .

وقد تمكن الزعماء الدينيون مثل عبد الله السالمى من التوفيق بين قادة القبائل الكبيرة وعلى رأسهم عيسى بن صالح الحارثي زعيم المناوية ، وعبد الله بن حمير زعيم النفاوية ، وبفضل هذا التجمع أمكن انتخاب سالم بن راشد الخرومي بلما لعمان ، على أن ذلك لا يعنى أن دولة منافسة قد تشكلت في الداخل . فقد استمر زعماء القبائل الأقوياء أشبه بحلفاء للإمام منهم باتباع . ومع ذلك فإن اتفاق هذا التجمع الكبير حول زعامة روحية قد أزعج السلطات البريطانية بشكل عميق عن اتفاقات القبائل العادية التي كانت تحدث من حين إلى آخر ، فلكل قوت

إرسال إمدادات عسكرية لسلطان مسقط وزادت المعونة المخصصة له . ولم يلبث فيصل بن تركي أن قضى نحبه في هذه الظروف المعسفة ، فتابعت بريطانيا تأييدها اللادى والملوى خلفه تيمور بن فيصل .

ولم يحل ذلك دون تفشى النزعة الاستقلالية بين قبائل الداخل . فلما وقعت الحرب الأولى وانشغلت بريطانيا في مختلف الميادين رأت أن من الأفضل التوفيق بين سلطان مسقط والثائرين عليه .

وبرر الوكيل السيامي في مسقط هذه الخطوة المقترحة بأن دعوة الإمامة إلى الجهاد قد تؤثر على مركز بريطانيا السياسي في مباحثاتها مع الشريف حسين ، أو على مسعى الهند ، كما أنه يمكن لبريطانيا عند الضرورة أن تدافع عن السلطان بتوأيها البحرية دون الحاجة إلى مرابطة قوات برية . تزداد تورطاً في الداخل إذا اتسع النزاع مع الثائرين .

ولاشك أن ظروف الحرب قد ساعدت الإمامة على أن تحتل مركزاً يتجاوز قدرتها الفعلي . فالألمان يبحثون عن أى عنصر معاد لبريطانيا في العالم الإسلامى ، وقبل أن تسقط المستعمرة الألمانية في شرق أفريقيا سنة ١٩١٥ اتصل عملاء الألمان بالإمام الخرومي ووعدوه بالمساعدة ولم تلبث هذه الاتصالات أن توقفت بعد سقوط تنجانيقا في يد الإنجليز .

لم ينقطع نشاط الثائرين بعد انتهاء الحرب ، بل على العكس بلغ تقوؤهم لدرجة أن بريطانيا نصحت سلطان مسقط بنوع من الاعتراف بوجود الإمامة ، فكان هذا موضوع اتفاقية السيب . وقد أثار هذه الاتفاقية أثناء تجديد الإمامة في الخمسينات جدلاً حول مدى صحتها ومضمونها . نفى الإنجليز لوتباطهم بهذه الحادثة أصلاً ، وقالوا إنها إن كانت قد عقدت بين سلطان مسقط والإمامة فإنها كان تخدم بالشؤون التجارية المحضة وتنظيم حركة التنقل بين الداخل والساحل . أما نص الإمامة فذكروا أنها معاهدة سياسية تعنى الاعتراف من جانب مسقط (٢٠٠ - التيارات)

والحكومة البريطانية بسيادة الإمام على الداخل . وقد تضمنت علاوة على ذلك حسب النص الذي نشره تعهد الإمام محمد بن عبد الله الخليلي باحترام سلطنة^(١) مسقط في الحدود التي رسمت لها .

كفلت اتفاقية السيب فترة من الهدوء طوال عهد الإمام الخليلي الطويل الذي استمر حتى عام ١٩٥٤ ، ولم يقطع ذلك الهدوء سوى حادث واحد وقع في سنة ١٩٣٧ وذلك بمناسبة منحه السلطان سعيد بن تيمور امتيازاً لشركة بترول عمان وظفار ، وهي شركة متفرعة عن شركة نفط العراق ، وقد شمل الامتياز سائر أراضي عمان الداخلية والساحلية علاوة على الجزر ، لذلك احتج الإمام على هذا الامتياز الذي لم يؤخذ رأيه فيه . غير أن توقف الشركة عن التنقيب عند قيام الحرب ترك هذه القضية تحتفى دون أن يحس بها أحد .

والثابت من الرسائل المصورة هو أن الخليلي لم يثر موضوع علاقة الإمام بالسلطنة إلا في سنة ١٩٥٣ حينما بحث إلى روبرت هاى المقيم العام في البحرين يسأل عما إذا كان من الممكن تحديد نصيب لعمان من مدفوعات شركة البترول صاحبة الامتياز في عمان نظير التنقيب . وقد أجاب المقيم العام حينئذ بالرفض ، وقال إن اتفاقية السيب لا تتضمن تلك الحقوق ، وأنه ليس مستعداً للنظر في هذا الموضوع .

من المؤكد أن هذا الحادث هو الذي أخرج الخليلي عن عزلته التي التزمها طوال الحقبة السابقة . ففي ٢٥ يناير سنة ١٩٥٤ طلب الانضمام إلى الجامعة العربية . ومنذ ذلك الوقت وأنصار الإمامة يتلمسون الأدلة التي تثبت أن الإمامة كانت دولة بالمفهوم الحديث لهذه الكلمة . فذكروا أن الخليلي أصدر جوازات سفر ، وأن عيسى بن صالح الحارثي عمل كوزير لخارجية الإمامة . ويستنتج من ذلك كله أن الصراع بين الإمامة والسلطنة لاح في الأفق قبل أن يتولى غالب ابن على منصب الإمامة سنة ١٩٥٤ .

(١) عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي من ٨٢ ، ٨٣

لم توافق غالبية الأعضاء في الجامعة العربية على طلب إمامة عمان الانضمام إليها ، ويرجع ذلك إلى أن الإمامة لم تستوف شروط الدولة الحديثة . وكما ذكرنا من قبل لم تنضج طبيعة العلاقة بين الزعماء القبليين وبين الإمام . وبوفاة عيسى بن صالح الحارثي زعيم المناوئة فقد الإمام ثقوه على تلك القبائل ، كما أن سليمان بن جبر الذي عرف أيضاً بزعيم الجبل الأخضر والغفارة صار يعمل لحسابه الخاص . على أن أنصار الإمامة ذكروا في سنة ١٩٦٤ أمام لجنة التحقيق^(٢) الحاجة للأمم المتحدة أن سبب رفض الجامعة العربية إنما يرجع إلى أن بعض الحكومات أرادت أن تجامل بريطانيا .

تمتع غالب بن على بعد اختياره سنة ١٩٥٤ بتأييد مصر والسعودية ، ولو أن لامنهما إليه لسبب مختلف . فالسعودية رأت فيه أداة المستط على سلطان مسقط الذي يلزعها في بعض واحات البويعي ، ومصر انصرفت لالامه عنصراً سادياً لقوى البريطان في الخليج . وقد علق أحد الكتاب البريطانيين تعليقاً خاطئاً على هذا الوضع حين قال : لقد تطورت الشيوعية مع شعب السعودية لتأمره الإمامة .

وبالاتفاق مع بريطانيا أعلن سلطان مسقط إلغاء اتفاقية السيب ، ولم يعترف بالإمام الجديد ، وحاول أن يأخذ لنفسه البيعة من بعض زعماء الإباضية ولكنه لم يوفق ، قرر أن يستخدم القوة ، مستعيناً أولاً بشركة نفط عمان وظفار ، ثم بتأييد من الحكومة البريطانية . وفي أعقاب احتلال واحات البويعي في أكتوبر سنة ١٩٥٥ قامت القوات البريطانية بالاشتراك مع القوات المحلية بالضغط على زوى مقر الإمامة واحتلتها . ومنذئذ حرص سعيد بن تيمور على أن يسي الدولة بمسقط وعمان .

التجأ الإمام غالب فترة من الوقت إلى السعودية ، واستطاع بواسطة تأييدها

(١) انظر منشورات مكتب إمامة عمان في القاهرة

ومساندة معبر من جمع بعض الأنصار واسترداد نزوي ، غدير أن بريطانيا بادرت إلى التدخل وانتزعت المدينة من الإمام . وقد حاولت الدول العربية أن تثير القضية على الصعيد الدولي ، في مجلس الأمن ، إلا أن معظم الدول لم تفتح بأن الإمامة دولة اعتدى عليها ، بل اعتبرت التدخل البريطاني نتيجة لاستيلاء الحاكم الشرعي للبلاد ، وهو سلطان مسقط . ولم يحدث بعد ذلك قتال على نطاق واسع إلا في نهاية ١٩٥٨ وأوائل سنة ١٩٥٩ بمنطقة الجبل الأخضر ، مما جعل سعيد بن تيمور يطلب من الإنجليز مساعدته لإقامة جاميات ثابتة في الداخل ، وبذا استطاع أن يسطر نفوذه على معظم أنحاء البلاد . ومنذ ذلك الوقت صار وجود الإمامة ملحوساً في إذاعة « صوت العرب » دون أرض عمان .

حاول غالب بن علي تشكيل قوة وطنية في المنفى ، وأقام مكاتب تحت راية الجامعة العربية في القاهرة ودمشق وبغداد ، وشرع في إصدار جوازات سفر باسم إمامة عمان ، غير أنه لم يعلن قيام حكومة منفي . ولم تكن الدول العربية مستعدة لهذه الخطوة إلا إذا أثبتت القيادة الجديدة وجوداً فعالاً في الداخل .

لم يخفف ذلك الوضع من إصرار الدول العربية على المطالبة بحق تقرير في عمان . وفي الدورة التالية انتقلت المناقشات من اللجنة السياسية إلى الجمعية العامة ، واشتملت المذكرة العربية على توصيات واضحة تضمنت الأسس الآتية : تطبيق مبدأ حق تقرير المصير ، سحب القوات الأجنبية من عمان لضمان حرية الاستفتاء . إجراء المفاوضات بين الفرقاء العنيين بالطرق السلمية^(١) . وقد ظفرت هذه التوصيات بموافقة ٣٨ صوتاً ضد ٢٩ وامتناع ٢٩ عن التصويت ، أي أن القضية لم تحصل على الأغلبية اللازمة لإصدار التوصيات في الجمعية العامة ، وهي أغلبية الثلثين .

وقد جاءت التوصية بإجراء المفاوضات بين الفرقاء العنيين على أن محاولة

(١) انظر جيري حماد « قضايا في الأمم المتحدة » ص ٤٦٩ — ٤٧٠

وقعت في بيروت للتفاوض بين السلطات البريطانية وممثلي إمامة عمان خلال عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ولم تسفر هذه المحاولات عن نتيجة ما . وحسب قول العمانيين كان مطالبهم في هذه المحادثات معتدلة إذ انحصرت فيما يلي :

أبد أن تقوم العلاقات بين عمان وسلطان مسقط على أساس معاهدة السبب التي نصت على استقلال عمان الداخلية استقلالاً تاماً . تمكين الإمام من استعادة سلطته الدينية والزمنية . حرية تنقل العمانيين الذين اضطرتهم ظروف الحرب إلى مناصرة البلاد لكي يتمكنوا من العودة إلى بلادهم . التمييز عن خاضع الفارات الجوية حتى تتمكن عمان من استخدام هذا التمييز في إصلاح أحوالها الداخلية .

وبلغ كل من الفريقين ثبة فشل تلك المحادثات القصيرة على الآخر ، فبدد كرو البريطانيون أن مقدوني الإمام طالبوا بالاعتراف بعمان كدولة مستقلة ذات سيادة ، فيما ذكر العمانيون أن بريطانيا اشترطت منذ البداية سحب قضية عمان من الأمم المتحدة .

وتقدم موقف الإمامة خطوة جديدة في الدورة السابعة عشرة لسنة ١٩٦٢ ، إلى سنة ١٩٦٣ ، إذ وافقت ٥٩ دولة على طرح القضية ضد ٩ دول وامتناع ٣٦ عن التصويت . ومع أن هذا التصويت لا يوفر أغلبية الثلثين ، لكنه دل على اهتمامات شريكة بالأغلبية للطوعية في دورة تالية . وبالإضافة إلى ذلك فقد سمح تدويع عمان بالتسليم في اللجنة السياسية ، وهو ما لم يستطع تحقيقه في الدورة السابعة .

وعلى آرائها المناقشات في هذه الدورة ، جاءت رسالة من سلطان مسقط بأنه مستعد لأن يتنحى لأحد مندوبي الأمم المتحدة بتفصي الحقائق في مسقط وعمان ، وأعلنت بريطانيا موافقتها على الاقتراح ، وهي التي قامت بتدعيه نيابة عن السلطان إلى اللجنة العامة وترك للأمين العام حرية التصرف في اختيار ذلك

الندوب . فوقع اختياره على دى ربنج ، وهو دبلوماسى سويدي يعمل مندوباً لبلاده فى مدريد . وكان عليه أن يحقق فى الأسئلة التى أثبتت أثناء مناقشات القضية فى الدورات السابقة . فهل هناك قتال مستمر فى عمان ؟ وأين يوجد الثوار ؟ وهل يأتون عبر الحدود السعودية حسب شكوى سلطان مسقط ؟ وهل ثمة قوات أجنبية فى عمان ، وما مدى سيطرة سلطان مسقط على عمان الداخلية ؟ وما هو مركز الإمام غالب بن على ، وسليمان بن حمير أمير الجبل الأخضر وحليف الإمام فى معارضة حكم سلطان مسقط ومقاومة الإنجليز ؟ كذلك كان على الندوب أن يتحقق من قانونية اتفاقية السبب التى تفضلت منها بريطانيا وأعلن سلطان مسقط عدم تقيده بها . وأن يبين للأمم المتحدة طبيعة العلاقات بين السلطنة والحكومة البريطانية ، إذ أن بريطانيا كانت تردد القول بأن سلطان مسقط حاكم مستقل ، وفى الوقت نفسه كانت تنوب عنه فى الأمم المتحدة ، مما جعل كثيراً من الدول تتساءل : إذا كان مستقلاً ، فلماذا لا يطالب عضوية المنظمة الدولية ؟ وأخيراً طلب إلى الندوب أن يبحث مدى تقدم مشروعات التنمية فى مسقط وعمان ، ثم عن الجهود المبذولة لمعالجة القضية عن طريق المفاوضات .

زار دى ربنج بعض البلدان فى مسقط وعمان ، كما طاف بعدة أقطار مجاورة ، واتصل بالشخصيات الرئيسية المعنية بالموضوع . ثم رفع تقريره إلى الجمعية العامة فى الدورة التالية . ويلاحظ أنه كان سلبياً بالنسبة لبعض الأسئلة الهامة مثل موقف الشعب من السلطان أو الإمامة . وهل تميل النالية إلى إحدى الميئين ، أم أنه من الأفضل تقرير المصير على الإطلاق ^(١) .

ومع ذلك فقد كشف التقرير عن حقائق تدفن سلطان مسقط . فهو يعتمد على جنود مرتزقة معظمهم من الأجانب وخاصة من البلوش . ويلاحظها

(١) انظر ملخص هذا التقرير فى كتاب محمود على الداود ، تاريخ عمان الحديث ، ص ٧٥ وما بعدها

أن البلوش الذين يستخدمهم السلطان هم غير هؤلاء المهاجرين القدامى الذين أتوا من بلوختان واستقروا فى إقليم الظاهرة واندمجوا فى العرب منذ مدة طويلة . والمهم فى الأمر أن هؤلاء الجنود يقومون بضباط بريطانيون ، أما القوات الجوية التى شنت الغارات على عمان فكانت بريطانية صرفة . وقد رأى دى ربنج بنفسه بعض آثار التخريب إلا أنه لاحظ عدم وجود قتال أثناء زيارته .

وبما أن تقرير دى ربنج لم يعتبر كافياً لتبصير الجمعية العامة عن حقيقة الوضع فى عمان ، فقد رأت أن تقبع أسلوباً جديداً لتقصي الحقائق . فكونت لجنة خماسية فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٣ واختار الأمين العام أعضاءها من ممثلى الأقطار الآتية : أفغانستان ، نيبال ، نيجيريا ، السنغال ، وكوستاريكا . وكان عليها أن تقصى الحقائق فى إطار أعمال لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة . ومن المعروف أن بريطانيا عرقلت نشاط مثل هذه اللجنة فى عدن وعمياتها الأخرى بالجنوب العربى ، أثناء وجودها هناك وحرضت سلطان مسقط على منع اللجنة من دخول بلاده . ولذلك لم يكن بوسع اللجنة إلا أن تقوم بدراسات قانونية وتاريخية ، فضلاً عن زيارة بعض الأقطار العربية وبريطانيا . ومع ذلك فإن التقرير الذى رفعته إلى المنظمة الدولية فى يناير سنة ١٩٦٥ جاء واقعياً وأكثر موضوعية فى نظرته إلى الاتجاهات الوطنية .

ورى اللجنة ^(١) أن للإمامة قاعدة تاريخية متينة ، غير أنها لا تتمتع بتأييد إجمالى من الشعب العمانى ، إذ توجد هيئات وطنية أخرى فى الخارج تتشكل عادة من الطلاب ، ومنها هيئة فى القاهرة ، وأخرى فى باكستان وثالثة فى لندن ، ورابعة فى الأقطار الشيوعية . كما أن أحد المندوبين العمانيين ذكر أنه يمثل ٦٠ ألفاً من عرب شرق إفريقيا . وتختلف هذه الهيئات فى نزعاتها حسب البيئة التى تعيش فيها .

(١) انظر ملخص هذا التقرير فى مقال منشور للمؤلف بمجلة البياضة الدولية عدد يوليو سنة ١٩٦٥

وفي رأى اللجنة أن القضية ليست قائمة فقط بين سلطان مسقط وبين إمارة عمان ، بل أنها جزء من المشكلات الاستعمارية ، وتعد بريطانيا مسئولة عن الأوضاع القائمة في ذلك الجزء من شبه جزيرة العرب ، ولذلك فهي أهابت للأمم المتحدة أن تولى مزيداً من عنايتها لهذه القضية .

ومع انتشار الوعي بين العمانيين في الخارج أخذت الإمامة تفقد بالتدريج زعامتها لحركة معارضة السلطان ، وازداد غالب بن علي اعتماداً على السعودية وخلف سلطته بمصر . وفي ذلك الوقت الذي قسمت فيه حرب اليمن ما بين العناصر المحافظة والتقدمية في شبه الجزيرة رأت السعودية ألا توسع الهوة مع سلطان مسقط . والواقع أن الإمام غالب نفسه لم تكن تتوفر لديه صفة الثابتة ونحو المسئولية . وكان شقيقه طالب والزعيم القبلي^(١) سليمان بن حيرها اللذان يدفعاه إلى الاستمرار في معارضة السلطان . وفي ظل تلك الظروف جرت محاولات في بيروت سنة ١٩٦٦ للتوفيق بين الإمامة والسلطنة . إلا أن المحاولة باءت بالفشل ، لأن سلطان مسقط تمسك بالاعتراف بسلطته كاملة في جميع أجزاء بلاده الداخلية . وخلاصة القول إن الصراع مع الإمامة أدى إلى تثبيت سيطرة سلطان مسقط للمرة الأولى على المناطق الداخلية ، وذلك اعتماداً على المساعدات العسكرية البريطانية ، سواء أكانت تلك المساعدات مباشرة أم بتنظيم القوات المحلية وتدريبها ووضعها تحت قيادة ضباط بريطانيين .

ومن جهة أخرى ما كاد نفوذ الإمامة يختفي حتى ظهر طراز جديد من المعارضة يتشكل من عناصر تقدمية ، وتمثل في جبهة تحرير ظفار التي فتنت مبادئه ماركسية .

(١) روبرت لاندن : عمان منذ سنة ١٨٥٦ ، ترجمة عبد أمين عبد الله من ٣٤٥

٢

علاقات بريطانيا بمسقط وتطورها حتى الاستقلال

انبتت علاقة سلاطين مسقط مع بريطانيا على أساس المصلحة المتبادلة ، ذلك أن السلاطين كانوا بحاجة إلى المساعدات البريطانية من عدة وجوه : الاحتماء من الزغبات الانفصالية في الداخل . تأمين الملاحة التجارية ضد الجماعات العربية الأخرى للشتغل بالقرصنة . المحافظة على استمرار التبادل التجاري مع الهند حيث يستورد الأرز ، وهو المادة الغذائية الرئيسية ، كما يصدر التمر ، وهو سلعة التصدير الوحيدة إلى المستعمرات البريطانية المختلفة . وكثيراً ما تدخلت بريطانيا لحماية سلاطين مسقط من حركات التوسع السعودية .

هكذا اختلفت ضياغة المعاهدات التي ربطت مسقط ببريطانيا عن المعاهدات المطبوعة مع الإمارات الأخرى . فلم تتضمن معاهدة ١٨٩١ مبدأ الحماية كما أن ممثل بريطانيا كان يسمى بالقنصل وليس بالوكيل أو الممثل . ثم إنها عدلت فيما بعد وحذفت بعض القيود المفروضة على مسقط .

هذا من الناحية الشكلية . وأما من الناحية الواقعية ، فقد زابد النفوذ البريطاني منذ الحرب العالمية الأولى .

فأخضعت مسقط لجميع القيود التي مرت على الشيوخات كعدم منح امتيازات اقتصادية بدون استشارة بريطانيا ، كما أن التمثيل القنصلي للدول الأجنبية في مسقط اختفى بعد انتقال قنصلية فرنسا في سنة ١٩١٤ . كذلك كثرت المستشارون البريطانيون لدى حكومة السلطان تيمور بن فيصل (١٩١٣ - ١٩٣٢) وقد صاروا بمثابة وزراء دون أن يحملوا الاسم ، واشتهر من هؤلاء الرحالة برتراند توماس الذي أصبح المستشار الأول للسلطان بين عامي ١٩٢٥ ، ١٩٣٠ .

تنازل تيمور عن الحكم سنة ١٩٣٢ لابنه سعيد ، وفي عهده عدلت جميع العلاقات مع بريطانيا أكثر من مرة . ففي سنة ١٩٣٩ عقدت معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين البلدين ، وهي تلغى معاهدة سنة ١٨٩١ الخاصة بعدم التنازل عن الأقاليم التابعة للسلطنة بدون إذن بريطانيا ، لكنها تبقى عدة قيود تقتض انتقاصاً واضحاً من سيادة الإمارة كلامتيازات القنصلية التي تمنح القناصل البريطانيين سلطات قضائية بالنسبة للأجانب ، وحق الدولة الأولى بالرعاية في المسائل التجارية ، وتعهد السلطان بعدم اتخاذ إجراء يضر بمصالح الرعايا البريطانيين التجارية ، وتحديد الرسوم الجمركية (١) .

ويبدأ تخفيف تلك القيود بعض الشيء منذ عقد اتفاقية سنة ١٩٥١ ، فهي تمنح مسقط من الناحية النظرية حق إقامة القناصل . وتجمل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية متبادلاً بين الطرفين . وقد عقدت المعاهدة لمدة عشر سنوات . وعند تجديدها في سنة ١٩٦١ طلب السلطان تحديد السلطات القضائية للقنصل البريطاني بحيث تقتصر فقط على موظفي القنصلية والجنود المرافقين في القاعدتين الجويتين . ومنذ زيارة اللجنة الخماسية التابعة للأمم المتحدة لعمان سنة ١٩٦٤ أبدى السلطان نيته في إلغاء نظام الامتيازات القنصلية أصلاً . وهكذا أخذ وضع عمان القانوني يتطور بالتدريج حتى لم يعد يفصله عن الاستقلال سوى أن تطلب حكومة مسقط الاعتراف بها ، أي أنها لم تكن بحاجة مثل الإمارات الأخرى إلى إلغاء اتفاقيات ما تضمنها في حالة التبعية لبريطانيا .

وكان الوجود البريطاني في عمان خلال السنوات السابقة على الاستقلال يشهد على اتفاقية تأجير قواعد ، لا على معاهدات انفرادية . فقد نصت اتفاقية عقدت بين بريطانيا وحكومة مسقط على تأجير قاعدتين جويتين ، تقع إحداها في سلاة بقم ظفار ، والثانية في مصيرة ، إحدى الجزر الواجبة للساحل الجنوبي . وفي مقابل

(١) انظر تقرير الأمم المتحدة عن عمان من ١٨٨ وهو يعارض وجهة النظر البريطانية ، ويؤكد عدم استقلال حكومة مسقط و تصرفاتها

هذه التسهيلات وعدت بريطانيا بأن تقوم بتدريب جيش حديث في مسقط ، بما في ذلك إنشاء قوة جوية ، وتقديم المساعدات المالية والفنية ، والخدمات الصحية (١) والتعليمية .

ومنذ أن دخلت قضية عمان إلى المجال الدولي ، حاول سعيد بن تيمور جاهداً أن يقوى مركزه من الناحية الدولية ليثبت صفته كرئيس دولة مستقلة ، فعين قنصلاً في لندن ، وأنشأ دائرة لإصدار تأشيرات الدخول وصرف جوازات السفر ، ووضعها تحت إدارته المباشرة . كما عقد معاهدات مع بعض الدول الأخرى ، وخاصة الهند والولايات المتحدة .

وفي سنة ١٩٥٣ وجدت الهند أنه ، نظراً لكثرة عدد رعاياها في السلطنة ، من الأفضل تولى شئونهم دون الاعتماد على القنصل البريطاني . وهكذا تم عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين . وأنشأت مسقط قنصلية في بمباي .

أما باكستان فتزبد من روابطها مع مسقط كونها دولة إسلامية ، غير أن مشكلة ميناء « قوادر » قد أثرت على العلاقة بين البلدين . فقد كانت عمان تنطق هذا الميناء الواقع على ساحل مكران . ومنذ أن تم التنازل عنه في سنة ١٩٥٨ أخذت العلاقات تتوثق بين البلدين . وفي نفس العام عقدت الولايات المتحدة اتفاق تعاون في مسقط وأودع نص الاتفاق لدى هيئة الأمم المتحدة ، شأنه في ذلك شأن الاتفاقات الموقعة بين دول مستقلة .

أخذت الدول العربية موقفاً مختلفاً إزاء حكومة مسقط أثناء الصراع بينها وبين الإمامة . فاعتبرتها على غرار المحميات الأخرى ، وعارضت تحاقها مثلاً هيئة الصحة العالمية . وفي نفس الوقت كان سعيد بن تيمور يعرض بأنه يستعني عن

(١) انظر الرسائل المتبادلة حول هذا الموضوع في المصدر السابق ص ١٦٦

طلب الانضمام إلى الأمم المتحدة تحجباً للتمثيل الدبلوماسي الذي يكلف أعباء مالية لا يتحملها بلد فقير مثل عمان .

والحق إن موارد عمان كانت مقصورة على تصدير التمر ، وعلى ما تقدمه بريطانيا من أموال مقابل إيجار القاعدة بين الجويتين ، وكانت تقدر بـ ٦ مليون جنيه سنوياً . أما التفتيق عن النفط فرغم أنه بدأ منذ سنة ١٩٥٦ ، إلا أن العمل سار ببطء ، ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب . أولاً : انتشار الاضطرابات في المنطقة الداخلية . وثانياً : وقوع آبار النفط في منطقة التهود القريبة من حدود السعودية ، ويحتاج استغلالها إلى مد خطوط طويلة من الأنابيب تكلف نفقات باهظة وتحتاج إلى حراسة وصيانة ، ما لم يقض على الاضطرابات الداخلية . وقد أشرنا إلى انتشار اتباع الإمامة في أوائل الستينات . ورغم توصية اللجنة التابعة للأمم المتحدة باستشارة الأهالي عن نوع الحكومة التي يرغبون فيها ، إلا أن بريطانيا مضت في تدعيم السلطان سعيد عسكرياً حتى صار يسيطر بالفعل على عمان .

وعتلك شركة شل البريطانية الهولندية ٨٥ ٪ من أسهم شركة نفط عمان وظفار ، ولذا لم تدخر بريطانيا وسعاً في تقديم المساعدات اللازمة لضمان الاستقرار تمهيداً لاستغلال النفط الذي بدأ بالفعل سنة ١٩٦٧ .

وفي مثل هذه الظروف لا بد وأن يشعر السلطان سعيد بن تيمور بالقلق عندما يذاع نبأ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج . وقد فكر لحظة ما في أن يتقارب من أبو ظبي ويبحث إمكان الارتباط مع الاتحاد المقترح في بعض الشئون . غير أن الخوف من العالم الخارجي سرعان ما قلب عليه . فقد لاحظ مدى افتقار الشيخ زايد حاكم أبو ظبي على الحضارة الحديثة ، وكان سعيد يعد من أكثر حكام شبه الجزيرة رغبة في المحافظة على المجتمع العماني دون قبول أي تغيير يحس وضعه الذي

ظل عليه كما كان في العصور الوسطى . ورغم ازدياد موارد النفط باضطراد ، (بلغت ٨٠ مليون دولار سنة ١٩٧٠) فقد كرس معظمها للقوات المسلحة ، ولم ينفق شيء منها في الخدمات .

وقد رأينا من قبل كيف أن هذا الطراز من الحكم لا يرضى بريطانيا أو نكرات النفط ، فهي تفضل حاكماً يتقبل التغيير في حدود الأنظمة التقليدية . وفي عمان على وجه الخصوص لوحظت ظاهرة مقلقة للسلطات البريطانية ، وهي تكون جهة يسارية عرفت بجهة تحرير ظفار وأصبح من المعروف أنها تتلقى تأييد اليمين الشعبية .

حقيقة إن مجتمع عمان ليس مهيباً ثروة ماركسية ، إذ من غير المتوقع تمتع نظام ماركسي بتأييد مجتمع محافظ . إلا أن سابقة اليمين الجنوبية كانت تنذر بالخطر . وقد غدت جمهورية اليمن الشعبية تعلن صراحة عن مساندتها لجهة تحرير ظفار ، بل إنها حثت على توسيع مدى نشاطها لكي تمتد إلى إمارات الساحل الأخرى . وتصبح الجهة الشعبية لتحرير الخليج بدلاً من جهة تحرير ظفار .

انجذبت الأنظار بطبيعة الحال إلى قابوس ابن السلطان سعيد . ولا غرو فهو من خريجي كلية ساندهرست الحربية ، وقد توجس أبوه منه خيفة لجرده أنه درس في بريطانيا . ولذلك قرر اعتقاله في إحدى القلاع القريبة من سلالة . ولا شك أن لشركة نفط عمان وللضباط البريطانيين يد في تحريك القوات العمانية التي أطاحت بالسلطان سعيد في ٢٤ يوليو سنة ١٩٧٠ ودعت قابوساً لتولي السلطة . ومن الواضح أن ذلك كان من بين الترتيبات البريطانية السابقة على الانسحاب من الخليج . ولعل الإنجليز صاروا مقتنعين بأن حاكماً مقنوراً مثل قابوس أقدر على مجابهة المعارضة اليسارية . ولعله يزيل بعض مبرراتها ، فقد اقترح حكمه بدعوة البلاد العربية لمساعدته في تطوير بلاده ، ومدّها بالمدرسين والخبراء الفنيين . ولو أنه في مجال الشئون العسكرية ظل يعتمد على الضباط البريطانيين والإيرانيين .

لقد استطاع قابوس أن يحسن علاقات عمان بمختلف الدول العربية فهدأ أذى استعصاء المصالح أنصار الإمامة اللاجئين إلى السعودية ، فسمح لهم بالعودة أثناء زيارته للملك فيصل ، غير أنهم اشترطوا المشاركة في بعض المناصب ، وبذلك فقدوا عطف السعودية عليهم . ومن جهة أخرى زال الخلاف القديم على الحدود ، كما أن كثيراً من الدول العربية أدت قابوساً في محاربته لجهة تحرير ظفار ، لا يستثنى من ذلك سوى جمهورية اليمن الشعبية التي حاولت أن تفرق انضمام عمان إلى الجامعة العربية .

ولا شك أن سياسة الانفتاح التي بدأها قابوس تحتاج إلى وقت طويل كي تنقل عمان من عهد العزلة إلى اللحاق بركب الدول المتحضرة .

الفصل السابع عشر

نظم استغلال النفط

تخصص الفصلين التاليين لتطور صناعة النفط في إمارات الخليج ، فمعالج في الفصل الأول تنافس الشركات على عقود الامتياز الأولى ، وطبيعة هذه العقود ، وكيف تطورت نظم استغلال النفط حتى تمكنت دول الخليج من التحكم في هذه الصناعة الحيوية بدون اللجوء إلى تأميم الشركات الأجنبية ، اللهم إلا إذا اعتبرنا نظام المشاركة سيراً تدريجياً نحو التأميم .

أما الفصل التالي فيتناول نتائج النفط على حياة البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن المعروف أن نتائج النفط في مجال السياسة على وجه الخصوص لم يقتصر على حياة دول الخليج ، بل أثر تأثيراً جيداً في العالم العربي بأسره ، كما اتضح ذلك من استخدام النفط في الصراع ضد إسرائيل منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣

عقود الامتياز الأولى

تميزت هذه العقود بصفة الإجحاف تمشياً مع روح العصر الاستعماري حيث لم تكن شعوب آسيا وأفريقيا واعية بقيمة الثروة الطبيعية التي تملكها ، وغير قادرة من الناحية الفنية على استغلالها .

ونظراً للنفوذ الذي تمتع به بريطانيا في منطقة الخليج ، فقد كانت أسبق من غيرها إلى استغلال نفطه . وأول أبار استنلت في المنطقة هي تلك الواقعة جنوب

غرب إيران في «مسجد سليمان» وقد حصلت شركة دارمى على امتياز استغلالها في مطلع القرن العشرين .

ولم يلبث النفط الإيراني أن اكتسب أهمية عظيمة عندما نشبت الحرب العالمية الأولى ، وأدى إلى تفكير بريطانيا جدياً في إقامة قواعد ثابتة لها في الخليج ، في جزر البحرين مثلاً ، كما أن المحافظة على آبار النفط كانت من الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى إرسال حملة إلى جنوب العراق في نوفمبر ١٩١٤ ومن ثم يتضح لنا كيف أن هدف بريطانيا من استغلال نفط الخليج ، لم يكن مقصوراً على الفاحية الاقتصادية ، وأعني بذلك استثمار رأس المال في مشروع مربح ، وإنما صار ينطوي أيضاً على أهداف حيوية تتضمن إدارة آلة الحرب من جهة ، ثم استخدام الوقود في الأغراض المدنية الاستهلاكية من جهة أخرى .

أما الولايات المتحدة حينما دخلت كمنافس على التنقيب واستغلال النفط في الخليج ، فقد كان رائدها الأول هو استثمار رأس المال بقصد الربح ، ولم تكن في ذلك الوقت بحاجة إلى نفط الخليج للاستهلاك المحلي نظراً إلى أنها كانت حينذاك من أكبر الدول المصدرة للنفط ، ولكنها كانت تعاني من تكديس رؤوس الأموال وضيق مجالات العمل ، فزادت في مشروعات استغلال النفط ميداناً خصباً لاستثمار رؤوس الأموال والخروج من أزمتها .

وبينما ارتكزت الاستثمارات الأمريكية على القطاع الخاص ، دخلت الحكومة البريطانية كساحم في شركة النفط الإنجليزى الفارسية التي امتد نشاطها إلى بعض الإمارات العربية ، كما أسهمت في شركة نفط العراق وأصبحت الشركتان تهتان بالحصول على امتيازات التنقيب في الشاطئ العربى .

وحينما كانت بريطانيا تفرد بالسيطرة السياسية على الخليج ، أخذت تعهدات على الحكام العرب بالامتناع عن امتياز التنقيب عن البترول لشركة أو لأشخاص دون مشورة الحكومة البريطانية . وبدأت بتعهد من جانب الشيخ مبارك كـ

الكويت سنة ١٩١٣ ، تلاء حاكم البحرين في سنة ١٩١٥ ، ثم تضمنت المعاهدة العراقية مع قطر ١٩١٦ بنداً خاصاً مماثلاً . وأخيراً تم في سنة ١٩٢٣ تعهد حكام ساحل عمان بعدم منح امتيازات التنقيب قبل الحصول على موافقة ممثلى بريطانيا .

تعارضت هذه السياسة مع مبدأ الباب المفتوح الذى تبنته الولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر ، وتحمست له بعد الحرب العالمية الأولى واعتبرت تطبيقه في الشرق العربى ثمرة من ثمرات مساهمتها في الحرب إلى جانب الحلفاء . وقد استطاعت أن تقرض رأيها أولاً فيما يخص الأقطار الموضوعة تحت الانتداب . فحصلت شركة أمريكية على جزء من الامتياز الذى كان ممنوحاً فيما مضى لشركة النانية لاستغلال نفط العراق ، وهكذا جاء تكوين شركة نفط العراق عبارة عن ائتلاف عدة مصالح رأسمالية دولية هي شركة البترول البريطانية الحكومية (٢٣٧٥ ٪) وشركة شل البريطانية الهولندية (٢٣٧٥ ٪) وشركة البترول الفرنسية (٢٣٧٥ ٪) وشركة الخليج الأمريكية (٢٣٧٥ ٪) وحصل الرأسمال الأرمى جوليبيكيان على ٥ ٪ المتبقية . وتعهدت الشركات المكونة لهذه المجموعة بالآ تسمى واحدة منها منفردة للحصول على امتياز في شبه جزيرة العرب أو أراضي الدولة العثمانية السابقة باستثناء الكويت ومصر . وكذا سلت بريطانيا بمبدأ المساواة في المجال الاقتصادي بينها وبين الدول الأخرى حتى في المناطق التي كانت تعتبرها احتكاراً مشروعاً لها مثل إمارات الخليج .

والواقع أن الولايات المتحدة رغم عودتها إلى سياسة العزلة بعد انتهاء الحرب ، إلا أنها تشبثت بمبدأ الباب المفتوح فيما يتعلق بالحصول على امتيازات النفط . فشركت بنص النظر عن جسيمايتها حق التنافس في هذا المجال . وكانت الولايات المتحدة مدفوعة في ذلك بعاملين : الأول ما ذكرناه من وجود فائض كبير في رأس المال . والثاني هو المحافظة على الاحتياطى المخزون في أراضيها ، (م ٢١ - الخليج)

وعدم استهلاكه في وقت قصير . وقد بحث مجلس^(١) الشيوخ في سنة ١٩١٩ هذا الموضوع وطلب من الحكومة الأمريكية أن تفتح لدى بريطانيا بعض الشركات الأمريكية من الحصول على امتيازات تنقيب في العراق وفلسطين . وكان روح نظام العصبة ضد الاحتكار أيضاً ، ومع ذلك فقد ظلت بريطانيا تقاوم المساعي الأمريكية بحجة أن الولايات المتحدة ليست عضواً في المنظمة ولم توقع على ميثاقها . غير أن الحكومة الأمريكية استطاعت أن تفرض وجهة نظرها وأن تحوز قصد السبق في امتيازات منطقة الخليج العربية مستندة إلى خبرتها الطويلة في عالم استغلال البترول وإلى امكانياتها الهائلة في إتمام الأموال التي كثيراً ما تضيع عبثاً أثناء مرحلة التنقيب .

تأخر استغلال النفط على الشاطئ الغربي للخليج بسبب هذا التنافس بين الشركات ، بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية ، إلى أن توسلت بريطانيا في تخطيط الحدود بين السعودية والكويت والعراق . ومما ساعد على هذا التأخير دخول أحد المفارمين النيوزيلنديين ويدعى فرانك هولز في مجال التنافس على الحصول على الامتيازات من الحكام والشيوخ العرب . وكان هولز يمثل شركة صغيرة تعرف باسم « الشركة الشرقية العامة المتحدة » . — Eastern General syndicate وقد سعى أولاً أثناء انعقاد مؤتمر العقير لدى ابن سعود سنة ١٩٢٢ للحصول على ترخيص بالتنقيب في الأحساء وفي المنطقة المحايدة بينها وبين الكويت مقابل مبلغ بسيط من المال .

وقد احتجت بريطانيا لتصرف ابن سعود في المنطقة المحايدة ، على أساس أن لحاكم الكويت نصيباً فيها ، وبالتالي فلا بد من استشارتها بخصوص أي امتياز يتعلق بهذه المنطقة . وفضلاً عن ذلك كانت السلطات البريطانية في الخليج تدرك عدم جدية هذه الشركة وتخشى أن تنجر في تراخيص التنقيب وتبيعها لشركات

(١) راشد البراوي . حرب البترول في الشرق الأوسط ص ١٧٩

أمريكية . وهذا ما سيحدث بالفعل بالنسبة للبحرين . أما في الأحساء فقد انتهت مدة الترخيص بالنسبة للشركة الشرقية سنة ١٩٢٧ دون الوصول إلى نتيجة .

حصل هولز على ترخيص في البحرين سنة ١٩٢٥ ولم يلبث أن عرضه على شركة الخليج الأمريكية Gluf corporation وكانت هذه الشركة قد أرسلت الجيولوجيين الذين أنبثوا وجود النفط في الجزر ، إلا أن الشركة واجهت مشكلة اتفاق الخط الأحمر ، فهي إحدى الشركات الأربع المكونة لشركة عقد العراق ، وكانت قد تعاهدت فيما بينها على ألا تسعى إحداها منفردة للحصول على امتياز في شبه جزيرة العرب أو أراضي الدولة العثمانية السابقة ما عدا الكويت ومصر . فاستنظر شركة الخليج إلى التنازل عن هذا الامتياز لشركة أمريكية أخرى غير مقيدة بهذا الاتفاق وهي شركة كاليفورنيا .

ومن جهة أخرى أثارت وزارة المستعمرات البريطانية مسألة الاتفاقات المنفردة بين شيوخ البحرين والحكومة البريطانية التي تشترط موافقتها على أي امتياز تقضي . ويبدو أن وزارة الخارجية كانت أكثر إدراكاً لاهتمام الولايات المتحدة بهذا الموضوع ، وأحرص على عدم إثارة الخلافات معها بسبب التنقيب عن البترول . ومن ثم أصدرت الوزارة في سنة ١٩٢٩ تصريحاً أعلنت فيه عدم مخالفتها لبدا الباب^(١) المفتوح ، إلا أنها اشترطت علم بريطانيا مسبقاً بما يتم من اتفاقات حول البترول .

والواقع أن الولايات المتحدة كانت تقدر المركز التفوق لبريطانيا سياسياً وعسكرياً في الخليج ، وتذكر أن تأمين أعمال التنقيب والاستغلال إنما يتوقف على وجود بريطانيا في المنطقة . ولما رأت أن تحمل هذا التنافس حلاً وسطاً . فأسس فرع مستقل من شركة كاليفورنيا سجل في كندا . وحمل حسمية إحدى دول الكومنولث ، وصار يعرف باسم شركة نفط البحرين أو بامكو . وتمهدت الشركة الجديدة بإخبار معظم موجهيها من بين رجال العرب بين .

(١) أنظر : عمود جواد الميوسي . يقول البلاد العربية

تم عقد الامتياز بين شركة بايكو وشيخ البحرين في سنة ١٩٣٢، وبما يكون أقدم امتياز جاد في الإمارات العربية. ونص عقد الامتياز على حق الشركة في استغلال النفط في جميع أراضي البحرين ومياها الإقليمية مقابل عائدات قدرت بثلاث روبيات عن الطن. مع تأمين حد أدنى للعائدات قدره مائة وخمسون ألف روبية. وسوف تتخذ هذه العائدات أساساً لتقدير نصيب الشبان الصغرة مثل الكويت وقطر، وهي تقل عن العائدات التي كانت تدفعها للتركان للدول الكبيرة نسبياً في ذلك الوقت مثل إيران أو العراق. وبالإضافة إلى ذلك أعفيت شركة نفط البحرين من كافة الرسوم على ما تستورده من أدوات أو حاجات.

جاء اكتشاف النفط في البحرين في الوقت المناسب، فقد كانت البلاد تعاني من أزمة اقتصادية بسبب كساد صناعة اللؤلؤ، كما تعرضت لمحنة اجتماعية إرقة الفواصن بحركة إضراب في الأولى من نوعها في تاريخ البلاد. وهكذا أريد النفط محاللات جديدة للعمل. ولاشك أن وجود البترول بكميات تجارية في البحرين كان نقطة تحول بالنسبة لبقية الشاطئ العربي من الخليج. فقد أقبلت الشركات الكبرى من جديد تتسابق في الحصول على امتيازات التنقيب. وكانت السعودية هي الدولة التالية للبحرين في منح الامتياز لإحدى الشركات الأمريكية.

ومن المروء أن ابن سعود لم يكن مقيداً بتعهد إزاء بريطانيا بحصول النفط بخلاف أمارات الخليج. وكان يجمع حوله بعض الشخصيات التي عرفت بهد أنها عملت لحساب المصالح الرأسمالية الأمريكية. من هؤلاء أمين الزعفر وسان جون فلي. وسيقتضض أثر ذلك من محاولات ابن سعود التأثير على نظام نفط سنة ١٩٣٥ بأن يمنح امتياز التنقيب في بلاده لشركة أمريكية. أما هو بظلم حقيقة نواياه، بل أعلن أنه سيمنح الامتياز للشركة التي تقدم أفضل للشروط دون التقيد باعتبارات سياسية.

(1) Longrigg: Oil in the middle East.

وحقيقة الأمر أن ابن سعود كان في حاجة ملحة إلى المال خلال تلك الحقبة. لأزمة الاقتصادية العالمية أثرت في فئة المحجاج. ورسومه الملح آنذاك هي مورد رئيس من موارد الدولة. كان إحباط ثورة الإخوان صد حكمة وما ترتب على ذلك من الأذى بقوة الجيش وأجهزة الدولة الإدارية تطلب مزيداً من النفقات. ولهذا فقرر ابن سعود ورمة وجود أحد الحيوونيين الأمريكيين. وهو فوشل، في إرسال مهمة بحرية الغرض منها استقطاب الياء من بعض المناطق السعودية. وفي هذه الأعمال شركت البترول الأمريكية وفتاحها للحصول على امتياز تنقيب في بلاده. ونصادف أن تم اكتشاف النفط في البحرين في ذلك اليوم.

هذا ابن سعود يواجه بحرين من شركتي كمبرلين في آل واحد. وهو شركة كمبرلين الأمريكية. وشركة نفط العراق التي نصيب عيب الطابع البريطاني.

ولا ينبغي في رأينا أن تكون هذه اعتبارات سياسية رجحت جانب شركة أمريكية. فقد كان ابن سعود يظن إلى الانحياز على أنهم حلفاء البيت الهاشمي ونفسه، مشكلات الحدود بين السعودية وجيرانها الهاشميين في الأردن والعراق مع الآخرين. ولعله أراد من جهة أخرى أن يستبعد الدولة صاحبة المطالبات استمرارية الشرق العربي، بينما كانت أمريكا في ذلك الوقت مرآة من مثل هذه التفتت. وقد كان للأمريكيين نشاط واسع في السعودية خلال السنوات التالية في سبيل عقد الامتياز. وعلى العكس كان السفير البريطاني في حدة مع سويلان الإنجليز بدم القاهرة بأموالهم في شبه جزيرة العرب لعدة أشهر إلى

الأوضاع^(١) هناك . ولعل هذا ما يفسر قول لوجنوج المفاوض باسم شركة قط العراق « لقد كنا متباطئين في محادثاتنا ، بينما كان الأمريكيون قد حددوا أهدافهم وساروا نحوها بثبات » .

وأخيراً فقد رجحت السكفة الأمريكية لأن الشركة وافقت على تقديم قروض خارج عقد الامتياز .

وافقت شركة استاندر د أويل أوف كاليفورنيا على أن تقدم لابن سعود قرضاً قدره نصف مليون جنيه ، وتدفع له عشرة آلاف جنيه كل ستة أشهر مقابل امتياز التنقيب الذي يجب أن يبدأ في بحر ثلاثة أشهر من التصديق على عقد الامتياز .

وقد شمل العقد جميع المناطق الشرقية الواقعة شرق صحراء الدهناء ، واللياه الإقليمية المناخلة لها . وصار للشركة حق الأولوية في الامتيازات التي قد تمنح مستقبلاً في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت أو في مناطق أخرى تابعة للمملكة . وقدرت العوائد المستحقة للدولة المنتجة بأربعة شلقات عن الطن ، على أن تعفى حاجيات الشركة من الرسوم .

وقد أمضت الشركة عدة سنوات قبل أن تسكتشف النفط بكميات تجارية . ولم توصل إلى النتيجة الإيجابية إلا قبيل قيام الحرب مما حرم السعودية قرضاً أخرى من الوقت من استغلال نفطها . وبمناسبة الاكتشاف استطاعت الشركة أن تقنع ابن سعود بتعديل عقد الامتياز الأول في سنة ١٩٣٩ بحيث صار أكبر إجحافاً به . فقد منحت احتكار التنقيب في مساحة قدرها ٨٥ ألف ميل مربع ، موزعة بين المناطق الشمالية والغربية وتشمل المنطقة المحايدة مع الكويت والعراق . كما زيدت مدة الامتياز عشر سنوات أخرى أي صارت سبعين سنة بدل ستين ، وتنتهي عند سنة ٢٠٠٣ كل ذلك في مقابل ١٤٠ ألف جنيه^(٢) إلى جانب عشرين ألف جنيه سنوياً وذلك إلى أن يتم كشف البترول بكميات تجارية .

(١) حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ص ١٢٩ .

(٢) Marlowe: Persian Gulf in the 20 Century, p. III.

لم تكن عقود الامتياز الأولى تنشر في ذلك الحين على نطاق واسع ، وكانت المفاوضات تجري مع الحكام العرب ومستشاريهم دون أن يكون للأهالي رأي في ذلك . وعلى هذا النسق جرت المفاوضات مباشرة بين حاكم الكويت وممثل الشركات التنافسة ، وكان فرانك هولمز قد سبق أيضاً إلى محاولة الحصول على رخص من الشيخ أحمد الجابر . غير أن هذا الأخير لم يفسح صدره للمفاوضات البترولية ، وكان يخشى كما قال من تكرار الأجانب في بلاده ، وما يترتب على ذلك من اتساع الامتيازات القنصلية ، الأمر الذي يدل على عدم إدراك الشيخ لما يخفيه المستقبل للكويت من وراء اكتشاف البترول .

ومن جهة أخرى تجاذب الشيخ أحمد عاملان : الرغبة في إرضاء الإنجليز نظراً لأنهم يجمعون الكويت من جيرانه الأقوياء . والعامل الثاني هو الرغبة في الاستفادة من السامات التي يفتتحها هولمز أمامه ، وذلك بإجذاب الشركات الأمريكية .

وقد أبدى الشيخ استعداده لقبول عروض هولمز إذا وافقت عليها الحكومة البريطانية ولم تشترط أن تكون الشركة العاملة في بلاده بريطانية الجنسية . وشعر الوكيل السياسي في الكويت أن الأهالي يضغطون على الشيخ لكي ينهي الاتفاق كخرج من الأزمة الاقتصادية التي أخذت تمانى منها البلاد بسبب كساد النوص على النؤلؤ . لذلك حث الوكيل الشركات البريطانية على التقدم ، وكان أقربها إلى الحكومة البريطانية من حيث التبعية ورأس المال ، هي الشركة الإنجليزية الفارسية وتصادف أن هذه الشركة كانت تواجه بعض المشكلات في إيران بسبب مطالبة حكومة الشاه بتعديل نظام الامتياز ، ورأت أن مصلحتها تقتضي الحصول على مصادر جديدة للنفط . كما أن شركة أمريكية أخرى تتمتع بمركز أفضل من شركة هولمز الشرقية ظهرت في الميدان ، وأعنى بها شركة « الخليج المتحدة » ورأت الشركتان أن تسرعا بتسوية خلافتهما حتى لا تتعرضا لمنافس جديد ، سيما وأن شركة كاليفورنيا قد وطدت مركزها في المنطقة ، وذلك بالحصول على امتياز في

مساحة تفوق كثيراً إمارة الكويت وهي السعودية ، وهكذا تم الاتفاق في ديسمبر سنة ١٩٣٣ على أن تكون الشركتان « الإنجليزية الفارسية » وهي بريطانية و « الخليج المتحدة » وهي أمريكية ، شركة بالمناصفة تعرف بشركة بترول الكويت . وافقت الشركتان على تنسيق أعمالهما في مجال الإنتاج والتوزيع .

لقد حرصت الشركة ^(١) الانجليزية الفارسية على تنسيق أعمالها مع الحكومة البريطانية فدخلت في مباحثات مع المسؤولين البريطانيين في يناير من عام ١٩٣٤ لتتفهم الخطة التي يجب أن تسير عليها طبقاً لمصالح بريطانيا في إنشاء منافستها القادمة مع شركة بترول الخليج حول عدة أمور . وتم الاتفاق على الأسس التالية : تضمن بريطانيا سيطرتها على الشركة من تسجيلها في داخل أراضيها وباللص على أن يكون الموظفون بريطانيين . وأن ترمي جميع المراسلات بين الشركة والشيخ بالوكيل السيامي ، الذي يحضر المناقشات بين الشيخ وممثل الشركة . كما ائتمن بأن يتم التنقيب في الكويت لا لذلك من أهمية خاصة للبحرية . كذلك اقترحت أن يكون لها الحق في شراء البترول المنتج بسعر معقول في وقت الحرب .

ضمنت هذه المقترحات في اتفاقية خاصة عقدت بين شركة بترول الكويت وبين الحكومة البريطانية في يناير سنة ١٩٣٤ ، وقد اعتبرت هذه الاتفاقية شرطاً مسبقاً على المباحثات التي سوف تجرى بين الشركة والشيخ ، وكان بريطانيا أرادت أن تأخذ ضمانات لعدم تسلل الأمريكيين إلى الكويت والسيطرة عليه اقتصادياً أو سياسياً . فالبحرين كانت تخضع خضوعاً مباشراً للإدارة البريطانية . أما الكويت فيتمتع شيخها باستقلال في إدارة شؤنه المحلية . ولذلك يخشى من أن يكون الأمر يكتون أكثر قدرة على التسلل .

وقد فصلت الاتفاقية السياسية عديداً من الضمانات التي لم ترد في المقترحات

(١) نجاه عبدالقادر الجاسم : التطور السيامي والاقتصادي لكويت بين الحربين ، القاهرة ١٩٧٢

السابقة . من ذلك أولوية بريطانيا في الحصول على البترول في حالة اشتداد الحاجة إليه . ومنها تعهد الشركة ألا تقيم مشروعات فرعية يزيد فيها الرأسمال الأجنبي عن ٥٠ ٪ . والتزمت الشركة بعدم الاتصال بالشيخ إلا عن طريق الوكيل السياسي . وأن يؤخذ رأى الوكيل في تعيين الموظفين . وألا تتنازل عن منشآتها لهبة أجنبية .

تعرضت الحكومة البريطانية لبعض النقد في مجلس العموم بسبب تساهلها مع الشركات الأمريكية في الخليج . ومعنى هؤلاء المعارضون أن يمنح امتياز الكويت لشركة بريطانية خالصة . وكان ذلك من العوامل التي دفعت شركة بترول الكويت الأنجلو أمريكية لكي تسرع بتوقيع عقد الامتياز مع الشيخ أحمد الجابر في سنة ١٩٣٤ ^(١) ولا يختلف عقد الامتياز مع الكويت في خطوطه العريضة عن عقود الامتياز الأخرى التي تمت في الثلاثينات مع حكام الخليج . فيشمل الامتياز جميع أراضي الكويت ، ومدته خمس وسبعون سنة . ويدفع لحاكم الكويت مبلغ (٤٧٥٠٠٠ روية) كمنحة في خلال ثلاثين يوماً من المصادقة على العقد . وعندما يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية تدفع الشركة ثلاث روبيات عن الطن كعوائد ، وتعفى من بقية الرسوم .

لم تنشأ مشكلات سياسية حول امتيازات قطر ومشيخات ساحل عمان ، لأن سيطرة بريطانيا هنا كانت أقوى ، وليس لحكام هذه المناطق اتصالات دولية تذكر . وهكذا لم تجد الشركات البريطانية منافسة قوية . فحصلت الفارسية الإنجليزية على امتياز قطر سنة ١٩٣٥ بينما حصل فرع من شركة نطق العراق على امتياز مسقط وعمان سنة ١٩٣٧ ، ولم تدخل المنافسة الدولية إلى تلك المناطق إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

يقض مما سبق أن عقود الامتياز الأولى قد تمت باسم الحكام ، وكان البترول

(١) عبد لبيب شفيق وصاحب ذهب : امتيازات وعقود البترول في البلاد العربية .

اقترحت شركة أمريكية لا تنتمي إلى المجموعات الاحتكارية السابقة وهي شركة جنس، تخصيص نسبة من الأرباح قدرها ٢٠٪ علاوة على أربعة دولارات سنوية على الطن، وذلك فيما يخص المنطقة المحاذية الواقعة بين السعودية والكويت. ويكاد هذا النظام أن يصل بنصيب الدولة المنتجة إلى ٥٠٪ غير أن مبدأ الثامنة في الأرباح لم يتقود بصورة رسمية إلا في ديسمبر سنة ١٩٥٠، وذلك عندما عدلت شركة أرامكو اتفاقها مع السعودية على هذا الأساس الذي كان قد طبق لأول مرة في فنزويلا، وصار بعد ذلك القاعدة الشائعة في امتيازات البترول في الشرق العربي، فطبقت في العراق والكويت. ولم يكن قد أخذ بمبدأ المناصفة بعد في إيران حينما قام مصدق بتأميم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية في سنة ١٩٥١، لذلك سارعت الشركات بتطبيق المبدأ على إمارات الخليج الصغيرة: قطر والبحرين، والتي كانت تأخر في تحسين شروطها عن الدول الكبيرة نسبياً.

تضاعف دخل الكويت والسعودية في الخمسينات أضعااف عديدة، ورجع ذلك إلى الأخذ بمبدأ المناصفة من جهة وازدياد الإنتاج من جهة أخرى كتسويض عن نطق إيران الذي توقف إنتاجه ما يزيد عن ستين. لذا يمكن القول أن العصر الذهبي للكويت والسعودية إنما يعود إلى الخمسينات حيث كانت هناك إمكانيات شاسعة لزيادة الإنتاج. ومع ذلك فإن نظام المناصفة لم يخل من عدة ثغرات وتعرض بعد وقت للانتقاد. فما أخذ عليه أن الشركات صاحبة الامتياز كانت تحقق أرباحاً من أعمال فرعية كالشكرير، والنقل والتسويق. ولا تدخل أرباح هذه الأعمال ضمن الأرباح العامة التي تدفع عنها ٥٠٪ للدولة المنتجة. كذلك لوحظ أن بعض الأقطار المتخلفة لا تستطيع أن تخضع حسابات الشركات لرقابتها. وستسبق السعودية بالمطالبة بتعيين عضوين من رعاياها في مجال إدارة أرامكو للمشاركة في الإشراف على أعمال الشركة.

ومن المآخذ التي وجهت لنظام المناصفة أن الشركات كانت تحسب أرباحها بعد خصم الضرائب التي تقدمها للدول المسجلة فيها. كما لوحظ أنها تبالغ في منع

التخصيصات للمشتريين مما جعل الدول المنتجة تتشكك في حقيقة هذه الخصومات، لذلك سئعى لإلزام الشركات بالحساب على أساس الأسعار المعلنة، وستخضع الشركات لهذا المطلب، خاصة عندما انخفض السعر العالي للبترول في أوائل الستينات. وأخيراً استغلت بعض الشركات تطبيق مبدأ المناصفة، وحصلت في مقابل ذلك على تمديد لأجل الامتياز، فمثلاً استطاعت شركة نطق الكويت أن تنصف^(١) سبعة عشر عاماً إلى مدة امتيازها الأصلية أي أن امتياز الكويت سوف ينتهي سنة ٢٠٢٦، ولو استمر بالفعل إلى هذا الأجل فربما نضب معين البترول قبل انتهاء أجل الامتياز.

أصبح مبدأ المناصفة عاماً إذن في منتصف العقد السادس ولكن ما كاد يعمم حتى شرعت بعض الشركات الصغيرة تعرض شروطاً أفضل. فعرضت شركة يابانية تخصيص ٥٦٪ للدولة المنتجة، وحصلت بالفعل على امتياز من السعودية للتقيب و مياها الإقليمية بناء على هذه النسبة ولم تلبث شركة «إيني» الإيطالية أن أدخلت مبدأ جديداً في سنة ١٩٥٧ ينسب إلى أحد مديريها المدعو «ماني». وبقي نظام ماني بأن تسهم الدولة المنتجة بـ ٥٠٪ من رأس المال، فإذا طبقت بعد ذلك مبدأ المناصفة فإنها تحصل على ٧٥٪ من الأرباح باعتبار أن لها من الأصل ٥٠٪ ولها بالإضافة إلى ذلك نصف وبيع رأس المال الأجنبي المستثمر في بترولها. وما كان من الممكن تطبيق هذا النظام لولا أن تكون لدى الأنظار المنتجة فائض من رأس المال.

والحق إن وجود هذا الفائض ساعد أيضاً على اجتياز مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين الأقطار المنتجة والشركات. ونعني بذلك تأسيس الشركات الوطنية العاملة في حقل صناعة البترول. فقد أسست السعودية شركة «بترومين» سنة ١٩٥٦، كما أقامت الكويت شركة وطنية في سنة ١٩٦٠، أسهمت فيها الحكومة بـ ٦٠٪ من رأس المال، بينما اشترى المواطنون بقية الأسهم.

(١) عزيز محمد جيب: الكويت، سلسلة العالم العربي.

وقد بدأت هذه الشركات الوطنية أعمالها في أضيق نطاق ، فلم تتجاوز أبسط عمليات صناعة البترول ، ألا وهي توزيع البترول ومشتقاته داخل أراضي الدولة صاحبة الشركة. وبعض الوقت أخذت هذه الشركات الوطنية تتوسع رويداً رويداً، فشملت أعمالها بناء المرافق ومد خطوط الأنابيب الداخلية الصغيرة. وقد أسست الشركة الوطنية الكويتية في سنة ١٩٦٨ مصفاة شعبية الكبيرة ، وأصبحت تكرر داخل البلاد كميات تتجاوز كثيراً استهلاكها المحلي ، وبالتالي صار بحاجة إلى شراء جزء من الإنتاج وتسويقه في الخارج ولم يكن بوسع أصحاب الامتياز أن يعارضوا في دخول هذا المنافس الجديد على الأسواق العالمية .

ومع تطور الوعي لدى شعوب دول البترول ، وقيام النظام الجمهوري في العراق ، وحصول الكويت على الاستقلال ، نهياً للجو السياسي في أوائل الستينات لإدخال تعديلات هامة جديدة على علاقة الشركات بالدول المنتجة . وقد رأينا كيف كانت الشركات الكبرى تنسق أعمالها وتكون الاتحادات الاحتكارية ، بينما انتقدت الدول المنتجة كل وسائل التنسيق فيما بينها . ولا أدل على ذلك من مؤتمر إيران في محاولة التأميم سنة ١٩٥٩ فقد استطاعت الشركات أن تموض النقص رغم حاجتها إلى مزيد من الإنتاج بسبب حرب كوريا . ووجدت في إمارات الخليج متسعاً سهلاً لسد النقص . لذلك فإن إنشاء منظمة « أوبك » بعد خطوة هامة في تاريخ علاقة الشركات بالدول المنتجة . وقد نبذت الفكرة أصلاً في مؤتمرات البترول العربية إلى أن تكونت هذه المنظمة سنة ١٩٦٠ من الدول العربية ذات الإنتاج الكبير الذي يسمح بالتصدير ، بالإضافة إلى الدول الأخرى المعروفة في مجال تصدير النفط مثل إيران وفنزويلا . وبفضل هذه المنظمة صار في الإمكان إخضاع الشركات لمطالب الدول المنتجة .

ولقد اتخذ العراق إجراء هاماً في عهد عبد الكريم قاسم ، وذلك حينما سحب جميع الأراضي غير المستغلة من شركة نفط العراق ، واعتبر الشركة الوطنية العراقية هي صاحبة الحق في استغلال بترول البلاد . ولها أن تتفق مع الشركات

الأخرى على أسس جديدة للاستغلال. والذي يعطينا ههنا هو تطور نظم الاستغلال في إمارات الخليج . وكانت الكويت هي أسبق الإمارات إلى تعديل نظمها . فقد اتفقت مع الشركة الأصلية على أن تقاوم عن نصف مساحة القطر الذي كان داخلاً بأكمله في عقد الامتياز ، وبالتدريج أخذت الشركة تتخلى من ثلثها عن مساحات أخرى ، ثم شرع مجلس الأمة الكويتي منذ سنة ١٩٦٤ يطالب بتعديل نظام المناصفة . واستطاع أن يفرض على الشركة إعطاء الكويت جزءاً من الإنتاج يقدر بـ ١٢ ٪ / لتسويقه لحسابها . وبقي الخلاف حول كيفية سعر هذا الجزء ، هل يقدر على أساس سعر التكلفة ، أم على أساس السعر الذي تشتري به شركات التوزيع الأجنبية . ولا شك أن وجود مجلس نيابي كان من شأنه تحسين شروط الامتياز . ويختلف الأمر في ذلك عن بعض الإمارات المتخلفة حيث مازال النفط يعتبر ملكاً للحاكم ، ويتم الاتفاق بينه وبين الشركات مباشرة .

على أن الإمارات الصغيرة لم تعد هي الأخرى المنازعات مع الشركات صاحبة الامتياز . ومن أشهر هذه المنازعات وأقدمها ما نشأ بين قطر والشركة صاحبة الامتياز فيها ، فقد اعتبرت نفسها مالكة لجميع مساحة البر وما حول شبه الجزيرة من مياه إقليمية . ولم يكن منصوصاً على المياه الإقليمية في عقد الامتياز الأول . ولكنها اعتبرت دخوله أمراً ضمناً طالما أنها مفتحت الامتياز في جميع أراضي الشبيخة . ورفضت حكومة قطر الخلاف إلى التحكيم حسبما يحدده نظام الامتياز . وقضت هيئة التحكيم لصالح قطر ، ولشركة سوويريور الأمريكية التي حصلت على امتياز التنقيب في المياه الإقليمية .

لقد أشرنا فيما سبق إلى العوامل السياسية التي أدت إلى تطور نظم الاستغلال وهناك عامل اقتصادي لا بد من التنبيه إليه ، وقد ساعد على السير في نفس الاتجاه . ونعني بذلك دخول شركات جديدة صغيرة إلى مجال المنافسة . وبعض هذه الشركات أمريكية مثل « جيتي » في المنطقة المحيطة في السعودية ، « أمن أويل » في المنطقة المحيطة الكويتية . غير أن معظم الشركات الجديدة تحمل جنسيات يابانية وألمانية

والألمانية ويقال أن الرأسمال الأمريكي يستقر وراء بعض هذه الشركات ولا سيما اليابانية منها . وتعمل هذه الشركات في مناطق يصعب التنقيب فيها ، وذلك لأنها لم تحتل مكانا يذكر في مجال الإنتاج . ففي الكويت مثلاً مازالت الشركة الأصلية تنتج ٩٢ ٪ من مجموع البترول المستخرج . وتقوم شركة ألمانية بالتنقيب عن البترول في أرض دبي ، بينما تمكنت مجموعة الشركات الإنجليزية الفرنسية من الإنتاج في المياه الإقليمية لدبي منذ سنة ١٩٦٩ ، ورغم ذلك فإن الشروط التي تعمل بمقتضاها هذه الشركات الصغيرة أكثر مراعاة لصالح الدول المنتجة . فهي السعودية ذهبت شركة إسبانية إلى قبول نظام المقاول ، أى العمل بالسماعة مع الشركة الوطنية .

وفي الكويت تعاقدت على أساس امتلاك الوطنيين لـ ٥١ ٪ من الأسهم ، مما يضمن سيطرتهم على الشركة .

لقد تطلب تعديل نظام الاستغلال مع الشركات الكبرى قدراً أكبر من التضامن بين دول الخليج . وللمرة الأولى في تاريخ المنطقة تقوم هذه الدول بالتفاوض جماعياً مع الشركات في مؤتمر عقد في طهران أوائل سنة ١٩٧١ ، وقد انتهى هذا المؤتمر بوضع مبادئ جديدة لنظم الاستغلال . ففي الحالات التي يقل فيها نصيب الدولة المنتجة عن ٥٥ ٪ من الأرباح فإنه يرفع فوراً إلى تلك النسبة . وعلى الشركات أن تزيد من أسعار البترول الملحق بنسب متفاوتة تصل إلى ٣٣ سناً للبرميل . وتطبق هذه النسبة بالتدريج حسب نوع النفط وسهولة نقله . وتلتزم الدول المنتجة بقبول الأسعار الجديدة مدة خمس سنوات . وتعهدت دول الخليج الموقعة على اتفاقية طهران ألا تدعم المطالب الأخرى التي قد يتقدم بها أعضاء آخرون في منظمة « الأوبك » للحصول على تعديلات جديدة . ولكن إذا حصلت ليبيا أو غيرها على زيادة في السعر ، من نفس الشركات العاملة في الخليج فلدول المنطقة أن تطلب زيادة السعر ، مع ملاحظة فرق النقل والتسكينة . وأخيراً

بنت اتفاقية طهران الآجال الأصلية المنصوص عليها في العقود ، ولعل ذلك أهم كسب حقته الشركات . أما الدول فقد حققت أيضاً زيادة في نصيبها من الأرباح .

نشرت اتفاقية طهران التي وقعت في ١٤ فبراير سنة ١٩٧١ لانتقادات عديدة من بعض الأنظار الأخرى المنتجة ، والتي قطعت شوطاً أبعد في سبيل السيطرة على نفطها مثل الجزائر وليبيا . ومع ذلك فلا اتفاقية مغزى هام باعتبارها أول اتفاق جماعي تدخل فيه دول الخليج المنتجة للبترول على اختلاف حساباتها ودولها كطرف واحد في اتفاقية مع الشركات صاحبة الامتياز . وفي اللاتي كانت اتحادات الشركات هي التي تدخل بصفة جماعية مع كل دولة على حدة .

انضمت اتفاقية طهران على نقطتين : زيادة نصيب الدول المنتجة من الأرباح ، واشتراكها في تحديد السعر ، ولكنها لم تمس نظم الامتياز ذاتها وحتى فيما يتعلق بمسألة التسعير فإنها لم تزل الخلافات ، إذ ما كاد الاتفاق يتم حتى تعرض الدولار لموجة أدت إلى تخفيض سعره ، فاضطرت دول البترول إلى المطالبة بالتعويض عن هذا التخفيض ورفعت سعر البترول ٨ ٪ أى بنفس نسبة التخفيض ، وأخذت تفكر في التخلي عن الدولار كأساس للتعامل في تجارة النفط ، نظراً لكثرة ما تعرض له من تقلبات خلال عام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ واشتدت الدعوة إلى التخلي عن الدولار بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وذلك كنوع من الحرب الاقتصادية ضد الولايات المتحدة ، كما أن هذه الحرب برزت للدول العربية المنتجة للبترول رفع السعر مرة أخرى بنسب عالية ، وذلك حتى تعوض عن التخفيض في الإنتاج الذي قررته كسلاح من أسلحة الصراع ضد إسرائيل .

وبينما كانت دول البترول تخوض معركة الأسعار مع الشركات أنجبت إلى السيطرة على صناعة النفط بوسيلة أخرى ، ألا وهي تطبيق نظام المشاركة . (م ٢٢ - «تقارير»)

٦ - المشاركة : ليس مبدأ المشاركة بمجديد في حد ذاته فهو يعود إلى سنة ١٩٥٧ حينما وقعت شركة إيني بعض اتفاقيات على أساس هذا المبدأ . وقد مال إليه مصر في اتفاقاتها مع الشركات الأجنبية .

ولما تكونت رؤوس أموال وطنية وشركات وطنية في دول البترول نزع هي الأخرى إلى تطبيق هذا النظام مع الشركات الصغرى التي تقدمت بعروض للتفقيب مثل شركة هسبانيولا التي وقعت اتفاقاً على هذا الأساس مع حكومة الكويت سنة ١٩٦٨ .

الجديد إذن في الأمر هو إلزام الشركات الكبرى صاحبة الامتيازات التقليدية في أن تنازل عن جزء من رأس المال لصالح الشركات الوطنية بنسبة ٥١ ٪ مما يسمح للشركات الوطنية بالسيطرة على إدارة أعمال الشركات العاملة لديها . وقد جاء التفسير في هذا الاتجاه نتيجة توصية منظمة الأوبك في ديسمبر ١٩٧٠ .

والفرق بين المشاركة والتأميم الجزئي ، هو أن النظام الأول يتم نتيجة اتفاق بين العارفين ، أما التأميم فيتحقق بقرار مفرد تتخذه حكومة الدولة المنتجة . وقد تم المشاركة نتيجة تنازل اختياري من الشركة الأجنبية . حدث ذلك مثلاً في الجزائر حينما تنازلت شركة جيبي الأمريكية سنة ١٩٦٨ عن ٥١ ٪ من أسهمها لصالح سوناتراك .

أما الشركات الكبرى فقد قاومت في بداية الأمر فكرة المشاركة ، واحتجت بأن مؤتمر طهران يلزم دول الخليج ألا تسعى لمدة خمس سنوات لتغيير المبادئ المتفق عليها . ولم تكن هذه حجة مقبولة نظراً إلى أن اتفاقية طهران كانت تمنح الالتزام بالأسعار ، وليس نظام الامتياز في حد ذاته . لذلك لم تجد الشركات العملاقة بدا من الموافقة مبدئياً على نظام المشاركة ، وكانت دول الخليج قد اقترحت أن تبدأ بتحويل ملكية ٢٠ ٪ من الأسهم للشركات الوطنية . على أن تزيد هذه

المشاركة بالتدريج حتى تصل إلى ٥١ ٪ بحلول عام ١٩٨٥ ، غير أنها استطاعت أن توصل إلى تقصير المدة ، والبداية بـ ٢٥ ٪ بدلاً من ٢٠ ٪ . وكانت دول الخليج قد وُكِّلت إلى أحمد زكي النجاشي وزير النفط السعودي مهمة التباحث باسمها مع الشركات . وتم التوصل إلى الاتفاق في أكتوبر سنة ١٩٧٢ على النحو التالي :

نسهم الدول العربية الموقعة على الاتفاق وهي السعودية والكويت وقطر وأبوظبي تدريجياً في رأس مال الشركات حتى تصل نسبة المساهمة إلى ٢٥ ٪ سنة ١٩٧٨ ثم ترتفع هذه النسبة بمعدل ٥ ٪ سنوياً حتى عام ١٩٨٢ لتصل إلى ٤٥ ٪ . ثم ترتفع النسبة الأخيرة بمعدل ٦ ٪ / ١٩٨٣ لتصبح ٥١ ٪ .

وزك لكل دولة أن تحدد على أفراد كفية التعويض عن نقل ملكية رأس المال . ولا شك أن مسألة التعويض تثير خلافات شديدة ، فهل يتم ذلك بناء على الأصول الدفترية ، أم على القيمة المتزايدة التي يضيفها الربح الرأسمالي على قيم الأسهم ؟ . فتقدر الأصول الدفترية لتعويض شركة أرامكو بـ ٢٠٠٠ مليون دولار ، بينما لو أخذ الربح الرأسمالي في الاعتبار بالإضافة إلى المكشآت ، فإن على السعودية مثلاً أن تدفع تعويضاً يقدر بـ ٥٠٠٠ مليون دولار .

وبالإضافة إلى إقرار مبدأ التعويض فقد تعهدت الدول المنتجة بتوفير حاجات الولايات المتحدة من البترول باعتبار أن الشركات الأساسية التي دخلت طرفاً في هذا الاتفاق هي شركات أمريكية .

وعند مقارنة هذا التعهد باتفاقات المشاركة السابقة يلاحظ أن الدول المنتجة في الماضي هي التي كانت تأخذ على الشريك الأجنبي تمهيداً بأن يسوق نصيب الشريك الوطني . كما حدث في الاتفاق بين الكويت وهسبانيولا سنة ١٩٦٨ ، أما الاتفاق الجماعي الذي وقع في نيويورك سنة ١٩٧٢ فقد عكس الآية وتمهدت الدول المنتجة بتزويد الولايات المتحدة بحاجتها من البترول ويرجع ذلك إلى

ازدياد استهلاك النفط على المستوى العالمي ، وعدم تمكن الولايات المتحدة من كفاية حاجاتها . ولعل ذلك الموقف هو الذي جعل الشركات الكبرى تنضم لنظام المشاركة .

وثمة ظاهرة جديدة أخرى ، وهي أن الحكومة الأمريكية اشتركت في مباحثات المشاركة الجماعية بعد أن كانت تترك مثل هذه الأمور لشركات القطاع الخاص .

ولنظام المشاركة ميزات هامة ، كما أنه وجهت إليه بعض المآخذ . فمن ميزات هذا النظام أنه يفتح للشريك الوطني فرصة المشاركة في جميع مراحل صناعة البترول من الإنتاج إلى النقل والتسويق وقيل في هذا الصدد إن رسوم الأموال العربية ستفتح آفاقاً جديدة للاستثمار في أوروبا وأمريكا . ويقضي نظام المشاركة بإخضاع الشركات الأجنبية للتشريع المحلي في حالة وقوع نزاع بينها وبين حكومة الدولة المنتجة . أما إذا كان النزاع بين المؤسسة الوطنية وبين الشركة الأجنبية فإنه يخضع للتحكيم . ومن ميزات المشاركة أنها تتيح الفرصة أمام الدولة المنتجة لتكوين جيل من خبراء في شتى مراحل صناعة البترول . وفوق ذلك كله فإن المشاركة خطوة إيجابية نحو التأمين ، بل هو تأمين جزئي يتحقق بدون إثارة المشكلات التي قد يحدثها التأمين الشامل دفعة واحدة نظراً لتعدد تجارة البترول العالمية .

على أنه قد وجهت بعض المآخذ على نظام المشاركة . من ذلك ما قيل من أنه قد يؤدي إلى تقليل نسبة الأرباح وخاصة بعد أن رفعت اتفاقية طهران هذه النسبة إلى ٥٥٪ ويرجع ذلك إلى أن عقود الامتياز المادية تنص على عاسبة الشركات على أساس الأسعار المعلنة ، وبذا لا تتأثر بالخصومات الناشئة في تجارة البترول . أما نظام المشاركة فتتم فيه المحاسبة على أساس العملية .

ومن هذه المآخذ أن الجانب الوطني قد يضطر إلى منح تخفيضات تزيد على تلك التي تمنحها الشركات الكبرى المتحركة في الأسواق . ومنها أيضاً أن نظام المشاركة يكلف الجانب الوطني بنصيبه من نفقات التنقيب ، وهي تستنزله أولاً قبل دفع الضرائب والرسوم . ولا ينطبق هذا الاعراض الأخير بطبيعة الحال إلا على العقود الجديدة . أما بالنسبة للشركات الكبرى صاحبة الامتيازات القديمة فإنها قد انتهت من مرحلة التنقيب .

والواقع أن هذه المآخذ حتى لو سلحنا بصحتها فهي لا تقلل من أهمية المشاركة ، سيما وأن مشكلة تسويق البترول تتلاشى بالتدرج . بل إن أزمة الطاقة العالمية التي ظهرت بوضوح بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تلتقي كثيراً من المفاهيم التي كانت شائعة حول تجارة البترول .

المند . وقد استعانت الهند في سنة ١٩٤٧ ، فلماذا تشبث الإنجليز بمنطقة الخليج ودعموا فيها قواعدهم العسكرية ؟

والحق إن هناك من الشواهد ما يبرر هذا الاتجاه في التفكير . فلهجة المصحف البريطانية منذ سنة ١٩٥٥ هو أنه ينبغي الدفاع عن المصالح البريطانية في الخليج ضد التهديد الموجه لها من حركة القومية العربية المنطلقة من مصر ، أو ضد رغبة الدولة السعودية في أن تبسط نفوذها على الإمارات الصغيرة المجاورة .

وحينما قررت بريطانيا الانسحاب من الجنوب العربي في سنة ١٩٦٦ أعلنت أنها ستركز وجودها العسكري على وضع قواعد موزعة بين إمارات الخليج ، بل قيل إن بريطانيا دفعت عبد الكريم قاسم بطريق غير مباشر إلى المطالبة بضم الكويت حتى تشعر هذه الإمارة بالحاجة إلى حمايتها .

وهذه الشواهد كلها تنطبق على الفترة التي كانت إمارات الخليج تمر خلالها في حالة بدائية وخاصة في القسم الجنوبي ما بين قطر وعمان . وكان لا بد من مضي بعض الوقت حتى تتوفر فيه مدخرات لدى هذه الإمارات لتستطيع إقامة أجهزة عسكرية من جيش وشرطة وإدارة منظمة حتى إذا تم لها ذلك صارت بريطانيا تفضل رفع يدها عن التدخل المباشر بشرط أن تكون الأنظمة الحاكمة من نوع الأنظمة المحافظة التي تعول إلى صداقة بريطانيا من جهة ، ومسايرة أحوال المجتمع القبلي في مرحلة تطوره الأولى نحو المجتمع الحديث .

وذلك لأن الأنظمة الثورية قد تحدث نوعاً من الفوضى والاضطراب لأن المجتمع غير مهيب . لهذه العاطرة ، مما يضر في نهاية الأمر بمصالح الشركات البريطانية . إذن فقد كانت بريطانيا تشجع التطور ولكن في إطار محدود . وهناك مثالان شهيران على تدخل بريطانيا بطريق غير مباشر لتبديل أوضاع

الفصل الثامن عشر

نتائج استغلال النفط

١ النتائج السياسية

ترك النفط آثاراً بعيدة في حياة الإمارات وتمكينها من إقامة أجهزة دولة عصرية ، ولكن نتائج البترول السياسية لم تقتصر على إمارات الخليج ، بل امتدت إلى الوطن العربي بأكمله ، كما تأكد ذلك بإبراع دول الخليج إلى الساحة في معركة النفط في أكتوبر ١٩٧٣ ، ولكن كيف تحقق لهذه الدول الصغيرة أن تلعب هذا الدور الفعال الذي شملت آثاره جميع أنحاء العالم ؟

من المؤكد أنها لم تصل إلى هذه المرحلة إلا بعد المرور بخطوات متوالية من التطور . ومن أبرز هذه الخطوات الحصول على الاستقلال السياسي ، ثم تكوين المدخرات التي جمعت هذه الدول قاذرة على التعامل مع الدول الصناعية الكبرى على قدم المساواة ، بحيث استطاعت أن تمتنع عنها البترول في الوقت المناسب . وستتناول فيما يلي أهم ظاهرتين سياسيتين نشأتا عن استغلال النفط في الخليج ، وهما الاستقلال وتدعيم الكيانات المحلية .

١ - البترول كعامل للاستقلال :

تردد الكتابات العربية القول بأن الوجود العسكري البريطاني استهدف حماية المصالح البترولية ، ولذلك فإنه اتسع حجمه في الخمسينات وأوائل الستينات ، رغم أن أصل هذا الوجود إنما يرجع إلى أن الخليج كان يعتبر خط دفاع أممي عن

إمارات النفط كما تصبح أكثر مسارة للتجديد، وحتى تمنع ثورة مفاجئة تهدد النظم الصديقة لها .

المثال الأول ما حدث في أغسطس سنة ١٩٦٦ من عزل الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي الذي كان يريد أن يضرب سياجا من العزلة الكثيفة على إمارته حتى لا تخوف من افتتاح مدارس ابتدائية . فشجعت السلطات البريطانية الأسرة الحاكمة على اختيار الشيخ زايد بن سلطان المعروف بانفتاحه على العالم الخارجي لحكم الإمارة .

أما المثال الثاني فقد وقع في سلطنة مسقط وعمان ، إذ كان سعيد بن نبور يسير على نفس سياسة شخبوط . فشجعت بريطانيا انقلابا أسريا أطاح بهنا السلطان في يوليو سنة ١٩٧٠ وحمل إلى السلطة ابنه قابوس خريج كلية ساند هيرست .

ومنذ أن اتخذت بريطانيا قرار الانسحاب العسكري من منطقة الخليج سنة ١٩٦٨ وهي تعد الترتيبات التي تضمن بقاء النظم الصديقة لها . ففي منطقة الإمارات المتحدة كان من الصعب ترك البلاد وهي مجزأة إلى وحدات صغيرة لا يتجاوز سكان بعضها خمسة آلاف نسمة دون ترتيب نظام اتحادي يضمها في كيان سيامي واحد .

ولهذا فقد توسعت بريطانيا في المباحثات الطويلة الشاقة بين الإمارات النعم ثم الصبح حتى تم الاتفاق على قيام النظام الاتحادي المعمول به في دولة الإمارات المتحدة .

ون بن الترتيبات التي اتخذتها بريطانيا قبل الانسحاب تأمين وضع الإمارات وعدم تعرضها لمطالب إقليمية من الدول الكبيرة المجاورة . فأعلنت الحكومة الإيرانية عن قبولها مبدأ تقرير المصير في البحرين ، وتراجعت

من إدعاء الفهم الذي كانت تقادى به من قبل ، كما توقفت المطالب السعودية الإقليمية في سلطنة مسقط أو إمارة أبو ظبي من الناحية العملية على الأقل .

ويبقى بعد ذلك السؤال التالي مطروحا ، وهو : هل كان البترول عاملا مساعدا على بلوغ الاستقلال أم . مرفلا له . وإذا استقرأنا تأويل بعض دول البترول لاتضح لنا أنه كان عاملا رئيسيا في تمكين دول عربية فقيرة من تحقيق استقلالها . وأوضح مثل على ذلك هو إمارات الخليج التي كانت تتلقى مائة مائة بريطانية في مقابل خضوعها لنظام الحماية

٢

تدعيم الكيانات المحلية

إذا كان من الصعب علينا استخلاص رأى حاسم فيما يتعلق بدور البترول في تدعيم الاستقلال أو عدمه ، فإننا على العكس لا نتردد في القول بأن البترول قد دعم النزعة الإقليمية لدى الدول المنتجة وشموها أيضا . واستمرار وضع التجزئة جعل الشركات تطمئن على أوضاعها وخاصة فيما يتعلق بإجراءات التأميم . فالإمارات الصغيرة أقل قدرة على اتخاذ مثل هذا الإجراء وتزداد هذه النزعة الإقليمية قوة لدى الدول الصغيرة قليلة السكان ، محدودة المساحة حتى إنه يمكن استخدام مصطلح « إقليمية النفط » وهي تلائم طابع الأنانية التي هي غريزة إنسانية ، والفرائز أقوى من الأنكار المثالية مثل فكرة القومية العربية . ويمكن ضرب بعض الأمثلة على أثر البترول في تدعيم النزعة الإقليمية . (أولا) عندما تكون اتحاد الإمارات العربية استثنى الثروة النفطية من الخضوع لأجهزة التريب ، بحرية التصرف في دخلها من النفط وهي تفتدى الأجهزة الاتحادية بمجزء من ثروتها دون التقيد بنظام محدد . حقيقة إن الفائض يسكن لإحداث تغييرات

هائلة في مئيشة عشرين أو ثلاثين ألفاً من مجموع سكان الإمارات الأربع غير المنتجة، ولكن استثناء النفط من الخاضع للنظام الاتحادي هو دليل على النظرية الأسرية العنيفة. (ثانياً) كان بعض الشباب المستنير في الكويت يتطلع في الثلاثينات إلى الاتحاد مع الجار الشمالي الآ كثر تطوراً، وهو العراق، سيما وأن العراق كان يتمتع بمركز الدولة المستقلة سياسياً، ولكن منذ أن اكتشفت نوبة النفط أخذت هذه الفكرة قترابع بالتدريج إلى أن اندثرت تماماً مع إعلان استقلال الكويت سنة ١٩٦١، وكرس كثير من المثقفين جهودهم للاستقلال على أن الكويت كان دائماً منفصلاً عن ولاية بنگداد حتى في العصر العثماني، ولم يردود بذلك وجهة النظر الرسمية. (ثالثاً) أخفقت جميع الجهود لإقامة هيئة اقتصادية مشتركة أو صندوق عربي للتنمية تساهم في تمويل الدول المنتجة للبترول حسب دخلها وظروفها المحلية. وآثرت دول البترول أن تقدم المعاهدات لشقيقاتها العربيات عن طريق الاتفاقات الثنائية. وكانت شديدة الحساسية إزاء كل اقتراح يستهدف إنشاء جهاز ميثاق عن الجامعة العربية مثلاً، تكون له سلطة إلزامية فوق سلطات الحكومات لجمع الأموال وإتقانها في المشروعات العمرانية حسب خطة عربية مرسمة. وسنعود إلى تفاول هذه النقطة عند الحديث عن أثر البترول في المجال الاقتصادي. (رابعاً) أثار البترول منازعات بشأن الحدود لم تكن معروفة من قبل في شبه جزيرة العرب، خرجت به إحدى الدول عن قاعدة إقليمية البترول.

احتدمت منازعات الحدود بين الدول الواقعة في شبه جزيرة العرب، لأن أحداً لم يهتم في الماضي بتخطيط الحدود في تلك المناطق غير المطروقة. وكانت أنظمة الحكم التقليدية في شبه الجزيرة تكفي بالحصول على ولائ شيوخ القبائل بصورة شخصية وليست رسمية. ولما لم يكن للقبائل دائماً موطن محدد فإن فكرة الحدود الجغرافية المبينة على خطوط محددة لم توضع في الاعتبار. ولعل أول محاولة لتخطيط مثل هذه الحدود إنما ترجع إلى مشروع اتفاقية بين بريطانيا

بصفها صاحبة الحماية على إمارات الخليج والجنوب العربي، وبين الدولة العثمانية صاحبة السيادة الاسمية داخل شبه جزيرة العرب. ورغم أن الاتفاقية لم تتم المصادقة عليها فإنها ظلت فترة طويلة مرجعاً لمنازعات الحدود، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى أن لها ميزة السبق.

وقد تناولت هذه الاتفاقية تخطيط الحدود بين نجد والأحساء من جهة، وبين إمارات الخليج من جهة أخرى. ثم بين الكويت وولاية بنگداد العمانية.

أما حدود الحميات في الجنوب العربي فقد خصصت لها اتفاقية تالية في سنة ١٩١٤، ولم يصادق عليها بدورها. ومع ذلك فهي لم تثر خلافات حادة، لأن البترول لم يتم اكتشافه في هذه المناطق، بل إن السودية التي تشددت في حدودها الشرقية، أبدت تساهلاً غير متوقع في حدودها الشمالية المجاورة لإمارة شرق الأردن. فقد تخلت عن إدارة مدينتي العقبة ومعان اللتين كانتا تتبعان الحجاز. وبعد استيلاء آل سعود على هذا القطر تخلوا مؤقتاً عن إدارة المدينتين لصالح الأمير عبد الله وكعباً لصداقة بريطانيا. ثم تنازلات بصورة نهائية عن المدينتين في سنة ١٩٤٦، ويوجع ذلك الموقف إلى عدم توقع ظهور البترول في هذه المناطق.

لقد كانت الحدود الشرقية مشار خلافاً بين الشيوخ العرب من جهة، وبين آل سعود من جهة أخرى منذ القرن التاسع عشر، ولكنها لم تتخذ شكلاً حاداً إلا في أعقاب منح شركة البترول الأمريكية امتياز التنقيب في شرق المملكة. وازداد الخلاف حدة بعد أن منحت شركة نفط العراق امتياز التنقيب في قطر سنة ١٩٣٥، وفي مسقط وعمان سنة ١٩٣٧، والإمارات الميسع بين عامي ١٩٣٧، ١٩٣٩.

ومما يسترعى الانتباه أن الولايات المتحدة انجبت إلى بريطانيا للتعرف على

الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية ، وذلك اعترافاً بمركز بريطانيا المتأثر في الشرق الأوسط ، وربما توقع أن تجد لدى بريطانيا أيضاً الوثائق والخرائط التي تساعد على توضيح الحدود . غير أن السعودية لم تشأ أن تقف موقف التفرج على هذا الجدل الذي يعنيها بالدرجة الأولى ، فتقدم مندوبها فؤاد حمزة بمشروع حدود يتيح للسعودية أن تمتلك منفذاً على البحر جنوب قطر . ولتحقيق هذا الغرض ادعت السعودية حقها في ملكية سدس شبه الجزيرة وهو الجزء الواقع بين قطر وأبو ظبي . كما أنها رسمت خطأً يضييق من مساحة المشيخات الأخرى في داخل شبه الجزيرة .

وردت بريطانيا في مذكرة سنة ١٩٣٥ تضمنت أسانيد مختلفة على غاية شبه جزيرة قطر ، وامتداد مشيخة أبو ظبي في الداخل . ولكنها سلمت بأن اتفاقية سنة ١٩١٣ لم تعد جازمة . وبالتالي فيمكن ترك معظم الربع الخالي ضمن الحدود السعودية . والواقع أن بريطانيا أخذت في الاعتبار أوضاع المجتمع العربي في شبه الجزيرة ، فبنت هي الأخرى حقوق أبو ظبي وغيرها من الإمارات على أساس الولاء القليل والتراث التاريخي .

توقف الجدل حول الحدود أثناء الحرب ، فلما جددت الشركات نشاطها في النقيب وظهر مهندسو شركة أرامكو فوق المناطق المتنازع عليها في سنة ١٩٤٩ ، استؤنف النزاع بصورة أكثر حدة ، واتخذ الفريقان المتخاصمان مواقف متعارفة بالقياس إلى مطالب سنة ١٩٣٥ ، فباسم قطر وإمارات الخليج الأخرى طالبت بريطانيا بإحياء خط الحدود المتفق عليه مبدئياً في معاهدة سنة ١٩١٣ مع الدولة العثمانية ، بينما قدمت السعودية مطالب إقليمية جديدة في شبه جزيرة قطر ، وعلى امتداد الحدود المشتركة مع المشيخات ، وتصل هذه المطالب إلى مسافة ١٧٥ كم . بحيث تشمل معظم أراضي أبو ظبي ، لذلك رأى عقد مؤتمر في الدمام سنة ١٩٥٠ ، اشترك فيه الأمير فيصل وزير خارجية السعودية ، وممثلون عن حكومات الإمارات تحت إشراف المقيم البريطاني في الخليج ، ولم يثمر المؤتمر

عن التوصل إلى تسوية لأية نقطة من نقاط الخلاف . فهل تتوقف أعمال التنقيب ؟

أفقد وسط الولايات المتحدة في هذا النزاع فافترحت ما سمي باتفاقية التوقف بشأن مستقبل واحات البورعوى ، فلا تتدخل في إدارتها أي من الأطراف المتنازعة ، بينما تترك الحرية للشركات البترول في التنقيب حسب الخرائط المعتمدة لديها ، ولكن السعودية اعتبرت مسألة البورعوى محكاً لهيئتها في شبه الجزيرة ، وطالبت بإجراء استفتاء حر ، وقالت إن الذي يعنيها هو إثبات حق السيادة ، وليس تحقيق مكاسب إضافية من دخل البترول . والواقع أن كل فريق أخذ ينهم الشركات البترولية بتحريض الأهالي ضد الطرف الآخر . فعندما استقر الرأي على رفع الخلاف إلى تحكيم دولي حسب وجهة النظر البريطانية وانعقدت هيئة التحكيم بالفعل في مدينة ديس تحت رئاسة بلجيكي خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، فوجئت هيئة التحكيم بالمندوب البريطاني بينهم السعودية بأنها تدفع الرشاوى لزملاء القبائل وتستخدم ثرونها البترولية بتأييد من شركة أرامكو لإغراء السكان بمبالغ طائلة ، كما أنها توزع عليهم الأسلحة . ولذلك أعلن ممثل بريطانيا انسحابه من الهيئة ، وبذا أفسد خطة التحكيم ، كما عطل من قبل مشروع استفتاء السكان .

وعلى أثر ذلك نشرت السعودية بياناً أكدت فيه أن شركة نفط العراق تحول الشرطة التابعة لسقط ومشيخات ساحل عمان كلها لتتبر القبائل القاطنة في مناطق النزاع .

ويبدو أن اتقوى إيدن اعتبر هذه القضية الثانوية ماسة بهيئة بريطانيا في الخليج ، لذا قرر استخدام القوة لحل هذا النزاع ، فأرسل قوات بريطانية في أكتوبر ١٩٥٥ استولت على واحات البورعوى باسم حاكمي أبو ظبي ومسقط . ولكن ذلك لم يكن وحده كافياً لتأمين أعمال التنقيب التي تقوم بها شركة نفط

العراق في منطقة الفهود شمال غرب عمان . ففي الوقت الذي كان فيه النزاع عتدا حول واحات البوريمي ظهرت حركة مضادة لسلطان مسقط زعمها الإمام غالب بن علي ، إذ صار ينادى باستقلال عمان الداخلية استقلالاً تاماً ، وليس مجرد المنع بالحكم الذاتي حسبما جرى عليه العرف منذ توقيع معاهدة السيب بين سلطان مسقط والإمام الخروصي . وقد كانت السياسة التقليدية البريطانية حتى ذلك الوقت ، هي عدم التورط في المنازعات داخل شبه الجزيرة أما وأن القضية صارت تتعلق الآن بمصالح بتروولية ، فقد خرجت بريطانيا عن سياستها تلك ، وأرسلت حملة عسكرية لتثبيت سلطة حاكم مسقط في الداخل ، واضطرت إلى الاحتفاظ ببعض الحاميات ، لأن أنصار الإمامة لم يستسلموا رغم سقوط المدن الهامة في يد البريطانيين وفي سنة ١٩٥٧ أعادوا الكرة واستولوا على مدينة نزوى وعبري ، وكان على بريطانيا أن تجرد حملة ثانية حتى تؤمن أعمال شركة نفط مسقط وعمان المقترعة من شركة نفط العراق . وبفضل الاكتشافات البترولية استطاع حاكم مسقط أن يحل بالتدريج محل بريطانيا لتثبيت سلطته في الدولة المستقلة الجديدة التي صارت تعرف باسم « عمان » .

ومن أبرز نزاعات الحدود الناجمة بطريق غير مباشر عن استقلال النفط ذلك النزاع الذي نشأ بين الكويت والعراق ، فقد كان يدور في الأصل حول قريتين صغيرتين هما أم قصر وصفوان . واستطاع العراق أن يحصل أثناء استقلاله على المركزين ولكن توجد منطقة تحيط بأم قصر الواقعة على ساحل الخليج تحمل نفس الاسم ، وتدخل ضمن الأراضي الكويتية . وفي السنوات الأخيرة أولى العراق عناية باستغلال نفط الجنوب ورأى أن أفضل سبيل للتحكم في نفطه هو إيجاد مصب في الأراضي العراقية نفسها ، ولذلك أخذ يطور ميناء أم قصر ويعمقه ، كما مد خط أنابيب ينقل النفط المستخرج من حقول البصرة وحقول شمال الرميلة إلى هذا الميناء . هذا من جهة ومن جهة أخرى يعتبر العراق نفسه أكثر الدول العربية الطلة على الخليج تطوراً من الناحيتين السياسية والعسكرية . . . وأنه أقدر من غيره

على مواجهة الأطماع الإيرانية والدفاع عن عروبة الخليج . ومن أجل هذين السببين : الاقتصادي والمكسوي ، طالب العراق بمجيزتين غير مسكوتين تجاه شاطئ الكويت هما وربة وبوبيلان . وعن المحتمل وجود النفط حول الجزيرتين ولكن الهدف المعلن هو الحصول على موقع استراتيجي تتمكن البحرية العراقية الدائمة من استخدامه لمواجهة التفوق البحري الإيراني في الخليج . وربما نطالع العراق أيضاً إلى إجراء تعديل في الحدود يتيح عمقاً جغرافياً وراء ميناء أم قصر ، ويؤمن خط الأنابيب الذي يسير على مقربة من الحدود الكويتية .

تلك هي وجهة النظر العراقية التي طرحت أمام الجامعة العربية في أعقاب احتلال بعض مراكز الحدود الكويتية (٢٠ - ٣ - ١٩٧٣) وفي إبان التوتر الذي نجم عن هذا الاحتلال تمسك الكويت باتفاقية سنة ١٩٦٣ التي اعترف العراق بمقتضاها باستقلال الكويت وسلامة أراضيها . غير أن هذه الاتفاقية لم تكن تتضمن نصاً تفصيلياً عن تخطيط الحدود ، ولكن بوسع حكومة الكويت أن تجيب بأن الاعتراف بسلامة الأراضي يعني ضمناً القبول بخط الحدود المتفق عليه من قبل .

* * *

لم تقتصر المنازعات على البر ، بل أثار البترول مشاكل جديدة من نوعها تتعلق بالياه الإقليمية ، وإمكان امتدادها إلى مسافات بعيدة . ففي الماضي كانت مسألة المياه الإقليمية توقف على اعتبارات عسكرية بحيث تمكن الدولة صاحبة السيادة من الدفاع عن نفسها ، وحينما كان مدى المدافع لا يتجاوز ثلاثة أميال ، صارت هذه المسألة هي القاعدة ، ثم مدت مع تقدم أسلحة الحرب إلى ١٢ ميلاً في بعض الحالات .

ولما تقدمت وسائل البحث العلمي في مجال استخراج الثروة الطبيعية من تحت سطح البحر ، وعلى رأسها البترول ، لم نعد هناك حدود نظام الدول في

الاتساع بهذه الثروة ، فخرجت الولايات المتحدة في سنة ١٩٤٥ بنظرية « الجرف القاري » وهي تنبئ على أساس أن المناطق الضحلة تعتبر امتداداً جيولوجياً للقارة ، وبناء عليه فإن أية منطقة من المحيط التي تطل عليه شواطئ الولايات المتحدة يقل عمقها عن مائة فامة أو ٣٠٠ متر ، تعتبر جرفاً قارياً ، ويكون للولايات المتحدة وحدها حق استغلاله . أما الكسبيك فقدورت امتداد جرفها القاري حسب المسافة وجعلتها مائتي ميل من الشاطئ .

وإذا طبقت نظرية الجرف القاري على منطقة الخليج ، فإن البحر يكون بأكمله جرفاً للبلدان المحيطة به نظراً لكونه ضحلاً ومن ثم فإن رسم خط وهمي في منتصف الخليج هو أقرب الحلول إلى المنطق لتحديد امتداد الجرف القاري لدول الخليج المختلفة . وقد اعترفت الدول ضمنياً بهذا الخط منذ ١٩٤٩ ، ولكنه لم يضع حداً للمشكلات فتلا كيف تطبق هذه النظرية حيث توجد جزر تابعة لإحدى إمارات الساحل كما أن دولة كالمجهرين تقع ما بين السعودية وإيران ، تثير مشكلات حول رسم الخط الوهمي للمنطقة المحاذية لها ، لذا تطلب الأمر إخضاع المياه الإقليمية لعظم دول الخليج لدراسة قانونية انتهت بإصدار تحكيم في كوبنهاجن سنة ١٩٦٦ .

ونمت قضية أخرى تفرعت عن استخراج البترول من تحت سطح البحر ، وهي مدى انطباق عقود الامتياز التي تشمل أراضي دولة بأكملها على مياهها الإقليمية . والذي حدث هو أن الشركات صاحبة الامتياز في كل من قطر وأبو ظبي طالبت بشمول الامتياز تلقائياً للمياه الإقليمية ، حسب نظرية الجرف القاري . غير أن حكومتى الإماراتين رفضتا الإدعاء ، ومنحقتا امتياز المياه الإقليمية لشركات أخرى جديدة بشروط أفضل . وفي مثل حالات الخلاف تلك ، فإن عقد الامتياز ينص على التحكيم وهذا ما اتبع في كلتا الحالتين ، وقد صدر تحكيم في الدوحة بشأن مياه قطر ، وتحكيم آخر في باريس سنة ١٩٥١ بشأن المياه الإقليمية لأبو ظبي وكلتا التحكيمين يؤيد وجهة نظر الإماراتين وحلها من منح امتياز المياه الإقليمية لشركات أخرى .

٣ — البترول والصراع ضد إسرائيل :

ليس استخدام البترول في الصراع ضد إسرائيل قضية خاصة بدول الخليج ، إذ أسهمت فيه جميع الدول العربية المنتجة للنفط ولكن نظراً لأن دول الخليج هي التي تنتج القسم الأكبر من البترول العربي لذلك رأينا أن نتبع هذه القضية منذ بدايتها إلى أن أخذت تؤتي ثمارها في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

فقد أن عقد أول مؤتمر للملوك والرؤساء العرب في سنة ١٩٤٦ للنظر في قضية فلسطين ، أشير إلى النفط كوسيلة من وسائل التأثير في هذا الصراع المرتقب ، غير أنه لم يحدد خطة لاستخدام هذه الوسيلة . فهل المطلوب هو منع الشركات الأمريكية من مزاولة نشاطها إذا مضت حكومة واشنطن في تأييد الصهيونية ؟ أم أنه يكفي بمنع إيصال النفط العربي إلى إسرائيل ؟

إن نظرة إلى ظروف العالم العربي وأوضاعه بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ تبين لنا أن الدخول في معركة ضد الشركات الغربية كان مستحيلاً . فالدول العربية كانت ما تزال في حاجة ملحة إلى زيادة دخلها الضئيل من النفط ، كما أن أزمة الوفود لم تكن ملووسة بعد على المستوى العالمي . ومن الغريب أن الدعاية الصهيونية قلبت الأوضاع فرغم هذا العجز الواضح عن استخدام البترول في الصراع راحت الصهيونية تنهم الشركات الأمريكية العاملة في العالم العربي بأنها أداة ضغط على وزارة الخارجية الأمريكية مما جعل هذه الوزارة تتخذ مواقف مختلفة عن البيت الأبيض ، وبعبارة أخرى فإن زعماء الصهيونية كانوا يحسون أحياناً بتوافر وزارة الخارجية قليلاً في تأييدهم ، فيعززون ذلك إلى ضغط الشركات وأصحاب رؤوس الأموال الذين يتجاهلون قضايا العدل في ظنهم خدمة مصالح خاصة ! وأقيل في هذا الصدد إن البيت الأبيض كان دائماً أقرب إلى الصهيونية من وزارة الخارجية لأن الرؤساء لم يتأثروا بهذه العوامل الاقتصادية .

على أنه عندما نشب الصراع بالفعل في سنة ١٩٤٨ لم يفضل العرب اتخاذ

بعض الإجراءات التي تم عن الرغبة في استخدام البترول في المعركة ، فقد بادرت حكومة العراق إلى إيقاف ضخ النفط في خط الأنابيب الواصل إلى حيفا كما حددت الدول العربية مجتمعة بعض الشركات التي تقوم بالتنقيب عن النفط في الأرض المحتلة مثل شل وشركة البترول البريطانية ، بأنها ستتخذ الإجراءات المناسبة ضدها إذا لم توقف نشاطها في إسرائيل . وتقديراً لصخامة مصالح هذه الشركات في العالم العربي ، فقد آثرت أن تستجيب لهذا الإنذار . ويلاحظ أن هذه الإجراءات كانت موجهة ضد إسرائيل بصورة مباشرة . وإن الحكومات العربية لم تتجاوز ذلك إلى محاولة الضغط على الولايات المتحدة عن طريق البترول ولعل المحاولة الوحيدة في هذا المجال ، والتي هي محل جدل تتمثل في تباطؤ سوريا في المصادقة على مشروع القابلين ومروره بالأراضي السورية . ولم تستمر هذه المحاولة طويلاً .

أما السعودية فكان رأيها حتى عهد قريب هو أن النفط مشروع تجاري ولا ينبغي استخدامه في أغراض سياسية ، وظلت متمسكة بهذا الرأي فكره الملك فيصل في تصريحاته لجهة المصور المصرية في أغسطس ١٩٧٢ ولعل أبرز مثل على تأثير النفط العربي في مجريات الأحداث ، هو ما وقع في سنة ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثي على مصر . وربما تحقق هذا التأثير دون تخليط مسبق ومتفق عليه من الدول العربية . فمن المعروف أن أوروبا الغربية عانت أزمة خطيرة من نقص البترول مما جعل رجل الشارع العادي يحس بوطأة الأزمة . وقد نجمت هذه الأزمة عن توقف وسائل العبور وليست نتيجة إجراءات اتخذتها الدول المنتجة ، ولو أن ذلك لا ينفى وقوع محاولات مصرية قام بها عمال البترول في كل من السعودية والبحرين وقطر والكويت ، لتدمير منشآت الشركات وأنابيب النقل ، مما كشف للشركات عن حقيقة هامة ، وهي أن الحكومات ليست وحدها هي العامل المؤثر الذي يمكن الاعتماد عليه . وإذا لم تكن هذه الأعمال التلقائية التي قام بها العمال قد أسفرت عن نتائج هامة ، فذلك راجع - كما أشارت المصادر الغربية - إلى عدم وجود كمفاهيم فنية تعرف كيفية إشغال الحرائق في الآبار . أما حكومات

هذه الدول فلا بد أن تكون قد شعرت بالاستياء لانخفاض الإنتاج الذي قدر بذخو الثالث في دول الخليج وأكثر من النصف في آبار شمال العراق بعد أن تعذر نقل البترول عبر الأنابيب السورية .

وللاسف لم يكن لهذه الأزمة أي تأثير مباشر على إسرائيل ، وإنما اقتصر تأثيرها على الدول المساهمة في غرب أوروبا ، وكان ذلك متمشياً مع الأهداف العربية نظراً لاشتراك دولتين من هذه المنطقة هما : بريطانيا وفرنسا اشتراكاً مباشراً في العدوان . وهي حالة لم تكن موجودة في سنة ١٩٦٧ ، وإذا مضينا في المقارنة بين الحالتين فلا بد وأن نلاحظ أن اعتماد العرب لاستخدام البترول في المعركة سنة ١٩٥٦ كان أقوى منه شعبياً ورسماً عما أصبح عليه في سنة ١٩٦٧ ، وربما يرجع ذلك إلى أنه لم يكن لديهم إمكانية لاستخدام البترول ضد العدو المباشر وهو إسرائيل التي خرجت من حرب الأيام الستة وقد استولت على آبار سيناء ، وصار وسعها تصدير بعض كميات النفط . ومع أن تأييد الولايات المتحدة التام لإسرائيل أمر معروف ولا يحتاج إلى دليل ، فإن إيقافاً للضخ في ذلك الوقت كان سيصيب قبل كل شيء مصالح غرب أوروبا . وتأييد بريطانيا للعدوان الإسرائيلي رغم ما ذكر كان محل جدل كما أن دولاً في غرب أوروبا كان يرجى تحييدها أو كسب صداقتها مثل فرنسا .

ومهما يكن فإن إغلاق قناة السويس سنة ١٩٦٧ لم يؤد إلى نفس النتائج الحاسمة التي أفضى إليها في سنة ١٩٥٦ ، الأمر الذي ربما لم يلصق إليه بعض المسئولين في مصر .

كانت حرب الأيام الستة من القصر بحيث لم تترك فرصة لاختبار معركة النفط فقد توقف الضخ من الكويت والسعودية والعراق بعض الوقت ، وعندما انتهت الحرب أخذ الزعماء العرب يسيرون النظر في سياساتهم . وفي مؤتمر القمة الذي انعقد في الخرطوم ساد المنطق القاتل بأنه خير للدول العربية أن تواصل تصدير

البترول لجميع الدول ، وذلك حتى تزيد من دخلها وتمكن من تمويل الدول التي تعرضت للعدوان ومساعدتها في شراء الأسلحة استعداداً لجولة قادمة .

لم يعن موقف الملوك والرؤساء في مؤتمر الخرطوم انتهاء الدعوى لاستخدام البترول كسلاح في المعركة ، وإنما حاول العرب بعد ذلك أن يخططوا لوسائل مدروسة لهذا الغرض في نفس الشهر (أغسطس ١٩٦٧) انعقد مجلس وزراء المالية والاقتصاد العربي ، واتخذ توصية بسحب المدخرات العربية من الولايات المتحدة والدول المتعاطفة مع إسرائيل ونبه إلى أن مثل هذه الخطة لا يمكن تنفيذها فوراً ، ذلك لأن سحب المدخرات بصورة جماعية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار ، وبالتالي فسيقتبض العرب نقوداً مخفضة . كما أن تحويل هذه الأموال دفعة واحدة إلى أوروبا سيقلل من أهمية الاستثمارات الوافدة المتكدسة ، مما قد يترتب عليه تخفيض سعر الفائدة . وإذن فقد أوصى المؤتمر بوضع معدلات مدروسة لتحويل المدخرات .

ذهبت هذه التوصيات مثل غيرها في طي النسيان وسط ملفات الجامعة العربية بل طلع بعض ساسة العرب بفكرة مضادة مؤداها الدعوى إلى زيادة الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة ، وعن طريق هذه الاستثمارات يمتلك العرب قوة تأثير جديدة في الاقتصاد الأمريكي تشبه تلك القوة التي يمتلكها الرأسماليون اليهود ، والتي كثيراً ما أشار إليها الكتاب العرب على أنها وسيلة استخدمتها الصهيونية للضغط على حكومة الولايات المتحدة .

واضطلاعاً من الجدول حول هذا الموضوع تطرق الحديث إلى مدى قدرة الدول المنتجة للبترول على التأثير في الوضع المالي للدولار . فعلى زيادة دخل الدول المنتجة ومدخراتها من الدولار زيادة هائلة ، وسوف يصبح بوسع هذه الدول أن تؤثر على مركز الدولار بين العملات العالمية ، وقد لاحظت في الأفق بوادر تلك الهزات المتوالية التي تعرض لها الدولار منذ سنة ١٩٧٢ ، ومن بين الأسباب التي ذكرت هو اختلال ميزان المدفوعات

الأمريكي ، واضطرار الولايات المتحدة إلى استيراد البترول بعد أن كانت تصدره ، والذين يؤكدون قدرة دول البترول على التأثير في العملة الأمريكية برون أنه من الخطأ الأخذ بالنظرية المذكورة آنفاً ، وهي زيادة الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة ، ولنفس السبب اعترض هؤلاء على اتفاقيات المشاركة إذ أنها تتطلب دفع تمويلات هائلة للشركات الأمريكية مما يحد من مشكلة تسرب الدولار ، وبقي نوعاً من الموازنة بين الأموال التي تذهب لشراء البترول ، وتلك التي تدفع كتعويض عن الأسهم التي سوف تؤول إلى الدول المنتجة بالتدريج .

وبينما كان الجدل يحتمل حول فاعلية سلاح النفط وبشكك البعض في صلاحية استخدام هذا السلاح ، إذ نشب القتال في ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وأحرزت القوات العربية بعض الانتصارات الأولية . فإذا بدول النفط تقرر بالإجماع وضع ثقلها في المعركة ، وانقلبت كثير من المفاهيم السابقة ، فالسعودية التي كانت تقبى مبدأ أن البترول مشروع تجاري لا ينبغي استخدامه في السياسة صارت على رأس الدول التي استخدمت سلاح النفط إلى أبعد مدى ، وأصبح الغرب ينظر إلى الملك فيصل على أنه من فريق المنصليين الذين يصرون على قطع البترول عن الدول المؤيدة لإسرائيل إلى أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة .

وعند المقارنة بين موقف دول البترول في سنة ١٩٦٧ بما حققته في سنة ١٩٧٣ نستطيع أن نقيس الأسباب التي جعلت سلاح النفط فعالاً بحيث يمكن القول بأنه كان عنصراً أساسياً في المعركة ضد إسرائيل .

أولاً : في سنة ١٩٦٧ بدا وكأن الصراع مع إسرائيل قد دخل في مرحلة من الجمود قد تطول أمداً بعيداً ، وبالتالي فإن إبقاء الصرخ قد يعنى انقطاع الدخل لفترة غير محدودة . أما في سنة ١٩٧٣ فإنه رغم وقف إطلاق النار بأمر من مجلس الأمن ، فإن القضية قد تحركت من جمودها ، ولاحظت أمام العرب فرصة يمكن الاستفادة منها .

ثانياً : في سنة ١٩٦٧ لم تحتج إسرائيل إلى مساعدة مباشرة من الدول الأجنبية . أما في سنة ١٩٧٣ فإن المساعدة الأمريكية سارت مكشوفة للبيان ، وأصبح من المطلق استخدام النفط ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول التي أنقذت إسرائيل من ورطتها .

ثالثاً : في سنة ١٩٦٧ لم تكن الولايات المتحدة تستورد سوى كميات ضئيلة من البترول العربي ، ومن ثم فإن قطعه عنها ما كان ليؤثر تأثيراً كبيراً ، أما في سنة ١٩٧٣ فقد قدر ما تستهلكه الولايات المتحدة من النفط العربي بـ ٥٠ ٪ ، ولكن عند تطبيق المقاطعة انكشفت حقيقة جديدة ، وهي أن الولايات المتحدة اضطرت إلى تخفيض استهلاكها بنسبة ١٠ ٪ ، كما أن أزمة عالمية في الطاقة كانت على الأبواب وبالتالي لم يكن بوسع أحد تعويض الإنتاج العربي بمصادر أخرى .

رابعاً : في المدة ما بين ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ تحسنت شروط الاستغلال لصالح الدول المنتجة كما تزايد إنتاجها بسرعة هائلة وخاصة السعودية ، مما مكن دولاً عربية كثيرة ، ولاسيما دول الخليج من تكوين مدخرات كبيرة تجعلها قادرة على الاستغناء عن تصدير البترول مدة من الزمن . كما أن الدول العربية استطاعت خلال هذه الفترة أن تسيطر على شركات النفط ذاتها ، وأن تتحكم في تسعير النفط ، لذلك قررت قرار تخفيض الإنتاج بزيادة الأسعار ، مما يقلل من التأثير على دخلها أثناء معركة النفط .

خامساً : في سنة ١٩٦٧ كانت أربع من دول الخليج مازال خاضعة للحماية البريطانية ، وهي قطر والبحرين والإمارات السبع وعمان . وبالتالي لم تكن حرة التصرف في معركة النفط . وقد نالت هذه الدول جميعها استقلالها سنة ١٩٧١ .

لم تقتصر إجراءات دول البترول على تخفيض الإنتاج وقطع البترول عن الدول المؤيدة لإسرائيل ، بل انتهزت هذه الفرصة لتبسط سيطرة أكبر على الشركات الأجنبية .

وقد أشرنا إلى أن نظام المشاركة الذي وافقت عليه دول الخليج كان يقضي بانتظار عشر سنوات حتى تمتلك الدول المنتجة ٥١ ٪ من أسهم الشركات العامة فيها . والواقع أن مجلس الأمة الكويتي كان قد اعترض منذ البداية على هذا التدرج البطيء نحو السيطرة على الشركات . وما أن نشبت معركة النفط حتى ضمت السعودية سوتها إلى الكويت مطالبة بتطبيق المشاركة على أساس امتلاك ٥١ ٪ من أسهم الشركات فوراً .

وأخيراً فإن المنتصر في معركة النفط ، هو من يكون أطول نقساً ، الدول المنتجة التي قررت أن تخفض إنتاجها بالتدريج إلى أن تسحب إسرائيل مهما طال الزمن . أو الدول المستهلكة التي تساند إسرائيل رغم ما أصاب اقتصادها من ضرر ، بل إن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية قد أصيبت بالشلل ، إذ عززت قواعدها في البحر المتوسط والشرق الأقصى عن تشغيل آلاتها .

وخلاصة القول إن معركة النفط كانت اختباراً لمبدأ التضامن العربي في منطقة الخليج . وقد ثبت كيف أن أسباب الانقسام التي كانت موجودة قبيل حرب ١٩٦٧ قد تلاشت بالخطوات الحكيمة التي اتخذها الرئيس أنور السادات ، وذلك بإشاعة جو من الثقة بين مختلف الدول العربية ، حيث أنه لا يسمى المساس بكيانات الدول لإثبات حقيقة القومية العربية . وهذا ما يتلائم مع وجهة نظر إمارات الخليج ومفهومها للاتحاد العربي .

٢ - النتائج الاقتصادية والاجتماعية

أحدث البترول طفرة في حياة دول الخليج وخاصة تلك التي كانت تعيش بمزلة عن العالم الخارجي ، ولذلك فإن مراحل التطور سارت في طريق غير طبيعي . فمن مرحلة البداوة انتقلت دول البترول إلى وضع جديد يضم مختلف طبقات المجتمع الرأسمالي المعصرى من عمال وطبقة برجوازية تشغل بالأعمال والتجارة دون القضاء تماماً على النوازع القبلية التي أخذت تخف بالتدريج .

ورغم تكديس ثروات هائلة فإن اقتصاد دول الخليج المفتحة للبترول مازال يعتمد على تصدير المادة الخام الوحيدة واستيراد الحاجيات الاستهلاكية المصنوعة ، وهذا من سمات الاقتصاد المتخلف ، غير أن قوانين العرض والطلب بالنسبة لمادة البترول بالذات مكنت هذه الدول النامية من أن تتحكم في سعر ثروتها الطبيعية خلافاً لما هو معروف تقليدياً من أن الدول الصناعية تستغل الدول النامية وذلك ببيع مصنوعاتهما بسعر لا يتناسب مع سعر المواد الخام التي تصدرها .

ولاشك أن بعض الظروف السياسية قد ساعدت دول البترول على بلوغ هذه المرحلة من التطور فإن تحديد كمية الإنتاج وهي سياسة اتبعتها في الأصل الدول الغنية مثل الولايات المتحدة ، هي التي مكنت من رفع سعر البترول دون التأثير في سوق توزيعه .

وكان الحديث يجري منذ زمن طويل عن تحديد كمية الإنتاج لأسباب عديدة ، منها المحافظة على المخزون والحصول على سعر مناسب حتى كانت حرب أكتوبر وما أدت إليه من قطع النفط عن بعض الدول المؤيدة لإسرائيل وتخفيض الإنتاج بنسب مطردة ، فأنشأ ذلك فرصة مواتية لتحكم دول الخليج في ثروتها الطبيعية بصورة أفضل .

ويختلف تأثير البترول من دولة إلى أخرى حسب حجمها وعدد سكانها ، ففي

قطر فسيح الأرجاء مثل السعودية ، كانت الدولة بحاجة إلى تقنيات إدارية وعسكرية كبيرة لتأسيس دولة حديثة قوية تعتمد على شبكة من الطرق وجيش يقام بنفسه على الدورات الانفصالية سواء كانت فلبية أم محلية ، ولذلك لم تحصل حكومة السعودية مظاهر البذخ التي سار عليها الملك سعود ، وعند تخفيض الإنتاج نجده على أثر إغلاق قناة السويس في سنة ١٩٥٦ تعرض اقتصاد السعودية لهزة عنيفة وانخفض سعر الريال إلى أن كلف سعود أخاه فيصل بإدارة شؤون الدولة وإعادة بناء اقتصادها .

وفي الدول الأصغر حجماً مثل : قطر ، وأبوظبي فإن فائض الدخل كان كبيراً بحيث تكونت مدخرات هائلة من العملات الصعبة ، وصارت تؤثر في سعر العملات العالمية ، وأودع معظمها في مصارف أوروبية وأمريكية مما جعل المسؤولين في إمارات الخليج يتعرضون للنقد بسبب موقف بعض هذه الدول من إسرائيل . ولاشك أن الوعي الذي تجلّى أثناء حرب أكتوبر في هذه المنطقة من شأنه أن يشي أصحاب رؤوس الأموال عن استبقاء مدخراتهم في هذه المصارف .

ولكن إلى أين يوجهون هذه المدخرات ؟

لاشك أن الإمارات كانت في حاجة إلى البدء من نقطة الصفر في جميع مظاهر التنمية :

بناء المساكن وشق الطرق وتلمية مياه البحر فضلاً عن التوسع في الخدمات وخاصة التعليم . بل إن بعض الإمارات تجاوز ذلك إلى إقامة صناعات خفيفة كصناعة المعايين وحفظ الأسماك . كما اتجهت هذه الدول إلى الصناعات البتروكيمياوية وبناء أسطول الناقلات لحسابها الخاص .

ولما كانت هذه الشروعات الرئيسية تتطلب إشراف الدولة ، فقد سارت حكومات البترول على الاقتصاد الوجه ووضعت خططاً خمسية أو سبعية لدى معظم

الإمارات كما قطعت السعودية شوطاً كبيراً في هذا المضمار . أما البحرين فرغم أن إنتاجها تجدد عند نسبة محدودة ، فقد قامت بعشروع ضخيم لإنشاء مصنع الألومنيوم الذي يعد أكبر مصنع من نوعه في الشرق الأوسط . وقد اضطر البحرين لإشراك رؤوس أموال أجنبية ربما لحاجتها إلى الخبرة أو المساعدة في التسويق .

ذلك أن مشكلة التنمية في هذه الأنظار الخليجية تصطبغ بالتجزئة ، فمن المعروف أن الصناعات الثقيلة والمتوسطة تحتاج لسوق استهلاكية كبيرة وإلا صارت غير اقتصادية . لذلك جرى التفكير منذ زمن بعيد في أن تستثمر مدخرات دول البترول على المستوى العربي ، وقدمت اقتراحات من دوائر عربية مثل رجل الأعمال اللبناني أميل البستاني الذي دعا إلى تخصيص ٥٪ من دخل النفط لصندوق تنمية عربي . وترددت هذه الفكرة في دوائر الأمم المتحدة ، كما قدم الرئيس الأمريكي اقتراحاً بهذا المعنى في سنة ١٩٥٨ غير أن دول البترول كانت تردد في الالتزام بنسبة محددة من دخلها . وتفضل نظام المساعدات الثنائية ، بحيث تقدم كل دولة منفردة المساعدات بالطريقة التي تراها وللشروعات التي تختارها . ويمكن أخذ صندوق التنمية العربي الذي أنشأته الكويت كمثال على هذا الأسلوب في التعاون الاقتصادي . فعلى أثر إعلان استقلال الكويت تأسس صندوق كويتي للتعاون الاقتصادي العربي برأسمال قدره خمسون مليون دينار ضوعفت فيما بعد ، وللصندوق شخصية معنوية مستقلة ، ومجلس إدارة محلي من ثمانية أعضاء . ويمكنه إصدار سندات يكتب فيها الرأسمال الخاص ، وتكاد أعمال هذا الصندوق تلتخص في تقديم القروض لبعض مشروعات التنمية بفائدة تراوح بين ٣ - ٤٪ .

وقد تمت هذه العمليات وفقاً لاتفاقات ثنائية بين الكويت وبين الدول العربية التي اقترحت من الصندوق . ومن أسبق هذه الاتفاقيات تلك التي عقدت مع السودان بشأن قرض قيمته ٧,٥ مليون دينار بفائدة قدرها ٤٪ وقد خصص

القرض لإنشاء سكك حديدية . وفي سنة ١٩٧٣ منح الصندوق قرضاً آخر للسودان قيمته ٣,٣ مليون دينار المساهمة في بعض مشروعات الري . كما استعانت الأردن بصندوق التنمية الكويتي لتنفيذ مشروعات إنتاج الفوسفات ومشروعات التوسع (١) في الري من اليرموك . وقد خفضت فائدة القرض لهذا المشروع إلى ٣٪ لإرباطه بأهداف وطنية . وتسهم حكومة الكويت بمبالغ أخرى في المصارف التي تأسست لمساعدة الأنظار العربية والإفريقية غير أنها تبدي حماساً أكبر للمشروعات المتعلقة بصناعة البترول مباشرة مثل بناء أسطول عربي للنقلات ، أو الاشتراك في تمويل خط الأنابيب المقترح لنقل البترول من السويس إلى الإسكندرية . كذلك تشجع الحكومة الكويتية الرأسمال الخاص على الاستثمار في البلاد العربية .

وعندما توفرت لإمارة أبو ظبي مدخرات هائلة سارت على نهج الكويت من إنشاء صندوق للتنمية العربي ، ومع قيام دولة الإمارات المتحدة امتد نشاط الصندوق إلى أنظار عربية مختلفة .

على أنه في سنة ١٩٦٩ أمكن تأسيس صندوق عربي ساهم فيه جميع أعضاء الجامعة العربية ولو بصورة رمزية . ودول البترول هي العول عليها لتمويل هذا الصندوق . وكوسيلة لاجتذابها رؤى أن يكون مقره في الكويت، وانتخب وزير مالية الكويت محافظاً للصندوق .

وقد صرح في سنة ١٩٧٣ بما ينم عن اتجاه جديد في السياسة المالية لدول البترول ، فقد شكك الوزير الكويتي أمام اجتماع لمجلس إدارة الصندوق من انتقاد الدول الأوروبية والولايات المتحدة التي حملت دول البترول مسؤولية الاضطراب النقدي ، وقال ليس من الخير لدول البترول أن توجه مدخراتها إلى الاستثمار في العالم

(1) Ragai : Economic development of Qwait

العربي وأن تسحبها من المصارف الأوربية والأمريكية . وجاءت هذه الدعوة قبيل اندلاع حرب أكتوبر التي دعمت هذا الاتجاه الجديد .

* * *

وفي مجال الحياة الاجتماعية انقلبت معايير العلاقات بين الناس ، فبعد أن كانت تبني أساساً على الانتماء القبلي ، فإذا بالنفط يفكك هذه العلاقات الاجتماعية القديمة ، ويحل محلها قِيَم جديدة تقوم على أساس طبق ، فقد نشأت طبقة رجال الأعمال واتسعت التجارة ، وتكون ما نسميه بالبرجوازية المحلية .

ظهرت الطبقة العاملة وتحول البدوي فجأة من حياة التنقل والرعى إلى الانضباط التام في سلك العمل المنظم ، وليس لهذا التحول نظير في المجتمعات الأخرى حيث كان البدو ينتقلون أولاً إلى الاستقرار في الزراعة ، إلى أن تأتي مرحلة الصناعة فيشغلونها بها .

كذلك جلبت أعمال النفط هجرة واسعة من الخارج حتى صار الوافدون يشكلون في بعض الأحيان نسبة أعلى من السكان الأصليين . ويتضح ذلك بصورة خاصة في قطر ودبي وأبوظبي . وخلقت هذه الهجرة السريعة مشكلات سياسية واجتماعية أثرت تأثيراً بعيداً في حياة البلاد .

وهناك إمارات خليجية أخرى عرفت التركيب الحديث للمجتمع قبل ظهور النفط ، ولاسيما البحرين حيث أوجدت صناعة صيد اللؤلؤ كلتا الطبقتين المرفوقتين في المجتمعات المتقدمة وهما : الطبقة البرجوازية متمثلة في أصحاب المراكب . والطبقة العاملة ممثلة في النواصين الذين تعرضوا لاستغلال أصحاب السفن في آثار أزمات اجتماعية تشبه أزمات الطبقات العاملة في الدول الرأسمالية . وسينشأ عن ذلك أن

عمال البحرين العاملين لدى شركة بابكو كانوا أسبق من غيرهم إلى تنظيم أنفسهم في نقابات قوية واعيّة ، هذا بالإضافة إلى أن البحرين كانت أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي ، واشتغل أهلها بالتجارة والزراعة . كذلك لم تكن الكويت منقطة عن العالم الخارجي ، قبل اكتشاف النفط ، واشتغل كثير من سكانها بالتجارة وامتدت أعمالهم حتى وصلت إلى الهند وسار لهم نفوذ بحيث طالبوا بالشاركة في السيادة منذ سنة ١٩٢١ ، أي قبل ظهور النفط بوقت طويل ، واستطاعوا في سنة ١٩٣٨ أن يفرضوا النظام الثنائي خلال فترة قصيرة على حاكم الكويت .

لذا فقد كان من المتوقع أن يحدث اتساع الطبقة البرجوازية تطورات سياسية هامة على أنظمة الحكم في دول البترول ، غير أنه يلاحظ أن هذا التطور كان أبطأ في الدول حديثة العهد بهذه الطبقة مثل قطر والشيخات ، وعلى العكس فبمجرد حصول كل من الكويت والبحرين على استقلالها نزلت الأسرة الحاكمة على رغبة السكان ووافقت على نظام حكم دستوري ثنائي ، تنولى السلطة التشريعية فيه هيئة منتخبة . وقبل أن نعرض لهذه النتائج السياسية ، لابد أن نلحظ للاقعة البترول بنمو الطبقة البرجوازية في الأقطار المنتجة . فهناك أولاً أعمال فرعية ترتبت على صناعة النفط ، وتزويد الوافدين بحاجاتهم الاستهلاكية ، واتساع أعمال التصدير والاستيراد . وقد تمكنت الرأسمالية المحمية غالباً من القيام بهذه الأعمال . بل توصل بعض أفرادها إلى تأسيس المصارف الخاصة . كذلك مكنت روة النفط الحكومات من دفع مرتبات عالية لكبار الموظفين مما يجعلهم بلا مراة - ضمن الطبقة البرجوازية .

لقد صارت صورة الديمقراطية في دول البترول هي أن تشارك الأسرة النفية في الحكم فلا تفرد به الأسرة الحاكمة . وحتى هذه الصورة لم تأخذ بها بعض الدول التزمته ، أو التي لا يسمح تركيبها الاجتماعي بإجراء انتخابات نيابية ، كما حدث عند قيام دولة الإمارات المتحدة ، فقد رؤى الاكتفاء بمجلس استشاري يعينه الحكام لمدة خمس سنوات ريثما تنهأ البلاد لتقبل قوانين الانتخاب .

ومع أن عهد السعودية بالنفط قد تجاوز الآن خمسة وعشرين عاماً فإنه لم يطرأ أى تعديل على نظام الحكم في حين استغلت ثروة النفط في تطوير أجهزة الدولة من حيث التركيب الهيكلي للإدارات المدنية والمكينة . ويمكن تلخيص ذلك على سبيل الاجتهاد بالأمور الآتية : الهيئة الدينية التي تستند إليها الأسرة السعودية . وحينما طالب بعض الأهالي بالنظام النيابي أجاب الملك فيصل بأن التنظيم البرلماني لم ينجح في البلاد العربية الأخرى (ولماذا نسمى إلى وضع دستور ، والقرآن هو دستورنا ؟) ثانياً : أن عدداً محدوداً يسيطر على الأعمال ويمتلك المصارف الخاصة ، وترى هذه الأمور أن مصالحها تكون مكفولة بصورة أفضل في ظل النظام الحالي .

وعكذا اكتفت السعودية بإنشاء المجالس البلدية المنتخبة التي تختص بالشئون المحلية البحتة ولا علاقة لها بسياسة البلاد العليا .

وكما أوجدت صناعة النفط الطبقة البرجوازية فإنها خلقت الطبقة العاملة التي لم يكن لها وجود في دول الخليج ، اللهم إلا إذا استثنينا النواصين . وقد كان غريباً على بعض دول الخليج إدخال تشريعات عمالية ، ولو أن الحركة العمالية لم تتخذ شكلاً ثورياً نظراً إلى الأجور العالية التي تدفعها الشركات .

ويرجع أول قانون للعمل في السعودية إلى سنة ١٩٤٦ ، ويلاحظ أن الحكومة هنا كانت أشد حرصاً من الشركة على حظر الإضرابات أو تكوين النقابات

وفي سنة ١٩٥٣ بدأ عمال النفط في الظهران يعبرون عن أنفسهم في صحف البحرين ، وقدموا مطالب تتعلق بزيادة الأجر وتحسين الخدمات وحق تكوين النقابات التي كانت مازال محظورة . ولما أغفلت حكومة الرياض هذه المطالب استنجد العمال بولي العهد ، وبعد إجراء تحقيق في الموضوع أمر باعتقال مائة من العمال الذين تزعموا حركة الاحتجاج ، في حين أن الشركة استجابت لبعض المطالب المتعلقة بالأجور والمساكن .

وبينا كانت مطالب العمال في سنة ١٩٥٣ تدور حول قضايا معيشية ، إذا بها تتحول في يونيو سنة ١٩٥٦ إلى مظاهرة سياسية بمناسبة زيارة سعود للظهران ، واستمداده لاستقبال رئيسي مصر وسوريا في الدمام . وقد رفع العمال شعارات وطنية لا تتفق مع الاتجاه العام لسياسة الدولة واستبد الحوف بالملك لمجرد حدوث هذه المظاهرة غير المألوفة في البلاد ، صادت الحكومة وأكدت حظر الاضرابات ومنع تكوين النقابات ، وأمرت شركات البترول بطرد العمال المخالفين ، ذلك لأن هذه الأحداث عاصرت تكوين اتحاد العمال العرب الذي اتخذ القاهرة مقراً له ، وكان يخشى من أن يمارس نشاطاً خاصاً بين عمال البترول في الأقطار العربية المحافظة وترددت الشائعات بأن أحد ممثلي عمال السعودية حضر سراً الاجتماع الذي عقد في دمشق سنة ١٩٥٦ لتأسيس هذا الاتحاد .

وعندما وضع فيصل في سنة ١٩٦٢ خطة شاملة للإصلاح تجدد الحديث عن الحقوق العمالية ، فوعد بإنشاء مكتب للعمل ، غير أنه أمر على مبدأ حظر تكوين النقابات . وحتى هذا المكتب تحول إلى أداة للرقابة على العمال ، وليس الطريق الذي يعبرون بواسطته عن مطالبهم الاجتماعية . على أنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أن المستوى العام لعمال البترول في مثل هذه المجتمعات يعتبر عالياً إذا ما قورن بالمستوى العام للسكان ، بل بالصناعات الأخرى . فشركة أرامكو مقارة بأسلوب التفكير الأمريكي وهو الأسلوب الذي يرى أن خير وسيلة لمكافحة الشيوعية هي رفع مستوى المعيشة للسكان . لذلك ربما كانت أسرع استجابة من غيرها لمطالب العمال الاجتماعية .

وعلى العكس نلاحظ أن عمال البحرين الذين كانوا من نفس المصانيفات ، وجدوا متفهمين للتعبير عن رأيهم ، سواء عن طريق الصحف أو قيادة المظاهرات ، ولذلك فإن الروح الثورية تبدو في حالة البحرين أكثر منها في أقطار البترول الأخرى . وقد تجلت هذه الروح في المناصب السياسية ، وعلى سبيل المثال فقد كان رد فعل عمال البحرين على العدوان مباشراً ، فقاموا بتدمير مذبات النفط . كما

لعب العمال دوراً في التمجيد بالحكم الذاتي ، ونقل السلطات من يد البريطانيين إلى أهل البلاد . وكانوا على رأس حركة الاحتجاج الشعبية التي عمت البلاد سنة ١٩٦٥ .

وقد كان موقف حكومة الكويت إزاء قضية الحريات النقابية مختلفاً عنه في البحرين أو السعودية . ويبدو أن الحكومة لم تواجه هذه القضية إلا بعد أن استقرت أحوال العمال ، وصاروا يحملون على أجور عالية مما أزال مخاوف الحكومة من أن تكون النقابات عناصر ثورية . ومع ذلك اتخذ اتحاد نقابات عمال الكويت بعض مواقف الاحتجاج على الحكومة ، فبمناخية تطبيق نظام المشاركة أبدى الاتحاد اعتراضه عليه وطالب بالتأميم ولو بصورة تدريجية .

ومن القضايا الاجتماعية التي أثارها استقلال النفط في دول الخليج مسألة العمال الوافدين الذين احتاجت الشركات إلى استخدامهم في مختلف أعمالها ، فقد نظر إلى هؤلاء الوافدين وخاصة من البلاد العربية التي تقصرت في إطلاق الشهادات على أنهم يشكلون خطراً على استقرار العمال . وفي ١٩٥٦ حلت السعودية مسئولي الاضرابات المصريين والسوريين والفلسطينيين المستخدمين في أعمال النفط وغيرها في البلاد ، ثم تبين فيما بعد أن الوافدين يقصد الكسب والعودة إلى بلادهم غالباً ما يكونون أطول في يد الشركات والحكومات على السواء . فإمكانية طرد العمال أو سحب حق الإقامة منهم يجعلهم دائماً تحت رحمة صاحب العمل . وهذه الإجراءات لا تيسر بسهولة بالنسبة للعامل المحلي . ومع ذلك بعزو البعض تفضيل بعض حكومات الخليج للهجرة الإيرانية إلى التخوف من التحام العناصر العريضة الوافدة مع السكان الأصليين .

وفي الحقيقة توجد أسباب أخرى تفسر الهجرة الإيرانية المتزايدة إلى إمارات الخليج . من ذلك الوضع القريب ، وربما تخطيط الحكومة الإيرانية لتشجيع الهجرة تمهيداً لأطباع سياسة في المستقبل . وعلى كل حال فإن مسألة السكان في بعض

الإمارات جعل من الضروري استقدام الفنيين والعمال على نطاق واسع ، ليس فقط من أجل استغلال النفط ، بل أيضاً من أجل تنفيذ المشروعات العمرانية المترتبة على الدخل الكبير ، حتى أن الوافدين صاروا في بعض الأقطار يشكلون نسبة أعلى من السكان الأصليين . ويتجلى ذلك بصفة خاصة في قطر ودبي . بل إن الكويت التي تعتبر أكبر نسبياً ، بلغ فيها الوافدون نسبة ٥٣٪ من مجموع السكان طبقاً لآخر إحصاء . وتزيد النسبة عن ذلك كثيراً في قطر ودبي وأبو ظبي .

ويبقى المهاجرون إلى عناصر متعددة ، ولكن الغالبية العظمى تنحصر في ثلاثة عناصر : الهنود ، والإيرانيون ، والعرب على اختلاف مواطنهم . وليست هجرة الهنود بمجددة على مجتمع الخليج ، بل تردد التجار والعمال على هذه المنطقة منذ القرن التاسع عشر . وتكاثروا بعد ظهور النفط . وتتبع الحكومة الهندية سياسة خاصة إزاء المهاجرين من رعاياها ، فلا تسمح لهم بالإقامة أكثر من سنتين . وعلى العكس تسعى الحكومة الإيرانية إلى تثبيت المهاجرين من رعاياها وحصولهم على جنسية الإمارات التي استقروا بها . وما يؤكده وجود تطلعات سياسية لدى الحكومة الإيرانية سعيها لتوظيف رعاياها في مراكز قيادية بالإمارات ، وقد حصلت بالفعل على امتياز تدريب جيش عمان بواسطة بعثة عسكرية . ويدور جدل صاحب في الكويت حول حجم الهجرة الإيرانية وأهدافها ونوعية المهاجرين ، غير أن حكومة الكويت تنفي وجود خطر حقيقي يهدد كيان البلاد بسبب وجود الجالية الإيرانية .

والحق إن حكومات الخليج تواجه مسألة الهجرة بمواقف مختلفة ، ومعظمها يتخذ من تضيق دائرة الحصول على الجنسية وسيلة للتنظير على هذه المشكلة . فحكومة الكويت أصدرت على سبيل المثال قانوناً للجنسية في سنة ١٩٦٦ ، يقصر منح الجنسية على من كان يقيم في الكويت قبل سنة ١٩٤٥ ، أي قبل استقلالها للنفط ، وإذا كان أحد الأبوين غير كويتي فلا بد من طلب خاص (م ٢٤ — إمارات)

المعروف على الحقيقة عند بلوغ سن الرشد ، وفي جميع الأحوال لا يجوز منح الجنسية لأكثر من شخصين شخصاً مسجولاً .

على أن حسن الرعاية الصحية ، وتوفير حياة الرفاهية يتيح فرصاً لمرحلة التطور في نسبة المواليد . مما قد يخفف من حدة مشكلة الفراغ السكاني في إمارات الخليج أو في ليبيا . إلا أن ذلك يخلق مشكلات اجتماعية من نوع آخر . وهي وجود نسبة عالية من السكان ممن هم أدنى من سن العشرين ، أي الفئة التي تحتاج إلى خدمات ، ولا تستطيع أن تساهم في مجال الإنتاج . وتدل آخر الإحصاءات في الكويت على أن ٥٢٪ من السكان هم أدنى من سن ١٥ سنة .

لم توجد صناعة البترول إذن مشكلات الصراع الاجتماعي في معظم الدول العربية . وذلك لأسباب محلية ترجع أساساً إلى قلة عدد السكان . وأغرت هذه الصناعة البدو بالمجرة إلى المدينة حيث يكتفي البعض بالمعيشة على هامش الحياة الحضرية ، ولذا نشهد تحول الأبنية الفاخرة الأكواخ المنتشرة على جوانب المدينة . ومن السهل أمام الوافدين العمل بمرتبات في الخدمات الثانوية كالسعاة والخدم الذين يشكلون نسبة عالية بين موظفي الحكومة . وقد يرجع وضعهم ذلك إلى عدم الرغبة في اقتحام الأعمال التي تتطلب بذل جهد كبير . أما من يتحصل على كفاءة ما فإنه يتطلع إلى المرتبات العالية دون استعداد لأداء عمل شاق .

وتشجع الحكومات البدو على ترك نمط الحياة الذي اعتادوه ، وذلك بالتوسع في مشروعات الإسكان وتقسيم دولة مثل الكويت أو أبوظبي أن تستخدم فائض دخلها لإسكان جميع رعاياها من البدو ، دون أن تطلب منهم مقابل . أما في دولة مترامية الأطراف مثل السعودية فإن ربع السكان فقط يعيشون في المدن ، وهذه النسبة أعلى مما كانت عليه قبل ظهور النفط . وفي ليبيا يعيش حوالي ٦٠٪ من السكان في المدن أو في القرى الزراعية ، بينما انخفضت نسبة البدو إلى ٤٠٪ .

وتنفرد حكومة الثورة الليبية على لسان رئيسها القذافي بانتقاد هذه النتائج الاجتماعية التي ترتبت على ثروة النفط ، فهو يشكو من أن أحداً من المعلمين الليبيين لا يقبل العمل في المناطق النائية بينما تضطر الحكومة إلى استخدام الوافدين من المصريين أو الفلسطينيين للعمل في واحات فزان . كذلك عندما طلبت حكومة الثورة الليبية من رعاياها التطوع في الجيش ، لم يستجب سوى شخص واحد ، وقد ذكرت هذه الحقائق بمناسبة الثورة الثقافية التي طالب القذافي بإحداثها لتغيير المجتمع في إبريل سنة ١٩٧٣ ، مع العلم بأن ظروف المجتمع الليبي تشبه إلى حد كبير مجتمع دول البترول في الخليج .

ولا نستطيع في نهاية المطاف سوى أن نكرر ما ذكرناه بصدد أثر البترول على السياسة العربية حيث لاحظنا أنه لم يمكن حتى الآن الانتفاع منه كأداة لاكتساب قوة دولية لها وزنها ، كذلك في المجال الاجتماعي لا ينبغي أن يقاس التقدم بشييد أنغم المباني ، أو اقتناء أغلى السيارات ، أو ارتداء أحدث الأزياء ، وإنما يمكن معيار التقدم في القدرة على مكافحة التخلف الاقتصادي والفكري ، والاقتناع بقيمة العمل ، ونيل الأثنية الفردية والنزعات الإقليمية حتى يتسنى استخدام ثروة النفط في تنظيم استغلال موارد البلاد الطبيعية الأخرى ، وإقامة الصناعات التي تفتح مجالات العمل للمجتمع العربي بمعناه الواسع

الاعتبار العلاقات التاريخية الطويلة التي ربطت بين هذه الشيخات وبين بريطانيا .

انصبت طبيعة^(١) العلاقات بين بريطانيا وبين الإمارات العربية بالرونة . فالمعاهدات الانفرادية لم تتخذ شكل الحماية الجامة باستعرا . وإنما استمدت بريطانيا قوتها من هيبتها حينذاك وانفرادها بالوجود العسكري في منطقة الخليج . وكانت تدير سياستها عن طريق موظف كبير يلقب بالقيم العام ، اعتاد أن يتخذ مقره في يوشهر على الساحل الإيراني إلى أن انتقل سنة ١٩٤٦ للإقامة في البحرين ، واشتركت وزارتا المستعمرات والخارجية بعد اختفاء حكومة الهند البريطانية في نهاية الثلاثينات في رسم السياسة البريطانية بالخليج . فكان القيم العام يتراسل مع كلتا الوزارتين ولو أن تبعيته الرسمية ظلت مرتبطة بوزارة المستعمرات حتى سنة ١٩٤٩ حين أعلن أن شئون الخليج صارت من اختصاص وزارة الخارجية .

وطالما كانت المعاهدات الانفرادية قائمة ، تحملت بريطانيا مسؤولية رعاية مصالح الإمارات في الخارج . فكان مواطنوها يتبعون القناصل البريطانيين . كما أن بريطانيا ترفع مصالح الأجانب في الإمارات . غير أنها لم تنشئ بهذه الشكلية دائماً . فحينما توفرت الأسباب لعم الإدارة الحديثة فكنت بريطانيا بمض هذه القيود ، فتركت الولايات المتحدة تنشئ قنصلية لها في الكويت منذ سنة ١٩٥٨ كما سمحت للهند بإنشاء قنصلية في مسقط سنة ١٩٥٣ ، وذلك قبل أن يتبادل الرسائل مع السلطان بشأن الاعتراف باستقلاله سنة ١٩٥٨ .

ولعل أبرز مظاهر التدخل البريطاني في الشؤون المحلية للإمارات تتمثل في المداخلات القضائية التي تمتع بها القيم العام ووكلائه السياسيون الذين أوفدوا

الفصل التاسع عشر

المؤثرات الدولية في الخليج

- ١ -

طلت بريطانيا حتى انسحابها في سنة ١٩٧١ ، هي أقوى العوامل الدولية المؤثرة في أوضاع الخليج العربي من الناحيتين السياسية والعسكرية وذلك رغم ظهور الولايات المتحدة كمنافس في المجالين الاقتصادي والسياسي . وقد اتخذت السياسة البريطانية أهدافاً متباينة حسب الظروف ، فإبان استعمارها للهند انصبت أهدافها أساساً على الجانب الاستراتيجي ، وكون الخليج خط دفاع أمامي عن الهند . فلما استقلت هذه البلاد في سنة ١٩٤٧ ، كانت أهمية الثروة النفطية قد تأكدت . ولما استمر الوجود العسكري البريطاني بقصد حماية المصالح البترولية خلال هذه الحقبة . كما أن دور بريطانيا السياسي ظل متفوقاً في منطقة الشرق الأوسط بمسئلة عامة حتى سنة ١٩٥٦ ، وركت لها الولايات المتحدة تدبير الخطط لإقامة حلف بغداد الذي كان يحيط بمنطقة الخليج ، ويفصل بينها وبين الاتحاد السوفيتي .

ويلاحظ أن النفط الذي دفع بريطانيا إلى التمسك بالسيطرة العسكرية وقتها في منطقة الخليج ، هو الذي مكن في نفس الوقت لإمارات الخليج العربية أن تتطور وتقيم أجهزة الدولة الحديثة ، و ، وتصبح قادرة على ممارسة نوع من الاستقلال رغم ضآلة حجمها ، فكان النفط بطريق غير مباشر هو الذي جعل بريطانيا تقرر في سنة ١٩٦٨ أن تسحب ، وذلك بعد أن اقتنعت بأنه من الممكن استمرار استقلال النفط في ظل دول مستقرة تسود فيها أنظمة محافظة تأخذ في

لعمل في الامارات الهامة. وكان الانجليز هم الذين نقلوا إلى الإمارات والمشيخات العربية نظام الامتيازات لأن تلك الإمارات لم تخضع للدولة العثمانية خضوعاً مباشراً، وبالتالي فإن النظام لم ينتقل إليها نتيجة لتطبيقه في هذه الدولة. واختلف مسدى الامتيازات من إمارة إلى أخرى حسب نصوص المعاهدات المعقودة معها، في مسقط وعمان اقتضت السلطة القضائية البريطانية على الرعايا البريطانيين. وفي قطر شملت رعايا دول الكومنولث. أما بقية الإمارات فقد انسحبت فيها السلطات القضائية البريطانية على جميع الأجانب النازلين. وكان المقيم العام يرأس محكمة عليا في البحرين، بينما يتولى الوكلاء السياسيون أو القناصل سلطات قضائية في الإمارات للنظر في القضايا الصغيرة، وكانوا يفسلون في هذه القضايا حسب القوانين البريطانية، كما سن المقيم العام اللوائح الداخلية للقضاء القضائي ومحاكمه المحلية.

شرعت بريطانيا في تعظيم قواعدها العسكرية في الخليج منذ توتر الموقف الدولي في أواخر الثلاثينات. فأنشأت قاعدة بحرية في البحرين سنة ١٩٣٥، ومطاراً حربياً في الشارقة سنة ١٩٣٧ تحول فيما بعد إلى قاعدة كبيرة. كما أقامت قاعدتين جويتين أخريين، إحداهما في سلالة بساطنة مسقط، والأخرى في جزيرة مصيرة بتعدالة الساحل الجنوبي الشرقى لعمان.

ولم تمس الحرب العالمية الثانية منطقة الخليج بطريق مباشر، ولو أن الوثائق الألمانية كشفت عن تلك المحاولة الشهيرة التي جرت في نهاية سنة ١٩٤٠ لتقسيم العالم إلى مناطق تقود بين دول المحور والاتحاد السوفيتي. وطالب الأخير مراعاة بأن تمتد منطقة تقوده عبر إيران حتى الخليج، ولكن من العروف أن هذه المحاولة لم تنجح دور تبادل الرأي بين مولوتوف ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي وروبنفروب زميله في الرابع الثالث. وهكذا لم ترد القضية بالنسبة لبريطانيا أثناء الحرب عن تأمين أنظمة الحكم الهيمنة بمنطقة الخليج، فتدخلت في العراق سنة

١٩٤١ لغرض حركة وطنية قامت هناك وهي الشهيرة باسم حركة رشيد عالي الكيلاني.

وبتعرض الاتحاد السوفيتي للغزو الألماني في يونيو سنة ١٩٤١ أكتسب الخليج أهمية استراتيجية لم تكن له من قبل. فإن الاتصال بين الحلفاء والاتحاد السوفيتي كان شبه متعذر من جهة بحر الشمال، نظراً لنشاط النواصات الألمانية من ناحية، وتجمد الموانئ السوفيتية الشمالية بعض الوقت من ناحية أخرى. وبذا سار الاتصال عبر الأراضي الإيرانية هو أيسر السبل لتقديم المؤن والمعدات العسكرية والدنية التي انهمرت على الاتحاد السوفيتي من الولايات المتحدة.

وتعلقت بريطانيا بتشككها في موقف الشاه رضا بهلوي، واشتركت مع الاتحاد السوفيتي في حملة لاحتلال إيران وإخضاع أراضيها لمتطلبات الحلفاء العسكرية. ومن أهم المشروعات التي أقيمت لهذا الغرض مد خط حديدي مزدوج من الخليج حتى الأراضي السوفيتية، استخدمت في مده إمكانيات الولايات المتحدة الضخمة. ويمكن القول إن الحرب العالمية الثانية قد خلقت وضعاً سياسياً جديداً في منطقة الخليج، بحيث لم تعد بريطانيا هي العامل المؤثر الوحيد في المجالين السياسي والعسكري، وبدأت الولايات المتحدة تشاركها على استحياء في هذا الدور.

٢

الاهتمامات الجديدة للولايات المتحدة

بدأت اهتمامات الأمريكيين بإمارات الخليج العربية على شكل بعثات تبشيرية وقدت إليها في أوائل القرن العشرين . وفي حساباتها أن الفقر المستشري في هذه البلاد سيساعد البشرين عن طريق الأعمال الخيرية على جذب بعض السكان إلى المسيحية . ولم تلبث أن تكشف للأمريكيين أخطاء هذه النظرة ، ولكن بينما أخفق الأمريكيون في مجال التبشير ، إذا هم قد أحرزوا نجاحاً هائلاً في الميدان الاقتصادية ، ورأينا كيف أنهم تفوقوا على الإنجليز في امتيازات استغلال البترول . . .

استمرت حكومة الولايات المتحدة فترة من الوقت تسلم رغم ذلك لبريطانيا بأولويتها في الناحيتين السياسية والعسكرية . وهذا يتماشى مع السياسة العامة الأمريكية في تلك الحقبة ، وهي المعرفة بسياسة العزلة .

يدل على ذلك أن الولايات المتحدة لم تفكر في إنشاء أى تمثيل سياسى لها في منطقة الخليج ، حتى في السعودية التي تستغل تقطعها . والتي لم تكن مفيدة بمعاهدة ائترادية مع بريطانيا . وحينما احتاجت شركة البترول الأمريكية في سنة ١٩٣٤ إلى التعرف على حدود المملكة العربية السعودية استفسرت عن ذلك من السفارة البريطانية في جدة . كذلك أنابت الولايات المتحدة بريطانيا لتقديم القروض إلى ابن سعود عندما توقفت شركة أرامكو عن الإنتاج بسبب الحرب ، واحتاجت السعودية إلى المال ، فأحالتها الولايات المتحدة على بريطانيا ، باعتبار أن هذه الأخيرة تتلقى معونات أساسية منها .

ويرجع إنشاء السفارة الأمريكية في السعودية إلى سنة ١٩٤١ ، وذلك

بمناسبة الاستعداد للحرب في الشرق الأقصى ، وليس من أجل مصالح بترولية . وقد برزت حاجة الولايات المتحدة لقواعد عسكرية في منطقة الخليج عند اقتراب نهاية الحرب في أوروبا . ففي ذلك الوقت أخذ الحلفاء يعدون لنقل قواتهم إلى الشرق الأقصى لمساعدة الحرب مع اليابان . واحتاجوا إلى قاعدة كبيرة في منتصف الطريق فوقع اختيار الأمريكيين على الظهران قرب آبار النفط السعودية .

وعند البدء في إنشاء القاعدة انتهت حرب اليابان فجأة ، لذلك لم تهتم الولايات المتحدة بتطويرها ، وكانت تجدد إيجارها كل ستة أشهر ، حتى إذا احتدمت الحرب الباردة ، ووقع الصراع المسلح بالفعل في كوريا ، صارت الحاجة ملحة إلى قاعدة الظهران .

وبناء عليه عقد اتفاق رسمي متكامل بين الحكومة السعودية والولايات المتحدة في يونيو سنة ١٩٥١ ينظم استخدام القاعدة مقابل معونة أمريكية لتسليح الجيش السعودي وتدريبه ، ويوضح الامتيازات التي يتمتع بها الجنود الأمريكيون المربطون داخل القاعدة . ويحدد الاتفاق مدة الإيجار بخمس سنوات قابلة للتجديد . وقد لا يكون من قبيل المصادفة أن يوقع هذا الاتفاق بعد مضي خمسة أشهر من موافقة شركة أرامكو على مبدأ المناصفة في أرباح النفط .

ومن الشائع أن الاندافية جددت في سنة ١٩٥٧ أثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة ، مقابل مبلغ كبير من المال . وكان ذلك في أعقاب إصدار مبادئ إرنهاور ، وقبول السعودية بتلك المبادئ . وتعتبر هذه المبادئ نقطة تحول في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، فقد رأت أن بريطانيا لم تعد قادرة على مواجهة السوفيت ، وأنها هي السئول الأول عن الدفاع عن المنطقة

ضد ما أحتته بخاطر الشيوعية الدولية على الشرق الأوسط . على أنه عند نهاية السنوات الخمس و سنة ١٩٦٢ كانت الماهيم الاستراتيجية قد تغيرت ولم تعد الدول الكبرى تعتمد على القواعد العسكرية خاصة إذا كانت محصل نقد من الرأي العام المحلي . فآثرت الولايات المتحدة تصفية قاعدة الظهران في نهاية المدة .

وبلاحظ أنه عندما شرعت الولايات المتحدة في إقامة هذه القاعدة سنة ١٩٤٥ استأذنت أولاً من السلطات البريطانية في الخليج ، احتراماً لمركز بريطانيا التقليدي ولكن بغضى الوقت أخذت الخلافات تبرز من حين إلى آخر وإن حرصت الدولتان على عدم إيصال هذه الخلافات إلى حد يسيء إلى علاقات التحالف فيما بينهما .

وعلى سبيل المثال أبدت الولايات المتحدة عطفها على السعودية في منازعات الحدود مع أبو ظبي ومسقط حول واحات البوريمي . وقيل في ذلك الحين إن المسألة تتعلق بتنافس شركات البترول . فشركة أرامكو هي التي تدفع السعودية إلى هذه المطالب الإقليمية ، بينما تساند بريطانيا مسقط والشيخات ، لأنها صاحبة مصلحة كبيرة في شركة نفط العراق التي تتمتع بامتياز التنقيب في تلك الإمارات .

أما السعودية فقد أنكرت بشدة العلاقة بين مطالبها وبين المصالح النفطية ، وأكدت أنها تبنى على حقوق شرعية في السيادة مستمدة من التاريخ ومن رغبات سكان المنطقة المتنازع عليها . بينما بررت الولايات المتحدة موقفها بأن السعودية دولة كبيرة يساعد وجودها على استقرار أفضل من الشيخات ، وخاصة في حالة مواجهة مع تسال سوفيتي عتمل إلى المنطقة .

في حين أن بريطانيا عالتج القضية استناداً إلى تفصيلات تتعلق

بالتاريخ المحلي والصراعات الإقليمية التي لعبت هي فيها دوراً ملموساً منذ وجودها في المنطقة .

وعلى كل فإن الإجراء العسكري الذي اتخذته بريطانيا سنة ١٩٥٥ وفرضت بواسطته حل نزاع الحدود لصالح الشيخات التابعة لها ، لم يترك أثراً يذكر على علاقاتها بالولايات المتحدة ، بدليل أن الأخيرة تركت لها في نفس العام سنة ١٩٥٥ مهمة تزعم حلف بغداد . ذلك أن القضية بالنسبة للولايات المتحدة في الخمسينات هي استراتيجية قبل أن تكون اقتصادية ، ويتضح ذلك من مسألة خلافية أخرى ، نشأت بينها وبين بريطانيا في نفس الوقت ، وهي تتعلق بنفط إيران .

ومن المعروف أن حكومة مصدق قد عمدت إلى تأميم شركة البترول الإنجليزية الإيرانية سنة ١٩٥١ ، وكانت بريطانيا تود لوأن الولايات المتحدة اشتركت معها في عمل عنيف ضد حكومة مصدق ، غير أن نظرة الأمريكيين انبتت على اعتبارات بعيدة المدى . ففي رأيهم أن وجود حكومة وطنية في إيران يشكل حاجزاً قوياً ضد الشيوعية . ولا بأس من تقديم التنازلات الاقتصادية لتدعيم هذا النظام ، حتى إن بعض الحلقين البريطانيين رأى في موقف الولايات المتحدة متاوراً قصد بها إسهم الرأسمال الأمريكي في استغلال نفط إيران ، وهذا ماتم بالفعل في سنة ١٩٥٤ أي بعد سقوط مصدق ، وتكوين الكونوسورسيوم الدولي الذي أسهمت فيه الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر ، بالتعاون مع شركة البترول الوطنية الإيرانية لاستغلال النفط .

وفي رأينا أن هذه الفكرة لا تستند إلى حجة قوية . فالاستثمارات الأمريكية لا تمثل بالنسبة للولايات المتحدة عاملاً مؤثراً في اقتصادياتها الوطنية على عكس الحال بالنسبة لبريطانيا ، حيث تعتبر استثمارات البترول في منطقة الخليج من مصادر الحصول على العملات الأجنبية . كذلك أثبتت الأرقام أن الولايات المتحدة

قدمت لإيران في الفترة ما بين ١٩٥٤ ، ١٩٦٤ مساعدات عسكرية بلغت ألف مليون دولار ، بالإضافة إلى قروض قدرت بستائة مليون . وهذا المبلغ يزيد على دخل إيران نفسها من النفط .

ولا شك أن الولايات المتحدة كانت تدرك أهمية موقع إيران بالنسبة للحرب الباردة ، وضرورة ارتباطها بالأحلاف ، وتبذل من أجل ذلك بسطاء . فاعتبارات السياسة الأمريكية كما ذكرنا ترتبط بالموقف الدولي وحتى هذا الموقف الدولي قد أخذ يتبدل مع انحسار موجة الحرب الباردة .

لم تمنع هذه الخلافات الأمريكية الإنجليزية في المسائل التفصيلية من اتفاق الدولتين في السياسة العليا ، ولا أدل على ذلك من تحلي الولايات المتحدة عن زعامة حلف بغداد لبريطانيا ، احتراماً لمكانتها التقليدية في المنطقة . والذي يعني هنا هي تلك المساعي الطارئة التي أرادت بريطانيا من ورائها أن تجتذب بعض إمارات الخليج إلى الحلف ، ربما مقابل منحها الاستقلال . ولم توفق في أي من هذه المحاولات ، ويرجع الإخفاق إلى أسباب تختلف باختلاف وضع الإمارات .

فقد تراجع حاكم الكويت رغم إغراء جاره العربي الكبير في بغداد . وذلك تجنباً للتورط في الاتساعات العربية ، وهو تقليد قديم في سياسة الكويت لمزال متبعاً حتى الآن . وفي سبيل الضغط على البحرين ردت بريطانيا زيارة للجزر قام بها رئيس جمهورية تركيا مع رئيس وزرائها في ربيع سنة ١٩٥٥ ونظراً إلى أن تيار المعارضة للحلف كان قوياً في البحرين ، ويستند إلى قواعد شعبية أكثر نصجاً ، فقد أخفقت هذه المحاولة بدورها . بل إن تلك المحاولات لم تتجنب سلطان مسقط الذي قام بزيارة للعراق في نفس المدة ، ولم يكن حاكم مسقط يواجه معارضة يخشى بأسها ، ومع ذلك فلم تسفر زيارته عن شيء . وقد يعود ذلك إلى قلب نزعة العزلة لدى سعيد بن تيمور ، وخوفه من أن يكون الحلف أداة اتصال بالعالم الخارجي .

ومن جهة أخرى يلاحظ أن بريطانيا سرعان ما تراجعت عن هذه الخطة الرامية إلى إدخال بعض الإمارات العربية في الحلف ، ربما لانتعاشها هي والولايات المتحدة بأفضلية إيران . فهي من حيث الموقع والإمكانات البشرية والقدرات العسكرية المتاحة أعظم تمناً للحلف . وهكذا توقفت المحاولات لدى الحكام العرب بمجرد التحقق إيران بالحلف في سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

وقد أوجد التحقق إيران بالحلف بعض الارتباك للسياسة البريطانية من حيث التفاسيل . فتقاليدها القديمة إزاء إمارات الخليج هي المحافظة على وضعها الراهن . وإيران الشريكة معها في الحلف لها حينذاك مطالب إقليمية في البحرين وغيرها من جزر الخليج ، بل وبعض أماراته الساحلية . وقد رجحت بريطانيا طوال فترة وجودها العسكري في الخليج سياستها التقليدية ولو أن الحلف كان يبحث من حين إلى آخر أوضاع الخليج كلها وقعت قلائل عملية ، كما حدث في البحرين سنة ١٩٦٥ .

ويمكن تفسير ذلك بأن الدول الكبرى المشتركة في أحلاف آسيوية تنظر إليها كجزء من الاستراتيجية العالمية ، وترفض أن تكون هذه الأحلاف أداة لتحقيق أهداف محلية باسم الحلف . ولا أدل على ذلك من تخطي الولايات المتحدة وبريطانيا عن باكستان في صراعها مع الهند حول باكستان الشرقية في سنة ١٩٧١ كما لم تستند تركيا من الحلف في نزاعها مع اليونان بشأن قبرص .

٣

الانسحاب البريطاني

ظل الوجود العسكري البريطاني ينمو باطراد في منطقة الخليج منذ سنة ١٩٥٦ ، فقد اعتبر التوسع في القواعد البحرية والجوية في عدن والبحرين والشارقة بمثابة تعويض عن تصفية قاعدة قناة السويس . وازدادت أهمية الخليج في خطط « الدفاع البريطانية » بعد أن تقرر إخلاء عدن مبدئياً سنة ١٩٦٦ ، وقيل في ذلك الحين إن البحرين ستكون هي البديل الذي تركّز عليه استراتيجية شرق السويس .

وكانت مسألة القواعد تثير اختلافاً داخل حزب العمال نفسه أثناء وجوده في الحكم . ففي سنة ١٩٦٦ قدم ٥٤ نائباً عمالياً اقتراحاً إلى هارولد ولسون رئيس الوزراء ، يشادى بتصفية القواعد البريطانية شرق السويس في موعد أقصاه سنة ١٩٧٠ ، وذلك بحجة أن هذه القواعد تكلف ٣١٧ مليون جنيه سنوياً ، بينما تبلغ أرباح بريطانيا من استثماراتها في آسيا ٦٠٠ مليون .

ويبدو أن الربط بين الوجود العسكري وبين تأمين المصالح الاقتصادية كان قائماً في ذهن الرأي العام البريطاني ، لأن الجميع افترضوا لأول وهلة أن الانسحاب يؤدي إلى ضياع هذه المصالح وعلى رأسها بترول الخليج العربي . ولكن لم يلبث الرأي العام أن اكتشف أن دولا أخرى مثل اليابان وإسبانيا تستثمر أموالها في بترول الخليج دون أن تكون لها جيوش . كما أن دول المنطقة ليست بعد قادرة بنفسها على إدارة صناعة البترول ولذا أخذ هذا الطراز من التفكير يتلاشى . ولكن عندما جوبهت حكومة العمال بهذا الاقتراح للمرة

الأولى في سنة ١٩٦٦ ذكرت أن المسألة ليست إقتصادية محضة ، وأن هناك اعتبارات سياسية تحتم على بريطانيا بقاءها شرق السويس . ومن بين هذه الاعتبارات التزامها نحو الحلف المركزي والارتباط بمعاهدات مع بعض الحكام الوطنيين . وكانت الدلائل حتى سنة ١٩٦٧ تشير إلى إزدياد القنيت لوجود العسكري في الخليج بعد أن صفت قاعدة عدن بالفعل في نوفمبر من نفس العام وقامت هناك حكومة يمانية ، هي حكومة اليمن الجنوبية الشعبية التي قد تعطى تسهيلات للسوفييت لاستخدام الميناء . لذلك كانت مفاجأة أن تعلن بريطانيا في يناير سنة ١٩٦٨ عن نيتها في الانسحاب التام من الخليج بحلول نهاية عام ١٩٧١ .

فما هي أسباب هذا التحول المفاجئ ؟

هناك عاملان رئيسيان لهذا التغيير . ويتمثل العامل الأول في السياسة العامة لحزب العمال . وهي التخفيف من النفقات العسكرية لكي يتسنى لبريطانيا التوسع في الخدمات . والعامل الثاني هو تغير المفاهيم الاستراتيجية . ذلك أن وجود بريطانيا في الخليج صار منذ سنة ١٩٥٧ جزءاً من خطة عسكرية واسعة تعرف باستراتيجية شرق السويس والهدف منها الاحتفاظ بالنفوذ البريطاني عن طريق قواعد عسكرية فعالة يمكن الانطلاق منها في أي وقت لمساعدة الحكومات المحلية الصديقة ، ومن أهم هذه القواعد : عدن ، وسنغافورة ، والبحرين .

وقد استخدمت قاعدة عدن في عملية من هذا النوع بمنطقة الخليج ، وذلك عندما احتشد حاكم الكويت في سنة ١٩٦١ بالقوات البريطانية لمواجهة تهديدات عبد الكريم قاسم .

كذلك اعتبر وجود القواعد نوعاً من تأمين المصالح الاقتصادية البريطانية دون الحاجة إلى احتلال شامل كما كان الحال في عهد الاستعمار التقليدي . وعلى كل فلا تنفرد أن استراتيجية شرق السويس كانت تلعب دوراً رئيسياً في الواجبة العامة

مع الكتلة الشيوعية ، لأن الولايات المتحدة صارت تتكفل بالعبء الأكبر لهذه المواجهة ، والدليل على ذلك أن بعض دول الكومنولث مثل استراليا ونيوزيلانده صارت تعول على الولايات المتحدة أكثر من بريطانيا في المحافظة على مراكزها كدول انجلو سكسونية تعيش على قرب من القارة الآسيوية المزدهجة بالسكان .

ودليل آخر هو أن قرار الانسحاب من الخليج صدر في وقت تردد فيه الحديث عن ازدياد قوة الأسطول السوفيتي في المحيط الهندي ، وإمكان حصول السوفيت على تسهيلات للتموين في عدن حيث تسود العلاقات الطيبة بين موسكو وجمهورية اليمن الشعبية . وقد أثير اعتراض حول هذا الموضوع ، وكان رد الحكومة المالية هو أن غواصات بولاريس الحاملة للرؤوس النووية وحاملات الطائرات الكبيرة يمكن أن تحمل محل القواعد . هذا فضلا عن أن لها ميزة سياسية ، فهي لا تثير اعتراضا من الأنظار الآسيوية .

وقد يكون من بين العوامل الثانوية في قرار الانسحاب إغلاق قناة السويس وما ترتب على حرب سنة ١٩٦٧ من تضاؤل احتمالات التيار القومي المنبعث من مصر ، والذي كانت تنظر إليه بريطانيا بعين الاستياء . وأخيراً فالخطة الجديدة لبريطانيا في الخليج هي إيجاد أنظمة صديقة معتدلة وعدم ترك الفرصة لحركات ثورية متطرفة ، وهذا قد يتأتى بعدم الظهور عسكرياً في المنطقة لتجنب إثارة المشاعر العادية .

ولأول وهلة شعر بعض الحكام العرب في الخليجيات وفي مسقط بأن الانسحاب قد يخرج مركزهم ويعرضهم إما لثورات داخلية ، أو لتعدى دول كبيرة مجاورة مثل إيران أو السعودية ، حتى إن حاكم أبو ظبي طلب إبقاء جنود بريطانيين على أن يتكفل بنفقاتهم ، وبهذه المناسبة صرح وزير الدفاع

البريطاني بأن قبول هذا الطلب معناه تحويل المواطنين الانجليز إلى جنود مرتزقة .

لم يكن قرار الانسحاب أن بريطانيا تفضت يدها من منطقة الخليج ، ولم تعدتهم بشئونه ، بل على العكس حرصت على اتخاذ بعض الترتيبات التي اعتبرتها ضرورة لضمان استقرار الأوضاع بعد الانسحاب ، إذ كان من المفهوم أن المعاهدات الاتقادية ستنتهي مع انتهاء الوجود العسكري البريطاني . ومن أهم الترتيبات التي اتخذت تشجيع إقامة اتحاد الإمارات التسع التي لم ينجح إلا جزئياً . وقد وعدت بريطانيا بتقديم حرس ساحل عمان في حالة إقامة دولة الاتحاد . ومن الممكن تقديم المساعدة الفنية لجيش الاتحاد . ومن هذه الترتيبات أيضاً حل المشكلات المثيرة التي تعترض أمن المنطقة مثل إدعاء إيران في البحرين . وغداً واضحاً أن بريطانيا تعتبر كلا من السعودية وإيران القوتين اللتين يمكن الاعتماد عليهما لتأمين هذا الاستقرار . لذلك لا يستبعد أن تكون قد شجعت على التقارب بين الشاه والملك فيصل ، وأن تكون قد ساعدت على إيجاد حلول وسط بين وجهات النظر الإيرانية والعربية بشأن جزر الخليج . وقد أشرنا كيف أن تصريح الشاه بشأن حق تقرير المصير في البحرين ، قد صدر بعد اجتماع جفة مع الملك فيصل بوقت قصير .

ومن الجائز أن يكون قد تم منذ ذلك الحين الاتفاق بين بريطانيا وإيران على الأقل بأنها ستترك الجزر الثلاثة الأخرى تقع في حوزة إيران عندما تنتهي مسئوليتها عن إمارات ساحل عمان مالكة هذه الجزر .

أبدى حزب المحافظين عدم رضائه عن قرار الانسحاب في جميع الأحوال في نهاية سنة ١٩٧١ ، وقام ادوارد هيث بزيارة لمنطقة الخليج العربي في نهاية سنة ١٩٦٩ حيث أكد أن حزبه لا ينوي التخلي عن أصدقاء بريطانيا في المنطقة . وفي أثناء الحملة الانتخابية كرر حزب المحافظين تصريحاته السابقة من أن (م ٢٥ - التيارات)

الانسحاب يجب أن يحاط ببعض التحفظات ، ومن بينها عدم الالتزام بوعود دقيق كما حدده حزب العمال .

لذلك ما كاد الحزب يعود إلى السلطة في يونيو سنة ١٩٧٠ حتى طرح موضوع الانسحاب من جديد للمناقشة . وأعلنت حكومات عربية عديدة من بينها العراق والكويت والسعودية ومصر احتجاجها على تردد حزب المحافظين في تنفيذ خطة الانسحاب التي كان حزب العمال قد شرع في تنفيذها بالفعل .

لم تتضح سياسة المحافظين إزاء موضوع الانسحاب إلا في أول مارس سنة ١٩٧١ ، وذلك حينما ألقى هيوم وزير الخارجية خطاباً في مجلس العموم ، صرح فيه بأن حكومته تلتزم بقرار الحكومة السابقة . وبالوعد الذي حددته للانسحاب . وأضاف أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية بالنسبة لإمارات ساحل عمان الصغيرة إلا إذا تكونت دولة اتحادية . وفي هذه الحالة ستقدم بريطانيا المساعدات لإقامة جيش للاتحاد وتحويل الحرس المهاني إلى نواة لهذه القوة الناشئة ، تتولى الإتفاق عليها دولة الاتحاد : ويبدو أن المحافظين انتظروا حتى اتضح أمامهم أن الأوضاع الراهنة ستظل قائمة بعد الانسحاب . وقد تم الاتفاق على ذلك مع جميع الأطراف المعنية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ذلك أن الحكومة البريطانية كلفت وليم لوس باعتباره ممثلاً شخصياً لوزير الخارجية بالاتصال بعدة حكومات ، وقام بجولات متوالية في السعودية وإيران والعراق ومصر والكويت . وتأكدت بريطانيا من أن أحداً لا ينوي المساس بالوضع الراهن . وهكذا يمكن القول بأن خططها قد نجحت إلى حد كبير . فسياستها التقليدية من زمن طويل هي المحافظة على الوضع الراهن . وقد كان يخشى مثلاً في حالة الانسحاب أن تجدد السعودية مطالبها الإقليمية في حدود الإمارات الساحلية ، أو يتجدد النزاع على الحدود بين قطر وأبو ظبي ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث نتيجة الترتيبات التي اتخذت قبل الانسحاب . وبقيت الدول الأربع الجديدة التي ظهرت إلى

الوجود على علاقات طيبة وتعتمد في تطوير أجهزتها على بريطانيا أو غيرها من دول الغرب ، ولعل التغيير للعوس الذي حدث نتيجة الانسحاب هو استيلاء إيران على ثلاث جزر كانت تابعة لإمارات ساحل عمان .

٣

إيران وإمارات الخليج

يعزو بعض الكتاب العرب النشاط الإيراني في القسم العربي من الخليج إلى تشجيع بريطانيا أيام سيطرتها على هذا القسم . وشككوا في أن يكون هناك تواطؤاً بين بريطانيا وإيران في ادعاءات الأخيرة في البحرين ودرغبتها في التوسع في الشاطئ العربي ، وذلك على أساس أن الدولتين شريكتان في الحلف المركزي . وقد تكون إيران قد استفادت بالفعل من إلتحاقها بالحلف بتدعيم قواتها العسكرية من حيث التسليح والتدريب . غير أننا ذكرنا من قبل كيف أن الحلف لم يستخدم لتحقيق أغراض عملية في المنازعات التي نشأت بين الدول الآسيوية المتجاورة . بل إن تاريخ بريطانيا في الخليج يثبت عكس الشائعات التي روجتها الدعاية العربية أحياناً ، فقد كان من مصاحبتها الحد من التغلغل الإيراني ، لأن الإمارات العربية تخضع لسيطرتها ، بينما أن إيران مهددة بالوقوع في قبضة روسيا القيصرية . واستمرت هذه النظرة بعد الحرب العالمية الثانية وإن اختلفت صورة الخطر ، فلم تعد هي روسيا القيصرية ، بل وجود حزب شيوعي له وزنه في إيران ، هو حزب توده .

وقد حالت بريطانيا في أكثر من مرة دون غزو البحرين وغيرها من الجزر خلال القرن التاسع عشر . وإذا كان علينا أن نبحث في أسباب الأطماع التوسعية الإيرانية في الخليج فيجب أن نسند إلى الحقائق الموضوعية والتي تعززها إمارات

بين حالة إيران ، وحالة القسم العربي . فإيران دولة موحدة ، لها وزنها السكاني والحضاري والسياسي . ويقابلها على الشاطئ الآخر ثلاث عشرة وحدة سياسية ، بعضها من الصغالة بحيث لا يتجاوز سكانها بضعة آلاف . وفي مثل هذه الظروف لا ينتظر أن يكون للقسم العربي وزنه السياسي أو العسكري . هذا فضلا عن الفراغ والتخلف الذي غلته ثروة النفط في السنوات الأخيرة .

ويمكن تفسير السياسة الإيرانية في الخليج بعد الحرب العالمية الثانية بأنها الصراع القوي الذي ينشأ عادة بين القوميات المتجاورة . ففي الماضي كانت المسألة تتعلق بأسر حاكمة تسعى إلى كسب هيبة بإخضاع البلدان المجاورة . وقد قاومت الأسر الحاكمة العربية في الخليج محاولات إيران للمحافظة على بتأها ، لا باسم الفكرة العربية التي لم تكن قد تبلورت بعد ، بدليل أن هذه الأسر اعتبرت الماهدات التي عقدتها مع بريطانيا الأساس (لاستقلالها) وبعد انتشار الفكرة القومية عند العرب وظهور آثارها في منطقة الخليج ، أصبح الإيرانيون يتخذون موقفاً عدائياً من أية دعوة إلى توحيد الساحل العربي . وخاصة إذا كانت هذه الدعوة ستؤدي إلى ارتباطه بدولة عربية من خارج المنطقة . ولعل هذا من الأسباب التي تفسر لنا إحياء النزاع الإيرانية في البحرين خلال الخمسينات . وقد رأينا في فصل سابق كيف سويت هذه المسألة ، ولكن تسويتها لم تمن نهاية الخلاف بين إيران والدول العربية الواقعة على الشاطئ المواجه . فالشكوى من التسلل الإيراني أخذت تتردد منذ ظهور البترول ، ولم تقطع بعد حصول الإمارات على الاستقلال . وأهتمت السلطات في بعض الإمارات العربية المستقلة بالتنافس عن هذا التسلل .

وفي رأينا أن هذا التسلل ظاهرة طبيعية تعود إلى التفكك السكاني والفراغ السكاني في القسم العربي ، مع وجود ثروة النفط التي فتحت مجالاً واسماً للعمل والنشاط الاقتصادي . ومعالجة هذه القضية لا تتأتى بإلقاء اللوم على إيران ، بقدر ما تنوق على إعادة النظر في أوضاع الإمارات . ويتمثل التسلل الإيراني في هجرة

بقصد العمل أو مزاولة التجارة وإنشاء المصارف الخاصة . والسؤال هو : إلى أي مدى يظل هؤلاء الوافدون متمتعين بأوطانهم الأصلية ، وهل هم قابلون للاندماج في العنصر العربي ، وإلى أي مدى اندمجت بالفعل العناصر الإيرانية النديعة . وهل يشكل الإيرانيون تجمعا له أغراض سياسية ، وبمعنى وضع المنطقة التي يتكاثرون فيها تحت السيادة الإيرانية .

ليست هناك أرقام صحيحة عن عدد الإيرانيين في مختلف الإمارات ومن المؤكد أن بعض الوافدين إنما يقصد البحث عن العمل ، فإذا جمع قدرأ من المال ، عاد إلى بلاده . وتعرف منطقة الخليج هذا النوع من الوافدين منذ القرن التاسع عشر ، إذ كان وما يزال يتردد عليها كثيرون من الهنود والباكستانيين . والفرق أن الإيرانيين ينتمون إلى دولة قومية عبرت في أكثر من مناسبة عن أطماع سياسية لها في القسم العربي ، لاقى البحرين لحسب ، بل في ساحل عمان وبعض الجزر التابعة لها .

ومن جهة أخرى هناك التجار الأثرياء الذين يكونون مراكز نفوذ اقتصادية وسياسية ، لا يستطيع السكان العرب في مثل ظروفهم الحالية أن يتنافسوا . أما عن مدى الاندماج في العنصر العربي فمن الممكن أن يتحقق فقط حيث لا توجد تجمعات كبيرة . ففي هذه الحالة يضطر الإيرانيون إلى تعليم أولادهم في المدارس العربية ، أما حيث توجد التجمعات الكبيرة فإن الجاليات الإيرانية تنشئ مدارس خاصة وتظل تحتفظ بطابعها القوي . وأكبر هذه المدارس هي تلك التي أنشأها الجالية الإيرانية في دبي ، وتوجد مدرسة أخرى في الكويت حيث يقدر عدد أفراد الجالية الإيرانية بحوالي ٣٥ ألفاً ، وإذا صح هذا الرقم فإنه يكون أكبر تجمع في إمارات الخليج .

وتختلف أساليب مواجهة التسلل الإيراني من دولة إلى أخرى . وتضع قطر أشد القيود على الهجرة الإيرانية ، بينما تضع الكويت القيود على التجسس ولبعض

حكم ساحل عمان علاقات طيبة بحكومة طهران . وقد توافدوا على زيارتها بعد إعلان بريطانيا قرارها بالانسحاب . وتعتبر دبي هي أكثر المدن^(١) التي يلمس فيها الوجود الإيراني .

على أن قضية الجزر الثلاث التي استولت عليها إيران في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ قد جاءت لتثير الخلاف العربي الإيراني على نطاق أوسع . وتتردد أسدء هذا النزاع إلى ما وراء دول الخليج . وهذه الجزر هي أبو موسى ، وطنب السفلى والعليا . وأبو موسى هي أكثر تلك الجزر وأكبرها أهمية من الناحية الاقتصادية ، إذ تبلغ مساحتها ثلاثين كيلو متراً مربعاً ، ويستخرج منها أكسيد الحديد ، كما ينتظر تفجير البترول في مياهها الإقليمية . وتقع الجزيرة على مسافة ٤٥ كيلو متراً من الشارقة صاحبة السيادة عليها ، أي داخل الجرف القاري العربي .

أما الجزيرتان الأخريان فتقعان في الجرف القاري الإيراني ، ولكنهما من الناحية التاريخية كانتا تتبعان لفترة طويلة حاكم رأس الخيمة . وتكاد الجزيرتان تخلوان من السكنى الدائمة ، إذ يتردد عليها الصيادون ، ولا يستقر فيها سوى عدد بسيط لا يتجاوز المائتين .

وقد سبق لإيران أن حاولت ضم تلك الجزر سنة ١٩٠٤ وأزيلت بالفعل بعض قوات الحراسة فيها ، وعينت بها موظفاً للجمر ، ولم تلبث بريطانيا أن تدخلت باسم حاكمي الشارقة ورأس الخيمة ، وأجبرت إيران على الانسحاب . ثم تكررت المحاولة في سنة ١٩٦٤ على أثر بدء التنقيب عن البترول الذي حصلت على امتياز شركة أمريكية ، ولم تتجاوز المحاولة في هذه المرة وضع علامات ترمز إلى السيادة الإيرانية قرب الجزيرة وقد أزيلت تلك العلامات في الحال . ولغقت هذه المحاولة نظر الجامعة العربية إلى ضرورة الاهتمام بإمارات ساحل عمان .

(١) انظر المؤلف بحث في السياسة الدولية بينون : إيران - الخليج ، عدد إبريل سنة ١٩٦٦ .

ولاشك أن قرار بريطانيا بالانسحاب قد أحيأ الآمال الإيرانية في الاستيلاء على هذه الجزر ، وأخذت تعد لها ، وخاصة بعد أن تنازلت عن البحرين ، كنوع من أنواع الحفاظ على الهيبة للحكومة الشاه . هذا هو الهدف الرئيسي من وراء التحرك الإيراني . وهناك أهداف أخرى تتمثل في مصالح اقتصادية واستراتيجية باعتبار أن الجزر تقع قريباً من مضيق هرمز ولا شك أن إيران قد استفادت من مركزها السياسي والعسكري لتحقيق أهدافها دون عناء . فهي على علاقات طيبة بالدول الكبرى على اختلاف نزعاتها . فإن التحالف بالحلف المركزي لم يمنع من تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفيتي ، وخاصة بعد زيارة كوسجين لها في سنة ١٩٦٦ ، وما ترتب على ذلك من تنشيط العلاقات الاقتصادية مع حكومة موسكو .

كيف واجه العرب الإجراء الإيراني ؟ لقد هملت بعض الحكومات العربية ولاسيما ليبيا والعراق بريطانيا مسئولية هذا الإجراء . ففعلت حكومة العراق العلاقات الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وإيران . وعمدت ليبيا إلى تأميم المصالح البترولية البريطانية فيها .

أما الطرف المعنى بالدرجة الأولى ، فهو دولة الاتحاد الناشئة ، ولم يكن بوسعها أن تواجه بالقوة الإجراء الإيراني . وليس لأي من الدول العربية المتاخمة للخليج قوة بحرية تضارع الأسطول الإيراني . وطالما أنه لا توجد وراء الحق قوة لتحجيمه ، فإنه يصبح بوسع بعض الناس أن يبرروا موقفهم بالخضوع للأمر الواقع . هكذا برر حاكم الشارقة اتفاقه مع إيران بشأن جزيرة أبو موسى ، وقال إنه بدون هذا الاتفاق ما كان يستطيع الحصول على شيء . تغير له أن يحصل على بعض المكاسب الاقتصادية من أن يفقد كل شيء .

وفيما يلي خلاصة الاتفاق .

١ - احتفاظ الشارقة بالسيادة النظرية على الجزيرة ، وبقاء سكانها رعايا لحاكم الإمارة ورفع علم الشارقة على الجزيرة .

٢ - تستقر الشركة الأمريكية صاحبة الامتياز في التنقيب عن البترول في أبو موسى ومياها الإقليمية .

٣ - ترابط قوات إيرانية في منطقة الجزيرة يتفق عليها بين الطرفين .

٤ - تقدم إيران مساعدة مالية للشارقة تقدر بمليون جنيه ونصف سنوياً لمدة تسع سنوات . وتتوقف هذه المساعدات متى وصل دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني .

ويسود شك في الشارقة بأن الاتفاق المعلن لا يمثل الحقيقة .

أما حاكم رأس الخيمة فقد اتبع أسلوباً مختلفاً ، إذ رفض التنازل عن حقوقه في جزيرتي طمب السفلى والعليا . وظل يصدر الاحتجاج تلو الآخر وذكّر أن سلبيه حكومة الاتحاد في مسألة الجزر هي التي جعلته يتردد في الالتحاق به . ولم ترق طريقة حاكم الشارقة لعدد من السكان : فقامت المظاهرات ضده ، ولعل هذا من الأسباب التي شجعت سقر بن سلطان على محاولة استرداد حكمه . تلك المحاولة التي انتهت بقتل خالد القاسمي السئول عن الاتفاق مع إيران . إلا أن المحاولة أحبطت في الحال إذ أن جيش الاتحاد الذي وقف متفجعاً على ضياع الجزر ، تحرك بسرعة لحماية الاتحاد من فتح ثغرة في صفوفه ، وذلك بتعيين سقر بن محمد شقيق الحاكم السابق حاكماً على الشارقة باعتباره موالياً لنظام الاتحاد .

خاتمة

بعد عام ١٩٧١ نقطة تحول في تاريخ الخليج المعاصر . ففيه انتهى ذلك العهد الطويل من السيطرة البريطانية في المجالين العسكري والسياسي وبرزت إلى الوجود أربع دول خليجية انضمت إلى الجامعة العربية ، وإلى الأمم المتحدة .

وممارسة الاستقلال هي في رأينا أشد صعوبة من مكافحة السيطرة الأجنبية التي تسند في عصرنا على التفاوت بين الدول المتقدمة ومتخلفة وقد تغطي ثروة النفط المشكلات العاجلة التي تواجهها الدول المستقلة ، ولا تترك فرصاً لحركات ثورية راديكالية سيما وأن المثل الثوري الوحيد في شبه جزيرة العرب هو القائم في اليمن الجنوبية الشعبية ذات الموارد المحدودة وهي ليست من الأنظار المتجسة للبترول بينما أن الأنظار الفنية تعيش في ظل النظام التقليدية .

والقضية الطروحة في هذه الأنظار هي مدى الأخذ بالنظام الدستوري المصري . ويتفاوت موقف كل حكومة حسب ظروف بيئتها فعمان التي خرجت بالكاد من عزلتها التامة عن العالم الخارجي لمحتاج إلى مرحلة تطوير قبل أن تطرح مسألة الحكم النيابي . وعلى العكس توجد حركة قوية في البحرين تنادي بالنظام الدستوري .

وفي نفس الوقت شهدت البحرين تجدد الاحتجاجات المالية في بداية عهد الاستقلال .

وقد استجاب الشيخ عيسى بن سليمان جزئياً لمطالب الشعبية فكلف لجنة بوضع دستور ، ولم يشأ أن يترك هذه المهمة لجمعية تأسيسية منتخبة على غرار ما حدث في الكويت ، وكما كان رجو الأهالي ، كما أن المجلس النيابي الذي يتكون من ثلاثين مقعداً بالانتخاب ، أضيف إلى عضويته وزراء كأعضاء معينين .

وقد أعقب الانسحاب البريطاني بعض محاولات التنفير السيامي ، وهي في الواقع لامتدوا أن تكون صراماً على السلطة بين أفراد الأسر الحاكمة . ففي الشارقة اغتال مقر بن سلطان ابن عمه حاكم الإمارة في يناير سنة ١٩٧٢ إلا أن محاولته باءت بالفشل نتيجة وقوف جيش الاتحاد في وجهه وعلى العكس تمكن رئيس وزراء قطر حمد بن خليفة آل ثاني من الاستيلاء على السلطة دون اتخاذ إجراءات نظراً إلى أنه كان يتولى السلطات الفعلية من قبل . وكان حاكم قطر متنبئاً في إيران . ومع ذلك فقد أراد الحاكم الجديد أن يعطي لحركته مظهر التنفير الإصلاحي .

وبخصوص الاتحاد فالعصريات الرسمية تكرر رغبة المسؤولين في توسيع الاتحاد بحيث يشمل قطر والبحرين على الأقل ، ولكن تجارب تاريخ العرب المعاصر توضح بجلاء كيف أنه ما أن تخرج دولة إلى الوجود ، تتخذ مظاهر الدولة العصرية من علم وتمثيل دبلوماسي ، ونشيد خاص بها ، حتى يتمرد بعد ذلك التنازل عن هذه المظاهر . وما كان في الماضي مجرد جنسية قانونية يتحول بالتدريج إلى وطنية مهما كان حجم هذا الوطن صغيراً .

و لم تعد بريطانيا تحتل وحدها المكان الرئيسي في العلاقات الخارجية لدول الخليج بعد استقلالها كما توقع البعض ، فإن انتشار أزمة الطاقة جعل أنظار دول كثيرة تتجه إلى الخليج . فبعد أن كانت فرنسا مثلاً تقتصر على سفارة واحدة لها بالكويت ، رأت ، بعد استفحال أزمة النفط في أعقاب حرب أكتوبر ، أن تنشئ أربع سفارات جديدة في دول الخليج الأخرى . كذلك عملت اليابان على زيادة روابطها مع هذه الدول بعد أن كان اهتمامها يتركز على التنقيب عن النفط .

على أن أهم تغيير شهدته منطقة الخليج في علاقاتها الدولية هو ذلك التحول الذي نجم عن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فحتى ذلك الحين كان مركز الولايات المتحدة يبدو وكأنه يحل بالتدريج محل بريطانيا . فالولايات المتحدة هي التي تزود الكويت والسعودية بكميات كبيرة من الأسلحة حتى قيل إنها تريد أن تفكس

الاتحاد السوفيتي الذي يؤدي نفس الدور في العراق . كما أن الولايات المتحدة حصلت على تسهيلات لأسطولها في إحدى موانئ البحرين ، وذلك بمجرد انسحاب بريطانيا من الخليج . فلما وقعت حرب أكتوبر ، وتردد صداها في الدول واست برارة كيف تمخضت الولايات المتحدة لإسرائيل تحميراً كالياً ، وحرمت العرب من فرصة الانتصار العسكري الحاسم ، اجتاحت هذه الأقطار شعور معاد للولايات المتحدة تمثل في قطع النفط عنها كالياً ، وبادرت حكومة البحرين بالإضافة إلى ذلك إلى إلغاء الاتفاق الخاص بالتسهيلات البحرية للأسطول الأمريكي وإن لم تخرج عن نص الاتفاقية التي تشترط ألا يعتمد أحد الطرفين إلى إلغاء الاتفاق إلا بعد مضي سنة من التبليغ عن رغبته .

وفي نفس الوقت خفتت إلى حد كبير حدة المخاوف التي كانت تشعر بها دول الخليج إزاء الاتحاد السوفيتي فأعلنت السعودية عن استعدادها لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع السوفييت ، وهي العلاقات التي قطعت منذ زمن طويل . وكان لبرقية التهذه التي بعث بها الملك فيصل إلى الكرملين بمناسبة عيد الثورة السوفيتية في ٧ نوفمبر ١٩٧٣ دلالة ذات مغزى كبير . يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفيتي وهو من الدول المصدرة للنفط ، أخذ يبدى اهتماماً باستغلال بعض آبار النفط في جنوب العراق على أسس جديدة من العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية . وحضر كوسيجين بنفسه تدشين أول ناقلة سوفيتية تنقل النفط عبر مياه الخليج وتمت ومائة أزمة الطاقة لن يمضي زمن طويل حتى يحتاج الاتحاد السوفيتي بدوره إلى استيراد النفط العربي . وفي هذه الحالة فإن تحس العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودول الخليج سيكون كسباً كبيراً بالنسبة له .

أما من حيث استيراد الأدوات الاستهلاكية لحاجات المنطقة فتستغل أوروبا الغربية واليابان هي أهم الدول المصدرة لهذه السلع ومن الأرجح أن تحمل بالتدريج محل الولايات المتحدة .

المراجع العربية

- أحمد فوزي : قاسم والكويت - بيروت سنة ١٩٦١ .
- أمين الريحاني : ملوك العرب ، جزآن ، بيروت ١٩٢٩
- جمال زكريا قاسم : الإمارات العربية في الخليج العربي ، القاهرة سنة ١٩٦٦ .
- (الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤ - ١٩٤٥ القاهرة ١٩٧٣)
- : دولة البوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٣ .
- حافظ وهبه : جزيرة العرب في القرن العشرين ، القاهرة سنة ١٩٣٥ .
- حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسي ، بيروت من سنة ١٩٦٢ - ١٩٧٠ .
- حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق (مجموعة وثائق نشرتها حكومة الكويت) بيروت سنة ١٩٦١ .
- حمد يوسف العيسى : الكويت والمستقبل .
- خالد العدساني : نصف عام من الحكم النيابي في الكويت ، بيروت سنة ١٩٤٧ .
- خيري حماد : قضايانا في الأمم المتحدة القاهرة سنة ١٩٦٥ .
- راشد البراوي : حرب البترول في الشرق الأوسط ، القاهرة
- روبرت لاندن : عمان منذ ١٨٥٦ ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، بيروت سنة ١٩٧٠ .

: شبه جزيرة العرب في العصر الحديث سنة ١٩٦٩ .

: الشرق العربي المعاصر . القاهرة سنة ١٩٩٠

عبد الرحمن الباكر : من البحرين إلى المنفى ، بيروت سنة ١٩٦٥ .

عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، بيروت بدون تاريخ .

عرض المملكة العربية السعودية ، أمام هيئة التحكيم الدولية ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة سنة ١٩٥٥ .

عزيز محمد حبيب : الكويت ، من سلسلة العالم العربي ، ١٠ ،

القاهرة سنة ١٩٧١

عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي : نشر مركز الأبحاث التابع لشركة أرامكو ، القاهرة سنة ١٩٥٢ .

لنزويسكي جورج : الدولة والبتترول في الشرق الأوسط ، بيروت سنة ١٩٥٧ .

محمد جواد العبوسي : بترول البلاد العربية ، القاهرة سنة ١٩٥٤ .

محمد لبيب شقير وصاحب ذهب : امتيازات وعقود البترول

في البلاد العربية ، القاهرة سنة ١٩٦٠ .

محمد يهجت سفان : الكويت زهرة الخليج العربي ، بغداد سنة ١٩٥٥ .

محمود الداود : تاريخ عمان الحديث ، القاهرة سنة ١٩٦٤ .

نحاة عبد القادر : تطور الكويت السياسي والاقتصادي بين الحربين ، القاهرة ١٩٧٣ .

دار الوثائق التاريخية القومية ببغدادين : محافظ الحجاز

ابن بشر (عمان) : عنوان المجد تاريخ نجد ، جزءان القاهرة ١٣٤٩ هـ

جمال زكريا قاسم : الإمارات العربية في الخليج العربي : حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين ، القاهرة ١٩٥٥

ساطع المصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ، بيروت ١٩٦٦

السيد نوفل : الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ، القاهرة ١٩٦٠

صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم : زنجبار ، القاهرة ١٩٦٠

عبد الرازق الحسني : تاريخ العراق السياسي ، بيروت ١٩٤٨

عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، الطبعة الثانية ، بيروت

عرض حكومة المملكة العربية السعودية ، أمام هيئة التحكيم الدولية ثلاثة أجزاء ، القاهرة ١٩٥٥

عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي : من منشورات شعبة البحث التابعة لشركة أرامكو القاهرة ١٩٥٢

محمد بن خليفة النهدي : التحفة النبهانية في إمارات الجزيرة العربية — بغداد ١٣٢٢ هـ .

محمد لبيب شقير : امتيازات وعقود البترول في البلاد العربية ، القاهرة ١٩٦٠

محمود علي اسود : (١) الخليج العربي والملاقات الدولية
١٨٩٠/١٩١٤ القاهرة ١٩٦١

(ب) التطور السياسي الحديث لقضية
عمان - القاهرة، ١٩٦٤

(ج) العلاقات البرتغالية مع الخليج
العربي ١٥٠٧/١٦٥٠ بحث منشور
في حولية كلية الآداب ببنداد ١٩٦٠

نور الدين بن عبد الحميد السالمى : تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان القاهرة
نور الدين بن عبد الحميد السالمى : ١٣٥٠ هـ - جز ١

المراجع الأجنبية

وثائق لم تنشر

«١» وثائق بريطانية :

(١) مكتب الهند Indian Office المعروف الآن بمكتب علاقات
الكومنولث Common Wealth Reglation Office

- Bombay Political Consultation.
- Secret Letters from Bombay.
- Factory Records, Persia and the Persian Gulf.
- Home Miscellaneous.

Foreign Office

(ب) وثائق وزارة الخارجية

- F.O. 54 (Muscat)
- F.O. 60 (Persia)
- F.O. 84 (Slave Trade)
- F.O. 406 (Kuwait)

«٢» وثائق فرنسية :

(١) وثائق وزارة الخارجية

- Correspondances de Perse Comprenant la Correspondance
Politique, les Memoires et Documents.
- Correspondance Consulaire (Muscat).

(ب) وثائق وزارة المستعمرات

C. 4. Ile de France, tome 112 a tome 132. Conservées aux
Archives Nationales.

الدراسات والرحلات :

- 1 - Adamiyat, F. "Bahrein Islands" New York, 1964.
- 2 - Auzoux, A. "La France et Muscat au 18e et au 19e Siècle,"
Extrait de la Revue d'histoire Diplomatique, Paris, 1910.
- 3 - Badger, History of the Sayeds and Imams of Oman. London, 1871.
- 4 - Brunet-Millon. "les Boutriers de la mer des Indes". Affaire de Zanzibar et de Muscat, Paris, 1910.
- 5 - Brydges, Sir Harford Johns "an Account of His Majesty's Mission to the Court of Persia in the year 1807 to 1811" London, 1834.
- 9 - Charles-Roux, François, "L'Angleterre et l'Expédition Française en Egypte, Le Caire, 1925.
- 7 - Cherley, "A True Report of Sir Antony Cherley's Journey over land to Venisia and thenth by sea to Antioch, Aleppo and so to Persia", London, 1600.
- 8 - Coupland, R. East Africa and its invaders, London 1938.
- 6 - Curzon, Lord, "Persia and the Persian Question", Lon, 1891.
- 10- Dickson, A. "Koweit and her Neighbours", Lon. 1956.
- 11- Driault, "La Politique Orientale de Napoléon er Paris.
- 12- El Baharna Husein : The Legal Status of Arabian Gulf States, London, 1968.
- 13- El Mallakh, Ragai : Economic Development and Regional Co-operation Koweit, Chicago, 1967.
- 14- Faria Ysousa "The Porhiquese Asia", the History and discovery of India English translation, 3 vols., London, 1695.

وثائق منشورة

- Aitchison (C.V.) "A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries".
توجد منه طبعات مختلفة وقد اعتمدنا على الطبعتين القديمتين : الأولى صادرة في كالكتا سنة ١٨٧٦ والثانية سنة ١٨٩٢ .
- Documents Diplomatiques Français. Affaire de Mascat-Commerce des armes 1912-1914, Paris 1914.
- Foreign and British State Papers.
- Gardanne Alfred, la Mission du Général Gardanne en Perse sous le 1er Empire, Paris, 1865.
- Gooch & Temperley, British Documents on the Origins of the War, 1898-1914. London, 1938. Vol. 6-10.
- Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East. 11 Vols. New York. 1956.
- Kaye, John William. "The Life and Correspondence of Major General Sir John Malcolm". London, 1856.
- "Report from the Select Committee for the Slave Trade". London, 1871.
- Saldanha, J. A. "Selection from State Papers Connected with the Persian Gulf, with Summary of events 1680-1800. Bombay, 1905.
- "Selection from the Records of the Government of Bombay No. 24. Bombay, 1856.
- United Nation's Report of the Ad hoc Committee on Oman" New York, January 1965.

- 28- Mann, Major Clarence, "Abu Dhaby, Birth of an Oil Sheikhdom", London, 1964.
- 29- Marlowe, John, "The Persian Gulf in the Twentieth Century", London, 1962.
- 30- Maurizi, Vinanzo, "History of Sayed Said, Sultan of Muscat", London, 1819.
- 31- Mezerik Avraham : The Koweit-Irak Dispute, N.Y., 1961.
- 32- The Middle East and North Africa, Europa-Publications, 1971.
- 33- Milles, Samuel B., "The Countries and tribes of the Persian Gulf", London, 1919.
- 34- Outram, Sir James, "The Persian Campaign", London., 1860.
- 35- Philby, St. John : Arabia, London, 1930.
- 36- Printout, Henri, "L'île de France sous Decacen, 1803-1810", Paris, 1901.
- 37- Rolland, J.F., "Les Portugais à La Conquête de l'Asie".
- 38- Rouir, "La rivalité Anglo-russe au 19e siècle en Asie : Golfe persique et frontière de l'Inde", Paris, 1908.
- 39- Rowlinson (Major general Sir Henry), "England and Russia in East", London, 1875.
- 40- Ruete (Rudolf Said-Said bin Sultan 1791-1856) Ruler of Oman and Zauzibar. His place in the history of Arabia and Africa", London, 1929.
- 41- Sadlier (captain George), "A diary of a journey in inner Arabia" publié dans "Transactions of the literary of Bombay", en 1823.
- 42- Soulié Jean Louis : Le Royaume d'Arabie Séoudite, Paris, 1966.
- 43- Sykes-Percy, History of Persia, London, 1915.

- 15- Farroughy, Abbas, "The Bahrein Islands", 1750-1951. New York, 1951.
- 16- Firouz, Kajar, "Le Sultanat d'Oman et la question de Muscat" Paris, 1914.
- 17- Fontanier, V. "Voyage de la Côte de Malabar of Constantinople par le Colfe Persique, l'Arabie et la Mésopotamie etc." Paris 1844.
- 18- Graves, Philip, "The Life of Sir Percy Gox", London., 1941.
- 19- The Gulf, Implication of British Withdrawal, New-Series, No. 8, Washington, 1969.
- 20- Hay, Sir Rupert, "The Persian Gulf States", Washington, 1959.
- 21- Heude, (William), Voyage de la côte de la Malabar à Constantinople par le Golfe persique, l'Arabie, Mésopotamie etc. Persia, 1820.
- 22- Hurewitz : Diplomacy in the Near and Middle East, 2 Vols, New York, 1956.
- 23- Kelly, John : Eastern Arabian Frontiers, London, 1964.
Britain and the Persian Gulf (1795-1880), London, 1968.
- 24- Koweit, A Welfare State, Ministry of Information, 1961.
- 25- Longrigg, H. Stephen
 - 1- "Four Centuries of Modern Iraq" Oxford 1925.
 - 2- "Oil in the Middle East", London, 1954.
- 26- Lorimar, G.J., Gazetteer of the Persian Gulf, Calcutta 1915.
- 27- Low, Charles, "History of the Indian Navy", 1613-1863, London, 1877.

قائمة باخترازال المراجع الواردة في الموامش

- A.A.E. = Archives des affaires étrangères
A.C. = Archives des Colonies
B.D.W. = British Documents on the origin of the war
B.P.C. = Bombay Political consultations
G.P.G. = Gazetter of the Persian Gulf
S.L.B. = Secret letter from Bombay
S.P. = British and foreign state papers
S.R.B. = Selection from the records of the government
of Bombay

قائمة المراجع
المراجع

- 44- United Nations Documents : Report of the Ad hoc Committee on Oman, New York, January, 1965.

Report of the personal representative of Secretary General in charge of the good Offices Mission to Bahrein. Security Council, 30-4-1970.

- 45- Vernier : L'Irak d'aujourd' hui, Paris, 1962.

- 46- Wellsted (J.Q.), Travels in Arabia, London, 1838.

- 47- Wilson (Lt. Colonel sir Arnold T.). The Persian Gulf, A Historical sketch from the beginning to the 20th century". Gxford, 1959.